المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

فلسطين.. إلى أين؟

حل الدولة أم الدولتين

تحرير: جميل هلال

ترجمة وتقديم: أحمد حسنى البشارى

1383

فلسطين: إلى أين ؟

حل الدولة أم الدولتين

المركز القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : 1383
- فلسطين: إلى أين ؟ حل الدولة أم الدولتين
- جميل هلال
- أحمد حسنى البشارى
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب

Where Now for Palestine ?

The Demise of the Two-State Solution

Edited by Jamil Hilal

Where Now for Palestine ? was first published in English in 2007 by Zed Books Ltd, 7 Cynthia Street, London N1 9JF, UK and Room 400, 175 Fifth Avenue, New York NY 10010, USA

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة . ت. ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo
E.Mail:egyptcouncil@yahoo.com Tel.: 27354524 - 27354526 Fax: 27354554

فلسطين .. إلى أين ؟
حل الدولة أم الدولتين

تحـــرير : جـــمـــيل هلال
ترجمـــة وتقديم : أحمد حسنى البشارى

2010

المحتويات

الجداول:

الأشكال:

مقدمة المترجم

خلال النصف الثانى من القرن العشرين انتهى عهد الاستعمار والسيطرة العسكرية - وتحررت كل المستعمرات - وراحت تعانى من مشاكل ما بعد الاستعمار إلا فلسطين ذات الأراضى المقدسة والشعب الحاضر المتحضر والثقافة العالية المتنوعة، فقد وقعت فى براثن نوع غريب من الاستعمار هو الاستعمار الاستيطانى الذى يستولى على الأراضى والموارد بكل الوسائل، بالتسلل والتغلغل ثم الترويع والتهديد والمذابح ثم بالحروب والمفاوضات التى لا نهاية لها، وبينما المفاوضات تجرى برعاية دولية، يستولى على مزيد من الأراضى والموارد.

هذا النوع من الاستعمار الذى تسلل للبلاد منذ عهد الانتداب وفى رعايته بالوعود (بلفور ١٩١٧) والسلاح والتدريب والمال، تأسس على عقيدة عنصرية مغلقة تمامًا كالنازية والفاشية، هى العقيدة الصهيونية . وهى أيدلوجية إثنية عرقية كما يقول أورين يافتاحئيل (بجامعة بئر سبع) لا تزال الصهيونية تمثل الحركة المتعصبة للغاية، تقوم على أساس الاعتقاد فى إطار " الحق التاريخى " على كامل " الوطن الموعود " ولا شىء للفلسطينيين فطبيعة الدولة اليهودية هو حق العودة لليهود . . وعدم العودة للعرب الفلسطينيين - فإذا اختفت هذه الدينامية للعودة / عدم العودة (كما يقول جبرابيل بتربرج) فإن الدولة الصهيونية من شأنها أن تفقد هويتها. أما الصحفى والكاتب تونى جودت فيؤكد أن مقولة إسرائيل هى يهودية كما أن فرنسا هى الفرنسية هى مقولة خاطئة لا يمكن الاستدلال بها - " فإسرائيل نفسها مجتمع متعدد الثقافات فى كل شىء إلا الاسم . . ومع ذلك تتميز بين ديمقراطيات العالم فى لجوئها للمعايير العرقية الدينية ". أما التغنى بالديمقراطية فيعترف كلٌ من الكاتبين أبراهام فوكسمان وافرايم كارش " بأنه إذا كان العرب غير قادرين على تحقيق العدالة لليهود، فالشىء نفسه ينطبق على اليهود تجاه الأقلية العربية فى إسرائيل.

وإذا كان التأكيد على أن اليهود فقط هم القادرون على تعاطى الديمقراطية والمساواة فهذا يعنى بالتأكيد الاعتقاد " بالتفوق العرقى " . إذن هناك من يفرق بين اليهودية والصهيونية . . وهناك من اليهود من يعاديها ويعتبرها نكبة حلت بفلسطين والعالم . . ألم تجد صدى لدى المحافظين الجدد بأمريكا ذوى السطوة والسلطان.. , طبقًا لهذا المفهوم الصهيونى، فإن الارتقاء "بيهودية " دولة إسرائيل يجب أن تكون فوق كل اعتبار، وهى ملموسة فى نظام الفصل العنصرى الذى يرمز إليه الجدار العازل، فهو وسيلة لعزل إسرائيل عن الجغرافيا . وهى لا يمكن أن تظل القوة الإقليمية المهيمنة، كما ترى نفسها يجب أن تكون، مثل هذا الدور وهذا الموقف لايمكن إلا أن يجر إسرائيل إلى جيتو حضارى وغلو شوفينى فهى ترى أن أولويات القوة هى العامل الحاسم فى علاقتها مع الدول الأخرى ومع شعوب المنطقة – ناهيك عن الشعب المحتل – هذا التمثل الذاتى لإسرائيل هو علامة الإفلاس الأخلاقى ويحمل ما يؤدى الى تآكل الشرعية السياسية الدولية والداخلية، وفقدان القيم والاتجاه الذى يمكن أن يؤدى فقط إلى تولد ثقافة العنف. وبالفعل هناك أصوات إسرائيلية تعتبر إسرائيل مازالت قادرة على متابعة رسالتها الاستعمارية بسبب سياسات الفصل العنصرى . . فالأغلبية بين الجمهور الإسرائيلى يوافق مع قادتهم السياسيين ومعظم الكتاب والصحفيين والأكاديميين فى رفض كل حل آخر غير حل بقاء إسرائيل دولة يهودية، بوصفه تجسيد للحق اليهودى فى أرض الميعاد.

إن أى شخص يهودى فى العالم يملك حقًا تلقائيًا فى إسرائيل، بينما أولئك اللاجئين الفلسطينيين الذين هم فى المنفى أو فى المخيمات منذ عام ١٩٤٨ لا يملكون مثل هذا الحق فى العودة إلى ديارهم رغم أنف قرارات المنظمات الدولية . . فالصهيونية هى رزمة واحدة مهما اختلفت تياراتها، تهدف إلى السيطرة والتهجير، وتستخدم الاستعلاء والغطرسة ومنطق القدرة والفصل والإنكار والإرهاب. كما يؤكد ذلك نديم روحانا (جامعة حيفا) بأن الاقتلاع هو الوجه الآخر للعملة الصهيونية . .

وأن الحركة الصهيونية فى جوهرها هى إسرائيل وهى مشروع كولونيالى وليست فى جوهرها صراعًا عرقيًا كما تدعى . . بينما يتساءل حاييم حانجمبى (ناشط يسارى) . . كيف لى أن أدرك أن إسرائيل لا يمكن أن تتخلى عن طابعها التوسعى، بل هى مقيدة لأيدلوجيتها المؤسسية وهيكلها التنظيمى والإجراءات والسرقة .

إن الطابع الاستعمارى العنصرى لصهيونية دولة إسرائيل هو ما يدفعها إلى استمرار الاستيلاء على الأراضى والموارد وطرد أصحابها، وإقامة المستوطنات وتحصينها، وتجزئة ما تبقى من الأراضى الفلسطينية وعزلها عن بعضها وإقامة الأسوار والأبراج للمراقبة ونقاط التفتيش . . . كل هذا لايكفى فلابد من الجدار العازل الذى يؤدى إلى تقطيع أوصال الأراضى الفلسطينية وتحويلها إلى جزر سكانية معزولة عن بعضها تتحكم فى مداخلها ومخارجها الحواجز والبوابات المقامة فى الجدار . . . أدى ذلك الجدار إلى حصار الفلسطينيين فى أماكن سكناهم وإلى إعاقة تنقلاتهم . . . ولأن إسرائيل، جوهريًا، خائفة، لذا فإنها تلجأ باستمرار إلى إقامة الحواجز و الأبراج لمراقبة الفلسطينيين وإعاقة تحركاتهم بينما تبنى الجدار العازل مع تصور أنها تحمى نفسها – وما سلبت – من هجمات الفلسطينيين وأن هذا يعطيها الأمن و الأمان . . . بينما يقرر صحفى إسرائيلى (سيمون – اغسطس ٢٠٠٦) فى أعقاب حرب صيف ٢٠٠٦ فى لبنان، أنه بدلاً من التحدث مع أعدائنا، نحن نتحدث فقط مع أصدقائنا – مع رعاتنا الامريكان – ونحن كما لو كنا من التوابع المتواضعة – نحن لم نكن ابدًا غير آمنين كما نحن اليوم. وكجزء من يأسنا رحنا نحيط أنفسنا بجدار تحول من رمز للنهضة الوطنية اليهودية المحصنة، إلى جيتو مغلق من جميع الجهات" .

– والسؤال الذى يتكرر هنا هل الجدار جلب الأمن لإسرائيل ؟

إن الفلسطينيين مجموعة قومية متجانسة إلى حد ما . . رغم كل جهود إسرائيل لتقسيمهم وتفتيتهم فئات: مسيحيين ودروز ومسلمين – غزاوية ومقدسيين وأهل أريحا

– سكان مناطق ألف وباء وجيم – شتات ومشردين ولاجئين . . . وتستخدم كل السبل لقطع الطريق عليهم ومنع من يخرج من العودة ومنع الجميع من حق العودة المشروع لهم. وتستخدم إسرائيل العنف باستمرار لإحكام سيطرتها على الفلسطينيين وإظهار قوتها التى لا تقهر، وقدرتها على ردع من تسول له نفسه أن يطلق صاروخًا على مستوطناتها – حتى وإن لم يصيب أحد منهم – فلابد من العقاب الشديد والردع المميت . . وأقرب امثلة لذلك حربين شنتهما إسرائيل خلال عام ٢٠٠٦ على كل من جنوب لبنان وقطاع غزة. ولدينا هنا شهادتين، الأولى من مصرى بخصوص غزة، والثانية من إسرائيلى بخصوص جنوب لبنان:–

*الاولى:*فى مقابلة مع الأستاذ الدكتور محمد غنيم الطبيب المشهور فى برنامج الطبعة الأولى بقناة دريم، بخصوص تجربته فى الطريق إلى غزة أثناء قصفها، قال: ذهبت مع فريق من الأطباء ممثلين لاتحاد الأطباء العرب، قطع الإسرائيليون الطريق عند خان يونس، ولم يسمحوا بالعبور للقافلة الطبية إلا بعد اتصالات أجراها الهلال الأحمر الفلسطينى مع ممثلى الأمم المتحدة والولايات المتحدة – سمحوا للقافلة بالعبور فقط خلال ساعة واحدة من ١١–١٢ مساء، وصلنا غزة وذهبت للمستشفى المركزى – كان هناك قصف مستمر – لم أر جنودا إسرائيليين أو فلسطينيين . . . وإنما قصف مستمر عن طريق البحر والبر والجو – كانت هناك طائرتان استطلاع بدون طيار فى الجو طوال الوقت . . واحدة للرصد والتوجيه والأخرى للقصف المباشر – استخدم الإسرائيليون أنواعًا من القنابل تناسب كل هدف تريد تدميره: هناك قنابل فسفورية لإشعال الحرائق ، وهناك قنابل تفريغ لتدمير المبانى وخاصة الحكومية، أما الأفراد فلهم قنابل " دايمز " لإحداث أكبر قدر من الإصابات الشديدة، تحوى يورانيوم مستنفد، وجدنا إصابات شديدة بدون دماء تنزف، تؤدى للوفاة نتيجة الصدمة. ممثل الأمم المتحدة (بريطانى الجنسية) كان يقف معنا صرخ بأعلى صوته هذا عراك غير متكافىء . .كانت مأساة .

الثانية: (سامت اغسطس ٢٠٠٦) " لم يحدث من قبل حتى بعد حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣، أن أصبح من الواضح أن عصر الاعتماد على الجيش على النحو الأمثل لتثبيت الأمن القومى، يجب أن ينتهى، لم يحدث من قبل . . . وبعيداً عن العناوين الرئيسية فقد قام جيش الدفاع الإسرائيلى بقتل ما يقرب من ٢٠٠ فلسطينى فى غزة نصفهم من المدنيين، وأطلق أكثر من عشرة آلاف قذيفة، وخطف وزراء الحكومة هناك، وتم تجويع قطاع غزة . . . كل هذا ليمنع إطلاق صواريخ القسام (صواريخ محلية الصنع).

– والسؤال الذى يتكرر هنا هل جلب العنف والمزيد من التدمير الأمن لإسرائيل؟

يناقش الكتاب الحلول المطروحة . . المقبولة والمرفوضة . . سواء من الإسرائيليين أو من الفلسطينيين. يتناول المحرر الرئيسى جميل هلال فى بحثه لحل الدولتين: " إن التفاوض على قضايا الحل النهائى يعنى السعى للتوصل إلى حل يقوم على فكرة (دولتين الشعبين)، وقد كان هذا برنامج منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٨٨، وهو يعترف بأن السلطة وافقت على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على منطقة من الضفة وقطاع غزة (٢٢٪ من فلسطين). وهو يفترض استعداد إسرائيل لتفكيك جميع المستوطنات الاستعمارية الصهيونية، وقبول القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، والاعتراف بحق الفلسطينيين لإقامة دولة لديها السيطرة الكاملة على الحدود والموارد الطبيعية بما فيها المياه. كما يفترض أيضاً، عدم المساس بحقوق اللاجئين الفلسطينيين كما جاء فى قرارات الأمم المتحدة وخاصة القرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨،

ورغم أن إسرائيل وافقت على اتفاقيات أوسلو، إلا أنها لا تعترف بإنشاء كيان فلسطينى على النحو السابق، وإنما أقصى ما يمكن هو " كيان أكثر من حكم ذاتى واقل من دولة "، كما صرح بذلك أولمرت رئيس وزراء إسرائيل السابق، بينما تحولت

سياسة إسرائيل منذ وصول شارون إلى السلطة، بدلاً من السعى لحل النزاع مع الفلسطينيين إلى " إدارة الصراع " وفقًا لمصالح إسرائيل الضيقة . . وبالتالى أفرغت حل الدولتين من مضمونه ومأموله . . لدرجة أن اعتبره الكثير أنه قد مات ودفن.

بينما يتحمس جميل هلال لحل الدولة الواحدة " إن جاذبية حل الدولة الواحدة (سواء كانت دولة واحدة لشعبين، أو دولة ديمقراطية علمانية بشعار (شخص واحد، صوت واحد)، أن يحل الكثير من المشاكل: اللاجئين والقدس والجدار والحدود، الديمقراطية والتعايش والمساواة فى الحقوق، لأنه يقترح نماذج مختلفة عن حل الدولتين، المخاطر تكمن فى أن علاقات القوى بين الدولتين ليست لصالح الدولة الفلسطينية، مالم تعتبر مرحلة انتقالية للدولة الواحدة ثنائية القومية. والصعوبة الرئيسية هنا تكمن فى حل وتفكيك الصهيونية باعتبارها الأيديولوجية الاستعمارية التى تصر على وضع تصور للدولة اليهودية بوصفها دولة اليهود فقط.

ويرى أسعد غانم (جامعة حيفا) أن هناك رؤى جديدة تم تطويرها فى إسرائيل على أساس الاعتقاد بأن حل الدولتين قد أصبح غير واقعى وفى حكم المستحيل. أنصار هذه الفكرة يعتقدون أن إسرائيل هى المسئولة عن هذا الوضع وأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية تقف حجر عثرة لإمكانية تحقيق " مصالحة تاريخية " من خلال حل الدولتين. الباحث الإسرائيلى دان بابلى (جامعة حيفا) يؤكد استحالة الفصل بين الشعبين، ويدعو لإقامة أطقم عمل عربية ويهودية تحت فكرة " دولة جميع سكانها " وإقناع الطرفين بأهميتها وجدواها، واقترح منح كل طرف حق النقض فى القضايا المصيرية، مع توزيع عادل للموارد بين الطرفين، وضمان حق العودة " للشعبين " . . هذه رؤية توصلت إلى تفاصيل.

أما الباحث الإسرائيلى ميرون بنفنستى (جامعة حيفا) فيعتبر أن حل الدولتين وحل الدولة الواحدة لا يتناقضان بل هما امتداد لنفس المحور، ولكنه لا يتوقع من الصهيونية أن تطرح أفكاراً للعيش المشترك . . لكنه يتوقع من الفلسطينيين تطوير

نماذج للعيش المشترك تضمن المساواة للطرفين كما فى نموذج جنوب إفريقيا . . هذه رؤية طرحت نموذجًا وجد حديثًا. ويضيف بنفنستى، (وهو مؤرخ يسارى) " اعتقدت فى الثمانينات أنه من غير الممكن اقتسام هذا البلد، وأن بناء المستوطنات والسيطرة على الأراضى هو حقيقة لا رجعة فيها . . فلدينا من الحقائق التى لا تسمح لنا بتغيير هذا الوضع . لا هذا و لا حتى أوسلو، ولا نتحدث عن إقامة دولة فلسطينية. لا يمكن تغيير هذا الوضع . . وضعنا الحالى هو أن الدولة ثنائية القومية هى الحقيقة الثابتة التى لا يمكن تجاهلها . . كل ما نستطيع فعله هو تكييف تفكيرنا لهذا الواقع. نحن بحاجة إلى إيجاد نموذج يناسب هذا الواقع . . حتى لو كان هذا النموذج يوقظ المشاعر المعادية للسامية . . وأيضًا مشاعر من يتهمنا بالتخلى عن حلم الدولة اليهودية ". . .

هناك أصوات إسرائيلية بدأت تعلو . . ولكن هل من مجيب؟- الناشط اليسارى أورين يفتاحئيل (بجامعة بئر سبع، وهى المسماة باسم بن جوريون المؤسس الفعلى للدولة الصهيونية) يدعو إلى فكرة الكونفدرالية بناء على وجود قوميتين لهما الحق فى الوجود، ويعتبر أن قرار الأمم المتحدة ١٨١ مع بعض التعديلات يشكل آليه لضمان العدل النسبى للطرفين.

عنات بيليزكى (رئيسه كلية الفلسفة بجامعة تل أبيب، ورئيس مجلس إدارة مركز " بتسيلم") المركز الإسرائيلى لحقوق الانسان فى الأراضى الفلسطينية، صرحت فى اللقاء التنسيقى للائتلاف الفلسطينى لحق العودة . . بأنه " كلنا بملايينا العشرة " تعبيراً عن ضرورة دمج الشعبين. أما أمنون راز كراكوتسكين ،)جامعة بئر سبع فى النقب) فيقول: " . . علينا التمسك بفكرة ثنائية القومية المرتبط بحل الدولة الواحدة . . فلا يمكن المناداة بثنائية القومية وندعو فى نفس الوقت لبناء جدار الفصل، كما أن الفكرة تتضمن العدل والمساواة المدنية والقومية . فقد قامت الصهيونية فى مواجهة القومية الفلسطينية، بينما تشدد فكرة ثنائية القومية على القومية الفلسطينية. إن ثنائية القومية تعنى إطارا لتفكيك الكولونيالية . . " أى الصهيونية.

وبينما تنصح لاما أبو عودة (محامية فلسطينية) باتخاذ فيدرالية الولايات المتحدة نموذجًا. نجد شريف الموسى (الجامعة الأمريكية) ينادى بدولة " فلسطين الكبرى " التى يمكن أن تضم الأردن والضفة وقطاع غزة وإسرائيل . . وفى حال رفض إسرائيل ذلك واختيارها نقاء العرقية فيجب أن يكون ذلك مقابل الأرض، أما نقاء العرقية والأرض معًا فهذه دعوة للصراع الأبدى. أما الفلسطينيين داخل الخط الأخضر فى إسرائيل فمطالبهم هى ثنائية الجنسية و " بدولة لجميع مواطنيها ". .

إن شيوع حالة من الاستقرار رغم فسيفساء الأقليات فى فلسطين، هو رهن بهيمنة هوية وطنية اندماجية. خاصة لدى صناع السياسات العامة، ترى بالفرد - أيًا كان انتماؤه العرقى أو الدينى أو المذهبى - مواطنًا متساويًا فى الحقوق والواجبات تحت كل الظروف. تفترض الولاء للمجتمع أو الأمة، هذا الولاء يقوم على الاقتناع انطلاقًا من قواعد ومبادىء وقيم تقيم توازنًا بين ضرورات الامتثال ومتطلبات الحرية وتهدف إلى تجاوز المتناقضات.

كل هذا جميل ورائع - ولكن يبقى السؤال: من يعلق الجرس فى رقبة التمساح ومن يجرؤ أن يقول للغول عينك حمراء؟ مازلنا نبحث عن الإجابة.

إن قراءة هذا الكتاب الهام متعدد وجهات النظر بأبحاثه الأحد عشر تحيلنا إلى الحقائق التالية، أن دولة إسرائيل قامت على أجزاء من فلسطين الانتداب، وتوسعت فى الاستيلاء واحتلال الأراضى بالتهديد والاقتلاع حتى أصبحت تحتل أكثر من ٩٠٪ من الأراضى الفلسطينية الغنية بمواردها الطبيعية.

يمكن تقسيم أبحاث هذا الكتاب لثلاث مجموعات:

١) مجموعة المعالجة الشاملة: (أربعة أبحاث) يتصدرها البحث الرئيسى لجميل هلال بعنوان " فلسطين: آخر قضايا الاستعمار "، وهو عرض تاريخى وسياسى

شامل للمشكلة، تناول حل الدولتين وفنده وعاد إلى فكرة الدولة الواحدة، ويؤكد أن القيادات الصهيونية لن توافق على إقامة دولة فلسطينية حقيقية ولا دولة ثنائية القومية مالم يتم تغيير ميزان القوى الذى يتجاوز النطاق العسكرى، ويعتقد أن ذلك ممكن لأن الوضع الحالى ليس أبديًا.

أما البحث الثانى لإيلان بابيه (مؤرخ وكاتب إسرائيلى) بعنوان " الصهيونية وحل الدولتين " وهو يعترف بأن ما حدث سنة ١٩٤٨ المسمى نكبة أو كارثة فلسطين هو تطهير عرقى ضد أهل البلاد الأصليين، ويتصدى لمحاولات تهويد وتزييف التاريخ ليؤكد أن اليهود لم يحكموا فلسطين سوى ٧٧ عامًا (١٠٠٠-٩٢٣ ق م)، وأن اليهود فى فلسطين قبل الهجرات الحديثة كانوا ٥٪ من السكان وكانوا يعتبرون أنفسهم عربًا. وبعد الحرب العالمية الأولى كان يجب الاعتراف بفلسطين دولة عربية مثل جيرانها لولا رؤية بريطانيا تحويلها إلى فلسطين جديدة مختلفة . . ويؤكد بابيه أن الجهود الأمريكية التسوية ليست سوى تسويق للحل الذى تريده إسرائيل وهو قصر التسوية والمفاوضات على الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ فقط، وأن مشروع حل الدولتين طبقًا للاستراتيجية الصهيونية " التجميع " يعنى أخذ ٨٨ ٪ من فلسطين لإسرائيل وعزل ما تبقى فى " بانتوستان ". ويؤكد أيضًا أن البداية الصحيحة للتسوية لا تكون باعتبار الطرفين متساويين وإنما بالاعتراف بالفارق بين المستعمِر والمستعمَر، والطارد والمطرود والمحتل ومن جرى احتلاله . . وأن الصراع لم يبدأ سنة ١٩٦٧ ولن ينتهى إلا بعلاج ما ترتب على بداية عامى ١٩٤٨/٤٧، وألا تبدأ التسوية بمسائل التنظيم والبناء فهذا يأتى فيما بعد.

البحث الثالث للباحث نلس بوتنسكون (جامعة أوسلو) بعنوان " التناقض فى تقرير المصير للفلسطينيين" . . الذى يؤكد على ازدواجية المعايير لدى الدول الكبرى التى ظلت تتعامل مع قضية فلسطين كحالة استثنائية لا تنطبق عليها المعايير الدولية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان . . وبالتالى على الفلسطينيين التنبه لذلك

وللمحاذير الواردة فى اتفاقات أوسلو . . كما يشير إلى توصيات محكمة العدل الدولية بخصوص عدم شرعية الجدار الفاصل.

أما البحث الرابع لشريف موسى (الجامعة الأمريكية) بعنوان: " البحث عن حل " فهو يقترح الدولة الثنائية القومية فى إطار ما يسميه (فلسطين الكبرى) التى تضم الأردن وإسرائيل والضفة والقطاع .

٢) المعالجات المتخصصة فى الإقتصاد والبيئة: (بحثين) – الأول للباحث سفيان العيسى (جامعة أكسفورد) بعنوان " اقتصاديات دولة فلسطينية مستقلة " . . ويخلص إلى أن الاقتصاد الفلسطينى قد خربته إسرائيل ثم السلطة . . وإنه بدون اقتصاد وطنى لا تقوم دولة. والبحث الثانى للباحث جاد إسحاق (مؤسسة اريج بالقدس) وأوين باول (جامعة تسمانيا باستراليا)، ويتناول تهويد البيئة الفلسطينية، ويخلصان إلى أن القاعدة المادية للدولة القابلة للحياة جرى تدميرها بواسطة إسرائيل كى تكتمل صورة الدولة العميل المراد إقامتها . . دعم ذلك بالخرائط والأرقام.

٣) معالجات رؤى الأطراف المعنية [الفلسطينيين وإسرائيل والولايات المتحدة] . (خمسة أبحاث):

البحث الأول لأسعد غانم (جامعة حيفا) بعنوان " إسرائيل والخطر الديموجرافى " . . وهو الهوس الصهيونى لدى النخبة والجمهور . . واستعداد إسرائيل التخلى عن أجزاء من الأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧ للحفاظ على نقاء العرقية اليهودية، وتسميه المعزل الفلسطينى " دولة " . . يكشف هذا البحث الأسباب الحقيقية وراء تحمس إسرائيل لإقامة دولة فلسطينية، والمطالبة بالاعتراف بيهودية دولة إسرائيل.

البحث الثانى لحسام محمد (جامعة أوكلاهوما) عن الولايات المتحدة، بعنوان "إدارة بوش وحل الدولتين" ويشير إلى أن تأييد بوش لقيام دولة فلسطينية ميزه عن سابقيه من الرؤساء، لكن دعمه لإسرائيل فاق أيضًا سابقيه من الرؤساء . . وتعرض

البحث لمواقف الجماعات الأمريكية والمحافظين الجدد التى تؤثر فى إدارة بوش . . ويرى أن أى تقدم لن يتم طالما هذه الإدارة ترى أن الصراع مسألة خاصة بأمن إسرائيل.

البحث الثالث عن الفلسطينيين للباحث زياد أبو عمرو (جامعة بيرزيت) بعنوان " حماس من المعارضة إلى الحكم " تناول نشأة حركة حماس ومبادئها وموقفها من السلطة بعد تولى الحكم، والحديث عن حل مؤقت . . .

البحث الرابع أيضًا عن الفلسطينيين للباحث آرى كنودسن (نرويجى يعمل بمواطن) وباسم الزبيدى (جامعة بيزريت) بعنوان " حماس وإقامة دولة فلسطينية "، يتناول صعود حماس ورؤيتها والحصار المفروض عليها من إسرائيل والغرب وبعض الدول العربية . . وغيرها من الضغوط الخارجية والداخلية التى تتعرض لها للتخلى عن حق العودة بالأساس . . شعار حماس (فى ظل الاحتلال لا قانون فوق قانون المقاومة) وتأخذ على الأمم المتحدة ضعف إستجابتها للانتهاكات الإسرائيلية فى حين تساوى شرعية المقاومة المسلحة مع الارهاب . . ومع ذلك فالمجتمع الدولى يدفع تكلفة الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين.

يتبقى البحث الآخير لكرمه النابلسى (جامعة أكسفورد ومدير مشروع كافيتاس للحقوق المدنية الفلسطينية) بعنوان " العدل باعتباره الطريق إلى الأمام " وتستند الباحثه إلى وثائق أكثر من مائة اجتماع لفلسطينيى الشتات فى أكثر من ٢٦ دولة خلال عام ٢٠٠٥ تحدثوا فيه عن حالة الضياع التى وجدوا فيها أنفسهم بعد اتفاق أوسلو وتهميش منظمة التحرير الفلسطينية، فاتفاق أوسلو ركز على اللاجئين وتناسى فلسطينيو الخارج أو الشتات كما تسميها الباحثه التى تؤكد على ضرورة إعادة الوحدة للشعب الفلسطينى قبل الخلاف على دولة أو دولتين.

وكما نرى ترفض إسرائيل باستمرار أى حل لهذه المشكلة المزمنة . .

ترفض العودة إلى قرار التقسيم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ - كما ترفض التخلى عن الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية عليها تكون قابلة للحياة - كما ترفض أن تتخلى عن صهيونيتها، وأن تتحول إلى دولة ديمقراطية علمانية لجميع مواطنيها، أو دولة ثنائية القومية، كما ترفض مطالبة السلطة الفلسطينية لمجلس الأمن باستصدار قرار بإقامة دولتها على الأراضى المحتلة فى ١٩٦٧، وتعتبر ذلك حلاً من جانب واحد يستحق الاستيلاء على مزيد من الأراضى (أما هى فلها مطلق التصرف من جانب واحد . .) - ترفض إلا أن تكون دولة صهيونية لليهود فقط عرقًا ودينًا . . كما ترفض المبادرة العربية التى قدمها الملك عبد الله . . وإذا سمحت بدويلة فلسطينية على بعض الأراضى المحتلة فى الضفة وقطاع غزة فتشترط أن تكون مجزأة فى شكل " كانتونات " أو " بانتوستان " . . معزل محاط بالمستوطنات من كل جانب . . منزوعة السلاح . . كما صرح بذلك نتنياهو فى آخر لقائه فى البيت الأبيض فى ٢٠٠٩/١١/٩ . . دويلة حدودها مؤقتة تعتمد كل الاعتماد على رضاء إسرائيل عنها . . فإسرائيل ترفض حل الدولتين كما ترفض حل الدولة الواحدة . . وهى تمتلك القوة الغاشمة بكل الغطرسة وكل الاستعلاء وكل القدرة على الرفض .

فماذا بقى لفلسطين والفلسطينيين الذين يعانون من ١٩٤٨ فى المخيمات وفى المنفى وفى الشتات..؟

على المدى المتوسط والطويل، تتغير السياسات وتتغير الدول بل تتغير الأبديولوجيات. يمكننا استقراء المستقبل من خلال تحليل الأسئلة المحورية التالية وإجاباتها:-

السؤال الأول: هل يمكن أن تتخلى إسرائيل عن صهيونيتها وعنصريتها؟

الإجابة: الغالبية العظمى تقول لا يمكن - ولكن هناك من يقول نعم ممكن - بجانب ما سبق عرضه من آراء لبعض الباحثين الإسرائيليين - فاننا نرى أن ذلك وارد وقادم .والدليل:

– ألم تتخل الأقلية البيضاء المسيطرة فى جنوب أفريقيا عن عنصريتها . . وتتقبل الآخر !

– وقبلها تخلت الولايات المتحدة فى الستينيات عن نظام الفصل العنصرى وتقبل البيض اندماج الزنوج فى المجتمع الأمريكى . . حتى وصل أحدهم اليوم إلى أن يكون رئيساً للولايات المتحدة وهو الرئيس باراك أوباما .

– ألم تتخلص ألمانيا وإيطاليا من النازية والفاشية . . وتقبلت ألمانيا رعاياها من الماركسيين السابقين .

– الصهيونية مثلها مثل النازية والفاشية عقيدة عنصرية مغلقة ومقيتة، وهى لن تتنازل عن عرشها بسهولة . .

السؤال الثانى: هل يمكن أن تتخلص إسرائيل من ترسانتها النووية ؟

الإجابة: الغالبية العظمى تقول لا لا يمكن – ولكن هناك أيضًا من يقول نعم ممكن – بجانب أنه مطلب من المجتمع الدولى كله . . فإن هناك دول تخلصت من إمكاناتها النووية . . بل وسلمتها للولايات المتحدة مثل ليبيا – وهناك دول أخرى على الطريق (طوعًا أو كرهًا)..

– يرتبط بهذا السؤال أن هناك من يطالب بدولة فلسطينية منزوعة السلاح . . فلماذا لا تكون فلسطين كلها منزوعة السلاح بما فيها إسرائيل ؟ ؟ ؟

السؤال الثالث: من يضمن أمن وسلامة القوميات الموجودة فى فلسطين (ومنها القومية الإسرائيلية) فى حالة تنفيذ المحورين السابقين وهما التخلى عن الصهيونية والترسانة النووية ؟

الإجابة: هناك من يطالب بتدويل القدس منعًا للتنازع بين الأديان والأعراق – يمكن أن نضيف فى حالة تنفيذ ما سبقفان فلسطين كلها (بما فيها إسرائيل) دولة

حرة، دولة متعددة القوميات والأعراق والأديان على أرض واحدة وذات إدارة دولية مشاركة ومنزوعة السلاح . يقوم على الأمن بها قوات دولية متناوبة تابعة للأمم المتحدة (وهى ذات خبرة كبيرة فى هذا الصدد فى مناطق من العالم). هذا هو الضمان الدولى لأمن وسلامة هذه الدولة الحرة ومواطنيها . . كثير من المعضلات ستحل تلقائياً بقيام مثل هذه الدولة (وهى قريبة من النموذج السويسرى)؛ وباقى المشاكل ممكن حلها تدريجيًا . . بالطبع القدس هى العاصمة لهذه الدولة ويمكن تكريس الأمن بها بجعلها مقراً لمجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية . . أو مقراً إقليميًا . . فى هذه الحالة لن تكون هناك حاجة لجدار فاصل أو معازل أو ترسانة نووية ولا أسلحة دمار شامل ولا خوف من خطر ديموجرافى ولا بانتوستانات ولا تجويع . . ولا جيتو، بل دولة اقتصادية من طراز فريد .

فى فحوى هذا الكتاب ؛ هناك من عرض نموذج جنوب أفريقيا، وهناك من طالب بنموذج فيدرالى كالولايات المتحدة وهناك من نادى بنموذج كونفدرالى . . ونحن فى هذه المقدمة نطرح هذا التصور القريب من النموذج السويسرى متعدد الأعراق واللغات . . ولكن كل هذا مرتبط بضرورة تخلى إسرائيل عن الصهيونية كعقيدة عنصرية، وليتحمل العالم مسئوليته باتخاذ موقف موحد كما سبق له ضد النازية والفاشية بعد أن دفع الثمن باهظًا للتخلص منهما. ألم يشبه أحد الفرنسيين مؤخرا الصهيونية بالغرغرينا التى يجب استئصالها حتى لا تسرى فى جسم المجتمع الإنسانى كله.

وفى نفس الوقت الذى يحتفل فيه العالم أجمع بمرور ٢٠ عامًا على سقوط جدار برلين [٢٠٠٩/١١/٩] - وهو الجدار رمز القهر والفصل بين الألمانيتين – وبسقوطه عادت الألمانيتين واندمجتا ثانيًا فى دولة واحدة – ولم ينظر الطرف الأقوى للآخر باستعلاء وغطرسة . . بل تقبله واحتضنه. فى نفس هذا الوقت نجد الإسرائيليين

يحتفون ببناء الجدار الفاصل (طوله ٧٨٨ كم) ليحجز عنهم جيرانهم الفلسطينيين وليحميهم وما سلبوا . . وليعيشوا طوال حياتهم وأولادهم، فى جيتو محاط بالأسوار وأجهزة الإنذار . . مع مزيد من الكراهية والخوف من الغير ومن أنفسهم .

أحمد حسنى البشارى

القاهرة – نوفمبر ٢٠٠٩

(١)

فلسطين: آخر قضايا الاستعمار

جميل هلال

* **جميل هلال:** سوسيولوجي نشر العديد من الكتب والعديد من المقالات حول المجتمع الفلسطيني، والتاريخ والسياسة. له كتب حديثة (باللغة العربية) منها: استراتيجية إسرائيل الاقتصادية نحو الشرق الأوسط (بيروت، ١٩٩٦) ؛ والنظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو (بيروت ورام الله، ١٩٩٨، تحديث، ٢٠٠٦) ؛ وتكوين النخبة الفلسطينية (رام الله، ٢٠٠٢)، والطبقة الوسطى الفلسطينية (بيروت ورام الله، ٢٠٠٦). وهو باحث مساعد في مؤسسة مواطن، والمعهد الفلسطيني لدراسة الديمقراطية. وهو كبير الباحثين (غير مقيم) في برنامج دراسات التنمية، معهد الدراسات النسائية، ومعهد الحقوق في جامعة بيرزيت وهو المحرر المشارك لمجلة ربع سنوية الدراسات الفلسطينية (الطبعة العربية، التي تنشر في بيروت والقدس).

الحاضر هو تفسير الماضي:

المطلب الفلسطيني بدولة ذات سيادة، بدأ صداه في وقت قريب بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، وفرض الحكم الاستعماري البريطاني على فلسطين، وارتفع

مع التقسيم التعسفى للشرق الأوسط فيما بين القوى الإمبريالية المهيمنة فى ذلك الوقت (بريطانيا وفرنسا)، وفى عام ١٩١٧، أصدرت بريطانيا وعد بلفور تلزم نفسها بتسهيل إقامة "وطن لليهود" فى فلسطين، وتجاهل إرادة السكان الأصليين للبلاد (الفلسطينيين) وحقهم فى تقرير المصير. مطلب دولة على التراب الوطنى الفلسطينى أصبح ملحًا بعد أن اتضح أن العرب لن يكون لهم الدولة القومية الموحدة، التى كانت بريطانيا قد وعدتهم بها بعد الحرب العالمية الأولى. استعجال تحقيق هذا المطلب خاصة بعد أن تبين للفلسطينيين أهداف المشروع الصهيونى، والآثار الكاملة لوعد بلفور. هذا الوعى هو السبب وراء النضال المزدوج الذى شنه الفلسطينيون خلال حكم الانتداب البريطانى ضد الهيمنة الإمبريالية والصهيونية الاستعمارية. يفسر هذا أيضا لماذا، فى ذلك الوقت، نجح الفلسطينيون فى الوقوف ضد تقسيم بلادهم إلى دولة عربية ودولة يهودية؛ فقد رأوه، وهم على حق، تعديًا ظالمًا على حقوقهم. علاوة على ذلك، العديد من الدول الكبرى(فى الواقع الولايات المتحدة وأوروبا) عرضت من القرارات والمبادرات، وما زالت تعرض، معايير مزدوجة صارخة لسياسة الكيل بمكيالين فى تطبيق مبدأ تقرير المصير عندما يتعلق التطبيق بمخاوف الفلسطينيين.

ومن المهم الإشارة إلى أن التعددية الدينية ليست هى السبب للصراع بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود الصهاينة (فى وقت لاحق الإسرائيليين اليهود). الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الانتداب البريطانى دعت لقيام دولة ديمقراطية تشمل مختلف الأعراق والطوائف الدينية التى جعلت من فلسطين وطنهم، ولهذا السبب كانت ضد قيام دولة يهودية فى فلسطين.

التنظيم الجيد والتسليح الأوروبى الجيد للحركة الصهيونية، بمساعدة بريطانيا، مكنتها من هزيمة مجتمع الفلسطينيين أغلبهم من الفلاحين، بما فيه من سوء تنظيم الحركة الوطنية بقيادة من العوائل غير المنظمة.

أرسلت وحدات عسكرية سيئة التسلح، من جانب الدول العربية المجاورة (فى ظل الحكم الاستعمارى لبريطانيا وفرنسا فى ذلك الوقت) لمساعدة الفلسطينيين، وهزموا

بسهولة من جانب القوات الصهيونية المنظمة تنظيما جيداً وجيدة التجهيز. وهكذا، فى مايو ١٩٤٨، كانت الحركة الصهيونية قادرة على إعلان دولة إسرائيل على ٧٨٪ من دولة فلسطين، وتزيد كثيراً عن ٥١ فى المائة المخصصة لها فى خطة التقسيم للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ال ٢٢٪ من الأراضى – المعروفه بالضفة الغربية وقطاع غزة – اندرجت تحت الحكم الأردنى والحكم المصرى على التوالى. جزء صغير من الفلسطينيين استمر فى المناطق التى أنشئت لإسرائيل، لتصبح أقلية وطنية (ولكن ليس على النحو المعترف به فى الدولة الإسرائيلية) فى وطنها.

ومن المفارقات أن دعم وتعاون بريطانيا والولايات المتحدة ذهب إلى حركة ملتزمة بقيام الدولة الإثنية والدينية (أى إسرائيل) وليس لحركة أعلنت التزامها على غير أساس دينى أو عرقى. ذلك لأن ما يدعو إلى السخرية أن كلا الدولتين تفخر أن بناء دولتها يقوم على أساس من المساواة بين المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية. من الواضح ومنذ البداية، أن عملية خلق وتمكين والحفاظ على الدولة اليهودية فى فلسطين، ترتب عليه أن يتعرض السكان الأصليين للتطهير العرقى، والتمييز المنهجى وعاجلاً أم آجلاً، إلى نظام الفصل العنصرى.

إن الصهيونية هى فرع خاص من الاستعمار الاستيطانى الأوروبى هو الاستعمار الحصرى (العرقية الدينية) لمشروع بناء الدولة. الاستعمار الأوروبى فى أماكن أخرى واجه حركات التحرير الوطنى التى سعت لتقرير المصير والتحرر والاستقلال. قضية فلسطين هى قضية استعمارية، وآخر قضية استعمارية لا تزال دون حل ونحن فى القرن ٢١

أنشئت إسرائيل ضد إرادة الشعب الفلسطينى وشعوب المنطقة على حد سواء. تم ذلك من خلال الاعتماد بشكل كبير على مساندة ودعم من القوى الاستعمارية العالمية (بريطانيا أولاً، ثم الولايات المتحدة الأمريكية)، وأصبحت مجتمعًا عسكريًا عاليًا، وفى حرب مستمرة مع دول المنطقة. ان إسرائيل خلال ٦٠ عامًا من تأسيسها وحتى بناء الجدار العازل فى حالة خوف دائم من فقدان طابعها العنصرى الوهمى.

غالبية الفلسطينيين، باعتراف المؤرخين الإسرائيليين الجدد - وجاء الاعتراف فى عقود لاحقة - أجبروا على الفرار من القوات الصهيونية الغازية، وأصبحوا لاجئين، وكالة تابعة للأمم المتحدة (الأونروا)، تتولى إدارة شؤونهم فى نحو ٦٠ مخيما أنشئت للأكثر عوزًا من اللاجئين الفلسطينيين فى البلدان المجاورة لما سميت بإسرائيل. الفلسطينيون الذين لم يفروا قدمت إسرائيل لهم الجنسية ولكن ينظر إليهم بعين الشك، ويعاملوا كمواطنون من الدرجة الثانية غير اليهود والأقليات، وليس كمجموعة وطنية لها كل الحقوق الجماعية. وهذا يتفق مع التعريف الذاتى لإسرائيل الذى يجمع بين اليهودية والديموقراطية. والذى يحصر كامل الديمقراطية والحقوق المتساوية ليهود إسرائيل فقط.

ال ٢٢٪ من فلسطين، أى الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت تحت الإدارة الأردنية والمصرية على التوالى. النكبة عام ١٩٤٨ (كارثة كما يسميها الفلسطينيين) دمرت الحركة الوطنية بشكل كامل، واستغرقت ما يقرب من عقدين وحربين - غزو السويس عندما احتلت إسرائيل قطاع غزة وحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة فضلا عن سيناء ومرتفعات الجولان - لإعادة اكتشاف نفسها على أنها حركة المقاومة الفلسطينية تحت اسم (منظمة التحرير الفلسطينية).

الحركة الوطنية الفلسطينية: من حل الدولة الواحدة إلى الحل القائم على دولتين:

إن رؤية إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية لجميع مواطنيها، بغض النظر عن الدين أو العرق، التى اقترحتها منظمة التحرير الفلسطينية فى أواخر الستينيات، ولكن تم تجاهلها من جانب إسرائيل والغرب. فى عام ١٩٧٤ (فى أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية فى أكتوبر ١٩٧٣) اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية فكرة مرحلتى النضال الذى كان من المتوقع وجود دولة فلسطينية بجوار الدولة الإسرائيلية،

فى حين أن إنشاء دولة ديمقراطية فى كامل فلسطين التاريخية، كان من المقرر أن يترك لمرحلة لاحقة من النضال. هذا التعايش الانتقالى لدولتين (فلسطينية والأخرى الإسرائيلية) طرح المزيد عنها فى نوفمبر ١٩٨٨ خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى، عندما أيدت منظمة التحرير الفلسطينية استراتيجية صيغة "دولتين لشعبين". حدود الدولة الفلسطينية لم تحدد. تنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين (على النحو المحدد فى قرار الأمم المتحدة ١٩٤) لا يزال جزءا لا يتجزأ من الحل القائم على دولتين.

وجاءت اتفاقات أوسلو (الموقعة فى ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية) تحدد بوضوح أن الضفة الغربية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة هى أراضى الدولة الفلسطينية. ولكن سرعان ما اتضح أن إسرائيل لا تزال تنظر إلى هذه الأراضى على أنها المتنازع عليها، مما يعطيها الحق فى الاستمرار فى أنشطة الاستيطان الاستعمارى، وترسيخ ضمها وتهويد القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها. المؤلم أن منظمة التحرير الفلسطينية رضيت بقبول دولة على ٢٢٪ من فلسطين بينما رفضت إسرائيل، كما تبين، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

لشرح القبول التدريجى من جانب التيار الرئيسى للحركة الوطنية الفلسطينية لفكرة الحل القائم على دولتين لحل الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، بحاجة إلى التذكير بالوضع سريع التغير من منظمة التحرير الفلسطينية وتأثير ذلك على التحولات الإقليمية والدولية من أواخر الستينيات إلى أواخر الثمانينيات، عدم وجود الإقليم القاعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية أدى إلى كثرة المنازعات مع الحكومات المضيفة فى البلدان التى يقيمون عليها، كما حدث فى الأردن، ولبنان، وسوريا. ومن المهم أيضا التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية نمت بها البيروقراطية بسرعة خلال السبعينيات، والتى جعلت القدرة على الحركة محدودة وخلقت المصالح المحددة لهذه البيروقراطية التى جعلتها مقاومة للتغيير، فى آن واحد كانت قادرة على

استخدام الريع الكبير نسبيًا الوارد من الدول العربية (ومعظمها من الدول الغنية بالنفط) والمصادر الدولية (ومعظمها من السوفيات والبلدان الاشتراكية) لخلق نوع من علاقة الريعية مع المجتمعات الفلسطينية، وخاصة مع المخيمات الفلسطينية. كان ذلك فى شكل توفير فرص العمل، والرعاية، والخدمات. لكن منظمة التحرير الفلسطينية قامت أيضاً بتمكين اللاجئين من خلال تسليحهم وتنظيمهم.

العلاقة الخاصة مع الدول العربية المنتجة للبترول والمعسكر الاشتراكى أكد أن منظمة التحرير الفلسطينية عليها الاستماع لنصائحهم السياسية، وهذا النصح يميل نحو قبول دولة على الضفة الغربية وقطاع غزة. المحاولات التى قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية لتوسيع نطاق العلاقات مع الدول الغربية كانت مشروطة بالاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود وقبول قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ,٣٣٨ خسارة منظمة التحرير الفلسطينية لقاعدتها فى لبنان جعلها عرضة للضغوط، واستقرت فى النهاية بالموافقة لإقامة دولة على ٢٢٪ من فلسطين.

تشتت قوات منظمة التحرير الفلسطينية نتيجة الاجتياح الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢، مما أعطى الوزن السياسى لدور الضفة الغربية وقطاع غزة فى استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية. والهدف العاجل والأكثر أهمية بالنسبة للفلسطينيين فى هذه المناطق كان، ولا يزال، تحرير أنفسهم من الاحتلال الإسرائيلى، الأمر الذى يطرح التساؤل حول المستقبل السياسى للفلسطينيين. وكان الجواب واضحًا هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة. الانتفاضة الأولى، والتى اندلعت فى ديسمبر ١٩٨٧، جعلت الحل المنطقى هو حل الدولتين، وخاصة بعد إعلان الأردن فى عام ١٩٨٨ أنه سيقطع جميع الروابط الإدارية مع الضفة الغربية. ثم جاء انهيار الحليف الدولى الرئيسى لمنظمة التحرير الفلسطينية (الاتحاد السوفياتى والمعسكر الاشتراكى)، والحصار المالى والسياسى على منظمة التحرير الفلسطينية من قبل دول الخليج الغنية نتيجة موقفها من حرب الخليج فى أوائل التسعينيات، ترك الحركة الفلسطينية مكشوفة وضعيفة، وعلى استعداد للانضمام لمؤتمر مدريد فى عام ١٩٩١

اتفاقات أوسلو تعكس جوهر قراءة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لتوازن القوى القائم فى ذلك الوقت. الانتفاضة أعطت القيادة شعوراً بأن هذا الامر قد يتغير بعد أن عاد توازن القوى إلى فلسطين، بأقصى حد لتحقيق دولة فلسطينية مستقلة. ومن ثم وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على إنشاء السلطة الفلسطينية باعتبارها حكومة ذات صلاحيات محدودة على جزء من الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، واتفقا على ترك مسألة الدولة لمفاوضات "الوضع النهائى" المقبلة (بعد خمس سنوات كفترة انتقالية من الحكم الذاتى للكيان). فقد اعتقدت المنظمة بطريق الخطأ، أن إسرائيل ستحاول التعامل مع الوضع النهائى للقضية على أساس القانون الدولى، وبالتالى إلى حد ما تقيم العدالة التاريخية، وليس على أساس توازن القوى، كما فعلت إسرائيل فى واقع الأمر. القضايا الرئيسية الأربعة فى مفاوضات الوضع النهائى: مستقبل القدس، ومصير اللاجئين، ومسألة المستوطنات الإسرائيلية، والحدود بين إسرائيل والفلسطينيين. عندما كانت المفاوضات حول الوضع النهائى التى عقدت فى قمة كامب ديفيد فى يوليو ٢٠٠٠ بين عرفات وباراك، وكلينتون، فإن الفلسطينيين هم الذين طُلب منهم تقديم تنازلات لإسرائيل على كل من المسائل الأربع.

إحدى نتائج اتفاقات أوسلو هو تجميد منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات الوطنية والجمعيات لصالح تمكين السلطة الفلسطينية الجديدة. النتيجة الفعلية هى تفكيك كامل التنظيمات لمنظمة التحرير الفلسطينية التى شيدت منذ أواخر الستينيات، وقدمت شبكة معقدة من العلاقات التى تربط الفلسطينيين فى مجتمعات متنوعة ومتفرقة، ومنتدى للمداولات السياسية. إن تجميد منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات الإعلامية والمنظمات المهنية ترك الفلسطينيين خارج الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ يشعرون بشعور عميق من الهجر والهجران.

تحول الحركة الوطنية الفلسطينية:

الانتفاضة الثانية – والتى جاءت بعد وقت قصير من انهيار مفاوضات كامب ديفيد – عمقت الاستقطاب داخل الحركة السياسية الفلسطينية، وأفرزت اتجاهين

سياسيين رئيسيين: واحدة شعبية قومية (التى تمثلها حركة فتح)، وأخرى شعبية إسلامية (ممثلة فى حركة المقاومة الإسلامية حماس)، مع ترك هامش لمعسكر اليسار لأنها مجزأة سياسيًا وتنظيميًا. منذ أواخر الثمانينيات تنامى تأثير الإسلام السياسى بما يتمشى مع نمو النفوذ الإسلامى فى المنطقة بعد الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩، وبعد فشل الدول العربية القومية العلمانية على التقدم سياسيًا (من حيث الديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق المدنية، والوحدة العربية)، ومن الناحية الاقتصادية (فى التنمية الاقتصادية المستدامة). انهيار الاتحاد السوفياتى والدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية والوسطى وضع اليسار العربى فى حيرة، فى حين أن النمو السريع للرأسمالية المتوفرة لدى الدول المنتجة للنفط بالشرق الأوسط (وخاصة المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى) لدعم نفوذ هذه البلدان السياسى والأيديولوجى. يتضح هذا فى السيطرة على وسائل الإعلام، والفضائيات، ونشر الكتب الدينية، وتنامى بناء واستخدام المساجد للدعوة السياسية، والحفاظ على شبكات كبيرة للأعمال الخيرية. وبصرف النظر عن إيران منذ قيام الثورة الخمينية، فإن البلدان المنتجة للنفط فى المنطقة لعبت دور العميل السياسى للولايات المتحدة الأمريكية.

تنظيم المقاومة المسلحة ضد الاحتلال السوفياتى فى أفغانستان (بتمويل من دول الخليج الغنية بالنفط، والمسلحة والمدعومة من جانب الولايات المتحدة) قدمت ما يلزم من التواصل والأيديولوجية التلقينية للإسلام السياسى فى العالم العربى. حماس والجهاد الإسلامى ترجع أصولها لحركة الإخوان المسلمين التى كانت تنشط فى مصر والأردن قبل فترة طويلة من الثورة الإيرانية و الحرب الأفغانية. الإخوان المسلمين كان يسمح لها بالعمل بحرية فى الأردن بوصفها تحديا لعلمانية القومية العربية واليسار الاشتراكى، وإسرائيل، بعد احتلالها من الضفة الغربية وقطاع غزة، سمحت للحركة ولم تتخذ أى إجراء ضدها حتى بدأت علنًا فى المشاركة فى المقاومة المسلحة ضد

الاحتلال، تم تشكيل حماس في وقت مبكر من عام ١٩٨٨ وتم تشكيل حركة الجهاد الإسلامي قبلها بسنوات قليلة.

ومن الواضح أن حماس ليست هي القاعدة، وإذا كان هناك شيئًا تشترك فيه مع حزب الله فهو التوجه لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي: احتلال جنوب لبنان بين عامي ١٩٨٢ و ٢٠٠٠ في حالة حزب الله، واحتلال قطاع غزة والضفة الغربية منذ يونيو ١٩٦٧ في حالة حماس. هناك اختلافات هامة بين الاثنين، والتي لن نناقش هنا، والناتجة أساسا عن الأختلاف بين الوضع اللبناني والفلسطيني من حيث تكوين الدولة، والبنية الاجتماعية، والدينية والمذهبية والجغرافيا السياسية. الحقيقة أن كلاهما شكلت في سياق المواجهة مع الاحتلال العسكري الإسرائيلي ويوضح مغزى القومية والوطنية فحوى الخطاب والسياسات، على الرغم من اختلاف الأصول الأيديولوجية.

حقيقة أن حماس تعود في الأصل إلى حركة جماعة الإخوان المسلمين، في إطار القومية الفلسطينية، توضح الاستعداد لتبني برامج واقعية وتصالحية. يمكن أن يشهد بذلك سياسة الحركة في فروع مصر والأردن. وبالفعل، إذا أتيحت الفرصة لحماس يمكن أن تتبع المسار الذي اتخذه الحزب الحاكم في تركيا. يوفر الإسلام، على غرار الديانات الأخرى، الغطاء الأيديولوجي لجميع أنواع التشكيلات السياسية والاجتماعية.

في مارس ٢٠٠٥، انضمت حماس مع المنافس العلماني الرئيسي وهو حركة فتح، وإحدى عشرة من المنظمات الفلسطينية الأخرى في تأييد الوثيقة المعروفة باسم "إعلان القاهرة"، حيث وافقت على وقف الهجمات على إسرائيل لبقية العام، والمشاركة في الانتخابات البرلمانية الفلسطينية المقبلة وبدء مناقشات بشأن الانضمام إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

في يونيو ٢٠٠٦، وقعت جميع المنظمات الفلسطينية، باستثناء حركة الجهاد الإسلامي على وثيقة تدعو إلى إجراء تسوية سياسية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني

القائم، وعلى نحو فعال، على إنشاء دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيل. الوثيقة تحد من مجال المقاومة المسلحة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. دعت إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية على استعداد للتفاوض من أجل السلام. فى اليوم التالى اجتاح الجيش الإسرائيلى مناطق غزة تحت ذريعة أن جندى إسرائيلى قد أُسر. الاجتياح الإسرائيلى رافقه قصف محطات توليد الكهرباء ومبانى السلطة الفلسطينية، واعتقال الوزراء وأعضاء المجلس التشريعى للسلطة الفلسطينية فى الضفة الغربية، واستمرار سياسة هدم المنازل المستهدفة والاغتيالات، واستخدام المدنيين كدروع بشرية.

انتخابات المجلس التشريعى فى يناير ٢٠٠٦، أشارت إلى تحول راديكالى فى الحركة السياسية الفلسطينية. أعلنت صعود أجندة تدعو لأسلمة الدولة والمجتمع (فى معارضة للعلمانية فى الثقافة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية)، واعتمدت برنامجا سياسيا يختلف عن منظمة التحرير الفلسطينية. انتخابات يناير تعنى أن حماس لم تعد فصيل آخر ضمن الحقل السياسى الفلسطينى، بل أصبحت قوة رائدة مستعدة للاستيلاء على دور حركة فتح الذى أمتد حوالى أربعة عقود. وظهر فى يناير ٢٠٠٦، أن النظام السياسى الفلسطينى لم يعد يسيطر عليه حزب سياسى واحد (فتح)، ولكن اثنين من الأحزاب السياسية المتنافسة (حماس وفتح)، مع إمكانية واضحة لحركة حماس لتحل محل الحزب المهيمن (حركة فتح).

هذا التغيير فى الميدان السياسى الوطنى الفلسطينى له تشعبات داخل الحركة الفلسطينية والمجتمع، ولكنه أيضًا أثر على حركة حماس ذاتها. وهذا هو الأكثر وضوحًا فى الحديث عن الديمقراطية، والتنمية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، فى أشهر ما بعد الانتخابات الأخيرة الذى ساد خطاب حماس فى هذا السياق مماثلة لتلك الأحزاب السياسية الفلسطينية الأخرى. هذا يبشر بتغيير حقيقى فى نظرة حماس تتحول نحو نموذج القومية – الشعبية فى الحركة الوطنية. فى ضوء حقيقة أن الديمقراطية وحقوق الإنسان يمكن أن يكون لها تواجد، من جانب حماس، وضرورة

البقاء فى عالم تسوده العولمة الرأسمالية فى الدول القومية والإقليمية، وضرورة الإبقاء على الدعم من جمهور كبير. ولكن الأكثر أهمية لحماس، على غرار جميع التشكيلات السياسية الفلسطينية، لا يمكن أن تتجاهل القوة والحماس للوطنية الفلسطينية، ولا يمكن أن تتجاهل الاحتلال الإسرائيلى، وما تقوم به إسرائيل من جرائم وقمع للكفاح الوطنى الفلسطينى. ومن الضرورى أن يكون لذلك وضعه فى صعود حركة حماس فى إطار السياسة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلى الاستعمارى، وكذلك فى سياق التاريخ الطويل للنضال الوطنى الفلسطينى.

حقيقة أن حماس التى وصفت من جانب إسرائيل والغرب 'الإرهابية' فهذا لا يقلل من شعبيتها، وعلى الرغم من العقوبات المالية والسياسية التى فرضت على حكومة حماس من جانب إسرائيل واللجنة الرباعية (الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الاوروبى والأمم المتحدة) بعد فترة وجيزة من تشكيلها فى مارس ٢٠٠٦, وتعتبر مثل هذه العقوبات لتناسب تقاليد عريقة فى ازدواجية المعايير فى العالم الغربى فى التعامل مع قضية فلسطين. العقوبات قد تصل إلى حد العقاب الجماعى للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ومكافأة لإسرائيل للاستمرار فى الاحتلال العسكرى والقمع. علاوة على ذلك، فإن ردود الفعل الإسرائيلية والغربية على فوز حماس فى الانتخابات أظهرت بوضوح أن دعواتهم للاصلاح ونشر الديمقراطية للسلطة الفلسطينية هى مجرد غطاء للمطالبة بتغيير أجندتها السياسية لتتناسب مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. هذا واضح من المطالب التى تقدمت بها اللجنة الرباعية إلى حماس وهى: أولاً، على حماس الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود، دون أن يكون لذلك مشروطًا من إسرائيل للاعتراف للفلسطينيين بالحق فى تقرير المصير. وثانيًا، تخلى حماس عن 'العنف' (أى كل أشكال المقاومة، وتفكيك جناحها المسلح وغيرها من الاجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية) قبل أن تنهى إسرائيل الاحتلال وتفكيك المستوطنات الاستعمارية؛ ثالثًا، على حماس الانضمام إلى الاتفاقات المبرمة

بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (بما فى أوسلو وخريطة الطريق)، على الرغم من أن إسرائيل قد انتهكت هذه الاتفاقات مراراً.

ازدياد شعبية حماس خلال الانتفاضة الثانية لا بد لها من تفسير: انهيار مفاوضات كامب ديفيد وتصاعد القمع الإسرائيلى منذ ذلك الحين. الفشل المدوى لاتفاقات أوسلو فى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعدم كفاءة السلطة الفلسطينية (التى تهيمن عليها حركة فتح) والإذلال من جانب إسرائيل، من العوامل الهامة التى تقف وراء شعبية حماس. موقف حماس ضد اتفاقات أوسلو، ومكافحتها للفساد وممارسة السلطة، وأنشطة تقديم رعاية واسعة فى أوساط الفقراء، واستمرار رفع راية مقاومة الاحتلال الإسرائيلى هى اهم العوامل وراء النصر الانتخابى.

فشل إسرائيل فى تشكيل الكيان الفلسطينى العميل يفسر إجراءاتها الأحادية:

إن فشل إسرائيل فى تحويل السلطة الفلسطينية إلى أداة تابعة لسياساتها – وخاصة إلى أداة لقمع مقاومة الاحتلال – قاد شارون، الذى عارض اتفاق أوسلو، لاستخدام القوة ضد السلطة الفلسطينية وإعادة احتلال الضفة الغربية فى مارس وأبريل ٢٠٠٢، استغل شارون أحداث ١١ سبتمبر، والحساسيات فى أيديولوجية المحافظين الجدد بإدارة بوش، لوصف السلطة الفلسطينية بأنها إرهابية وأن عرفات هو أسامة بن لادن آخر. جمع شارون التدابير العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية لإضعاف السلطة الفلسطينية وتفتيت المجتمع الفلسطينى فى محاولة لتنفيذ نظام من جانب واحد أقل ما يوصف به أنه الفصل العنصرى. مما احتاج إلى إعلان سياسة عدم وجود شريك فلسطينى للسلام. هذه هى الطريقة التى استبعد بها شارون عرفات، و– منظمة التحرير الفلسطينية بعد وفاة غامضة للزعيم – وخرج محمود عباس بعد انتخابه فى يناير ٢٠٠٥، ليعلن التزامه وقف الانتفاضة، دون قيد أو شرط،

وقبول خارطة الطريق، وعمل على إقناع جميع الفصائل الفلسطينية إلى إعلان وقف لإطلاق النار من جانب واحد (هدنة). ومع كل ذلك، واصل الجيش الإسرائيلى الاغتيالات المستهدفة، وبناء وتسمين المستوطنات فى الضفة الغربية واكتسب بناء الجدار العازل سرعة أكبر. مع تشكيل حكومة حماس فى مارس ٢٠٠٦، وجدت الخطوات الإسرائيلية الأحادية الجانب فى نهاية المطاف لتغطية حرب مفتوحة على الحركة الفلسطينية، ودفن دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة.

تم دفن اتفاقات أوسلو، وفعلت خريطة الطريق، مع إطلاق نص رسالة بوش بالضمانات إلى شارون (نشرت فى أبريل ٢٠٠٤). الرسالة التى تم اعتبارها وعد بلفور الجديد، فهى تعفى إسرائيل من واجب الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ (قرار مجلس الأمن ٢٤٢)، ومن تفكيك المستوطنات، ومن سياسة الضم عامة، وعن ممارسة سياسة تهويد القدس وضمها. الرسالة هى تبرئة لإسرائيل من أى مسؤولية تجاه الفلسطينيين وحق العودة للاجئين.

سياسة بوش بشأن القضية الفلسطينية فى إطار الوضع العالمى الحالى، وهيمنة الليبرالية الجديدة فى الولايات المتحدة الأمريكية وأيديولوجية المحافظين. رؤية بوش لقيام دولة فلسطينية هى رؤية تتزامن مع أمريكا المحافظين الجدد واليمين الصهيونى. وهى رؤية ترى أن التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلى الفلسطينى فى إطار ما تراه وزيرة الخارجية الاميركية كوندوليزا رايس، خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان فى أغسطس ٢٠٠٦، وتسميها "الشرق الأوسط الجديد" – أى شرق أوسط تابع وعميل يعاد تشكيله، من جانب الحروب الإمبريالية والاحتلال العسكرى، كما شهدنا فى المنطقة (أفغانستان والعراق ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة).

كانت الحرب الإسرائيلية فى يوليو وأغسطس ٢٠٠٦، تهدف إلى تدمير حزب الله وحماس بعد أسر الجنود الإسرائيليين، ويدل على مدى إدراك إسرائيل لدورها فى منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة فى هذه المنطقة الغنية

بالنفط. بتدمير أو إضعاف مقاومة حزب الله، وقد اضطرت إسرائيل للانسحاب من جنوب لبنان فى عام ٢٠٠٠، وتدمير أو إضعاف حركة حماس، وإسرائيل، وكما جرت العادة منذ تأسيسها، سعت لإثبات أنها مصممة على الانتقام من الذين يتحدون قوتها العسكرية وتفوقها الإقليمى. كانت أيضًا الحرب تهدف إلى إرسال رسالة إلى إيران وسوريا حول ما يمكن أن يواجها إذا لم يتقاربا للولايات المتحدة. هذا هو شكل 'الشرق الأوسط الجديد 'وتحاول إدارة بوش تنفيذه بواسطة الحروب الإسرائيلية الأخيرة ضد حزب الله فى لبنان وحماس والمقاومة الفلسطينية فى فلسطين، بكل هذا التدمير والقتل الذى تنطوى عليه. بيد أن الكثير من الحسابات تشير إلى أن القرن ٢١ للحروب الإسرائيلية الأمريكية فى المنطقة، جعلت من الشرق الأوسط يبدو مختلفًا إلى حد كبير عما قصده – من جانب واحد – مهندسى هذه الحروب.

فك الارتباط و التحويل كالفصل العنصرى :

تقتضى ضرورات السياسة الصهيونية اتخاذ منحى احتلال الأراضى ولكن بدون، أو بالحد الأدنى من الفلسطينيين. هذا هو الشرط الضرورى لإقامة الدولة اليهودية المحمية من «الخطر الديموجرافى»، أن تزايد أعداد الفلسطينيين يشكل إعاقة لهذا المشروع. هذه الضرورة الملحة وراء الكثير من سياسات القمع الإسرائيلى تجاه الفلسطينيين، و وراء حملة إسرائيل لبناء المستوطنات الاستعمارية، والطرق الالتفافية (أو الفصل العنصرى)، والجدار الفاصل، ووراء ضم القدس ومساحات كبيرة من الأراضى، بما فيها وادى الأردن.

باختصار، فإن سياسة إسرائيل وصلت إلى الرفض المنظم للشروط الأساسية اللازمة لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة. خلال ٤٠ عاما من احتلالها، نجحت إسرائيل نجحت فى خلق أقتصاديات تعتمد اعتمادًا كليًا عليها، وغير منتجة فى الاقتصاد الفلسطينى الأسير، هناك السيطرة الإسرائيلية الكاملة على التجارة،

والموارد الطبيعية (الأرض والمياه فى الغالب)، والتخطيط الحضرى، والاستثمار، وتنقل الأفراد والبضائع، وعلى الحدود الفلسطينية.

أيديولوجية الاستعمار الاستيطانى الإسرائيلى الذى يهيمن على الفكر السياسى يفتقر إلى الأدوات التفاهمية أو الأخلاقية لقبول المسؤولية عن الظلم التاريخى الذى لحق بالشعب الفلسطينى. انها لا ترى مشكلة فى تفريق ما تبقى من اللاجئين الفلسطينيين (فى الشتات)، أو فى (المنفى / الغربة). فى الحقيقة تصور إقامة دولة فلسطينية تكمن فى إمكانية تحول اللاجئين الفلسطينيين إلى المغتربين الذين يحملون وثائق السفر الفلسطينية أو جوازات السفر، بما سيسمح لهم دخول الأراضى الفلسطينية "الدولة"، ولكن ليس ممارسة حق العودة إلى موطنهم الأصلى.

خطة شارون "فك الارتباط"، وخطة أولمرت فى وقت لاحق «الانطواء» أو "التوافق"، لا بد من فهمها ضمن هدف المحافظة على الدولة يهودية. فى مقابلة مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية، نشر فى نوفمبر ٢٠٠٣، قبل أن يصبح أولمرت، رئيس الوزراء فى مارس ٢٠٠٦ وقبل أن يقوم شارون "بفك الارتباط" من قطاع غزة فى أغسطس ٢٠٠٥ – شرح الأسباب الكامنة وراء هذه السياسة فى العبارة التالية:

لا يوجد أدنى شك بالنسبة لى أن الحكومة الإسرائيلية فى وقت قريب جداً سوف تقوم بمعالجة المسألة السكانية بكل الجدية والعزم. هذه المسألة قبل غيرها تملى الحل الذى يجب أن نعتمده. فى غياب اتفاق تفاوضى – وأنا لا اعتقد فى احتمال واقعى للاتفاق – نحن فى حاجة إلى تنفيذ خيار بديل من جانب واحد.

وأضاف :

ليس لدينا وقت غير محدود. المزيد والمزيد من الفلسطينيين غير مهتمين بالتفاوض، والحل القائم على دولتين، لأنهم يريدون تغيير جوهر النزاع من النموذج

الجزائرى إلى نموذج جنوب إفريقيا فى الكفاح ضد «الاحتلال» فى لغتهم، إلى الكفاح من أجل شخص واحد صوت واحد. وهذا، بطبيعة الحال، كفاح أكثر نظافة، أكثر شعبية - فى نهاية المطاف أكثر قوة. بالنسبة لنا، هذا يعنى نهاية دولة إسرائيل. بالطبع كنت أفضل التفاوض على اتفاق [للدولتين] لكننى شخصيا أشك فى أنه يمكن التوصل إلى اتفاق فى غضون الإطار الزمنى المتاح لنا.

هذه السياسة يمكن تلخيصها على النحو التالى: 'زيادة عدد اليهود؛ تقليل عدد الفلسطينيين؛ لا انسحاب لحدود ١٩٦٧ وعدم تقسيم القدس. وهذا يعنى، حسب توضيح أولمرت عندما أصبح رئيسا للوزراء، تقسيم الأراضى، بهدف ضمان أغلبية يهودية، فهذا هو حبل النجاة للصهيونية.

إن فكرة 'الانفصال من جانب واحد' ليست جديدة. تناولها بعض القادة الإسرائيليين بجدية فى أوائل التسعينيات. إسحاق رابين قبل أن يتم اغتياله من جانب اليمين المتطرف الإسرائيلى فى عام ١٩٩٥، اعتقد أنه يمكن تحقيق فصل فعلى عن الفلسطينيين بإقناع قادتهم بقبول التفاوض على ذلك - وهو شىء قد يميل أولمرت أو رئيس وزراء إسرائيل القادم إلى القيام به. اعتقد رابين أيضًا أنه سيتعين عليه اللجوء إلى جدار لفرض الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

اليمين المتطرف فى إسرائيل لا يزال يلتزم سياسة الليكود، منذ التسعينيات. وهى ضد فكرة الانفصال بالتخلى عن جزء من إسرائيل. يؤكد الليكود على تكثيف الاستيطان الاستعمارى، ودعا بعضهم علنًا لنقل الفلسطينيين بالقوة أو طوعًا من خلال الضغوط الاقتصادية أو غيرها من أشكال الضغط. النتيجة السياسية للحرب الإسرائيلية فى لبنان وفلسطين ٢٠٠٦، سوف تحفز كلا المعسكرين لإعادة النظر فى خياراتها، ولكن ما زال من المشكوك فيه إذا كان هذا سيشمل قبول إسرائيل العيش فى البيت المجاور لدولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة على كامل الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، وإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين. أيا كان ما تفعله إسرائيل

وتخلص به من استعراضها للحرب الأخيرة، وتكمن الأهمية فى إظهار حدود القوة العسكرية الإسرائيلية، ربما تعتقد، تمامًا بنفس الطريقة التى تم بها احتلال العراق برهنت على حدود مماثلة للقوة العسكرية. تؤكد الحربين مرة أخرى أن ميزان القوى، لا يحدد بمجرد القوة العسكرية.

منع إقامة دولة فلسطينية، وحظر ثنائية القومية:

من عواقب الحرب على حزب الله – على ما يبدو – اقتناع الحكومة الإسرائيلية بوقف خطة «الانطواء» وإعطاء الأولوية لتداعيات الحرب. ولكن وضع خطة "الانطواء" على الرف لا يحل المأزق الإسرائيلى لكيفية التوفيق بين الاعتزاز بروح استعمارية مع الخوف من دولة ثنائية القومية. على حد تعبير صحفى إسرائيلى:

التقارب – خيار المواءمة لم يعد لديه الفرصة – حتى رئيس الوزراء يقر بذلك. وإعادة جزء من الأراضى كجزء من اتفاق أمر غير مقبول لدى اليمين. ضم الأراضى ليست خيارًا، لأن اليمين يدرك أن الدولة قد تصبح ثنائية القومية، وهو ما لا يريده اليمين. ماذا تبقى؟ الانتظار. لماذا بالضبط؟ بالنسبة للفلسطينيين أن يصبحوا أغلبية بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن؟ وماذا بعد ذلك؟ تتسلح الدول العربية، بالمزيد من الأسلحة المتطورة مع قنابل نووية فى نهاية المطاف؟ وماذا بعد ذلك؟

بغض النظر عن مصير خطة الانطواء، فالحقيقة أن الجدار العازل ضم بالفعل المناطق الاستيطانية ذات الكتل الكبيرة، والقدس ومنطقة غور الأردن. بمجرد انتهاء الجدار، سيكون ضمانًا لما يلى:

أولاً: إن الدولة الفلسطينية لن تنشأ فى جميع الأراضى الفلسطينية المحتلة فى عام ١٩٦٧

وثانيًا: أن الدعوة إلى مجموعة من البانتوستانات "دولة" غير قابلة للحياة ولا ذات سيادة، كما أنها لن تكون مقبولة من الغالبية الساحقة من الفلسطينيين؛

ثالثاً: الجدار الفاصل، إلى جانب الحصار المفروض على قطاع غزة (١,٥ مليون نسمة على ١,٣ ٪ من مساحة فلسطين التاريخية)، وشمولية نظم الرقابة التى تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين، يكفى من المنظور الإسرائيلى، لمنع قيام الدولة ثنائية القومية على أرض فلسطين التاريخية، وهو أمر يخيف جميع الأحزاب السياسية الصهيونية.

نتيجة لوقف المسيرة نحو ثنائية القومية قام القادة الإسرائيليين بالحديث عن إقامة دولة فلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية و قطاع غزة. وكان شارون، الذى كان يعارض بشدة دولة فلسطينية إلى الغرب من نهر الأردن، والذى قال فى اجتماع لحزب الليكود فى مايو ٢٠٠٣:

فكرة أنه من الممكن الاستمرار في الحفاظ على ٣,٥ مليون فلسطينى فى ظل الاحتلال – نعم، طالما هو الاحتلال، كلمة قد لا تروق، ولكن ما يحدث هو احتلال – وهو أمر سئ لإسرائيل، وسئ بالنسبة للفلسطينيين، وسيئة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلى. ضبط ٣,٥ مليون فلسطينى لا يمكن أن يستمر إلى الأبد.

جاء هذا التغيير لشارون لأن "التهديد الديموجرافى" الذى تواجهه إسرائيل كدولة يهودية حقيقى. بحلول عام ٢٠١٠، فإن الفلسطينيين الذين يعيشون فى فلسطين التاريخية، سوف يشكلوا غالبية السكان فى المنطقة. فك الارتباط والانطواء هى خطط لاعتراض هذه الحقيقة.

بدأت خريطة الطريق فى أواخر عام ٢٠٠٢ (مع وجود عرفات تحت الحصار فى المقر الرئيسى فى رام الله)، وهى تتوخى قيام دولة فلسطينية (فى العام ٢٠٠٥) بناء على نتائج عملية التفاوض. سجل شارون عدداً من التحفظات على الخطة، وبعد ذلك أعلن أنه ليس لديه شريك فلسطينى للتفاوض معه. إن خطة فك الارتباط تقترح أحد التشريعات لاستراتيجية الفصل من جانب واحد. أهداف شارون المقبلة توضح أن

الهدف من خطة فك الارتباط هو الالتفاف على خارطة الطريق، والتأكد من أنه لا يوجد أى دولة فلسطينية قيد النظر.

إنشاء حزب كاديما جاء عندما فشل شارون فى إقناع 'إسرائيل الكبرى' الحرس القديم فى حزب الليكود على التكيف مع إدراك أن الفلسطينيين لن يتخلوا أبداً عن حلمهم فى الاستقلال وبناء الدولة. شارون اقترح استراتيجية للفصل القسرى التى من شأنها – كما يعتقد قادة حزب كاديما – أن تجعل الفلسطينيين عاجزين عن مقاومته.

ومن ثم فإن فك الارتباط من قطاع غزة لا يمكن النظر إليه خارج استراتيجية لحماية 'الطابع اليهودى' لإسرائيل، وذلك عن طريق العزلة جسدياً عن الفلسطينيين دون التنازل عن السيطرة الشاملة على المنطقة.خطة 'التقارب' أو 'إعادة' طرحها الحكومة الإسرائيلية الجديدة التى تشكلت بعد انتخابات الكنيست فى مارس ٢٠٠٦، ليس أكثر من ضم مناطق متسعة من الضفة الغربية، مع ترك ما تبقى من المراكز ذات الكثافة السكانية الفلسطينية. نتيجة لهذه العملية سيكون هناك بانتوستانات فلسطينية تخوم للسكان داخل حراسة جيدة.

أى انسحاب محدود (أو إعادة الانتشار) من الضفة الغربية، فى جميع الاحتمالات، يليها إعلان إسرائيل انتهاء احتلالها (كما حصل بعد فك الارتباط عن غزة)، مما يوحى أن الفلسطينيين هم الآن أحرار لبناء دولتهم على الأراضى التى انسحب منها الإسرائيليون. فى الواقع، هى تترك الضفة الغربية مجزأة، وأكثر فقراً، وتقتطع قطع من غزة ومن شرق القدس، وتحرمهم من أفضل الأراضى الزراعية ومصادر المياه الجوفية.

وهذا هو السبب فى العملية الجارية من الضم، والجدار الفاصل، وفك الارتباط من طرف واحد – أو رفض التفاوض مع الممثل الشرعى الشعب الفلسطينى – مقدرة لبناء نظام الفصل العنصرى الذى يشجع حالات التطهير العرقى. تظهر هذه الأوضاع

الحالية فى ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات الفقر والركود الاقتصادى، والحصار مع فرض شروط مقيدة لحرية حركة الناس والبضائع. مثل هذه الظروف هى التى تدفع للهجرة.

تصور المستقبل :

توجهات أوروبا والأمم المتحدة تفضل منذ وقت مبكر الحل القائم على دولتين بدءا بالأمم المتحدة وخطة التقسيم فى عام ١٩٤٧ وتنتهى مع خريطة الطريق. ولكن مثل هذه المقترحات تفضل دائماً المشروع الاستعمارى الصهيونى، سواء قبل ١٩٤٨ أو عقب تأسيس إسرائيل. منذ العشرينيات وحتى أوائل السبعينيات والحركة الفلسطينية تفضل دولة واحدة على كامل فلسطين التاريخية، واعتبرت أن الحل القائم على دولتين يزيد الانقسامات الفلسطينية وهو حل غير عادل للقضية الفلسطينية.

تقوض إسرائيل باستمرار الحل الذى ييسر إنشاء دولة ذات سيادة وقابلة للبقاء دولة فلسطينية على جزء من فلسطين التاريخية بحجة أنه لا يمكن أن يؤدى إلا إلى إطالة أمد الصراع. وهذا يضع مسؤوليات جسيمة على حركة الفلسطينيين فى حال أنها تريد تجنب الانقراض الذى واجهته الحركة الوطنية فى عام ,١٩٤٨ ما بين حماس وفتح من الاستقطاب السياسى يعكس "سلطة مزدوجة" إضفاء الطابع المؤسسى على الوضع القائم فى الرئاسة البرلمانية والنظام السياسى. هذا الاستقطاب يحتاج لإيجاد حل سلمى قبل أن تنفجر وتتحول إلى حرب أهلية من شأنها أن تزيد ركام المأساة عليمعظم الفلسطينيين. المخرج من هذه الازمة هو تجديد شباب القيادة، وديموقراطية الحركة السياسية، بالتوازن مع تجديد إطار منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات التى لها صلة بهذا، وعلى قدم المساواة المهام المطلوبة للحفاظ على وحدة أهداف الشعب الفلسطينى والتفاعل بين مختلف الطوائف، وضرورة تنسيق أنشطة مقاومة الاحتلال الإسرائيلى.

تدمير السلطة الفلسطينية :

واحدة من المهام العاجلة التى تواجه الحركة الفلسطينية هو ما تفعله مع السلطة الفلسطينية، نظرا للقيود والعقبات المفروضة عليها، وبخاصة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية وأكثر من ذلك منذ أن شكلت حماس الحكومة فى مارس ٢٠٠٦، والضغط على السلطة الفلسطينية، قد تضاعف من جانب الولايات المتحدة وأوروبا مع إسرائيل لوضعها تحت الحصار. وحتى وقت كتابة هذا فى سبتمبر ٢٠٠٦، فإن السلطة الفلسطينية لم تعد قادرة على دفع كامل مرتبات موظفيها بانتظام (١٦٥,٠٠٠ فى الخدمة المدنية)، وهى غير قادرة على وقف الهجمات العسكرية التى تطلق على إسرائيل من غزة، كما أنها غير قادرة على منع اعتقال عدد من وزراء حماس (بما فيهم نائب رئيس الوزراء) فى الضفة الغربية، أو فى تأمين الإفراج عن ما يقرب من ثلث مجموع أعضاء المجلس التشريعى الفلسطينى (بما فيهم المتحدث) فى أغسطس ٢٠٠٦ وقد سجنوا فى إسرائيل. أن اعتقال جندى إسرائيلى فى يونيو عام ٢٠٠٦، أعلن الخاطفون أنهم يريدون تبادله ببضعة الآلاف من السجناء الفلسطينيين المحتجزين فى السجون الإسرائيلية أطلق العنان لحملة عسكرية تحت اسم "أمطار الصيف" ضد قطاع غزة أدت إلى وفاة المئات من المدنيين.

القيود الصارمة المفروضة على حركة الفلسطينيين من الوزراء، المسؤولين والبرلمانيين، فضلاً عن المواطنين العاديين، تعطى حقيقة أن السلطة الفلسطينية لا يمكن أن تمثل شعبها أو تعزيز مصالحها أو توفر لهم الخدمات الحيوية، وأثارت تساؤلات حول جدوى الإبقاء على هذا الكيان. غياب المفاوضات مع إسرائيل، لأنها ترفض التفاوض مع السلطة الفلسطينية)، إضافة إلى الشعور السائد بين الفلسطينيين بأن السلطة الفلسطينية قد فقدت أهميتها. مسألة تصفيتها أثيرت بين المثقفين كوسيلة لإجبار إسرائيل على أن تكون مسؤولة عن أعمالها السياسية كقوة احتلال بموجب القانون الدولى.

فكرة حل السلطة الفلسطينية ومواجهة إسرائيل بمسؤوليات نحو ما يقرب من ٤ ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وفي قطاع غزة تم تداولها على نطاق واسع بعد الحصار المفروض على السلطة الفلسطينية رداً على نجاح حركة حماس في تشكيل الحكومة الفلسطينية. درست الفكرة من مجموعات تشمل قادة من فتح وعدداً من الشخصيات العامة. كرد فعل لتكثيف التدابير القمعية التي تتخذها إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية القيادة والمؤسسات، في أغسطس ٢٠٠٦، رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية وجد نفسه يتساءل عن جدوى السلطة الفلسطينية، بينما مشرعون ووزراء بارزون في السجون الإسرائيلية. من خلال وصلة فيديو بين رام الله ومدينة غزة، قال هنية لأعضاء المجلس التشريعي: كل النخب السياسية في الرئاسة، والفصائل الفلسطينية والحكومة مدعوة لمناقشة مستقبل السلطة الفلسطينية بعد هذا الهجوم الإسرائيلي (في إشارة إلى قيام إسرائيل باعتقال المتحدث البرلماني عزيز دويك من حركة حماس خلال اسبوع سابق). وتساءل: أتستطيع السلطة الفلسطينية أن تعمل في إطار الاحتلال والاجتياحات والاغتيالات؟

إذا كانت السلطة الفلسطينية لا تزال غير قادرة على توفير الحد الأدنى من وظائف الحكم الذاتي، وإذا كانت لا تزال ممنوعة – بسبب سياسات القمع الإسرائيلية، من أن تتحول إلى دولة ذات سيادة قابلة للبقاء مقبولة من غالبية الفلسطينيين، فإنها سوف تتلاشى بفعل افتقاد علة وجودها. انحلال السلطة الفلسطينية هي قضية يجب التفكير فيها بعناية والتي تقررها الحركة الفلسطينية ككل. ولكن مهما كان القرار الذي سيتخذ بشأن هذه المسألة فهي حيوية للغاية لعدم ترك الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وخارج فلسطين، دون قيادة. وهذا يعني نكبة فلسطينية أخرى. وبالتالي فالمهمة العاجلة للشعب الفلسطيني هي إحياء الحركة، وإعادة التشكيل والتحول الديمقراطي لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. هذا أمر ضروري لتمكين المنظمة لتعكس الدوائر الانتخابية الفلسطينية الجديدة، والتعامل

بشكل أفضل مع التغيرات النوعية التى اتخذت فى النطاق المحلى والإقليمى والوضع الدولى منذ أواخر الثمانينيات. ولكن مصير السلطة لا ينبغى أن يترك للإسرائيليين، أو للمداولات مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أو لتفسير هذا الفصيل الفلسطينى أو ذاك.

أين نحن الآن من أجل فلسطين؟:

يجد الفلسطينيون أنفسهم فى لحظة حرجة فى مواجهة مع إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية. لا يمكنهم، بأى وسيلة، تقبل دولة البانتوستانات - المطوقه بالجدران والأسوار وأبراج المراقبة الإلكترونية - على حوالى ١٢٪ من وطنهم التاريخى، ولا يمكنهم قبول الحرمان من حقهم فى العودة، أو عدم اتخاذ القدس عاصمة لهم. يمكن لإسرائيل، لمساعدة تسويق هذه الدولة، أن تطلق عليها دولة مؤقتة الحدود، وترك المفاوضات حول قضايا الوضع النهائى إلى موعد لاحق يمكن أن يتم تأجيله إلى لا نهاية، فى ضوء العلاقة الخاصة التى تتمتع بها إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية. لحظة قبول "الدولة المؤقتة"، فالقضية الفلسطينية، سوف تفقد الجانب الاستعمارى وتصبح نزاع حدودى آخر. وهذا هو السبب فى أن فكرة قيام دولة فلسطينية بحدود مؤقتة على قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية ينبغى أن ترفض على الفور. الاستراتيجية الواقعية الوحيدة المنفتحة على الحركة الفلسطينية هنا هى رفض أى محاولة إسرائيلية للتغطية على مشروع الفصل العنصرى الذى يجرى فرضه على الفلسطينيين. إذا كانت المفاوضات التى تستأنف بعد ذلك يجب التعامل مع قضايا الوضع النهائى (أى اللاجئين، والقدس، والحدود، والمستوطنات الإسرائيلية، وتعويض الفلسطينيين عن التشريد والاحتلال والقمع).

إن التفاوض على قضايا الحل النهائى يعنى السعى للتوصل إلى حل يقوم على فكرة "دولتين لشعبين". وقد كان هذا برنامج منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٨٨،

وهو يعترف بأن السلطة وافقت على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على المنطقة من الضفة الغربية وقطاع غزة (أى ٢٢٪ من فلسطين). وهو يفترض وجود استعداد من جانب إسرائيل لتفكيك جميع المستوطنات الاستعمارية اليهودية، لقبول القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، والاعتراف بحق الفلسطينيين لإقامة الدولة لديها السيطرة الكاملة على الحدود والموارد الطبيعية، بما فيها الماء. ويفترض أيضا أن هذا الحل لن يكون بأى حال من الأحوال أن يعرض للخطر حقوق اللاجئين الفلسطينيين على النحو المحدد فى قرارات الأمم المتحدة (وخاصة القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨). مثل هذا الحل لا يزال يحظى بدعم من غالبية الفلسطينيين، ويمكن، إذا ما اتخذ على محمل الجد، اكتساب موافقة حماس (ولكن ربما لا توافق حركة الجهاد الإسلامى).

من غير المرجح أن تقبل إسرائيل دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة على النحو المأمول من منظمة التحرير الفلسطينية ما دامت موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية) لم تتغير. هذا لا ينبغى أن يفهم - كما يقول البعض - إنه على الفلسطينيين خفض سقف مطالبهم السياسية لأدنى حد، التى هى شرعية بكل مقاييس العدالة النسبية، أو مبادئ العيش المشترك، أو المقتضيات السياسية. ولكنه يعنى الحاجة إلى العمل لتغيير توازن القوى القائم، مع إدراك أن موازين القوى هذه ليست دائمة. هناك علامات بالفعل تميز أن قوة الدفع بدأت تنقلب على الهيمنة الأمريكية العالمية، ليس فقط فى أميركا اللاتينية، ولكن أيضًا فى أماكن أخرى، بما فيها الشرق الأوسط.

بسبب مأزق الحالة الراهنة، ينبغى على الحركة الفلسطينية تبنى اقتراحًا مفصلا لدولة ثنائية القومية، وتبدأ لحشد التأييد لهذه الفكرة بين الفلسطينيين، وأكثر وأهم من ذلك، بين الإسرائيليين. وينبغى أن يتم هذا بدون الخوف التكتيكى من ضرورة الحصول على موافقة إسرائيل على دولة فلسطينية مستقلة، ولكنه أيضا لأن ثنائية القومية حل أفضل من كل الحلول لهذا الصراع، على النحو الذى يتضح فى أكثر من فصل فى هذا الكتاب.

يمكن للفلسطينيين أن يؤدوا دوراً مؤثراً فى إحداث تغيير فى توازن السلطة وابتداع الحركة الوطنية، وتعزيز القدرة على التعبئة، واعتماد المزيد من المشاركة والإبداع كوسائط للمقاومة، وبلورة الخطاب العسكرى الإسرائيلى لفضح سياسة التفرقة العنصرية، وتعزيز وتوسيع المعسكر المناهض للاستعمار والمناهض للاحتلال فى إسرائيل، وتنظيم حملات أكثر نشاطًا لمزيد من دعم المجتمعات العربية والدولية للقضية الفلسطينية.

تعلم إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى أن القضية الفلسطينية لا يمكن حلها عن طريق تلفيق دولة مما تركه الاستعمار الإسرائيلى خوفًا من تغير ميزان الديموجرافيا. الدولة الفلسطينية العميل لا يمكن أن تقدم للفلسطينيين الحرية والعدالة والتحرر الذى يسعون إليه. الدولة التى يأملون فيها التى يمكن أن يلمسوا عمليًا حس العدالة والتى يمكن أن تعيد إليهم إنسانيتهم. أوروبا، خاصة، يجب أن تتوقف عن التصرف كما لو أن القضية الفلسطينية يمكن حلها بخفض بعض المساعدات الإنسانية.

بدون موازين القوى الجديدة التى تظهر فى توافق القوى الإسرائيلية داخل المجتمع نفسه، فالنخبة الصهيونية الحاكمة فى إسرائيل ستواصل عرقلة قيام دولة فلسطينية ذات سيادة مقبولة من غالبية الفلسطينيين. وسوف تفعل أيضًا كل ما فى وسعها لمنع توافق الظروف لدولة ثنائية القومية أو دولة ديمقراطية علمانية من خلال كانتونات للسكان الفلسطينيين، أو إذا فشلت هذه المبادرة، ستحاول هذه الخطوة إزاحة المراكز السكانية إلى مصر والأردن. فرصة هذه المناورات الإسرائيلية المتعاقبة تكاد تكون معدومة، وخصوصًا فى وجود نشطاء الحركة الفلسطينية فى حالة تأهب. "خيار الأردن"، والذى طرح من جانب شارون، فى الثمانينيات والتسعينيات بإنشاء دولة فلسطينية فى الأردن، وهو أحد الخيارات المرفوضة بشدة من جانب كل من الفلسطينيين ومن الأردنيين، بين إسرائيل والأردن اتفاق سلام ألغى هذا الخيار

الجدى، على الرغم من تصريحات تظهر بين الحين والآخر من جانب الإسرائيليين عن طبيعة النظام الهاشمى المؤقتة.

إن حركة التحرير الفلسطينية بحاجة إلى توسيع نطاق الخيارات وإعادة النظر فى الرؤية الأصلية للحركة الوطنية الفلسطينية الموجوده من قبل عام ١٩٤٨، والتى أعيد صياغتها خلال منظمة التحرير الفلسطينية أواخر الستينيات: وهى رؤية إقامة دولة علمانية ديمقراطية (أو دولة ثنائية القومية فى فلسطين لجميع مواطنى البلد). واكتسبت هذه الفكرة مزيداً من الاهتمام بعد انهيار عملية أوسلو والحل القائم على دولتين وصل إلى طريق مسدود. والواقع أن الموضوع الرئيسى لهذا الكتاب هو عرض بشىء من التفصيل، لأسباب حدوث هذا الانهيار، والعثور على بعض الحلول الجديدة. ونناقش أكثر من بديل هو حل الدولة الواحدة أو ثنائية القومية. إن الدولة ثنائية القومية تقدم نموذجًا لتقاسم السلطة بين اليهود والفلسطينيين يمكن أن تتخذ مختلف الأشكال القابله للتفاوض، ولكن مع التأكيد على الحقوق الجماعية. النموذج الآخر هى دولة ديمقراطية علمانية دون تمييز بين المواطنين وفقًا للدين أو الإثنية أو الأصل القومى، مع التركيز على الحقوق الفردية.

إن حل الدولة الواحدة قد نوقش حتى الآن بصورة رئيسية مع اليسار فى إسرائيل وفى الغرب. العوامل التى ساهمت فى استنتاج مفاده أن حل الدولتين قد مات ودفن نوقشت أعلاه، ولكن العديد من الذين يجادلون لاعتماد حل الدولة ثنائية القومية يتفق أنه لا يوجد مهرب من أدلة قاطعة على أن استقرار الحل القائم على دولتين فى إسرائيل وفلسطين هو الآن من سقط متاع التاريخ.

كمسألة تاريخ إن فكرة دولة ثنائية القومية كان من جانب القادة الصهاينة والمثقفين قبل عام ١٩٤٨، عندما رصدوا أن ميزان الديموجرافيا بلا ريب فى صالح الفلسطينيين، وأن فكرة الدولة الصهيونية المستقلة لا يبدو من السهل تحقيقها. فى ذلك الوقت الذى كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تصر على قيام دولة واحدة فى

فلسطين التاريخية واعدة اليهود حقوقا كاملة ومتساوية على قدم المساواة مع غيرهم من الطوائف الدينية (المسلمين والمسيحيين وغيرهم) فى إطار دولة فلسطينية حديثة.

وإن لم يكن الكثير من المناقشة العامة قد وقعت بين الفلسطينيين حول حل الدولة ثنائية القومية، ففى منتصف عام ٢٠٠٤ كانت استطلاعات الرأى العام تبين أن ٢٦,٥٪ من السكان البالغين فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى صالح هذا الحل، بالاضافة إلى ما يزيد قليلا على ١٠٪ يفضل إقامة دولة فلسطينية فى فلسطين التاريخية، ونحو ١٤٪ لا يرى أى حل للصراع. فى المقابل هناك ٤٤,٥ فى المئة قالوا إنهم يفضلون حل الدولتين. المثقفون الذين قالوا علنا لقيام دولة واحدة يميلوا إلى أن تكون حلاً للفلسطينيين الذين يعيشون فى إسرائيل أو الفلسطينيين الذين يعيشون فى الشتات. وهذا نتيجة التدمير الإسرائيلى للفلسطينيين فى المجتمع والسياسة التى أحيت فكرة دولة ثنائية القومية، التى كانت، حتى أوائل السبعينيات تشكل جزءاً من الخطاب السياسى الفلسطينى. لدولة ديموقراطية علمانية. اقتراح الموسى الخاص "فلسطين الكبرى" دولة لتشمل اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين، وتغطية كامل منطقة فلسطين والأردن، نسخة مبتكرة من اقتراح الدولة ثنائية القومية. وفى الواقع، إن بقاء دولة فلسطينية مستقلة تنحسر، والرؤية الخاصه بدولة واحدة ستحصل على المزيد من الدعم فى صفوف الفلسطينيين، وربما فى نهاية المطاف، بين الإسرائيليين.

إن جاذبية حل الدولة الواحدة (سواء كانت دولة واحدة لشعبين أو دولة ديموقراطية علمانية مع شعار شخص واحد، صوت واحد) يحل الكثير من المشاكل: اللاجئين والقدس والجدار، والحدود، الديمقراطية والتعايش والمساواة فى الحقوق؛ لأنه يقترح نماذج مختلفة عن حل الدولتين، والمخاطر أن علاقات القوة بين الدولتين ليست لصالح الدولة الفلسطينية، ما لم تعتبر مرحلة انتقالية لدولة واحدة ثنائية القومية. والصعوبة الرئيسية تكمن فى حل الصهيونية باعتبارها الإيديولوجية الاستعمارية

وإصرارها على وضع تصور للدولة إليهودية بوصفها دولة يهودية، وليس الدين أو جانبًا من جوانب الثقافة.

تحذير وأمل:

ارتقاء 'يهودية' دولة إسرائيل فوق كل الاعتبارات، ملموسة فى نظام الفصل العنصرى الذى يرمز إليه الجدار العازل، وسيلة لعزل إسرائيل عن جغرافياتها. إسرائيل لا يمكن أن تظل القوة العظمى الإقليمية كما ترى نفسها يجب أن تكون. مثل هذا الدور والموقف لا يمكن إلا أن يجر إسرائيل إلى جيتو حضارى وغلو الشوفينية التى ترى أن أولويات القوة هى العامل الحاسم فى علاقاتها مع الدول الأخرى وشعوب المنطقة. كان هذا واضحًا فى ستة حروب كبرى بين إسرائيل منذ تأسيسها والدول المجاورة (فى عام ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٨٢، ٢٠٠٦)، وصريحًا فى العديد من الغارات والهجمات العسكرية على أراضى الدول العربية. هذا التمثيل الذاتى والموقف من جانب إسرائيل هو علامة الإفلاس الأخلاقى، ويحتمل أن يؤدى إلى تآكل شرعيتها السياسية الدولية، وداخليًا فقدان القيم والاتجاه الذى يمكن أن يؤدى فقط إلى تولد ثقافة العنف. بالفعل هناك أصوات إسرائيلية ما زالت تقول إن إسرائيل هى فقط قادرة على متابعة رسالتها الاستعمارية بسبب سياسات الفصل العنصرى واستعدادها لخدمة المصالح الإمبريالية الغربية (فى المقام الأول الأمريكية)، وأن تكون بمثابة مركزًا للتعبئة العالمية لقوى المحافظين الجدد.

الفلسطينيون فى مواجهة وضع بالغ الخطورة ومحفوف بالمخاطر. حركة التحرير الفلسطينية منقسمة وبدون قيادة، فى الوقت الذى هى أشد حاجة لتكون موحدة مع توحيد القيادة. قادة كل من حماس وفتح وهما أكبر الحركات السياسية يدركوا أن وجود الصراع بينهما هو الانتحار، ولكنها لا تزال حتى الآن غير قادرة على تشكيل

الهياكل التنظيمية اللازمة لتسوية النزاعات والخلافات سلميًا وديمقراطيًا، وإعادة تشكيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. لم تطرح لا فتح ولا حماس استراتيجية وطنية للنضال للتعامل مع الوضع بعد انهيار أوسلو وعملية بناء الجدار الفاصل. فتح بحاجة إلى وقف التصرف وكأنها لا تزال على السلطة والكف عن خداع نفسها بأن اتفاقات أوسلو وخارطة الطريق يمكن أن تحقق للفلسطينيين دولة ذات سيادة حسبما يرغبون. حماس بحاجه لوقف التصرف كما لو أنها لا تزال فى المعارضة والتفكير فى أن تحل محل الشعارات استراتيجيات مدروسة وقادرة على مواجهة زحف الفصل العنصرى. كلاهما يدرك أن إسرائيل بعد الحرب ضد حزب الله ليست ما كانت عليه قبل الحرب. كما لاحظ ذلك هيرست الصحفى الأوروبى عن الصراع العربى الإسرائيلى (فى أغسطس ٢٠٠٧):

ليس مجرد أداء حزب الله فى حد ذاته أدى إلى تغيير ميزان القوى على حساب إسرائيل، بل هو المثال الذى يحتذى للمنطقة بأسرها. حسن نصر الله فى طريقه الآن ليكون البطل الملهم العربى أكثر من ناصر؛ كان إنجاز حزب الله ذو تأثير كهربى على الجماهير العربية والإسلامية إلى حد كبير يسمو على أى خلاف متزايد، على صعيد المنطقة هناك انقسام بين السنة والشيعة، بل سوف يسهم فى زيادة التطرف. وإذا لم يتم استرضاء ذلك من الأنظمة العربية، ستعم الاضطرابات النظام القائم برمته.

فئات من الإسرائيليين - وإن كانت لا تزال قليلة ومتباعدة - بدأت تدرك أيضًا أن حقبة جديدة يبزغ فجرها لإسرائيل (سامت أغسطس ٢٠٠٦):

لم يحدث من قبل، حتى بعد حرب يوم الغفران عام ١٩٧٣، أنه أصبح من الواضح أن عصر الاعتماد على الجيش - على النحو الأمثل - لتثبيت الأمن القومى يجب أن ينتهى. لم يحدث من قبل فى مثل هذا الوقت القصير الذى انقضى بين ما سنقوم به تجاه الأوغاد الذين يواجهوننا، والمشهد المروع لانهيار الوعد. ... الحقيقة، والسبب العميق هو أن قوات الدفاع الإسرائيلية (الجيش الإسرائيلى) لا يمكن أن

يكون له الفوز حتى فى ضروب النضال ضد حركة التحرر الوطنى الفلسطينية. أثناء الجهد المبذول فى الشمال، وبعيداً عن العناوين الرئيسية، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بقتل ما يقرب من ٢٠٠ فلسطيني فى غزة، نصفهم تقريبًا من المدنيين، وأطلق أكثر من ١٠,٠٠٠ قذيفة وخطف وزراء الحكومة، وتم تجويع قطاع غزة. كل هذا لم يمنع صواريخ القسام (صواريخ محلية الصنع).

من المعروف أن القرن العشرين هو قرن التحرر من الاستعمار حيث تم تحرير الملايين من الشعوب فى العالم غير الغربى كانت تعانى من القمع الشديد. لكن عملية القضاء على الاستعمار ما زالت غير مكتملة، لأن الفلسطينيين مازالو يقاتلون معارك حرب التحرير ضد الاستعمار الاستيطانى وعسكرة الدولة، الذى يلقى الدعم والتشجيع من أقوى قوة امبريالية فى العالم. لا يسع المرء إلا أن يأمل فى أن القرن ٢١، سوف يشهد تحرير الفلسطينيين من الاستعمار والفصل العنصرى، والاحتلال العسكرى، والعالم كله قد تحرر من الهيمنة الأمريكية والظلم.

ملاحظات :

١ - اليهود فى فلسطين قبل الصهيونية والاستعمار كانوا جزءاً من فسيفساء السكان الأصليين، مثل المسيحيين والمسلمين. فى عام ١٩١٤ بلغ عدد اليهود فى فلسطين حوالى ٦٠,٠٠٠، نصفهم من المستوطنين. السكان الفلسطينيين العرب (مسلمين ومسيحيين، وغيرها) بلغ عددهم ٦٨٣,٠٠٠، وظل اليهود أقلية فى فلسطين حتى إنشاء إسرائيل فى مايو ١٩٤٨ على الرغم من دعم الهجرة الصهيونية فى فلسطين الواردة من بريطانيا.

٢ - تغير المجتمع الفلسطينى فى الثلاثينيات والأربعينيات نتيجة للتحولات والتحضر وانتشار التعليم، ولكن التغيير كان محدوداً نتيجة التدابير القمعية من الاستعمار البريطانى، والاستبعاد طبيعة الاستعمار الصهيونى.

٣ – محكمة العدل العليا الإسرائيلية قررت فى ١٤ مايو ٢٠٠٦ دعم قانون "المواطنة والدخول إلى إسرائيل" القانون الذى يمنع لم شمل العائلات للمواطنين الإسرائيليين المتزوجين من فلسطينى الأراضى المحتلة وتحديداً الإسرائيليين من الفلسطينيين الذين يشكلون خمس سكان إسرائيل، والمقدسين الفلسطينيين، لأنهم الذين يتزوجون من فلسطينى الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤ – حزب الله ليس قوة سياسية بسيطة فى لبنان. بل هو أكبر حزب سياسى، له ١٢ عضواً البرلمان. وله جذور عميقة فى الطائفة الشيعية، ويتمتع بشعبية هائلة بعد تحرير جنوب لبنان سنة ٢٠٠٠، وهو متحالف مع القوى السياسية الرئيسية، مثل الجنرال ميشال عون التيار الوطنى الحر، الحزب الشيوعى اللبنانى، الحزب السورى القومى الاجتماعى، ومع الشخصيات المؤثرة بما فى ذلك السنة مثل أسامة سعد وعمر كرامى، والمارونية مثل سليمان فرنجيه . من السخف الادعاء بأن حزب الله هو رهينة فى يد إيران أو سوريا.

٥ – الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، انظر التقارير التى أعدتها منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية (بيتسليم) بالإنجليزية (www.btselem.org). يمكن للمرء أن يتساءل مع الصحفى الإسرائيلى جدعون ليفى (٩ يوليو ٢٠٠٦): 'ماذا قد يحدث لو لم يقم الفلسطينيون بإطلاق صواريخ القسام؟ ماذا يحدث لو قررت إسرائيل رفع الحصار الاقتصادى الذى فرض على قطاع غزة؟ وهل كانت ستفتح حدودها للعمال الفلسطينيين؟ وإطلاق سراح السجناء؟ والاجتماع مع القيادة المنتخبة وتجرى المفاوضات معها؟ تشجيع الاستثمار فى غزة؟ هراء. إذا جلس سكان غزة بهدوء كما تتوقع منهم إسرائيل، لشطبت قضيتهم وأختفت من جدول الأعمال هنا وحول العالم. لا احد يعرف أى مصير لسكان غزة إذا لم يتصرفوا بعنف.

٦ – يشير بيان عن غزة من وكالات الأمم المتحدة الإنسانية العاملة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (٣ أغسطس ٢٠٠٦) ما يلى: "وكالات الأمم المتحدة الإنسانية

العاملة فى الأراضى الفلسطينية الأراضى تحذر بالقلق الشديد إزاء استمرار العنف وأثره على المدنيين والبنية التحتية المدنية فى قطاع غزة... نقدر أن منذ ٢٨ يونيو [حتى ٢ أغسطس ٢٠٠٦] ، ١٧٥ فلسطينيًا لقوا مصرعهم، من بينهم حوالى ٤٠ طفلا وثمانى نساء، وأكثر من ٦٢٠ أصيبوا بجروح فى قطاع غزة.

٧ – إن الولايات المتحدة تشعر بالقلق من ظهور طهران قوية مناهضة للغرب وقطبًا إقليميًا من شأنها أن تزيد من نفوذها فى الخليج مع تجزؤ العراق، وربما ما جعلها جديره بالاهتمام العلاقات المتميزة مع روسيا والصين.

٨ – إسرائيل لا تخفى العلاقة بين الحرب ضد حزب الله والحد من دور إيران وسوريا فى المنطقة. على حد قول أحد المعلقين الإسرائيليين على النحو التالى: "حزب الله ليس هو خطر استراتيجى على إسرائيل فى الوقت الحاضر. الخطر الحقيقى يكمن فى سوريا، التى تسلح نفسها بآلاف من الصواريخ والرؤوس الحربية المختلفة والمتنوعة، وإيران التى أصبحت غير بعيده عن نبض القلب للسلاح النووى. الحرب فى لبنان بالتالى، ليست مجرد حرب ضد حزب الله وقدرته على الاستمرار فى مهاجمة إسرائيل. إنها حرب ضد إيران وسوريا، والتى من الواضح أن لديها القدرة على مهاجمة إسرائيل" (أورلوسروف، أغسطس ٢٠٠٦).

٩ – التخطيط لإجمالى طول الجدار الفاصل عند الانتهاء منه، حوالى ٧٩٠ كيلومترًا (هآرتس، عاموس هرئيل فى تقرير، ١٧ مايو ٢٠٠٦,٠٠٠، التقرير يستند إلى معلومات الجيش الإسرائيلى، ويقدر أن يكتمل الجدار فى ربيع ٢٠٠٧).

١٠ – "فك الارتباط" من قطاع غزة فى أغسطس ٢٠٠٥، والإجراءات الإسرائيلية أظهرت فى السنة التالية، لم يكن أكثر من تعبير آخر لإعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية، مع الاختلاف فى تفكيك المستوطنات الإسرائيلية (٧,٥٠٠، المستوطنين، مقارنة ب ٤١٥,٠٠٠، مستوطن فى الضفة الغربية).

١١ - 'التقارب' أو 'إعادة'، هي استراتيجية إسرائيلية لإدارة احتلال الأراضي الفلسطينية، تم طرحها من قبل حزب كديما الذي يتزعمه أولمرت في مارس ٢٠٠٦ في الحملة الانتخابية للكنيست. ووفقًا للخطة فان إسرائيل سوف تنقل الجنود والمستوطنين من أجزاء من الضفة الغربية وراء جانب واحد من 'الحدود الشرقية الثابتة' لدولة إسرائيل. أولمرت اقترح، في أغسطس ٢٠٠٦، خلال الحرب التي تشنها إسرائيل على لبنان وغزة، في آن واحداً والهدف من الحرب هو تسهيل تنفيذ خطته «الانطواء». البعض رأى في حرب إسرائيل ضد لبنان وغزة في صيف ٢٠٠٦ محاولة لتبين أن فك الارتباط لم يكن خطأ. لكن أولمرت أشار إلى أن «الانطواء» لن يكون من أولويات حكومته في أعقاب الحرب على لبنان.

١٢ - جوناثان كوك (مايو ٢٠٠٦) وهو صحافي وكاتب من الذين يعيشون في الناصرة بإسرائيل، يؤكد أن رابين عهد بمشروع الجدار إلى لجنة برئاسة وزير الأمن العام. توقف المخطط في عهد اثنين من خلفائه بيريس ونتنياهو، لكنه عاد مع باراك، الذي دعا إلى فصل من جانب واحد. في مايو ٢٠٠٠، وسحبت إسرائيل قواتها من جانب واحد من جنوب لبنان. قبل مغادرته بأسبوعين لاجراء محادثات في كامب ديفيد، قوله: "إسرائيل سوف تصر على الفصل المادي بينها، وبين الكيان الفلسطيني المستقل الذي تشكل نتيجة التسوية". كوك يضيف: "في تعليق نمطي في يونيو ٢٠٠٢، قبل نحو ١٨ شهراً من تقديم شارون مقترحاته الخاصة بفك الاشتباك.

كتب باراك: "فك الارتباط سيتم تنفيذها تدريجيًا على مدى عدة سنوات. السور ينبغي أن يشمل الكتل الاستيطانية السبع الكبرى التي تمتد على ١٢ أو ١٣ في المائة من المنطقة، وتحوي ٨٠ في المائة من المستوطنين. كما ستحتاج إسرائيل منطقة أمنية على طول نهر الأردن و بعض المواقع للإنذار المبكر... في القدس، يجب أن يكون هناك اثنان من الأسوار المادية. الأولى سوف ترسم الحدود السياسية وتوضع حول المدينة الكبرى، بما فيها الكتل الاستيطانية القريبة من القدس. الثانية ستكون الجدار الأمني

الفاصلة، والتى تسيطر عليها بوابات مرور لفصل أكثر الأحياء الفلسطينية عن الأحياء اليهودية والحوض المقدس، بما فيها المدينة القديمة".

١٣ – مستشار شارون دوف فايسجلاس لصحيفة هآرتس فى مقابلة نشرت يوم ٨ أكتوبر ٢٠٠٤: [خطة فك الارتباط] كمية اللوازم الفورمالديهايد ذلك ضرورياً بحيث لن يكون هناك عملية سياسية مع الفلسطينيين. وأوضح أن العملية السياسية هى إنشاء الدولة الفلسطينية مع كل ما ينطوى عليه ذلك من مخاطر أمنية. العملية السياسية هى إخلاء المستوطنات، وحق عودة اللاجئين، وتقسيم القدس. وكل هذا قد تم تجميدها الآن.

١٤ – طبقات المياه الجوفية فى الضفة الغربية تمد إسرائيل بنصف مليار متر مكعب سنويًا من أفضل نوعيات المياه، تمثل ثلث احتياجات إسرائيل. ومن الصعب تصور أن إسرائيل ستسلم طبقات المياه الجوفية هذه للفلسطينيين فى المستقبل القريب، حتى بعد أن تبنى كل المحطات المكلفة لتحلية المياه. تخصص إسرائيل ١٠ فى المائة من مياه الضفة الغربية للفلسطينيين، وهذا جزء بسيط من احتياجات السكان الفلسطينيين.

١٥ – المسح فى وقت مبكر من عام ٢٠٠٦، يشير إلى أن ثلث السكان البالغين فى الضفة الغربية وقطاع غزة (معظمهم من الشباب والمتعلمين) يفكرون فى الهجرة الدائمة، نظرًا لشدة ارتفاع معدلات البطالة والفقر فى المجتمع والمخاطر نتيجة إجراءات الاحتلال الإسرائيلى القمعية (الاحتجاز دون محاكمة، وهدم المنازل، والاغتيال المستهدف والاجتياحات العسكرية وتقييد حرية الحركة،...).

١٦ – رئيس السلطة الفلسطينية يسيطر على الجيش وحرس الرئاسة، والعلاقات الخارجية، ويمثل منظمة التحرير الفلسطينية؛ أما مجلس الوزراء فيسيطر على قوات الشرطة والدفاع المدنى، ونحو ٢٠ وزارة فى الضفة وقطاع غزة. فى الانتخابات

الرئاسية التى جرت فى يناير ٢٠٠٥، فاز محمود عباس (أبو مازن) فى الانتخابات بالحصول على ٦٢٪ من الأصوات. أصبح زعيم حركة فتح، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عقب وفاة عرفات فى نوفمبر ٢٠٠٤، فى انتخابات المجلس التشريعى من عام ٢٠٠٦، حصلت حماس على أغلبية مقاعد البرلمان، وشكلت مجلس الوزراء. كلتا الحركتان لها أجنحة مسلحة قوية، والرأى العام فى الانتخابات التى جرت فى أغسطس ٢٠٠٦ أعطى الحركتين الدعم على قدم المساواة (حوالى ٣٠٪ لكل منهما) بين السكان البالغين فى الضفة الغربية وقطاع غزة. (انظر شركة الشرق الأدنى للاستشارات). (http://www.neareastconsulting.com/).

١٧ – قدم عدد من قادة فتح المشورة للسلطة الفلسطينية فى مارس للرئيس لحل البرلمان ووضع إسرائيل والمجتمع الدولى فى مواجهة المسئوليات. سلام فياض، وهو مستقل وعضو فى المجلس التشريعى الفلسطينى ووزير المالية السابق، صرح ما يلى: "ومن حقنا أن نتساءل حول فوائد السلطة الفلسطينية. استمرار السلطة الفلسطينية هو تبرئة لإسرائيل من مسؤولياتها كقوة احتلال" (المرجع نفسه).

١٨ – استطلاع الرأى كانت صيغته على النحو التالى: "يعتقد البعض أن الحل القائم على دولتين هو أفضل صيغة لحل الصراع العربى الإسرائيلى، فى حين أن البعض الآخر يعتقد أن فلسطين التاريخية لا يمكن تقسيمها، وبالتالى أفضل حل هو دولة ثنائية القومية على كل فلسطين فيها الفلسطينيون والإسرائيليون على قدم المساواة فى التمثيل. أى من هذه الحلول تفضل؟ قال ٤٤,٥٪ أنهم يفضلون الحل القائم على دولتين، والبقية من أعلى نسبة (٢٦,٥٪) تفضل حل دولة ثنائية القومية، بينما فضل ١١,١٪ حل الدولة الفلسطينية على كل فلسطين، ١٣,٦٪ قالوا إنهم لا يروا حلاً للصراع، وأقل من ٢ فى المئة قالوا إنهم يفضلون دولة إسلامية. كان الاستطلاع فى يونيو ٢٠٠٤ (مركز القدس لوسائل الإعلام والاتصال) (www.jmmcc.org).

١٩ - مروان البرغوثى، أحد قادة فتح البارزين فى الضفة الغربية، دعا الإسرائيليين الذين حضروا محاكمته (٣٠ سبتمبر ٢٠٠٣) بسبب دوره فى الانتفاضة الثانية لتتذكر "أن الشعب الفلسطينى لا يمكن أن يخضع للقوة. وإذا كان الاحتلال لاينتهى من طرف واحد أو من خلال المفاوضات، ومن ثم لا يوجد سوى حل واحد - دولة واحدة لشعبين". فى ديسمبر ٢٠٠٣، رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، أحمد قريع، رد على إعلان شارون بأنه سيمضى قدماً فى خطته للفصل الأحادى مؤتمر السنوى هرتزيليا قائلاً: هذا هو الحل الفصل العنصرى بوضع الفلسطينيين فى كانتونات. من يستطيع قبول ذلك؟ سنذهب لحل الدولة الواحدة .... ورد الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى لهجة مماثلة فى مقابلة نشرت فى الجارديان فى ٢٤ يناير ٢٠٠٤

٢٠ - من التعليقات الإسرائيلية (لا تزال هامشية) فى أعقاب حرب صيف ٢٠٠٦ ضد لبنان، مثل ما يلى: بدلاً من التحدث مع أعدائنا نحن نتحدث مع أصدقائنا، لا نقول لرعاتنا الأمريكيين، كما لو كنا من التوابع المتواضعة. وقد اعتمدنا تقريبًا الإنجليزية باعتبارها اللغة الأم و نحن نتعلق بالعربية تقريبًا تهديداً وجودياً. حتى الآن، وتبعية حياتنا وقيمنا ومستقبلنا إلى الأميركيين لم توطد نفسها. نحن لم نكن أبداً غير آمنين كما نحن اليوم. كجزء من يأسنا نحن نحيط أنفسنا بجدار تحول من رمز للنهضة الوطنية اليهودية المحصنة إلى جيتو مغلق من جميع الجهات.

(٢)

الصهيونية والحل القائم على دولتين

إيلان بابيه

* **إيلان بابيه:** محاضر في قسم العلوم السياسية، جامعة حيفا. كان رئيسا لمعهد اميل توما للدراسات الفلسطينية بحيفا. بابيه حصل على الدكتوراه من جامعة أكسفورد ١٩٨٤ ومنذ ذلك الحين يقوم بالتدريس في جامعة حيفا. وكان مؤسس ورئيس معهد الأبحاث من أجل السلام في جفعات حفيفا، ١٩٩٢-٢٠٠٠، تشمل مؤلفاته صناعة الصراع العربي الإسرائيلي (توريس، ١٩٩٢)، مسألة إسرائيل / فلسطين (روتلدج، ١٩٩٩) وتاريخ فلسطين الحديث (مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٣)، والشرق الأوسط الحديث (روتلدج، ٢٠٠٥).

ثمة شعور واضح أن 'فلسطين' هي وحدة جغرافية سياسية متماسكة وتعود بالزمن، وفقًا لقصص الشعبين الفلسطيني والصهيوني، إلى ٣٠٠٠ قبل الميلاد. منذ ذلك الحين، ولنحو ١٥٠٠ سنة، كانت هي أرض الكنعانيين. حوالي سنة ١٥٠٠ قبل الميلاد وقعت أرض كنعان تحت الحكم المصري، وليس لآخر مرة في التاريخ، فبعد ذلك على التوالي كانت تحت السيطرة الفلسطينية (١٢٠٠-٩٧٥)، ثم الإسرائيلية (١٠٠٠-٩٢٣)، والفينيقية (٩٢٣-٧٠٠)، والآشورية (٧٠٠ - ٦١٢)، والبابلية (٥٨٦-٥٣٩)، والفارسية (٥٣٩-٣٣٢)، والمقدونية (٣٣٢-٦٣)،

والرومانية (٦٣ ق.م-٦٣٦ بعد الميلاد)، ثم العرب (٦٣٦-١٢٠٠)، و الصليبيين (١٠٩٩-١٢٩١)، والأيوبيين (١١٨٧-١٢٥٣)، والمماليك (١٢٥٣-١٥١٦) ثم الحكم العثمانى (١٥١٧-١٩١٧). كل حكم قسم الأرض بطريقة إدارية تعكس الثقافة السياسية والعصر. ولكن بغض النظر عن الفترة الرومانية المبكرة والفترة العربية فى وقت مبكر عندما كانت مجموعات كبيرة من السكان تنتقل هنا وهناك، ظل المجتمع - عرقيا وثقافيا ودينيا - كما هو. ضمن ما نتذكره اليوم عن فلسطين تحت الانتداب فهذا المجتمع قد صاغ هويته وملامح تميزه.

فى العصور الحديثة، فإن بعض هذه الفترات التى وردت أعلاه اختيرت للتلاعب والمشاركة فى سرد قومى، أو استعمارى، لتبرير الاستيلاء على البلاد. وقد استغل هذا التسلسل التاريخى، أو أسئ استغلاله، من جانب الصليبيين وفى وقت لاحق من المستعمرين الأوربيين والحركة الصهيونية. اختلف الصهاينة عن غيرهم من حيث إنهم يعتبرون - كما فعلت القوى العظمى عندما ظهرت الصهيونية فى ١٨٨٢ - أن المرجعيه التاريخية هى الحاسمة لتبرير استعمارهم لفلسطين. انهم فعلوا ذلك فى إطار ما أسموه "العودة" أو "الخلاص" للأراضى التى كانت تحكمها (قديمًا) إسرائيل ؛ بالنظر للمرجعية التاريخية أعلاه، وهنا الإشارة إلى مجرد اقل من قرن واحد فى تاريخ الخمسة آلاف سنه الماضيه. بعيدا عن السرد الوطنى، ينبغى أن نقول إن فلسطين باعتبارها كيانا جغرافيا سياسيا هو مفهوم مائع منذ كان حكام البلاد كثيرا ما كانوا يمثلون امبراطورية ما، مما يعوق أى سيادة محلية من التطور. بدأت مسألة السيادة تصبح القضية - كما سنرى تاريخ الأرض والصراع حتى اليوم - بعد أن اختفت الإمبراطوريات. التطور الطبيعى لهذا هو التفكك، فى كل مكان فى العالم، تولى السكان الأصليين أمورهم. منذ ظهور مفهوم القومية، والهوية التاريخية لهذه الثورة واضحة ومشتركة. بينما رفض ما تبقى من آثار للاستعمار أو الامبريالية التخلى بسهولة - كما فى حالة مجتمعات المستوطنين البيض فى شمال وجنوب أفريقيا - لذا استمرت حروب التحرير الوطنية. أما الأماكن التى كان يباد فيها

السكان الأصليون، من جانب جماعات المستوطنين، أصبحت هذه الأخيرة هى العالم الجديد (كما حدث فى الأمريكتين وأستراليا).

التحرر وتفكك الإمبراطوريات جاء فى أعقاب عملية طويلة، وحتى الكثير من منظرى القومية يعتقدون فى التماسك الاجتماعى والثقافى. تباينت الأراضى المحررة فى الهيكل والتكوين: بعضها، مجتمعات غير متجانسة من النواحى العرقية والدينية والثقافية، وهذه وجدت صعوبة فى أن تصبح دولة قومية، وأخرى كانت محظوظة نظرا التجانس النسبى – على الرغم من أنها قد اصابها من الأقطاب الاقتصادية والتمايز الاجتماعية الصراع المستمر بين الحداثة والتقاليد. و تحرر فلسطين كان ينتمى إلى هذا النموذج، والذى تطور فى كل من مصر وتونس – وكان أقل مماثلة لقضايا أكثر اضطرابا فى العراق و لبنان.

فى بداية القرن الحادى و العشرين، فإن الخريطة السياسية للعالم استقرت بهذه الطريقة، إلا أنه فى عدداً قليل جدا من المناطق التى تستكمل بناء الدولة القومية، أو لا تزال مسألة السيادة لم تغلق. وهناك حالة نادرة، تصيب بالأسى العالم ككل، و تزعزع استقراره، هى فلسطين. لماذا لم تصبح هذه الأرض العربية دولة كباقى دول الأمة العربية. – وكذلك جميع الدول الأخرى فى الشرق الأوسط (بما فيها أصغر دولة و هى الإمارات فى الخليج الفارسى) – هى قصة معروفة. ما يهمل فى كثير من الأحيان هو واقع هذه الجغرافية السياسية، فى الوقت الذى كان يصور فى العالم الطبيعى، هى فى الواقع فريدة من نوعها، ويتعارض مع تاريخ الأرض ورغبات السكان الأصليين، الذين لا يزالون يشكلون السواد الأعظم من الناس (مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، وأولئك الذين يعيشون داخل فلسطين هم ضعف اليهود داخل الأراضى). الفجوة بين الصورة الخارجية للواقع والحقيقة نفسها التى ينظر بها الفلسطينيون هى المصدر الرئيسى للصراع، ومحاولات فقط لجمع السابق و اللاحق لتكون هناك فرصة لتحقيق المصالحة والسلام إلى هذا البلد الممزق فلسطين.

الغرض من هذا الفصل هو التأكيد على الاستمرارية فى نمط تاريخ فلسطين الحديث (ابتداء من أواخر العهد العثمانى) وهى الكيان الجغرافى السياسى، لها تميزها الحضارى وتماسكها الثقافى، وعلى النقيض من ذلك يصور التيار السائد الصهيونى أن فلسطين تشكلت من وحدتين: واحدة يهودية والثانية ليست يهودية (الأردنية أو الفلسطينية، حسب الظروف المتاحة).

حتى لو قمنا برحلة خاطفة إلى الماضى، نتبين أن معظم فلسطين كانت تحكم فى ذلك الوقت باعتبارها وحدة سياسية واحدة، والهيكل السياسى يتوافق مع التركيبة العرقية والاجتماعية والثقافية والدينية على أرض الواقع. هذه حقبة طويلة من الزمن، وتتمدد على أكثر الاغصان تجذرا فى القدم، وهذا يفسر ظهور الخصائص الفريدة مثل اللهجات والعادات وعشق الوطن المحلى فى ما نعترف به اليوم بفلسطين. إن صعود الايديولوجيات مثل القومية، وتدخل الاستعمار الأوروبى، وسقوط الدولة العثمانية، كل هذا ساهم فى توضيح المفاهيم فيما تعنيه فلسطين بالنسبة لأهلها، ولأولئك الطامعين فيها من الخارج.

فلسطين فى أواخر الحكم العثمانى:

هذا العنوان هو عنوان كتاب نشرته الجامعة التى انتمى اليها فى عام ١٩٨٦، شارك فيه أكثر من ٢٥ من المؤرخين ومعظمهم من اليهود الإسرائيليين، أعاد الحياة فى فلسطين: وحدة الجغرافية السياسية التى يغلب عليها العرب فى العرق (أكثر من ٩٥٪ لنصف مليون من السكان). فى الواقع الجالية اليهودية القديمة تعتبر نفسها أيضا منتمية للعرب، فقط بضعة آلاف من المستوطنين اليهود، الذين وصلوا لأول مرة فى عام١٨٨٢، عرقيًا ينتمون ليس فقط الدين، لليهودية.

المؤرخون الفلسطينيون ليس لديهم أى مشكلة فى تحديد الأراضى فى فلسطين فى أواخر العهد العثمانى ١٨٨٢-١٩١٧ . ومع ذلك، قبل أن نغرق فى الاستغراب

لنعرف من مقدمة هذا الكتاب أنه فى تلك الفترة كانت هناك الطائفتان اليهودية والعربية ' بدأت تتطلع نحو التحرير الوطنى '، وبالتالى كانت الجماعتان تكافح العثمانيين، ومن الطبيعى أن الكثير من الاحتجاج و الكفاح كان موجها ضد مظالم سيادة العثمانيين . الفبركة التاريخية فى أحسن حال، ينبغى أن تقول هذا . وقد يعتقد القارئ من السذاجة أن فلسطين فى أواخر العهد العثمانى، ومنذ قرون، إن لم يكن آلاف السنين، من قبل، كانت أرض اليهود والعرب، و عدداًهم متكافىء، وغير محبوبين من بعضهم البعض، أو مع العثمانيين. فى هذه النمطية يدور السرد الصهيونى منذ منتصف الثمانينات، فلسطين هى بالفعل جزء من إسرائيل. و التقسيم بالفعل كله من غير اساس .

نحن بحاجة للعقول الفلسطينية لتذكرنا أنه حتى عام ١٩١٧ كانت الغالبية العظمى من الناس فى فلسطين من الفلسطينيين – ٦٠٠,٠٠٠، نسمة – مع بضعة آلاف من المستوطنين الأجانب يأملون لاستعمار الأرض باسم القومية اليهودية الأوروبية أو المسيحية "الألفية الموعودة". وكانت فلسطين فى وقت لاحق من تلك السنة محددة تحديدا واضحا على هذا النحو مع ذكر اسم فلسطين رسميا لأول مرة كوحدة سياسية، وعبر أعمال سلب مثيرة والاستعمار والإمبريالية البريطانية العدوانية أصبحت دراسة الحالة التاريخية لفلسطين واقعة ما بين المناطق التى يباد منها السكان الأصليين وبين المستعمرات المتحررة من براثن الامبراطوريات الأوروبية. وما تزال كذلك حتى اليوم.

ما دامت الحقائق الديموجرافية والاجتماعية والثقافية على الأرض تتوافر مع التركيبة السياسية للبلاد، كانت الصراعات متناثرة ومحلية جدا. خلال معظم الفترة العثمانية، كانت فلسطين تقسم إداريا فقط، ولكن، كما سبق ذكره، حافظت على تماسك و تميز اللهجة والعادات والشعب نفسه. وكانت البلاد تتألف من ثلاثة من القاطعات العثمانية الرئيسية، و هى عكا ونابلس والقدس، والتى ارتبط بها التاريخ

والتقاليد. أوجه التشابه هذه كانت دائما معترف بها من جانب الشعب نفسه، و هذا هو السبب الذى يجعل الناس فى جبل نابلس يبذلون كل جهد ممكن لكى يظلوا على اتصال بالقدس. وعندما ألحقت نابلس رسميا فى ١٨٥٨ إلى ولاية بيروت، نشأت حركة احتجاج واسعة النطاق حتى إنها تحولت إلى حمام دم فيها، وفقا لتقرير القنصل البريطانى فى القدس، نحو ٣٠٠٠ شخصا لقوا مصرعهم. وقد يكون القنصل مبالغا فيها فى الماضى، ولذلك فإن العدداً قد يكون أقل بكثير.

فى السنوات الأخيرة من حكم العثمانيين سمح للنخبة العربية بممارسة المزيد من المشاركة فى الحياة السياسية للبلاد – و تحولت مدنها مثل القدس ويافا وحيفا ونابلس – لموقع البؤرة للتغير الاجتماعى، ولاحقا، للوطنية والوحدة. شأنها فى ذلك شأن جميع الأراضى العربية حول فلسطين، وفى إطار موجة من النزعة القومية، تطورت فلسطين لتصبح وطنية حسب – الجغرافية السياسية المحلية – وقومية عربية حسب مجال الانتماء. الحاكم الجديد لفلسطين، وهى الامبراطورية البريطانية، أوقفت هذه العملية، كما أنها لم تخلق تركيبة سياسية اصطدمت مع تماسك المجتمع وتفرده. لكنها طرحت أسس، من خلال الحلول السياسية المختلفة التى تقدمها، لبناء فلسطين الجديدة – التى تحرم الفلسطينيين من أراضيهم – وتجعلها فى إسرائيل.

فلسطين واحدة كاملة :

لدينا هنا، مرة أخرى، عنوان للمؤرخ الصهيونى، (توم سيجيف). هنا أيضا التأريخ الفلسطينى لن يعترض على العنوان، لكن عنوان سيجيف الإنجليزى عنوان مضلل. الكتاب فى الأصل مكتوب بالعبرية وعنوانه 'أرض إسرائيل فى فترة الانتداب' نموذجًا للغة الصهيونية. " فلسطين الواحدة "، كانت تقريبا تحت الاحتلال الأجنبى ذى الثقافة المتحضرة للغاية، وفقا لسيجيف، التى مكنت السكان الأصليين، هنا أيضا تشمل المستوطنين الصهاينة والمستعمرين، من العيش فى سلام نسبى وازدهار.

فلسطين أصبحت أكثر اكتمالا – سيجيف فى هذا على حق – لأن بريطانيا واصلت أعمال العثمانيين الاصلاحيين، قبل انهيارهم، تركوا العمل يسير بانسجام. بريطانيا جمعت الثلاثة مقاطعات العثمانية السابقة فى وحدة جغرافية سياسية واحدة،(سلاسة العملية قوبلت بقدر كبير من الارتياح المحلى مقابل عدم الارتياح الذى رافق عملية التوحيد المماثلة فى العراق، من الأكراد والشيعة والسنة لتصبح الدولة القومية فى العراق تحت الحكم البريطانى). صنع الوحدوية للدولة تحت الانتداب كانت عملية هادئة تاريخيًا و تتوافق مع الأنسجام العرقى والنسيج الدينى على أرض الواقع. وقد استمرت حتى عام ١٩٢٣، والمراحل الأخيرة كرست للتفاوض حول الحدود النهائية للأرض، وإيجاد أفضل تعريف لمساحة الحركة الوطنية من أجل أن تحدد، ولكن أيضا للاستعمار وبالنسبة للصهيونية لكى تحارب من أجله.

كانت هذه مأساة فلسطين: أنه فى الفترة نفسه التى تبلور فيها نموذج الدولة القومية العربية، تمكنت الحركة الصهيونية فى نفس الوقت ،أن تحدد بوضوح ما يعنى من الناحية الجغرافية مفهوم أرض إسرائيل ؛ مع الصهيونية جاءت أيضاً فكرة تقسيم فلسطين.

النخبة السياسية القومية من الفلسطينيين يتصور وطنه بوصفها دولة موحدة. فى الواقع، فى وقت مبكر جدا من سنوات الاحتلال البريطانى تصورت الصهيونية الوليدة، وجوداً لها فى المستقبل على المزيد من عموم الأراضى العربية و ليست فقط الفلسطينية. توازن القوى على الأرض قوض حلم الأمة العربية التى تمتد من المغرب إلى إيران ناهيك عن تخريب خطط طموحة أخرى مثل خلق سوريا الكبرى من بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط. قبل ١٩٢٢، كان الغالبية من القادة الفلسطينيين، فى إحدى التخمينات، والسكان عموما، يتصور فلسطين الوطن القومى للفلسطينيون هى الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.

عندما يكون هذا هو الاتجاه السائد، ونظرا للأغلبية الساحقة التى تتمتع بها فى البلاد، فالفلسطينيين، من خلال القادة المنتخبين، أصبحوا أكثر إدراكًا لضرورة تقديم طلب إلى الأرض التى كانت لهم، وحتى لا تنازعهم فيها حركة أجنبية. دخولهم فى لعبة الدبلوماسية فى فترة ما بعد عام ١٩١٨ على الساحة العالمية كان مترددا وغير فعال، مقارنة بالموقف الأوروبى القائم على الحركة الصهيونية، المتنامى قوتها فى قاعدة السلطة فى أميركا.

على وجهه ما يجرى فإن الغالبية العظمى، ينبغى لها أن تنجح، على الرغم من قلة الخبرة لدى زعمائهم. فالنظام الجديد وعد الدول القومية فى الشرق الأوسط بالاستقلال، فى إطار توجيهات عصبة الأمم، على أساس مبادئ الديمقراطية وتقرير المصير. وقد تمت معالجة فلسطين وفقا لهذه المعايير، وكان يجب أن تكون اليوم فى وضع مماثل لأى دولة أخرى فى الأمة العربية.

ولكن، على خلاف أى دولة عربية أخرى، فالحكم الدولى لمستقبل فلسطين، وفى مواد ميثاق الانتداب، والتى شملت الشروط التى هزمت حق الفلسطينيين فى وطنهم. كان هناك وعد بلفور، ومعها وعود بريطانيا الغامضة لجعل فلسطين وطنا لليهود قد أدرج فى الميثاق. عدداً قليلاً من الانفجارات العنيفة تعبيرا عن سوء الاستراتيجية البريطانية يعتقد أنها أدت إلى لندن لإعادة التفكير فى المفاهيم السابقة. وربما هذا هو ما جعلها، حتى عام ١٩٣٧، كانت بريطانيا لا تزال تصور المستقبل ضمن نموذج للدولة الواحدة . فى عام ١٩٢٨، وهذه الرؤى الجديدة، تحولت إلى أول مبادرة سلام كبيرة. بحلول ذلك الوقت فى بلد كان معظم الفلسطينيين فيه (٨٥٪ من السكان)، يجب أن يشعر البريطانيون بالفخر عندما نجحوا فى إقناع اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى الفلسطينى – حكومة الأمر الواقع من الفلسطينيون – لتقاسم الأرض مع المستوطنين اليهود وكانت الفكرة – من أجل بناء الدولة على أساس التكافؤ – فى السلطات التنفيذية والتشريعية و النظام القضائى. كان مفهوم الدولة الموحدة مقبولاً

من جانب القيادة الفلسطينية – في لحظة نادرة للوحدة في كيان سياسي، وبعد أن كانت مقسمة حسب الشللية العشائرية والهيبة الأرستوقراطية.

كانت أيضا لحظة مؤاتية للسماح للطائفتين بمحاولة التعايش داخل هيكل سياسي مقبول. ولكن رفضت القيادة الصهيونية المشاركة في هذا الحل. ما دامت قياداته كانت على علم برفض الفكرة من جانب الشعب الفلسطيني، وكان الموقف الرسمي الصهيوني أن هذا النوع للتوصل إلى حل مقبول. بمجرد أن أفادت وحدة الاستخبارات في الوكالة اليهودية بتغير الرياح على الجانب الفلسطيني، القيادة اليهودية قلبت سياستها ورفضت فكرة المساواة.

القادة الصهاينة يفضلون فكرة التقسيم، ويأملون ضم أجزاء أكثر من فلسطين مع ظروف مواتية لهذا التوسع . عندما نوقش مستقبل فلسطين ذات مرة في أعقاب القرار البريطاني لمغادرة فلسطين في فبراير ١٩٤٧، القيادة الصهيونية، رغم أنها تمثل الأقلية لمجموعة من المستوطنين، تحددت أجندة السلام. تم تعيين لجنة تحقيق غير متمرسة من قبل الأمم المتحدة – وهى الهيئة الدولية التي تولت مسؤوليتها عن فلسطين بعد انسحاب القوات البريطانية. عملت اللجنة الجديدة داخل الفراغ الذي شغل بسهولة بالأفكار الصهيونية . في مايو ١٩٤٧ تقدمت الوكالة اليهودية للجنة التحقيق UNSCOP بخريطة تشمل إنشاء دولة يهودية على نحو ٨٠٪ من فلسطين – أكثر أو أقل من إسرائيل اليوم دون الأرض المحتلة. في نوفمبر ١٩٤٧ خفضت اللجنة من الدولة اليهودية إلى ٥٥٪ من فلسطين، وعرضت الخطة على الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ١٨١، على الرغم من رفض الفلسطينيين الخطة لم يكن مفاجئا لأي شخص كما كانت تعارض منذ التقسيم ١٩١٨ – مع تأييد من الصهيونية – والتي تنبأت به منذ التقسيم بعد كل حل صهيوني للمشكلة، وكان في عيون المجتمع الدولي أساسا متينا بما فيه الكفاية من أجل السلام في الأراضي المقدسة. فرض إرادة طرف واحد من جهة أخرى كان من الصعب قبوله، والتحرك نحو المصالحة في الواقع،

بدلا من تحقيق السلام و عودة الهدوء إلى الأراضى الممزقه، أدى القرار إلى إثارة أعمال عنف طائفية على نطاق لم يسبق له مثيل فى تاريخ فلسطين الحديثة.

تقسيم فلسطين، ١٩٤٧-١٩٦٧ :

عادت القيادة اليهودية إلى خريطة مايو ١٩٤٧ وإذا رفض الفلسطينيون فكرة التقسيم الصهيونية، فقد حان الوقت للعمل من طرف واحد . خريطة تظهر بوضوح أى أجزاء من فلسطين التى كانت مخصصه للدولة اليهودية المستقبليه. المشكلة هى أن اليهود كانوا أقلية (٦٦٠,٠٠٠، يهودى مقابل واحد مليون من الفلسطينيين). ولكن هذا هو أيضا عقبة السير. قادة المستوطنات (اليشوف) كانوا قد استعدوا منذ بداية المشروع الصهيونى فى فلسطين لمثل هذا الاحتمال. انها دعت فى مثل هذه الحاله إلى النقل القسرى للسكان الأصليين بحيث يمكن أن تنشأ الدولة اليهودية النقية. لذلك، فى ١٠ مارس ١٩٤٨، اعتمدت القيادة الصهيونية منذ الآن خطة (دالت) المشينه، والتى أمرت القوات اليهودية بممارسة التطهير العرقى فى المناطق التى تعتبر الدولة اليهودية المستقبلية فى فلسطين.

المجتمع الدولى أدرك أن خطة التقسيم كانت حافزا لمزيد من سفك الدماء بدلاً من ان تكون برنامجًا للسلام، بعد خمسة أيام من اندلاع حرب عام ١٩٤٨، بذلت مرة أخرى محاولة للمصالحة. وكانت البعثة التى عهد بها إلى أول وسيط فى تاريخ الأمم المتحدة برئاسة الكونت فولك برنادوت. عرض برنادوت اقتراحين لوضع حد للصراع عن طريق تقسيم الأرض إلى دولتين. الفرق بينهما هو أنه فى الاقتراح الثانى فقد اقترح ضم فلسطين العربية إلى دولة شرق الأردن . ولكن فى كلا الاقتراحين نص على عودة غير مشروطه للاجئين الفلسطينيين كشرط مسبق للسلام. كما تردد حيال القدس، حين رغب فى أن تكون عاصمة الدوله العربية فى الاقتراح الأول لكنه فضل

أن تكون دوليه فى الاقتراح الثانى. على أية حال، يبدو أنه وضع اللاجئين والقدس فى قلب الصراع، وأدرك أن هذه المعضلات مشاكل لا تتجزأ، حلها يؤدى لإيجاد حل شامل وعادل من شأنه أن يقوم.

حتى بعد اغتيال برنادوت من قبل المتطرفين اليهود فى عام ١٩٤٨، لجنة التوفيق الفلسطينية، عينت خلفا له، اتبعت نفس السياسة. الأعضاء الثلاثه لهذه اللجنة أبدوا رغبتهم لبناء المستقبل إلى حل على ثلاثة مستويات: تقسيم الأراضى إلى دولتين – ومع ذلك، لا وفقا لخريطة قرار التقسيم، ولكن وفقًا للتوزيع السكانى لليهود والفلسطينيين – تدويل القدس وعودة اللاجئين غير المشروط إلى ديارهم. الوسطاء الجدد عرضوا المبادئ الثلاثة باعتبارها أساسا للمفاوضات، و بينما قبلت دول المواجهة العربية والقيادة الفلسطينية هذا العرض، خلال مؤتمر الأمم المتحدة للسلام فى لوزان، سويسرا فى مايو ١٩٤٩، وقبل ذلك فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار ١٩٤ فى ديسمبر ١٩٤٨، دفن ذلك العرض بواسطة المتعنت ديفيد بن جوريون وحكومته فى صيف ذلك العام. فى البداية، فان الإدارة الأميركية انتقدت إسرائيل لسياستها، و مارست بعض الضغوط الاقتصادية عليها، ولكن فى وقت لاحق نجح اللوبى اليهودى فى إعادة وضع السياسة الأميركية المؤيدة لإسرائيل على المسارات، وقد ظل كذلك حتى اليوم.

فلسطين لم تقسم، بل دمرت و معظم شعبها طرد. الطرد والتدميرأثار النزاع منذ ذلك الحين. ظهرت منظمة التحرير الفلسطينية فى أواخر الخمسينيات وأوئل الستينيات باعتبارها تجسيدا للنضال الفلسطينى من أجل العودة، وإعادة التعمير. لكنها لم تكن ناجحة تمامًا فى الكفاح. واجه اللاجئون التجاهل التام من جانب المجتمع الدولى والإقليمى العربى . إلا جمال عبد الناصر، ويبدو أنه تبنى قضيتهم، مما اضطر جامعة الدول العربية على الأقل على إبداء الاهتمام بهذه القضية. كما جاءت المناورات العربية المشئومه فى يونيو ١٩٦٧ لتظهر أن هذا لم يكن كافيا ولا بالكفاءة.

فى تلك الأيام، عندما "فقست العنقاء" منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٤٨-٦٧)، كانت أكثر اتساقا لوضع تصور لفكرة تأسيس دولة واحدة . العديد من الكتاب فى الأوراق الفلسطينية يتوخون دولة ديمقراطية علمانية باعتبارها الحل الوحيد الممكن لمشكلة فلسطين. ولكن هناك قراءات أخرى تعبر عن الاهتمام الغير متماثل "الكيان الفلسطينى" التى من شأنها أن تؤدى إلى ولادة جديدة للحركة، بدلا من التركيز على النماذج أو لهياكل السياسية الفعلية. المناقشة أساسا كانت مع وجهة النظر العربية التى تعترض على ما وصفوه بالانفصالية من القومية العربية (الصيغة العربية للقومية) فى المستقبل تحت مسمى الوطنية الفلسطينية (الدولة القومية ذات النزعة الإقليمية).

إن مناقشة طبيعة مستقبل الكيان الفلسطينى بجدية فى المحافل الدولية أو الإقليمية. كان هناك هدوء فى جهود السلام فى الخمسينيات والستينيات، حتى وإن كانت هناك مخططات تتطاير فى الهواء مثل البرنامج الأنجلوأمريكى" ألفا" و"خطة جونستون" كانت قيد البحث.

أغلب هذه المبادرات وغيرها كانت مقصورة على فئة معينة، وكلها تقريبا من أمريكا، ترغب فى اعتماد النهج العملى لحل هذا الصراع. هذا يعنى الإيمان الكبير بالتقسيم مع مراعاة المصالح الأمنية لإسرائيل مع جيرانها العرب، فى حين يتم تهميش الفلسطينيين كلية كشركاء من أجل السلام. ألغى وجود الفلسطينيين باعتبارهم شريكا سياسيا فى هذا النهج، وهم موجودون فقط كاللاجئين يعالج مصيرهم فى إطار المصالح الاقتصادية الأميركية فى إطار الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتى . أنها المشكلة التى يتعين حلها فى إطار خطة مارشال جديدة لمنطقة الشرق الأوسط. هذه الخطة، وعدت بالمساعدات الأمريكية إلى المنطقة من أجل تحسين مستوى المعيشة بوصفه أفضل وسيلة لاحتواء الزحف السوفيتى. لذلك، كان لا بد من اللاجئين الذين أعيد توطينهم فى أراضى الدول العربية بمثابة العمالة

الرخيصة لتنميتها (وهكذا أيضا لإبعادهم عن حدود إسرائيل والشعور بها). على الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية أظهرت مقاومة بما يكفى لتشجيع الأنظمة العربية على ترك اللاجئين فى المخيمات الانتقالية، بالرغم من تصورهم عاملا مزعزعا للاستقرار، والربط بين منظمة التحرير الفلسطينية مع الاتحاد السوفيتى دفعت الفلسطينيين، أينما كانوا، للابتعاد عن أى "أيقونة سلام أمريكية" محتمله.

صيغة الدولتين وزوالها، ١٩٦٧-٢٠٠٠:

فى يونيو ١٩٦٧، كل فلسطين أصبحت إسرائيل - الواقع الجغرافى السياسى الجديد يستوجب تجديد عملية السلام. فى البداية، أخذت الأمم المتحدة زمام المبادرة، ولكن سرعان ما تم استبدالها بصانعى السلام الأميريكيين. أوائل مهندسى أيقونة السلام الأمريكية لهم بعض أفكارهم الأصلية، التى كانت قد رفضت من قبل الإسرائيليين، وبالتالى لا تزال على الورق. ثم آلية السمسرة الأمريكية أصبحت بالوكالة عن خطط السلام الإسرائيلية. فى قلب إسرائيل تصور لحل له ثلاثة افتراضات: الأول هو أن إسرائيل ينبغى أن تكون فى حل من التطهير العرقى عام ١٩٤٨، مع أن المسألة لم تعد تذكر كجزء من أجندة السلام المرتقبة. **ثانيا** وبالتالى، فإن المفاوضات من أجل السلام تنصب فقط على مستقبل المناطق التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧، أى الضفة الغربية وقطاع غزة، **وثالثا**، مصير الأقلية الفلسطينية فى إسرائيل ليس جزءا من تسوية شاملة للصراع. هذا يعنى أن ٨٠٪ من فلسطين، وأكثر من ٥٠٪ من الفلسطينيين استبعدوا من جهود صنع السلام فى أرض فلسطين. تم قبول هذه الصيغة غير المشروطة من جانب الولايات المتحدة وبيعها لباقى دول العالم باعتبارها " أفضل عرض فى المدينة ".

فى قلب هذه الصيغة جاءت معادلة "الأرض مقابل السلام"، التى أنتجها معسكر السلام الإسرائيلى وتم تسويقها بواسطة الأميركيين. إنها هى صيغة غريبة، وإذا ما

توقفت و فكرت في الأمر: في أحد أطراف المعادلة لديك متغيرات قابلة للقياس الكمي، وفي الطرف الآخر علاقة نظرية تجريدية، ليس من السهل تصورها أو حتى استيضاحها. كان أقل غرابة باعتبارها أساسا للسلام الثنائي بين إسرائيل وجيرانها العرب، بل وتعمل بشكل جيد لفترة من الوقت في حالة مصر والأردن. ولكن ينبغي أن نتذكر أنها أنتجت "السلام البارد» في حالة هذين البلدين، لأنها لم تقدم الحل الشامل لقضية فلسطين. والواقع أن ما تقدمه هذه المعادلة في نهاية المطاف لضحايا حرب عام ١٩٤٨، الذين يطلبون "العدالة" يعني تأجيج نار الصراع ؟

يعتقد مهندسو اتفاقات أوسلو ان لديهم شيء يعرضونه. إعادة بيع بضاعة "السلام مقابل في الأرض" . مفاهيم مجوفة مثل اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية و " استقلالية " الفلسطينيين تهدف إلى تعزيز النهج العملي من أجل التوصل إلى حل. الحقيقة على الأرض هي دولة واحدة، ٢٠٪ منها كانت تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي غير المباشر، في حين أنها تمثل كأنها تصنع حل الدولتين مع عرض مثير يعزف لحن السلام .

نحن لا نقلل من التقدم الذي أحرز في أوسلو، ولكن ينبغي للمرء ألا ينسى ظروف ميلاد الاتفاقات – هل أخبروك لماذا كان هذا الفشل الذريع. التغيرات الهائلة التي حصلت في موازين القوى العالمية والإقليمية، واستعداد إسرائيل لتحل محل الهاشميين في الأردن مع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها شريكا في السلام، وفتح الطريق إلى صيغة أكثر تعقيدا " للأراضي من أجل السلام ". أوسلو كانت الاحتفال بفكرة التقسيم: الأراضي وكل شيء آخر واضح وقابل للقياس يمكن أن تقسم بين الجانبين. وذلك فقط الإجزاء غير اليهودية من فلسطين بعد عام ١٩٤٨ – ٢٢٪ الأرض – ويمكن أن تقسم من جديد بين إسرائيل والفلسطينيين في المستقبل كيان يتمتع بالحكم الذاتي. في حوالي ٢٢٪ من فلسطين، المستوطنات اليهودية غير الشرعية يمكن أن تقسم إلى ٨٠٪ تحت السيطرة الإسرائيلية، و٢٠٪ في ظل السلطة

الفلسطينية. وهكذا على ما يلى: الجزء الأكبر من الموارد المائية إلى إسرائيل، ومعظم القدس فى أيدى الإسرائيليين. السلام، وكمقابل لذلك، الدولة الفلسطينية بدون دولة، بسرقة أى فرصة لها فى الدفاع أو السياسة الخارجية أو السياسات الاقتصادية. أما عن حق العودة للفلسطينيين، وفقا للتفسير الإسرائيلى فى أوسلو، والذى يجب أن يحسب حسابه، ينبغى أن تنسى وتمحى. قدمت هذه المفاهيم الإسرائيلية للتوصل إلى حل إلى العالم أجمع فى صيف عام ٢٠٠٠ فى كامب ديفيد.

قمة كامب ديفيد بالنسبة للفلسطينيين، كان القصد منها أن تؤدى للمراحل النهائية للانسحاب الإسرائيلى من الضفة الغربية و قطاع غزة (وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨)، والتمهيد لمفاوضات جديدة التسوية النهائية على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤: عودة اللاجئين، و تدويل القدس و دولة السيادة الفلسطينية الكاملة . حتى الولايات المتحدة صوتت لصالح هذا القرار فى ذلك الوقت و لم تكررها .

تولى اليسار الإسرائيلى السلطة فى عام ١٩٩٩، واعتبر اتفاقية قمة كامب ديفيد بمثابة مرحلة ليملى على الفلسطينيين مفهومه للحل: تحقيق أقصى قدر من تجزئة المنظور (لإجلاء ٩٠٪ من المناطق المحتلة، ٢٠٪ من المستوطنات، ٥٠٪ من القدس) فى حين يطالب الفلسطينيون بإنهاء المسكوت عنه، غير المرئى فى الصراع: أى حق العودة، ودولة فلسطينية ذات سيادة كاملة وحل للأقلية الفلسطينية فى إسرائيل. بعد كامب ديفيد وجد الإسرائيليون حلا مقبولا بالنسبة لهم يعنى أنه ما دام الفلسطينيون رفضوا الرضوخ للإملاءات الإسرائيلية فإن الاحتلال، والمنفى والتمييز سيستمر. مع أو بدون أرييل شارون ،فإن انتهاك قدسية الحرم الشريف فى سبتمبر ٢٠٠٠، تسبب فى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية فى الأراضى الفلسطينية فى نهاية سبتمبر، وفى إسرائيل بعد شهر واحد، فى أكتوبر ٢٠٠٠، وأنها لا تزال مستمرة بشكل أو آخر، حتى كتابه هذا الفصل .

فى السنوات الأربع الأولى من الانتفاضة الثانية، و مبدأ " أراضى من أجل السلام " غاب عن طاولة مفاوضات السلام. الانتفاضة امتدت إلى داخل إسرائيل نفسها، مما دفع الأقلية الفلسطينية الموجودة بها من أجل الدعوة لإزالة الصهيونية من الدولة العبرية، والسماح للسكان بالضفة الغربية للمطالبة Palestinianization (بفلسطنة) المسلمين والمسيحيين بالقدس، وقام سكان غزة برفع السلاح فى وجه استمرار الاحتلال، فضلا عن توحيد الاجئين الفلسطينيين فى جميع أنحاء العالم فى دعوتهم لتنفيذ حقهم فى العودة. ما فعلته هذه الانتفاضة الاخيرة بجلاء هو، فى نظر الفلسطينيين، أن إنهاء الاحتلال هو شرط أساسى للسلام، ولا يمكن أن يكون السلام نفسه. معسكر السلام الإسرائيلى، كما قيل لنا من قبل "معلمو"، تعرض للانتكاسة فى أكتوبر , ٢٠٠٠ المرجعية التى قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلى فى ذلك الوقت لقمة كامب ديفيد، ايهود باراك، على نطاق قريب من جانب معسكر السلام. ووفقا لهذه الصيغة قامت القيادة الإسرائيلية بتعظيم المعادلة " الأرض مقابل السلام " من خلال تقديم القسم الاكبر من الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧، ورفض الفلسطينيون هذا العرض السخى بغباء .

وقد أيدت هذه النسخة من جانب الولايات المتحدة، على الرغم من شكوك بعض الحكومات الأوروبية وبعض الشخصيات فى صحتها. الأمر واضح جدا فى تحديد ما هى التسوية النهائية فى عيون المعسكر السياسى الذى كان بقيادة حزب العمل الإسرائيلى و رئيسه فى ذلك الوقت ايهود باراك. هذا الحل 'الشامل' هو فى جوهره مطالبة إسرائيل للفلسطينيين الاعتراف الصهيونى بنتيجة حرب عام ١٩٤٨ باعتبارها حصرا حق وصحيحة: إسرائيل ليست مسؤولة عن مشكلة اللاجئين، والأقلية الفلسطينية فى إسرائيل – ٢٠٪ من السكان – ليست جزءا من حل الصراع. كما يتضمن الحل طلبا إسرائيليا للفلسطينيين لقبول الواقع الجديد الذى خلقته إسرائيل فى القدس الكبرى والضفة الغربية. تسوية سلمية نهائية يعترف بها العالم إلى الابد،

فالاستيطان اليهودى حزام يطوق القدس وشوكة انغرست فى قلب المدن الفلسطينية مثل نابلس والخليل.

هذا يملى علينا العودة لعملية سلام فى عام ٢٠٠٤ تحت رعاية هيئة جديدة، هى المجموعة الرباعية وهى لجنة مؤلفة من أكبر مسؤول من الأمم المتحدة، مع دبلوماسيين الأمريكيين والأوروبيين والروسيين. أنها قدمت " خارطة الطريق "، وهو تأييد دولى للأفكار الإسرائيلية عن أفضل طريقة لتقسيم الأراضى المحتلة بين إسرائيل والكيان الفلسطينى للمستقبل، والتى يمكن أن تسمى " دولة "، حتى وفقا لرئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون (الذى فاز فى الانتخابات التى جرت فى عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٣) . عندما فشل الجانبان فى المضى قدما فى اتجاه خارطة الطريق للأسباب نفسها التى فشلت فى التوصل إلى اتفاق فى السابق طوال ٣٦عاما من الاحتلال الإسرائيلى، قدم شارون نسخته من الخريطة. واقترح انسحاب إسرائيل من جانب واحد من قطاع غزة وأربع مستوطنات فى شمال الضفة الغربية. عبرت المجموعة الرباعية عن رغبته فى جعل فك الارتباط ليكون جزءا من الخارطة ؛ شارون لم يعرها اهتماما بطريقة أو بأخرى. كان الدافع وراءه إسرائيليا فى توافق الآراء التى تعتبر نصف الضفة الغربية(والكتل الاستيطانية الكبرى والقدس الكبرى) باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مستقبل إسرائيل فى التوصل إلى حل ولا حق لعودة اللاجئين. كان شارون الذى تدعمه الأغلبية السياسية فى إسرائيل، وتسير نحو تنفيذ حل للدولة الواحدة تتضمن" البانتوستان" الفلسطينية (البانتوستانات فى الواقع هما: واحد فى قطاع غزة وواحد فى الضفة الغربية المنكمشة)، والتى وجدت ترحيباً فى العالم كحل للدولتين.

أتت الانتخابات الإسرائيلية عام ٢٠٠٦ طبقًا لهذا المفهوم الشارونى بثمارها كاملة. الفكرة تولدت حزب – كاديما – وحتى بدون وجود شارون فإنه حصل على تصويت بالثقة من الناخبين اليهود. دولة واحدة مع اثنين من البانتوستانات هى الحل

الصهيونى المثالى وفقا لهذه الانتخابات. ومن رؤية سياسية مقبولة ليس فقط من قبل حزب كديما، ولكن أيضا من حزب العمل، وجميع أحزاب الوسط الصغيرة (فإنه ما زال يسوق لحل الدولتين، ولبرنامج السلام، على الرغم من الواقع على الأرض يشهد على مخطط يديم الاحتلال على فلسطين الانتداب كلها بشكل مباشر أو غير مباشر. حل الدولتين، من المواضيع الرئيسية فى الاستراتيجية الصهيونية و الايدولوجية الإسرائيلية، قد حلت محلها (التجميع / التكوين) (Hitkansut)، والاستيلاء على ٨٨٪ من فلسطين التاريخية، وعزل وسجن ١٢٪ المتبقية.

إفراغ الدولة الفلسطينية من المعنى :

يقدم المنظور التاريخى لجهود السلام التى عرضت حتى الآن تشير إلى أن محاولة التركيز على مصير الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى حرب يونيو ١٩٦٧ – الأراضى التى تشكل ٢٢٪ من فلسطين– فشلت هذه المحاولات تماماً . حتى العروض الإسرائيلية للانسحاب من معظم الأراضى المحتلة (فى أوسلو، و من خلال كامب ديفيد ٢٠٠٠ و مبادرة أيلون– نسيبة، خريطة الطريق واتفاقات جنيف) لا يمكن الحصول على موافقة فلسطينية ذات مغزى لإنهاء الصراع. فى هذه العروض كان هناك أمر واحد: تفريغ مفهوم الدولة من مضمونه وتقبل الغموض فى النصف الثانى من القرن العشرين. جهود السلام هذه، من دون استثناء، حددت مستقبل الاستقلال للفلسطينيين فى ال ٢٢٪ ، واعتماد إسرائيل بأن لها الكلمه العليا فى الأمن والخارجية والشؤون الاقتصادية فى المستقبل، أى دولة صغيرة (مينى) بالضفة الغربية وقطاع غزة.

هيكل الدولة المصغرة لم يوفر حلا لمشكلة اللاجئين المزمنة ؛ ولا صلة بالاعتراف الدولى بحق العودة. وهى أيضا تركيبة سياسية لا علاقة لها بمصير نحو ١,٤ مليون

فلسطيني يعيشون داخل إسرائيل، عرض لسياسات الفصل العنصرى العاديه وغير العاديه وأخيرا، كما أن ضم معظم القدس الشرقية كان مسكوتًا عنه من جانب المجتمع الدولى لفترة طويلة، يبدو أن الحل القائم على دولتين يجعل معظم القدس فى أيدى اليهود، ويعجز الفلسطينيون من إقامة عاصمه لهم هناك.

ما يوحد هذه المشاكل الأربع التى لم تحل بعد هى امتداد لجهود السلام فى كل من الناحيتين الجغرافية والزمنية. جغرافيا، نحن نتطلع للتركيبة السياسية مختلفة عن تلك المعاصرة فى المنطقة كلها أيام فلسطين الانتداب. زمنيا، إننا نتطلع إلى الحصول على الاعتراف بدور النكبة عام ١٩٤٨ (حرفيا 'كارثة') فى تحديد مستقبل فرص المصالحة.

اعترافان مترابطان مطلوبان، على الصعيد العالمى و المحلى، الدخول فى صلب هذا الصراع. بدقة أكثر، فإن ذلك يعنى أن عملية المصالحة لا يمكن أن يتم تفعيلها ما لم تقر إسرائيل بالتطهير العرقى التى ارتكبته فى عام ١٩٤٨، وأنها على استعداد لتحمل المسئوليه عن ذلك.

وقد كتبت فى مكان آخر عن مختلف الآليات الممكنة لمثل هذه العملية وهنا أود أن أعرب عن تأييدى إنهاء الصراع و تصويب مسألة التركيبة السياسية التى يجب أن تكون "مواكبة/مرافقة" لمثل هذه العملية فى نهاية المطاف إلى حل. استعملت مصطلح "مرافقة"، لأنى أعتقد أن عملية الوساطة والمصالحة بين إسرائيل والضحايا الفلسطينيين هى المرحلة الأولى التى ينبغى أن تهيأ كشرط مسبق حتى قبل أن يبدأ البناء النهائى لهيكل سياسى مناسب.

كلاً من المشاكل العالقة وآلية المصالحة لديها فرصة أفضل ليتم التعامل معها بمجرد التخلى عن فكرة الدولتين، واستبدالها بنموذج التكافؤ واعترافًا بعدم التوازن بين المستعمِر والمستعمَر، والطارد والمطرود، و الاحتلال والمحتل .

براعم جديدة من الفكر: المعاصرة لدعم الدولة الواحدة:

يبدو الوصول إلى هذه الأهداف النبيلة الآن مجرد يوتوبيا. هذا الطريق إلى الأمام رفضه بشدة معظم اليهود فى إسرائيل، واعترض على ذلك عدداً كبير من سكان الضفة الغربية. فى المدى قد يكون البعيد، فى السراء أو الضراء، اللعبة الوحيدة فى المدينة كما هو معترف به حتى من جانب أولئك الذين ما زالوا المتحمسين لتأييد فكرة الدولتين، مثل مصطفى البرغوثى.

يوجد فى إسرائيل منذ فترة طويلة اثنان رفاق نضال البرغوثى لفكرة الدولتين، وهما حاييم حانجبى و ميرون بنفنستى قد قرروا فى نهاية صيف عام ٢٠٠٣ أن الوقت قد حان للتخلى عن حل الدولتين.

النظره السابقه لحل الدوله الواحدة هو حل عادل ؛ أخيراً هى للأسف الحل الواحد الممكن، نظرا لوجود مجموعة من المستوطنات اليهودية فى الأراضى المحتلة، وعدم استعداد أى حكومة إسرائيلية لسحب المستوطنين، وتزايد التركيبه السكانيه من الفلسطينيين داخل إسرائيل. غير أن كلا من الدعوة لنموذج ثنائى القومية، نوع من الاتحاد بين اثنين من الكيانات الوطنية التى تتقاسم السلطات التنفيذية والتشريعية والسلطات الدستورية بينهما على أساس توافقى متكافئ.

إن أكثر المدافعين المخضرمين عن مثل هذا الحل يميل إلى تفضيل فكرة وجود دولة ديمقراطية علمانية لجميع مواطنيها. ولكن البعض منهم أيضاً يعتبر بنية ثنائية القومية باعتبارها أكثر جدوى للبدء مع واحدة. كما أوضح الكاتب الصحفى تونى جودت مؤخرا فى مقاله فى (نيويورك ريفيو اوف بوكس) حول هذا الموضوع، سيكون من الأسهل استمالة هؤلاء المصابين بخيبة أمل من فرصة الحل القائم على دولتين إلى فكرة الدولة ثنائية القومية. وهناك حجة مماثلة تمت فى عام ٢٠٠٤ من جانب اثنين من الأكاديميين الإسرائيليين، أحدهما فلسطينى والآخر يهودى.

إن القوى – سواء فى مجال السياسة، أوالاقتصاد، أو وسائل الإعلام – لا تزال تضع كل طاقاتها لترسيخ وجود حل الدولتين فى فلسطين، كل حسب فهمه الخاص. النخبة السياسية فى إسرائيل ترغب فى إنشاء هيكل من شأنه أن يقلص فلسطين لعالم النسيان ؛ الرباعية تؤكد على أنها يمكن أن تقنع إسرائيل السماح بالدولة المصغرة على ١٥٪ من ما كان لفلسطين، يبدو هذا البانتوستان هو لإرضاء بعض الأنظمة العربية التى لها تأثير داخل أمريكا.

هل يمكن لهذه القوى المحلية والإقليمية والعالمية، يمكنها العودة إلى الهياكل السياسية التى من شأنها أن تعكس بأسلوب أكثر عدلا وإفاده التاريخ والجغرافيا، والثقافة، والديموجرافيا الفلسطينية؟

لم يحن الوقت بعد للخوض فى تفاصيل طبيعة الهيكل السياسى الذى من شأنه أن يحل محل الحل القائم على دولتين، نموذجين من الدولة العلمانية والدولة ثنائية القومية التى من شأنها أن تتنافس فى المناقشات النظرية حول هذا الموضوع.

ومن المؤكد أن أحد السبل للمضى قدما هو مواصلة استقراء مفهوم الدولة الواحدة باعتبارها الحل المعقول الوحيد الذى يمكن أن يحول دون الحرب الأهلية فى إسرائيل، ومنح حقوق متساوية للأقلية الفلسطينية فى إسرائيل، وتوفير حلول منصفة لحق العودة، ووضع مدينة القدس. لا يزال هناك الكثير من العمل الذى يتعين القيام به فى هذا المجال النظرى بعيداً عن مرحلة الشعارات والخطب الرنانة. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى التوجه بالمناقشة للمجموعات الأخرى، مثل الحركات النسائية، وعلماء البيئة، من أجل توسيع نطاق النقاش حول كيفية تنظيم الكيان سياسى المطلوب.

ويمكن أن تبدأ الأعمال الجغرافية التاريخية بالجهود المشتركة التى تسعى لإعادة البناء لغير العرقى والمتعدد النغمات مع الماضى التى بدورها يمكن أن تنتج اتجاهات أكثر تعبيراً لمواقف الإنسانية تجاه معاناة

أولئك الضحايا لهياكل الشر فى الأرض. فإن تلك المساعى الجغرافية التاريخية ليست مجرد الأكاديمية، كما تبدو ضد المواطنه، وكذلك ضد نوع الجنس، وضد تاريخ المستعمر. وهذا يعنى أن إنقاذ أصوات المحرومين فى الماضى. يتطلب إشرائهم أصواتهم اليوم، وآفاق لمستقبل مختلف.

ومع ذلك، فمن المستحيل تقريبا الانتقال من مهمة تفكيك و تدمير تاريخية إلى إعادة الإعمار فى المستقبل. دروس المقارنة التاريخية، علينا أن نعترف، ليست مشجعة للغاية فى هذا الصدد. وهكذا، مع كل الاحترام الواجب للمناقشات المهمة والكبيرة المستمرة حتى اليوم بين أنصار مختلف الأنواع المثالية من حل الدولة الواحدة فى فلسطين، إحداها لتقييم فرص لحظة وصولها إلى نضج هذه النظرية عندها تصبح نماذج حقيقية على أرض الواقع – وإن كان لا محالة جرى عليها التخفيض.

أكثر إلحاحا لذلك، هو تفكيك السياسى الحالى لقوة التحكم فى حياة الجيل الجديد، والسكان الأصليين وسكان فلسطين فى المستقبل – على السلطة التى رضعت من نظام دولى يدار بالمثل العليا و تحكمها الدوافع التى يبدو أنها تسعى لإدامة هذا الواقع بدلا من تغييره.

هناك أربع عمليات لابد من النظر فيها عن كثب، وإذا كانت الفرص لواقع جديد قد يظهرعلى أن تحدد فى فلسطين. تتشابك هذه العمليات فى علاقة جدلية، ككل، ومن المرجح أن أثر ذلك واقع على الأرض فى فلسطين المعاصرة.

الأول، هو السياسة الإسرائيلية – بدعم من القوى العالمية مثل المجمع الصناعى العسكرى الأمريكى، والمسيحيين الصهاينة و كجماعات الضغط الصهيونية اليهودية فى جميع أنحاء العالم. هذه السياسة ستستمر بلا هوادة ودون عوائق، ستستمر لتدمير فلسطين، تحت مسمى حل الدولتين.

والثانى هو تزايد الاستياء من هذا الواقع فى العالم الثالث، والمسلمين والعالم العربى. حتى الآن، يتجلى هذا الغضب فقط فى التطرف والتعصب، التى تغذى و تقيد الاتجاه الأول، لكنها يمكن أن تنمو لتكون أكثر فتكا وفعالية، بل ومقبولة لمواجهة القوة الإسرائيلية وسياساتها.

والثالث هو تغيير أساسى فى الرأى العام الغربى وما يمكن أن يطلق عليه – لعدم وجود مصطلح أفضل، بالمجتمع المدنى. فى يوليو عام ٢٠٠٥، اظهر مسح ان ١٤٪ فقط من الأوروبيين و ٤٢٪ من الأميركيين يظهر التعاطف والتفهم للموقف الإسرائيلى، و هناك اتجاه نحو انخفاض هذه النسب بشكل أكبر. مقابل هذه الإحصاءات، يمكن للمرء أن يقدر انتشار المقاطعة و تصفية الاستثمار والعقوبات ضد إسرائيل، ونتذكر بالمناسبة كيف نمت الحركة المناهضة للفصل العنصرى فى الستينيات.

الرابع هو الحذر من انبثاق مساحات تلائم العيش المشترك، على أساس المساواة، فى داخل المناطق التى يعيش فيها الفلسطينيين ويهود إسرائيل فى الجوار، مثل الجليل و طبرية. وينعكس ذلك بشكل رئيسى فى افتتاح رياض الأطفال والمدارس المشتركة، ولكنه أيضا بداية للتعميم فى الميادين التجارية والقضائية والبلدية. ومن الأيام الأولى لتقييم أهمية هذه الظاهرة، وانخفاض فى بحرالعزلة من فوق. ولكن إذا كانت العمليات الثلاث المذكورة أعلاه اتت أثرها، وهذا قد ينمو على حد سواء باعتبارها ملاذا للأشخاص الذين يرغبون فى العيش بطريقة مختلفة عن الواقع من حولهم، أو حتى أن يكون نموذجا لفلسطين المستقبل .

(٣)

إسرائيل والخطر الديموجرافى.

أسعد غانم

* **أسعد غانم:** هو رئيس قسم الحكومة والفلسفة السياسية، ومن كبار المحاضرين فى كلية العلوم السياسية، جامعة حيفا. وهو أيضا رئيس وحدة الأبحاث فى المدار - (المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية). من أعماله استكشاف الظروف القانونية والمؤسسية والسياسية فى دويلات عرقية. فى سياق إسرائيل / فلسطين، وقد غطت أعماله قضايا مثل الاتجاهات السياسية الفلسطينية، وإنشاء الهيكل السياسى للسلطة الفلسطينية، والأغلبية والأقلية فى السياسة من منظور مقارن.

على الرغم من أن العديد من المحللين تصدى لاتفاقات أوسلو باعتبارها حجر الزاوية فى أى عملية سلام أو اتفاق تاريخى بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فمن الواضح أنه فى السنوات الأخيرة والحاله السياسية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت لتوقيع هذه الاتفاقات قد تغيرت تغيراً جذريًا. كرد فعل للسياسة الداخلية وعرقلة الآمال لإقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل، فى عام ٢٠٠٦ انتخب الفلسطينيون حكومة جديدة ومجلس تشريعى تقودها حماس؛ هم عمليا أغلقوا ملف أوسلو وأعلنوا عن بداية مرحلة جديدة. الفلسطينيون ساروا على خطى إسرائيل،

الذين أخذوا زمام المبادرة فى إنهاء أوسلو واتفاقاتها الثنائية مرة واحدة ، ثم جاء رئيس الوزراء إيهود باراك و أحبط عمداً التوصل إلى اتفاق مؤقت مع ياسر عرفات فى قمة كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، وكان باراك قد نجح فى منصب رئيس الوزراء مكان أرييل شارون، الذى تباهى بسجله الدموى فى التعامل مع الفلسطينيين، وحقيقة أنه" لم يكن يهز يد مع عرفات" حتى عندما كان وزيرا خلال حكومة نتنياهو وعضوا فى فريق التفاوض الإسرائيلى فى ١٩٩٦-٩٩، شارون بدأ المشروع الإسرائيلى الجديد، مع تفادى أى مفاوضات رسمية مع الفلسطينيين، حتى بعد وفاة عرفات وما قام به الإسرائيليون على أنها يمكن أن تكون نقلة إيجابية للسلطة إلى محمود عباس (أبو مازن). شارون نجح فى ترسيخ اللعبه السياسية الجديدة القائمة على التحول من سياسة تقوم على السعى لإيجاد حل للصراع إلى سياسة «إدارة الصراع» فى مواجهة المستقبل فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧

والحديث حول مستقبل إسرائيل يستند، وفقا لأغلبية قادة إسرائيل، والنخبة، وعموم الجمهور، على ما هو معروف فى إسرائيل بالخطر الديمجرافى. وما يتصل بالخطر الديموجرافى هو الخوف من أن إسرائيل، داخل حدودها الموسعة، بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، أو فى حدودها المحددة قبل حرب يونيو ١٩٦٧، سيكون عليها، عاجلا أو آجلا، أن تتحول إلى دوله "ثنائية القومية" . هذا الفصل هو محاولة لتحليل الموقف الرسمى والشعبى الإسرائيلى فى هذه المسألة لإعطاء معلومات أساسية لهذه المناقشة مع التركيز على مرحلة ما بعد أوسلو وتحديدا بعد أن أنهت إسرائيل عملية أوسلو.

سياسة الخوف: واقع الخطر الديمجرافى مقابل ثنائية القومية:

العامل الديموجرافى يشكل عنصرا أساسيا فى صياغة التخطيط التنفيذى للمجتمعات المعاصرة. هذا ينطبق بشكل خاص فى المجتمعات المنقسمة على نفسها

التى نشأت فى أعقاب الهجرة اليهودية. الديموجرافيا تشكل مكونا هامًا للحركة الصهيونية فى التعامل مع الفلسطينيين قبل وبعد إنشاء دولة إسرائيل. خلال فترة الانتداب، وصانعو القرار الصهيونى أعدوا استراتيجيات التطهير العرقى التى نفذت فى عام ١٩٤٨، فى إشارة إلى الفلسطينيين، تيودور هرتزل (١٨٦٠-١٩٠٤)، أبو الصهيونية الحديثة يحدد: "ما نحتاجه هو روح شريره لتفريغ السكان الأصليين عبر الحدود لنتمكن من إنشاء الدولة اليهودية".

بعد تأسيس الدولة، واصلت إسرائيل إعطاء العامل الديموجرافى أهمية قصوى بالنسبة للفلسطينيين، سواء كانوا مواطنين فى إسرائيل أم لا. منذ ١٩٥٠، والسياسة الإسرائيلية وخطط الإسكان اليهودية تركز على تطوير مؤشر الديموجرافيا عموما، ومحليا عن طريق توطين اليهود فى المناطق العربية. مشروع تهويد الخليل كان الخطوة الأولى فى هذا الصدد، بهدف فرض السيطرة على الأراضى من خلال نشر المستوطنات اليهودية والمجتمعات المحلية على مساحات كبيرة من الأراضى من أجل خلق أغلبية يهودية فى الخليل. كجزء من تنفيذ من هذا المشروع، تمت مصادرة الأراضى العربية وبنيت عشرات المستوطنات اليهودية والمدن الجديدة حول القرى العربية.

يلى مشروع تهويد الخليل مشروع آخر هو مشروع تهويد لصحراء النقب. والهدف من هذا البرنامج قد تم لجمع كل السكان العرب فى سبع مناطق مكبلة، هى مجتمعات مخططة حكوميًا. هذه البرامج هى بطبيعتها بغيضة للسكان الأصليين من العرب البدو، الذين اعتادوا حياة العشائر وأساليب الحياة البدوية والتى كانت فى السابق غير مقيدة. فى حين أن البدو حاليًا لا يستطيعون الرعى فى كثير من الأراضى التى كانت مراعى لهم، عشرات القرى التعاونية والمجتمعات المحلية تواصل الحكومه إقامتها لليهود فى منطقة النقب، حيث إن خطط الحكومة تهدف إلى استيعاب الآلاف من المستوطنين اليهود فى المستقبل. عامة سياسات التهويد هذه يقصد بها

إنهاء حالة الأغلبية للجاليات العربية فى جميع أنحاء البلاد، وتشمل إنشاء مدينة نتسيريت المتميزه والمختاره Nitseret بغية التحقق والتفوق ديموجرافيًا على السكان العرب فى مدينة الناصرة، وتنمية مدينة بئر السبع لتصبح المدينة المركزية فى منطقة النقب.

الديموجرافيا أصبحت جوهر الصراع فى السنوات الأخيرة، العديد من المؤتمرات التى عقدت والمقالات المكتوبة بخصوص تأثيرها على طابع الدولة اليهودى والحلول الممكنة فى المستقبل مع الفلسطينيين. كانت محفزا للمناقشة فى دعم أو معارضة الانسحاب من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ مناقشة الديموجرافيا سعت أيضا إلى تضمين الربط بين الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى إمكانية التخلى عن المناطق التى يغلب عليها السكان العرب على طول الخط الأخضر لدولة فلسطينية فى المستقبل، فضلا عن حل لمشكلة اللاجئين. والهدف من هذه المناقشة الديموجرافية هو، بطبيعة الحال، البحث عن سبل الحفاظ عليها وضمان النمو المطرد لليهود الأغلبية.

علماء الاجتماع فى إسرائيل استخدموا الإحصاءات لتشجيع الانسحاب أو ضم الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، فى دراسة ديموجرافية، للديموجرافى اليهودى (سيرجيو دى لا برجيولا)، خلص إلى أن اليهود يشكلون ٧٨٪ من سكان إسرائيل وتوقع حدوث انخفاض فى هذه النسبة لتتراوح ما بين ٦٥٪ و ٦٩٪ فى عام ٢٠٥٠، برجيولا أشار أيضا أن اليهود يشكلون نسبة ٥٣٪ من السكان فى فلسطين التاريخية، وسوف تتضاءل هذه النسبة إلى ٢٦٪ – ٣٥٪ فى عام ٢٠٥٠، هذا دعا برجيولا للمطالبة بالإسراع فى فك الارتباط بين الشعبين.

الواقع الديمجرافى أيضا مصدر قلق بين السياسيين والأكاديميين قلقا على طابع وهوية الدولة. وقد أدى هذا بكثير منهم إلى البحث عن سبل جديدة لضمان الحفاظ على الغالبية اليهودية فى ضوء انخفاض الهجرة اليهودية الآن، وهى الهجرة

التى ساعدت على الحفاظ على أغلبية يهودية على مدى خمسة عقود. اقتراحات مختلفة قدمت خلال المناقشة، بما فى ذلك تسليم المناطق العربية داخل الخط الأخضر، وذلك كجزء من الحل النهائى مع الفلسطينيين.

واحدة من أكثر تلك المناقشات بروزا كانت للبروفيسور(ارنون سوفير). البروفيسور سوفير قدم ورقة مفصله لرئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون عن رؤيته للحل الأزمه الديموجرافية. هذه الورقة نوقشت من قبل الكنيست فى لجنة الشئون الخارجية والأمن وفى مؤتمر هرتزليا للأمن والدفاع الوطنى، واقترح سوفير إعطاء منطقة المثلث (Muthallath) ، والمنطقة الشرقية من القدس إلى السلطة الفلسطينية، مما يؤدى إلى خفض عدد السكان العرب فى إسرائيل بنحو أربعمائه ألف عربى ٠٠٠,٤٠٠، منهم (٢١٠,٠٠٠، فى القدس الشرقية و١٩٠,٠٠٠، فى منطقة المثلث. هؤلاء العرب ال ٤٠٠,٠٠٠، من المتوقع أن يرتفع عددهم إلى ٨٠٠,٠٠٠، نسمه بحلول عام ٢٠٢٠). مع هذا التخفيض، فى عام ٢٠٢٠، فإن إسرائيل تتوقع أن يكون العرب نحو مليون و ٣٥٠,٠٠٠، جنبا إلى جنب مع عدد سكانها البالغ ٦ ملايين من اليهود.

قلق سوفير من الديموجرافيا وتبرير فك الارتباط، بما فى ذلك القدس الشرقية، كان واضحًا فى ورقته. كتب لشارون: عدم وجود وسائل فك الارتباط معناه انبعاث الغالبية العربية، وبالتالى نهاية الدولة اليهودية فى إسرائيل . وأضاف أنه من المهم أن نتذكر أنه عندما يقوم الجيش الإسرائيلى يبذل جهودا وينجح فى اغتيال ناشط هنا أو هناك، فى الوقت نفسه هناك ٤٠٠ طفل يولدوا فى أرض إسرائيل الغربية ؛ (الضفة الغربية) البعض منهم سيصبح من المتشددين الجدد، ٤٠٠ طفل كل يوم! أنت تفهم ذلك؟ بعد قراءة هذه الورقة، السيد ريتشارد هاريس مدير التخطيط فى وزارة الخارجية الأمريكية، سأل البروفسير سوفير عن نسبة ما يقدم من مشروعه على أساس الأمن ومقدار ما يقدم على أساس الديموجرافيا. أجاب سوفير أنه كان بنسبة ١٠٠٪ على أساس الديموجرافيا.

هاجس الضم، أو فك الارتباط، والديموجرافيا ليس حكرا على عدد قليل محدد. على سبيل المثال، هناك مجموعات العمل التى تم إنشاؤها لمشروع ترسيم الحدود على أساس عامل الديموجرافيا بدلا من التركيز على الأمن. فى عام ٢٠٠٦، عدد من الباحثين الديموجرافيين والباحثين الجغرافيين واصلوا اجتماعاتهم مع بعض المستوطنين فى معهد(فإن لاير). هذه المجموعة صاغت سيناريوهات مختلفة لترسيم الحدود الأكثر مناسبة لضمان أن يكون ٨٠٪ من مواطنى إسرائيل هم من اليهود و٢٠٪ هم من العرب. كل دونم تقرر ضمها إلى إسرائيل يجب أن لديهم نسبة ٨:٢ من السكان لضمان وجود أغلبية يهودية. هذه النسبة تفسر سبب اعتراض من جانب هذه المجموعة لخطة فك الارتباط و ترى ضم بعض القرى العربية فى منطقة المثلث الشمالى.

معهد فإن لاير ليس هو المكان الوحيد فى إسرائيل الذى ناقش الديموجرافيا والضم. هذه القضايا نوقشت أيضا فى الجامعات ومعاهد البحوث، ومجلس الأمن القومى الإسرائيلى، وحتى وزارة الخارجية الأميركية ووكالة الاستخبارات المركزية. مركز هرتزليا، واحد من أكثر المنشآت نخبوية والبحوث الأكاديمية لأمن إسرائيل، عقد عدة اجتماعات لمناقشة المشكلة الديموجرافية فى إسرائيل.

شيمون بيريز كان واحدا من أشد المتحمسين، وليس المؤمنين، بأهمية الديموجرافيا فى حقبة ما بعد أوسلو. أنه يستند فى رؤيته للسلام والانسحاب على جعل العامل الديموجرافى مقنعًا بما فيه الكفاية لكسب التأييد لخططه فيما بعد اتفاقات أوسلو. هذا كان خلال فترة طغيان الجناح اليمينى فى إسرائيل الطفرة التى سببت له مخاوف من الضم والاستيطان للأراضى الفلسطينية. وهذا غير معهود من تاريخه الخاص، شارون سار على خطى بيريز عند توليه منصب رئيس الوزراء. الاثنين وجدا أرضية مشتركة فى حزب كاديما، وشجعا على ضرورة الانسحاب من أجل الحفاظ على " التوازن الديمجرافى ".

شارون هو الزعيم الإسرائيلي الأكثر صراحة في التعبير عن أفكاره السياسية ووجهات نظره والسياسات التي يعتقد أنه يجب على إسرائيل أن تتبع لتحقيق أهدافها. عقب توليه منصبه، واجه شارون معضلة أساسية إسرائيل قد فشلت في حلها منذ احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧، هذه المعضلة المزمنة الناجمة عن التناقض بين إزالة الطابع الصهيوني للتوسع والحاجة للحفاظ على طابع يهودية إسرائيل. إن ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة يلغي عمليا الطابع اليهودي لإسرائيل، ويجعلها دوله واحدة ثنائية القوميه ذات الغالبية العربية، مع تزايد السكان الفلسطينيين. والانسحاب، من ناحية أخرى، يتناقض مع عقيدة شارون الأساسية بشأن أرض إسرائيل الكبرى. وبسبب هذه المعضله الديموجرافية، سعى شارون لإقامة نظام للفصل من جانب واحد في الوقت الذي يرفض فيه الانسحاب إلى حدود يونيو ١٩٦٧، رؤيا شارون هي الانسحاب من قطاع غزة و ٤٢٪ من الأرض الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية في مقابل ضم باقي المناطق الفلسطينية حيث يتم إنشاء المستوطنات اليهودية ومناطق أخرى من الضفة الغربية خصبة الموارد (وخصوصا المياه والأرض).

بعد تأسيس شارون الحزب الإسرائيلي كديما، والذي حقق انتصارا كبيرا في انتخابات عام ٢٠٠٦ مارس في الكنيست، واصل تشدده على ضرورة الانسحاب من جانب واحد من أجزاء من الضفة الغربية. في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي بثت في ٧ فبراير ٢٠٠٦، إيهود أولمرت، بعد تعيينه زعيماً لحزب كاديما، قال: يجب علينا إبقاء وادي الأردن، ونحن لا نستطيع التخلي عن السيطرة على حدود إسرائيل الشرقية... نيتنا واضحة، إننا نتجه إلى فك الارتباط مع الفلسطينيين[في الضفة الغربية] ولوضع حدود نهائية لدولة إسرائيل... يجب علينا الانسحاب من معظم أراضي السكان الفلسطينيين في يهودا و السامرة [الضفة الغربية]، وأضاف أولمرت هذا من شأنه أن يجبرنا علي التخلي عن الأراضي التي تحتجزها إسرائيل في الوقت الحاضر. وشمل

برنامج حزب كاديما حفظ دولة إسرائيل بوصفها الوطن القومى الآمن لليهود فى أرض إسرائيل ، وقدم عنصرا وطنيا لطابع دولة إسرائيل، إلى جانب توفير المساواة الكاملة من أجل حقوق الأقليات التى تعيش فى إسرائيل وذلك لضمان... دولة يهودية ديمقراطية متوازنه. فى هذا السياق، قدم حزب كديما تصوره باستخدام عملية التفاوض مع الفلسطينيين كوسيلة لترسيم ووضع الحدود الدائمة لإسرائيل. يأمل قادة كديما أن هذه الاستراتيجية من شأنها تحقيق الهدوء وتحقيق المصالح القومية والأمنية لإسرائيل. لذلك، فإن مصلحة إبقاء إسرائيل كدولة قوميه يهودية يتطلب قبول مبدأ الدولتين للقوميتين، على أسس الديمجرافيا، لتعيش جنبا إلى جنب فى سلام وأمن.

استراتيجية إسرائيل عن الخطر الديموجرافى وواقع ثنائية القومية:

يعتمد شارون على تأييد شعبى كبير لمتابعة حل مؤقت لفتره طويلة الأمد. إنه يعتقد أن الوقت لم يحن بعد لتحقيق سلام شامل على أساس مفهوم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، وأنه فى ضوء ما حدث فى كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، فإن الحلول السريعة عادة ما تفشل. أدرك أن الإبقاء على سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة من شأنه أن يضيف عبئا اقتصاديا على إسرائيل. مما يجعل من الصعب على إسرائيل الرد على العديد من المبادرات الدولية لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، مثل مبادرة جنيف المشتركه بين (يوسى بيلين، وياسر عبد ربه)، ومبادرة (نسيبة وايالون)، وكلاهما حصل على دعم كبير على نطاق الجمهور الإسرائيلى لكنها تجاهلت حق العودة.

شارون، كما كان الحال مع رئيس وزرائه السابق، واجه معضلة أساسية فشلت إسرائيل حتى الآن فى التعامل معها مع احتلالها للأراضى الفلسطينية فى العام ١٩٦٧،

والمعضلة هى الناجمة عن التناقض بين الطابع الصهيونى القائم على الضم والتوسع، وبين الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة يهودية.

على الرغم من محاولات إحياء اتفاقات أوسلو، التى انطوت على الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت أساسا لإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، هذه المحاولات توقفت عن أن تكون أساسا لعملية التفاوض بمجرد تولى شارون مهام منصبه.

والحقيقة أن شارون وضع رؤية إسرائيلية جديدة للتعامل مع مسألة الاحتلال ومستقبل فلسطين. هذه الرؤية كانت مخططة فى إسرائيل بالتحول من السعى إلى إيجاد حل للصراع مع الفلسطينيين وفقا لاتفاقات أوسلو وما يتصل بها من الاتفاقات التى ترعاها الولايات المتحدة، إلى تحقيق رؤية ترتكز على إدارة الصراع. هذه الإدارة عازمة على ضمان *التفوق الديموجرافى اليهودى داخل الحدود الإسرائيلية*، مع الاستجابة بشكل إيجابى لطلب الجمهور الإسرائيلى للتوصل إلى فترة من الهدوء، حتى لو كان الهدوء هشًا، إسرائيل حسب رؤية شارون ليست مستعدة لدفع الثمن المطلوب بموجب القرارات الدولية، أو فى الواقع من جانب الأغلبية من هؤلاء الإسرائيليين الذين يؤيدون إقامة دولة فلسطينية مستقله ذات سيادة محدودة – وهذه يعتبرها الإسرائيليون أنفسهم كجزء من معسكر السلام، على الرغم من أن موقفهم هذا أقل بكثير من الطموحات الفلسطينية، والحد الأدنى لمتطلبات قرارات الشرعية الدولية.

شارون أعطى رؤيته فى سياق سياسى عن طريق طرح مشروع الانسحاب من جانب واحد، ليكون المشروع الإسرائيلى الوحيد للتعامل مع القضية الفلسطينية فى المدى القصير. ووضع العلامات المستخدمة لا يخفى حقيقة أنه يستند إلى رؤية شارون القديمة لضم مساحات واسعة من الضفة الغربية على طول الخط الأخضر وغور الأردن، فى حين يكون على الفلسطينيين التركز فى جيوب معزولة، أو فى أحسن

الأحوال متصلة بواسطة الطرق والأنفاق والجسور فى قطاعات ضيقه من الأرض. وكانت غزة أولى الجيوب التى ستنشأ. والتغيير الجوهرى فى موقف شارون لم يكن فى قبول الحاجة لتقسيم أرض إسرائيل، بل فى الموافقة على تسمية الجيوب الفلسطينية دولة.

فى أكتوبر ٢٠٠٤، كشف المحامى الإسرائيلى، (دوف فيسجلاس)، مستشار شارون والمهندس المعمارى لخطة فك الارتباط وللتفاهمات بين إسرائيل والولايات المتحدة حول الخطة، فى حديث مطول مع صحيفة هآرتس، عن الدوافع والأهداف وراء ذلك. وقال صراحة إن أهداف الخطة كانت لتحييد وتجميد البديل السياسى المقترح من خطط (وخاصة خارطة الطريق) والتركيز على الإرهاب ليكون المشكلة الرئيسية. كما أنه يتعرض لتسويق المصلحه فى تعزيز الادعاءات الإسرائيلية بأنه ليس هناك شريك فلسطينى، من أجل وقف أى تنازلات إسرائيلية وجعل خطة سلام خارطة الطريق لا صلة لها بالموضوع من خلال تحويل الانتباه إلى خطة بديلة.

أرييل شارون قرر أن يعمم أفكاره وسياسته الجديدة من خلال مؤتمر هرتزليا الذى عقد فى ديسمبر ٢٠٠٣، النقاط الرئيسية فى كلمته تحدد السياسة الإسرائيلية الجديدة على النحو التالى:

١- إسرائيل لا تزال تلتزم بخطة خارطة الطريق للسلام.

٢- إسرائيل تجعل تنفيذ كل جزء من خريطة الطريق مشروطا بوقف الإرهاب، والقضاء على «المنظمات الإرهابية» وإصلاح السلطة الفلسطينية.

٣- إسرائيل تحذر الفلسطينيين من أنهم إذا لم يتم القضاء على البنية التحتية الإرهابية، واعتماد إصلاحات شاملة فى غضون بضعة أشهر، فإن إسرائيل ستتخذ إجراءات أحادية الجانب لفك الارتباط، التى وصفها شارون بأنها تقوم على التدابير الأمنية وليست ذات دوافع سياسية.

٤- خطة فك الارتباط الإسرائيلى ستشمل عملية إعادة انتشار جديدة للجيش الإسرائيلى على طول الخط الأمنى داخل الأراضى الفلسطينية، وسوف تشمل إخلاء بعض المستوطنات. منها المستوطنات التى سيتم نقلها وشملت داخل إسرائيل فى أى حل ممكن فى المستقبل. فى المقابل لهذا، فإن إسرائيل ستشدد قبضتها على أجزاء معينة من الأراضى الفلسطينية المحتلة التى من شأنها أن تصبح قابلة للتجزئة لأجزاء من دولة إسرائيل فى أى حل ممكن فى المستقبل.

٥- إسرائيل ستسرع فى بناء الجدار العازل.

٦- إسرائيل ستنسق تدابيرها من جانب واحد مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٧- إسرائيل ستزيل هذه البؤر الاستيطانية العشوائية غير القانونية و تلتزم بتجميد المستوطنات وفقا لتفاهمات مع الولايات المتحدة.

٨- الخطة تهدف إلى توفير أعلى مستوى من الأمن للإسرائيليين وأقل درجة من الاحتكاك مع الفلسطينيين.

عقب توليه مهام منصبه بعد مرض شارون، اعتمد إيهود أولمرت على نفس الرؤية: تفكيك من جانب واحد عدد من المستوطنات فى الضفة الغربية وتنفيذ انسحابات مماثلة فى الضفة الغربية خلال السنوات المقبلة. فى اليوم الأخير من مؤتمر هرتسليا للأمن الإسرائيلى، ٢١-٢٤ يناير ٢٠٠٦، أكد أولمرت فى أول مهمة كبيرة وهامة بالنسبة لإسرائيل هو ترسيم حدود دائمة لإسرائيل وذلك لضمان وجود أغلبية يهودية فى الدولة . واتفق فى بيانه أولمرت و زئيف جابوتنسكى على أهمية وجود أغلبية يهودية:

مصطلح دولة اليهود واضح بالتأكيد: فهو يعنى أغلبية يهودية. بهذا، بدأت الصهيونية، وهذا هو أساس وجودها، وسوف يتم مواصلة العمل من أجل أن تتحقق أو أن تندثر.

وجود أغلبية يهودية فى دولة إسرائيل لا يمكن أن يكون مع استمرار الحفاظ على السيطرة على السكان الفلسطينيين فى يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وقطاع غزة. فإننا نقف بثبات من الحق التاريخى لشعب إسرائيل على "أرض الميعاد". كل تلة فى السامرة وكل وهد فى يهودا جزء من التزامنا التاريخى بالوطن. نحن لا ننسى هذا، ولا حتى للحظة واحدة. ومع ذلك، فالاختيار بين الرغبة فى السماح لكل يهودى بالعيش فى أى مكان فى أرض إسرائيل، و وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية، يستوجب التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل. هذا ليس تنازلا عن الفكرة الصهيونية، وإنما هو التجسيد الجوهرى لهدف الصهيونية – ضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية فى أرض إسرائيل.

من أجل ضمان وجود وطن قومى لليهود، لن نكون قادرين على مواصلة السيطرة على المناطق التى يعيش فيها معظم السكان الفلسطينيين. علينا أن نخلق حدوداً واضحة فى أقرب وقت ممكن، والتى ستعكس واقع الديموجرافيا على الأرض. إسرائيل ستحتفظ بالسيطرة على الامن فى المناطق والكتل الاستيطانية اليهودية، وتلك الأماكن التى لها أهمية قومية عليا للشعب اليهودى، وأولا وقبل كل شىء إسرائيل موحدة تحت السيادة الإسرائيلية. لا يمكن وجود دولة يهودية بدون القدس العاصمة.

المكونات الأساسية للمواقف الإسرائيلية ما بعد أوسلو:

الهدف الرئيسى لإسرائيل فى مرحلة ما بعد أوسلو هو سياسة تقوم على الاعتبارات التاليه: لترسيم الحدود الدائمة لإسرائيل من جانب واحد(وليس من خلال اتفاقات ثنائية) ؛ الاحتفاظ بالأغلبية اليهودية العددية داخل حدود هذه الدولة، وإقامة سلطة استيعاب على الجانب الفلسطينى لتوفير الأمن وتقديم المهام الأساسية والخدمات الاقتصادية. هذا سيمكن إسرائيل من ضم جميع الأراضى الواقعة على طول الخط الأخضر وغور الأردن، بالإضافة إلى ضم مساحات واسعة لإقامة تواصل جغرافى بين وادى الأردن والبحر الميت.

علاوة على ذلك، فإن إسرائيل ستضخم المستوطنات التى لن يتم إخلاؤها، من خلال تكثيف البناء وتشجيع اليهود للاستيطان هناك. هذه الرؤية تعنى التخلى عن السيطرة على المناطق الفلسطينية المكتظة بالسكان إلى السلطة الفلسطينية، وينطوى على إزالة المستوطنات الإسرائيلية من هذه المناطق. وبالتالى، هناك ما بين ثمانية إلى تسعة من الجيوب الفلسطينية المنفصلة ستنشأ. وسيكون كل من هذه الجيوب محاطا بالمستوطنات الإسرائيلية والهياكل العسكرية. على هذا النحو، فإن إسرائيل لن تعترض إذا كانت هذه الجيوب تسمى دولة فلسطينية. عمليا، سياسة ما بعد أوسلو هذه تستوجب اتخاذ التدابير التالية:

١- الانسحاب الأحادى الجانب: وتمت صياغة خطة الانسحاب الأحادى الجانب، فى ضوء تجربة إيهود باراك فى كامب ديفيد. فعليًا شارون هو الذى صاغ وعرض هذه الخطة باعتبارها نهجا جديدا فى التعامل مع النزاع بشكل عام والاحتلال على وجه الخصوص. شارون صاغ رؤيته ووضعت خطته قبل تقديمها فى مؤتمر هرتسليا فى ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣، عندما كان يشار إليها باسم خطة فك الارتباط. رفض شارون الانسحاب لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧، وفى الوقت نفسه حذر مما تصفه الصهيونية بالخطر الديمجرافى. شارون سعى لإقامة نظام الفصل العنصرى فى فلسطين التاريخية من خلال الموافقة على الانسحاب من قطاع غزة و ٤٢٪ من أراضى الفلسطينيين فى الضفة الغربية المحتلة، فى مقابل ضم المناطق الفلسطينية حيث أنشئت المستوطنات اليهودية الاستراتيجية وغيرها من المناطق فى الضفة الغربية.

وهناك عدد من العوامل التى أسهمت فى نجاح شارون فى تجميد خطة سلام خريطة الطريق، وجعل خطته اللعبة الوحيدة فى المدينة. العوامل الرئيسية التى جعلت إسرائيل قوية وخاصة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية فى عالم أحادى القطبية، والعالم العربى الضعيف مع الصراعات الإقليمية ومحاولات التنافس لاستمالة الإدارة الأميركية، وافتقار المعارضة الإسرائيلية (باستثناء اليمين المتطرف الإسرائيلى وحزب

الليكود)، ودعما لا لبس فيه من جانب اليسار الإسرائيلى لخطة شارون.

وثيقة الانفصال كانت فى شكل رسالة بعث بها رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون إلى الرئيس الأمريكى جورج بوش فى ١٤ أبريل ٢٠٠٤، فى مقدمة هذه الرسالة، أصر شارون على أن إسرائيل ملتزمة بعملية السلام وتطمح إلى التفاوض للوصول إلى تسوية على أساس دولتين لشعبين: دولة إسرائيل للشعب اليهودى ودولة فلسطينية للشعب الفلسطينى. وبرر شارون خطته لفك الارتباط من جانب واحد على أساس أن إسرائيل قد وصلت إلى استنتاج مفاده أن لا يوجد اليوم شريك فلسطينى قادر للمضى قدما فى عملية السلام المتبادل. شارون شدد على أن خطة فك الارتباط لم تكن متوقفة على التعاون الفلسطينى وأنها سوف تأخذ إسرائيل إلى الوضع الأمنى الأفضل. مزيد من التفصيل لخطة شارون أن إسرائيل ستنسحب من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، وفى أى تسوية فى المستقبل لن تكون هناك مستوطنات إسرائيلية فى قطاع غزة. فمن الواضح أنه لن يكون هناك مناطق فى يهودا والسامرة، تعتبر جزءا من دولة إسرائيل، بما فى ذلك المستوطنات المدنية والمناطق الأمنية، بالإضافة إلى غيرها من المناطق التى بها مصالح لإسرائيل. وأضاف رئيس الوزراء الإسرائيلى على أن خطة فك الارتباط من شأنها أن تتصدى للادعاءات المتعلقة بمسؤولية إسرائيل عن الفلسطينيين فى قطاع غزة . أنهى رسالته التى تزعم أن خطة فك الارتباط لن تنتهك الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين، وأنه عندما تكون هناك دلائل على الساحة الفلسطينية من استعدادها وقدرتها، وكذلك اتخاذ إجراءات عملية لمكافحة الإرهاب وإجراء إصلاحات وفقا لخريطة الطريق، فإن إسرائيل يمكنها العودة إلى مسار الحوار والتفاوض . وأوضح شارون أن إسرائيل ستنسحب من قطاع غزة، بما فى ذلك المستوطنات القائمة، ما عدا الشريط الحدودى بين قطاع غزة ومصر، وأضاف أنه بعد إنجاز الانسحاب من قطاع غزة لن يكون هناك أساس للمزاعم بأن قطاع غزة هو من المناطق المحتلة. وفى

إعادة الانتشار فى الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة، ذكر شارون أن إسرائيل ستخلى منطقة فى شمال غرب الضفه (مستوطنات غنيم، وكديم، هوميش وصانور) إلى جانب جميع الهياكل العسكرية الدائمة فى هذه المناطق.

فى منتصف سبتمبر ٢٠٠٥، قام شارون بزيارة للأمم المتحدة حيث وجه خطاباً فى الاجتماع السنوى للجمعية العامة لتفسير الخطوة التى اتخذتها الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد. فى كلمته قال: فى وقت مبكر من هذا الأسبوع، خرج آخر الجنود الإسرائيليين من قطاع غزة وانتهى الحكم العسكرى فى هذه المناطق. على هذا النحو، فإن إسرائيل قد أثبتت استعدادها لتقديم تنازلات مؤلمة من أجل إيجاد حل للصراع مع الفلسطينيين. وأضاف، والآن حان الوقت للفلسطينيين لإثبات رغبتهم فى السلام لإنهاء الحكم الإسرائيلى فى هذه المناطق وإنهاء مسؤولية إسرائيل على قطاع غزة من شأنه أن يسمح للفلسطينيين لتطوير اقتصادهم وبناء مجتمع يسعى إلى تحقيق السلام .

أثناء التحضير لانتخابات الكنيست (١٧)، المعقودة فى ٢٨ مارس ٢٠٠٦، قدم حزب كاديما المرشح لمنصب رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، الذى أعلن عزمه على المضى قدما فى فك الارتباط أحادى الجانب وترسيم الحدود من جانب واحد لتكون الحدود الدائمة لإسرائيل. هذا الإعلان قد تم دون النظر بجدية فى المفاوضات مع الشريك الفلسطينى، ودعم بذلك الرأى القائل بأن إسرائيل قد انتقلت إلى مرحلة جديدة فى إدارة الصراع مع الفلسطينيين. خطة فك الارتباط مع غزة كانت المرحلة الأولى من المشروع للتعامل مع مسألة الاحتلال، فى ضوء ما تعتبره إسرائيل الخطر الديموجرافى، ولكن دون أى استعداد حقيقى لدفع الثمن الذى يطلبه الفلسطينيون أو تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

٢- السماح للفلسطينيين بتقرير المصير جزئيا: واحدة من أهم العناصر فى مرحلة ما بعد أوسلو هو الموقف الإسرائيلى للتهرب من المسؤولية لتلبية الاحتياجات اليومية للفلسطينيين البؤساء، وتحويل هذا العبء على السلطة الفلسطينية.

منذ بداية مفاوضات أوسلو، كان من الواضح أن إسرائيل تيسر إقامة السلطة الفلسطينية. قدمت إسرائيل مطالب واضحة عن شكل ومحتوى وأدوات هذه السلطة، بما فى ذلك إدخال التغييرات التشريعية والمؤسسية التى تناسب المصالح الإسرائيلية. خلال انتفاضة الأقصى الثانية اتخذت إسرائيل عدة إجراءات للسيطرة على السلطة الفلسطينية. فى عام ٢٠٠٢، شنت هجوماً عسكرياً على نطاق كامل ضد إقليم تحكمه السلطة الفلسطينية. دمر الجيش الإسرائيلى بشكل منهجى البنية التحتية الفلسطينية، وسحقت قوات الأمن التابعة لها، وقطعت الاتصالات بين الرئاسة فى رام الله و ما تبقى من الأراضى الواقعة تحت حكم السلطة الفلسطينية، وعرقلت الخدمات الاجتماعية وقيدت العلاقات الدبلوماسية الفلسطينية، وخاصة مع أوروبا وأمريكا الشمالية.

ومع ذلك، فإن إسرائيل لم تصل إلى حد التدمير الكامل للسلطة الفلسطينية. الوجود الرسمى للسلطة عن قصد وذلك للادعاء بأن هناك مجموعة فلسطينية مسؤولة عن توفير الاحتياجات الأساسية والخدمات لشعبها، ولتبرئة إسرائيل من مسؤولياتها هذه بموجب القانون الدولى. أنها أعطت إسرائيل كبش فداء للنزاع، وعدواً ملموساً للمساءلة عند اتخاذ إجراءات ضد إسرائيل، والمساءلة عن المشاكل الداخلية الفلسطينية.

بعد وفاة عرفات، واصلت إسرائيل السياسة نفسها. توقفت المفاوضات وعرقلت جهود الرئيس عباس للتفاوض، ولكنها تراجعت عن الخطوات التى يمكن أن تنهى السلطة الفلسطينية. عندما دعا عباس لإجراء الانتخابات التشريعية فى يناير ٢٠٠٦، أعلن شارون أنه سوف يحول دون إجراء انتخابات فى مناطق السلطة الفلسطينية إذا

شاركت حماس والجبهة الشعبية، قتلة الوزير زئيفى . وعلاوة على ذلك، قال أنه لن يسمح لسكان القدس الفلسطينيين بالمشاركة فى هذه الانتخابات على أساس الترتيبات التى وضعت لعام ١٩٩٦ للانتخابات الفلسطينية. وأضاف أن القدس هى عاصمة لإسرائيل وليس هناك مكان للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها ، وأشار إلى أن الفلسطينيين الذين يرغبون فى التصويت يمكنهم ذلك خارج القدس ورام الله. نصح شارون عباس للتركيز أكثر على القضاء على الإرهاب، والعمل على جمع السلاح من حماس و الجماعات المسلحة الأخرى قبل التفكير فى الانتخابات التشريعية.

عشية الانتخابات التشريعية الفلسطينية، حكومة شارون تراجعت عن مسألة عدم مشاركة الفلسطينيين فى القدس فى الانتخابات ظاهريا ردا على النداء الذى وجهه رئيس الولايات المتحدة. الإسرائيليون والفلسطينيون عقدوا اجتماعات لمناقشة ترتيبات وأساليب الحملات الانتخابية، و لضمان الهدوء والنظام فى يوم الانتخابات (٢٥ يناير ٢٠٠٦). وعد الجانب الإسرائيلى بالامتناع عن عمليات التوغل العسكرية والاعتقالات و الاغتيالات وتخفيف القيود على السفر فى يوم الانتخابات. فى أواخر عام ٢٠٠٥، القادة الإسرائيليين أعلنوا على الملأ عزمهم على مقاطعة أى حكومة تقودها حماس. ومع ذلك، كان من الواضح أن التهديدات الإسرائيلية لن تذهب إلى أبعد من إنهاء السلطة الفلسطينية، إلا أن السلطة لن تكون قادره على الاحتفاظ بقدر ما كان ذلك ملائما لإسرائيل للقيام بذلك، حتى لو كان هذا يعنى الاضطرار إلى الاعتراف بالكيان الفلسطينى كدولة.

٣- استمرار الاستيطان: حكومة شارون سارت فى خطى حكومات إسرائيلية سابقة فى التعامل مع عملية السلام مع الفلسطينيين. وأعلن أن سياسته تتمثل فى الامتناع عن بناء أى مستوطنات جديدة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة – وكما ذكر فى العديد من التصريحات الرسمية. بيد أن التصريحات الصادرة عن الحكومة الإسرائيلية كانت دائما تشمل التحذير بأن النمو الطبيعى للمستوطنين سيؤخذ بعين

الاعتبار. والنمو الطبيعي للمستوطنين كان دائما يستخدم كذريعة من أجل ضم المزيد من الأراضى وتوسيع المستوطنات وبناء طرق للمستوطنات. حجم الأراضى وعدد الوحدات السكنية إضافة إلى مستوطنات كبيرة تفوق النمو الطبيعي للمستوطنين. فى بعض المستوطنات هناك الآلاف من الوحدات السكنية تم بناؤها، بينما كانت هناك العشرات من الشقق الشاغرة المتبقية.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل (وخصوصا رئيس الوزراء السابق أرييل شارون) أعلنت مرارا أنها ملتزمة بخطة خارطة الطريق للسلام على النحو الذى اقترحه الرئيس الأميركي جورج بوش. خريطة الطريق الأمريكية تحدد للتسويه الوقف الكامل للتوسع فى مقابل وقف الفلسطينيين لكافة أشكال العنف والعمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية.

على الرغم من أن القانون الدولى يعتبر كل أشكال الاستيطان فى الأراضى المحتلة غير قانونية، وإسرائيل لا تنظر إلا للمستوطنات البؤر على أنها غير مشروعة. تعتبر هذه البؤر هى المستعمرات الجديدة التى لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تقارن بالمستوطنات القائمة بالفعل. والمفارقة أن شارون كان مؤيدا كبيرا لإقامة البؤر الاستيطانية بدءاً من الثمانينيات، وخاصة فى التسعينيات، حين كان هو نفسه فى مقاعد المعارضة، فى وقت لاحق وعندما تولت حكومة الليكود حقائب وزارية. فى منتصف التسعينات، شجع شارون المستوطنين على احتلال تلال بالضفة الغربية لفرض الحقائق على الأرض قبل الوصول ألى اتفاق مع القيادة الفلسطينية.

مؤخراً، فى تقرير رسمى إسرائيلي، هو (تقرير ساسون)، دعم الاستنتاج القائل بأن جميع الإدارات والوزارات الإسرائيلية منخرطون فى تمويل المستوطنات أو البؤر الاستيطانية غير القانونية. والتقرير المؤلف من ٣٠٠ صفحة يكشف عن ازدياد القنوات الرسمية لتوجيه الخدمات والصيانة لصناديق هذه البؤر الاستيطانية حتى فى حالة عدم وجود موافقة الحكومة. هناك المتواطئون معهم فى إقامة هذه البؤر وتشمل

وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلى،وما يسمى بـ الإدارة المدنية،وشرطة الاحتلال، ووزارات البنى التحتية والتعليم والصناعة و التجارة والتمويل وغيرها. ويكشف التقرير أن جميع المسؤولين فى هذه الوزارات والإدارات، بما فى ذلك وزراء وأصحاب وظائف، تجاهلوا وانتهكوا القانون عندما استولى المستوطنون على الأرض التى يملكها الفلسطينيون، أو الأراضى المخصصة الأراضى المملوكة للدولة من قبل سلطة الاحتلال. حتى نهاية عام ٢٠٠٥، أنشأ المستوطنون ١٢٠ مواقعًا استيطانيا غير قانونية بهدف جعلها مستوطنات مستقلة أو أحياء استيطانية جديدة داخل المستوطنات المجاورة.

٤ . بناء الجدار العازل: في منتصف مارس ٢٠٠٦، قبل أسبوعين الانتخابات الإسرائيلية العامة، أعلن مرشح الليكود إيهود أولمرت عزمه على جعل الجدار العازل حدودا دائمة لإسرائيل. فكرة بناء الجدار الفاصل لم يكن من وضع مسئولين حاليين أو سابقين من الحكومة الإسرائيلية، ولكن اقتراح من جانب قادة حزب العمل (وخاصة إسحاق رابين وحاييم رامون، وبعد عملية بيت الله فى عام ١٩٩٤). كانوا أول من اقترح فكرة الفصل بين الشعبين كحل التى شملت ترسيم الحدود تقريبا على طول الخط الأخضر (مع بعض التعديلات على أساس الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية). حكومة ليكود طورت فكرة رامون لفكرة التعديلات الأمنية بطرق عديدة. من هذه التطورات جاءت فكرة إنشاء دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافى يكاد يكون من المستحيل تحقيقه. المسار المقترح للجدار الفاصل (بما فى ذلك ما تم بالفعل والأجزاء المخططه) تحوز مناطق واسعة من الأراضى الفلسطينية المتبقية ويسمح للكتل الاستيطانية والبنية التحتية لعزل و تغليف للأراضى فى الدولة الفلسطينية التى ستنشأ وفقا لاقتراح خطة خارطة الطريق للسلام.

عندما اقترب الفلسطينيون من محكمة العدل الدولية (محكمة العدل الدولية فى لاهاى)، قامت وسائل الإعلام الإسرائيلية بشن حملة لإحباط هذه الحملة وعلى الأقل

من أجل حشد الدعم الدولى لموقف إسرائيل، وذلك للتقليل من الآثار المترتبة على أى قرار محتمل من جانب محكمة العدل الدولية. عندما أصدرت المحكمة حكما يدعم حقوق الشعب الفلسطينى، شرعت وسائل الإعلام الإسرائيلية فى عملية لدحض هذا الحكم وسرد الذرائع التى تبرر للحكومة الإسرائيلية. قرار محكمة العدل الدولية الملزم على إسرائيل لوقف بناء الجدار على الفور، تفكيك أجزاء الجدار التى شيدت بالفعل، وتعويض الفلسطينيين. نص الحكم على ما يلى: وترى المحكمة أن تشييد الجدار والنظام المرتبط به خلق "الأمر الواقع" على أساس أنه يمكن أن يصبح دائما، فى هذه الحالة، وبغض النظر عن الوصف الرسمى للجدار من قبل إسرائيل، فإنه سيكون بمثابة ضم بحكم الأمر الواقع . محكمة العدل الدولية اعترفت بأن إسرائيل لم يكن تبررها أسباب أمنية من بناء الجدار الفاصل واعتبر أن بناءها للجدار والنظام المرتبط به لا يمكن تبريرها بالضرورات العسكرية أو بمتطلبات الأمن القومى أو النظام العام. (أخلت إسرائيل بالعديد من التزاماتها بموجب أحكام القانون الإنسانى الدولى وصكوك حقوق الإنسان المعمول بها).

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن أى تأخير فى بناء الجدار الفاصل ليس بسبب قيود الميزانية، ولا لضغوط من جانب المجتمع الدولى، وبالتأكيد ليس لحكم محكمة العدل الدولية. بطء وتيرة البناء إنما يرجع إلى الضغوط التى مارستها بعض جماعات اليمين المتطرف وحزب الليكود جناح المتطرفين الذين يشعرون بالقلق حول الجدار العازل ليصبح الحدود الفعلية. فى عقولهم، هذا من شأنه أن يقوض وينفى حيازة الأرض كلها لإسرائيل، فى جميع أراضى فلسطين التاريخية.

٥- ضم وادى الأردن فعلياً: اعتمدت إسرائيل سياسة فرض قيود مشددة على حركة الفلسطينيين فى الجزء الشرقى من الضفة الغربية. كما خلصت "بتسيلم" مركز المعلومات الإسرائيلى لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة، ضمت هذه السياسة عمليا هذه المنطقة إلى إسرائيل. عموما، الجيش الإسرائيلى يمنع دخول الفلسطينيين

إلى غور الأردن، والمسموح له الوحيد للوصول إليها هم المسجلون رسميا كمقيمين فى هذه المناطق. بتسيلم حذر من أن عزل وادى الأردن عن بقية الضفة الغربية يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان للكثير من السكان الفلسطينيين. هذه العزلة لوادى الأردن يحدث من دون أى قرار حكومى رسمى ودون إبلاغ الجمهور.

بعد احتلال الضفة الغربية، وجميع الحكومات الإسرائيلية رأت ضم وادى الأردن، حيث إنه الحدود الشرقية لإسرائيل وقد عملت على ضمها لإسرائيل. من أجل توطيد وجودها، أنشأت إسرائيل ٢٦ مستوطنة فى وادى الأردن حيث يعيش حوالى ٧،٥٠٠ المستوطنين منذ أوائل السبعينات. ومنذ ذلك الحين، تستولى إسرائيل تدريجيا على معظم الأراضى فى وادى الأردن، حيث الأراضى المملوكة للدولة، والتى أرفقت لتكون فى اختصاص المجالس الإقليمية الإسرائيلية (Arfout Hirian) و (Mgilo). اتفاقات أوسلو صنفت معظم هذه المناطق، باستثناء جيب أريحا والتى تتضمن ضواحيها، ومنطقة ج، أو المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. القائم بأعمال رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود أولمرت صرح فى مناسبات عديدة خلال الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٦ أن وادى الأردن سيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية فى أى تسوية فى المستقبل.

أقامت إسرائيل سبعة حواجز دائمة على طول المنطقة الممتدة من غرب وادى الأردن فى الجزء الشمالى من البحر الميت. أربعة من هذه الحواجز محاصرة لجيب أريحا، والتى استخدمت، منذ عام ٢٠٠٢، على يد الجيش الإسرائيلى لوضع قيود كبيرة على تنقل الفلسطينيين. وقال متحدث باسم الجيش الإسرائيلى رداً على تقرير بتسيلم فى يناير ٢٠٠٦، قائلا إن الوصول من خلال هذه الحواجز كانت تقتصر على سكان وادى الأردن على أساس العنوان المبين فى بطاقات الهوية الخاصة بهم؛ عنوانهم يجب أن يكون فى واحدة من القرى الموجوده فى وادى الأردن. أما غير ذلك من سكان الضفة الغربية فهناك حاجة لإذن خاص يصدر عن الإدارة المدنية، والتى

بدونها من شأنه أن يسمح فقط للحالات الإنسانية. هذه القيود لا تنطبق على سكان الضفة الغربية للمرور بأريحا، ولكنها لهؤلاء المسافرين من أريحا شمالا فى اتجاه مناطق أخرى من وادى الأردن، بما فى ذلك سكان أريحا من دون تصاريح خاصة. الفلسطينيون المحاصرون فى وادى الأردن دون الحصول على تصاريح سيسلموا إلى الشرطة، هكذا قال المتحدث باسم الجيش.

سياسة إسرائيل الفعلية فى وادى الأردن، وبيانات من كبار الضباط، تشير إلى أن الدافع وراء سياسة إسرائيل ليس بالأمن فقط عسكرية بل سياسية. ما يجرى هو ضم هذه المنطقة إلى إسرائيل، كما هو الحال بالنسبة للمناطق الفلسطينية الأخرى الواسعه التى تقع على الجانب الغربى من الجدار الفاصل، فى انتهاك صارخ للحق الفلسطينى فى تقرير مصيره. السيطرة على وادى الأردن من المهم أيضا بالنسبة للمراقبة من جانب إسرائيل على حركة الفلسطينيين والبضائع بين الأردن و الضفة الغربية.

٦- تحسين العلاقات مع البلدان العربية المجاورة: التغييرات فى السياسة الإسرائيلية تجاه السلطة الفلسطينية فى أواخر عام ٢٠٠٤، وأوائل عام ٢٠٠٥، وخصوصا فى أعقاب وفاة ياسر عرفات وانتخاب الرئيس محمود عباس، أثرت على العلاقات العربية الإسرائيلية، وخاصة العلاقات الإسرائيلية مع مصر والأردن. بعد تولى الرئيس محمود عباس استأنف مكتب شارون تنفيذ خريطة الطريق، والعلاقات فى تحسين وتفعيل للجهود السياسية والأمنية المشتركة. كما أن تطبيقات خطة فك الارتباط اقتربت، تكثيف الاتصالات بين إسرائيل ومصر فى حين أن الولايات المتحدة كشفت إدارة الاتصالات بين الأطراف الثلاثة. وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس نجحت فى الحصول على دعم مصر عند إخلاء المستوطنين والجيش الإسرائيلى من قطاع غزة.

مصر ساهمت فى التوصل إلى تفاهم حول إخلاء المنازل من المستوطنين، والذى التزمت إسرائيل بهدم المنازل ونقل الأنقاض إلى الصحراء المصرية. ومن الجدير بالذكر هنا إلى أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل واصلت بين الجانبين تبادل السلع والتعاون فى مجال السياحة.

فى عام ٢٠٠٥، والعلاقات بين الأردن وإسرائيل استؤنفت بشكل طبيعى، وخصوصا بعد عودة السفير الأردنى إلى تل أبيب. فى الواقع، وأنها لا تزال تحبو فى مجالات التجارة والاقتصاد و السياحة لأن الأردن كان بمثابة نقطة انطلاق للسلع الإسرائيلية فى الشرق، ودول الخليج والعراق (بشحن إمدادات عسكرية للقوات الأمريكية). التعاون الأمنى بين الجانبين كان على أساس الاتفاقات الموقعة، وهناك مصلحة مشتركة فى مكافحة التطرف والإرهاب. كلا الجانبين واصلوا التعاون الأمنى لمكافحة الإرهاب الدولى، وخصوصا بعد حوادث الفنادق فى عمان التى استهدفها المفجرين الانتحاريين للزرقاوى (واحد من زعماء تنظيم القاعدة).

اقتراح ثنائية القومية في إسرائيل:

ليس هناك شك فى أن الرأى العام الإسرائيلى وموقف الحكومة ضد ثنائية القومية ومع حل الدولتين. الأغلبية الساحقة من الجمهور الإسرائيلى يوافق مع قادتهم السياسيين، ومع معظم الكتاب، والصحفيين والأكاديميين، فى رفض كل حل آخر غير حل بقاء إسرائيل دولة يهودية، وبوصفه تجسيدا لحق اليهود فى تقرير المصير. فمن الواضح أن هناك نوعًا من التوافق برز خلال انتخابات الكنيست ال ١٧، المعقودة فى ٢٨ مارس ٢٠٠٦ أن غالبية القادة الإسرائيليين والجمهور يفضل أن تكون دولة إسرائيل للعرقية اليهودية، حتى لو كان على حساب الانسحاب من أجزاء فى الضفة الغربية وقطاع غزة. عدد قليل جدا من المفكرين يأمل فى وجود مستقبل لدولة ثنائية القومية مع الفلسطينيين.

هذا لا ينفى أن بعض السياسيين الإسرائيليين والعلماء مازالو على استعداد للنظر، وحتى الدعم لإمكانية إنشاء دولة ثنائية القومية. حيث معتقداتهم مبنية على أسس مختلفة، وربما يحمل تصورات مختلفة للثنائية المقترحة دولة وطنية، ومع ذلك، فإنها تنظر فى نصف خيار وطنى. إلى جانب عدد صغير من النشطاء اليهود والفلسطينيين فى إسرائيل، بصفة عامة، لصالح دولة ثنائية القومية، فضلا عن دعم الحل القائم على دولتين، إسرائيل وفلسطين.

دعم حل الدوله ثنائية القومية بين اليسار اليهودى:

منذ زمن الانتداب البريطانى، كانت هناك دعوة لليهود لتقاسم فلسطين، والسلطة والموارد بين الشعبين. دعوة البعض لهذا ينبغى القيام به على أساس نسبى، بالإضافة إلى حكومة تقاسم الحقائب الوزارية وغيرها. الحركة اليهودية بريت شالوم دعت علنا لهذا. وأيضًا حركة " كدما مزراحا" وهى حركة خرجت من حركة بريت شالوم وتنادى أيضًا بتعاون وثيق مع العرب. وحركة "أيهود" التى أنشئت باعتبارها استمرارا لحركة بات شالوم قدمت مشروعًا لعام ١٩٤٢، واصلت الدعوة إلى المساواة. "هشومير هتسعير باولى صهيون" وكانت من الحركات اليسارية الصهيونية التى حاولت بث فكرة ثنائية القومية والمساواة. أيضا، والأهم من ذلك هى (جامعة العرب اليهود للتقارب والتعاون) التى تشكلت فى أواخر ١٩٣٠، كمنظمة لجمع جميع الجهود التى تبذلها مختلف الفصائل لدعم ثنائية القومية فى فلسطين التاريخية.

بعض الباحثين يعتقدون أن هؤلاء الناس دعوا لدولة ثنائية القومية ببساطة على أساس أخلاقى. ومع ذلك، وأعتقد أن مؤيدى الدوله المشتركه من اليهود تصدوا لصياغة برنامج سياسى يستند إلى تحليل متوازن للحقائق، ومصالح اليهود فى ذلك الوقت. وليس دوافع أخلاقية هى التى لعبت دوراً، هذه الاقتراحات كانت حقيقية وجوهرية للمشروع السياسى، على أساس تحليل سياسى شامل.

بعد إنشاء إسرائيل، استمرت دعوة الأطراف الثانوية لدولة ثنائية القومية. لكن هذه الدعوات تلاشت مع نجاح مشروع ابن جوريون، الذى يقوم على تجميع القوى واستخدام القوة ضد الفلسطينيين والدول العربية، وتجلى ذلك فى تشتيت الفلسطينيين وإقامة الدولة اليهودية.

منذ ١٩٨٠، أعاد بعض العلماء اليهود النظر فى حل الدولة الواحدة. واحد من هؤلاء العلامة البارز، الصحفى والمؤرخ (ميرون بنفنستى)، منذ فترة طويلة وهذا الناشط اليسارى الصهيونى، عضوا فى مجلس بلدية القدس الغربية تحت رئاسة العمدة الشهير(تيدى هوليك). عرض بنفنستى أفكاره المتوقعة كجزء من تحليله للاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية، وعلى أساس ما سماه أحدث ضم نتيجة للاستيطان الإسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة. بعد أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، واستمر بنفنستى فى التعامل مع الصراع فى ضوء استمرار الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، ولا سيما فى القدس الشرقية. لكنه اعتبر انتفاضة الأقصى مؤشراً آخر يدعم المعتقدات التى كان قد حملها فى الثمانينات. فى مقابلة مع صحيفة هآرتس، أبرز صحيفه ليبرالية إسرائيلية، كرر بنفنستى ما كان قد دعا إليه فى الماضى:

فى الثمانينات اعتقدت أنه من غير الممكن اقتسام هذا البلد، وأن بناء المستوطنات والسيطرة على الأراضى هو حقيقة لا رجعة فيها ... لدينا الحقائق التى لا تسمح لنا لتغيير هذا الوضع. لا هذا ولا حتى أوسلو، ولا نتحدث عن إقامة دولة فلسطينية لا يمكن تغيير هذا الوضع. وضعنا الحياتى هو أن الدولة ثنائية القومية. إنها الحقيقة الثابتة التى لا يمكن تجاهلها... كل ما نستطيع فعله هو تكييف تفكيرنا لهذا الواقع. نحن بحاجة إلى إيجاد نموذج يناسب هذا الواقع. علينا أن نسأل السؤال الصحيح حتى لو كان يوقظ المشاعر المعادية للسامية وحتى لو كان يوقظ مشاعر من يتهمنا بالتخلى عن حلم الدولة اليهودية.

نشطاء سياسيون إسرائيليون آخرون أعربوا عن تأييدهم للعلماء فى إقامة دولة ثنائية مشتركة على أساس اعتقادهم بأن اتفاقات أوسلو قد فشلت. وبالتالى صوتوا لصالح خيار بنفنستى، ولكن توصلوا لهذا الاستنتاج فقط فى السنوات الأخيرة، وقال: (حاييم حانجبى)، وهو ناشط يسارى بارز، كان مؤيداً لعملية أوسلو، ويعتقد على غرار عديد من الإسرائيليين، أن الوقت قد حان لإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. فى الصحيفة نفسها التى نشرت وجهات نظر بنفنستى، فى مقابلة مع حانجبى نشرت كلاماً ذكر فيه:

الحق أنه بعد الانتفاضة الثانية، ... تغيرت فكرتى وفكرت فيما سبق اقتراحه، مرة أخرى، والحل للدولة المشتركه ... فى بداية الصيف الماضى، كتبت مقالاً ضد الاحتلال، فى نهاية المقال الذى اشتمل على فكرة وجود دولة لشعبين، دولة ثنائية القوميه مشتركة ... فى السنوات الأخيرة كنت قد اكتشفت خطأى، ومثل الفلسطينيين، كنت أيضا مفتونا، بالكذب حيث أخذت الادعاءات الإسرائيلية على محمل الجد ولم ألاحظ أفعالهم ... عندما أدركت أن المستوطنات وقد تضاعف عددها أدركت أن إسرائيل لم تضيع هذه الفرصة التى منحت لها ... كيف لى أن أدرك أن إسرائيل لا يمكن أن تتخلى عن طابعها التوسعى، بل إنها مقيدة، من الذراعين والساقين، لايديولوجيتها المؤسسية والهيكل التنظيمى والإجراءات والسرقة.

العديد من العلماء الآخرين الإسرائيليين الذين اتبعوا خطوات حانجبى، ووضعوا القضية لدولة ثنائية القومية على جدول الأعمال الإسرائيلى. اليسارى(اورين يفتاشل) هو أستاذ بجامعة بن جوريون فى النقب، اقترح أن يتم إنشاء دولة ثنائية القومية بعد إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.

إلى جانب العلماء السالف ذكرهم، هناك المؤرخ البارز،(إيلان بابيه)، الذى يعتبر واحدا من أبرز الإسرائيليين الداعين إلى اعتماد الدولة ثنائية القومية كوسيلة للخروج

من الوضع السياسى المعقد لما بعد أوسلو. تعليقا على البيانات السياسية لكل من بنفنستى وحانجبى، ذكر بابيه:

الدعوة إلى دولة ثنائية القومية هى للوصول إلى أعلى، على غرار الدعوات التى صدرت عن ميرون بنفنستى وحاييم حانجبى، و هم شخصيات مركزية فى معسكر السلام الإسرائيلى. بعد الدعوه لسنوات من أجل إقامة دولتين، هم الآن... يقولون أنه من غير الممكن تحقيق السلام العادل من خلال حل الدولتين. هناك أناس كانوا دائما يدعون لدولة ثنائية القومية دون اعتذار، مثل صديقى الراحل ادوارد سعيد. المهم هنا هو أن هذه الأفكار عن دولة ثنائية القومية يتم التوصل إليها عن طريق السياسة واقتراح حلول واقعية جديدة. هذا هو السبب فى أن الحلول المقترحة من جانب الأكاديميين قد تؤدى إلى حلول جديدة، ولأنهم ليسوا سياسيين - فالسياسيين عادة ما يكونوا مشغولين بالأفكار والحلول السابقه. هذه الحلول القديمة كثيرا ما تفشل، ولسوء الحظ، فإن الشعبين يدفع ثمن هذا الفشل.

وبالتالى هناك رؤية جديدة تم تطويرها فى إسرائيل على أساس الاعتقاد بأن فكرة حل الدولتين قد أصبحت غير واقعية ومستحيلة. أنصار هذه الفكرة يعتقدون بأن إسرائيل هى المسؤولة عن هذا الوضع وبأن سياسة الاستيطان الإسرائيلية حجر عثرة لإمكانية تحقيق مصالحة تاريخية من خلال حل الدولتين، وبالتالى مهدت السبيل لمناقشة إقامة دولة مشتركة للإسرائيليين والفلسطينيين. هذا الحل المقترح يطفو ببطء على السطح فى الخطاب العام من خلال الوسائل الإعلامية والسياسية والأكاديمية فى الجامعات والندوات ومراكز البحوث، فضلا عن البرامج السياسية لأولئك الذين يدعمون أو يعترضون على هذه الفكرة. أولئك الذين يعأرضون هم أكبر فى النفوذ وفى العدد، ولكن المناقشة المشروعة للدولة ثنائية القومية هى فكرة لم يسبق لها مثيل فى إسرائيل، حتى بالعوده إلى وقت الانتداب، عندما كان هناك الأحزاب اليهودية المنظمه التى ساندته.

الفلسطينيون في إسرائيل ومطلب ثنائية الجنسية:

الفلسطينيون فى إسرائيل هى المجموعة الوحيدة من الفلسطينيين التى تدعو بوضوح لثنائية الجنسية. إخوتهم فى المنفى، فى العالم العربى وغيرها من البلدان، يسعون إلى العودة إلى بلدهم وممتلكاتهم، ولكن دون الكثير من الاهتمام فى طابع الدولة الإسرائيلية. هذه المجموعة من الفلسطينيين أيضا تختلف عن قطاعات كبيرة من الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يطالبون بإنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل مع قليل من الاعتبار لطبيعة المستقبل وطابع دولة إسرائيل. الفلسطينيون فى إسرائيل ما زالت مجموعة متميزة مع رؤية خاصة تستند إلى حقيقة أنهم فى إسرائيل، وسوف يستمرون فى البقاء هناك فى حالة وجود دولتين. وهناك توافق فى الآراء التى تبرز فى صفوف الفلسطينيين فى إسرائيل منذ منتصف الثمانينات بشأن الطلب لإقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية و قطاع غزة، وعاصمتها القدس الشريف. استطلاعات الرأى التى أجريت فى السنوات الأخيرة، مرة أخرى تكشف عن الدعم الجارف لهذا الطلب.

إن إقامة دولة فلسطينية، يعتبر مطلب غالبية الفلسطينيين فى إسرائيل، ليس فقط لأن مثل هذه الدولة من شأنه أن يحل مشكلة الفلسطينيين الآخرين من خلال منحهم وطنا قوميا، ولكن أيضا لأن وجود الدولة من شأنه أن يسهم فى تحسين حياة الفلسطينيين فى إسرائيل. هذا الاعتقاد يستند لافتراض استمرار الصراع وبقاء إسرائيل والعالم مشغول يبحث عن حل، وبالتالى يشتت الانتباه عن الإهمال الداخلى للفلسطينيين فى إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، نتائج الصراع الخارجى والداخلى فى الضغط المتزايد للاشتباه للفلسطينيين فى إسرائيل. هذا الشك فيما يتعلق بنواياهم تجاه إسرائيل يؤدى إلى السياسات التى تؤدى إلى تهميشهم والنفور منهم.

مجال آخر من مجالات الاهتمام بالنسبة للفلسطينيين الإسرائيليين هو تحسين درجة المساواة الفردية والجماعية. الفلسطينيون فى إسرائيل لهم مطالب ملحة لتحقيق

المساواة مع الأغلبية اليهودية. الأرقام الإحصائية في مناطق مختلفة تبين أن غالبية الفلسطينيين في إسرائيل يسعون للحصول على المساواة التامة بينهم وبين المواطنين اليهود في إسرائيل. بعبارة أخرى، فإن الفلسطينيين في إسرائيل يؤيدون تأييداً قوياً ثنائية الجنسية في إسرائيل كتعبير عن هويتهم الفلسطينية، وبنفس الطريقة فإن الأغلبية اليهودية لديها قدرة على التعبير عن الهوية الجماعية الخاصة بها. الجدول ٢,١ يقدم بعض البيانات التي تدعم الحجة القائلة بأن الفلسطينيين في إسرائيل يريدون دولة واحدة ثنائية القومية على أساس المساواة بين الفرد والجماعة للمجموعتين القوميتين داخل الخط الأخضر: اليهود والفلسطينيين. يتم هذا الجدول بناء على استطلاع للرأي العام أجراه عن طريق صناديق الاقتراع "مركز مهشوف" Mihshov بناء على طلب من إدارة شؤون الحكومة والفكر السياسي في جامعة حيفا. وشملت العينة ٥٠٠ مشارك مع هامش خطأ نسبته (+ / -٤،٥٪). المشاركون يمثلون قطاعات مختلفة من الفلسطينيين في إسرائيل.

نتائج الاستطلاع دعمت الاستطلاعات السابقة، والتي أشارت إلى أن معظم الفلسطينيين في إسرائيل بصفة عامة غير راضين عن أحوالهم المعيشية، خصوصا تلك التي تتصل بهم كمجموعة. السؤال المطروح هو ما هو نوع المساواة التي يريدها الفلسطينيون؟ ما هي التغييرات الجماعية والإنجازات التي يسعى الفلسطينيون في إسرائيل إليها؟

فمن المعروف جيدا أن الفلسطينيين في إسرائيل يريدون المساواة التامة مع الأغلبية اليهودية. في الإجابة على السؤال كم هو مهم تحقيق المساواة التامة للفلسطينيين في إسرائيل لتحسين الحالة الجماعية للفلسطينيين؟ ، ٩٣،٨٪ من المشاركين حسب التصنيف أجاب بأنها مهمة جدا. ضرورة تحقيق المساواة تم التأكيد عليها في استطلاع للرأي، حيث كانت هناك أسئلة عن عدد من المجالات ومدى الفجوة بين اليهود والفلسطينيين في إسرائيل، مثل تخصيص الموارد، والمساواة في تحديد أهداف وطبيعة الدولة (انظر الجدول).

الفلسطينيون فى إسرائيل أعربوا عن استيائهم من ظروفهم المعيشية كمجموعة قومية، وطالبت بأن ترعى الدولة شؤونهم وتلبى الاحتياجات بنفس الطريقة التى تقدم خدماتها لتلبية احتياجات اليهود الإسرائيليين. هذا يعنى وقف التمييز ضدهم فى توزيع الموارد، الخدمات العامة وفرص التوظيف فى القطاع العام، والسماح لأحزاب سياسية للمشاركة فى الائتلافات الحكومية على قدم المساواة مع الأحزاب السياسية الأخرى. كما طلبوا من الدولة الإسرائيلية دورا فى تحديد أهداف و طابع الدولة بحيث تصبح دولة لجميع مواطنيها.

الطابع اليهودى للدولة الصهيونية هو ما تجلى بوضوح فى تفضيل اليهود تقريبا فى جميع المجالات ذات الصلة بالدولة والمجتمع الإسرائيلى. الفلسطينيون الذين شملتهم الدراسة كانوا يدركون تماما أن إسرائيل تخدم فى المقام الأول مواطنيها اليهود بدلا من جميع مواطنيها، وأكثر الذين شملهم الاستطلاع (٧٥ ٪) اتفقوا على أن إسرائيل هى دولة يهودية صهيونية، الأمر الذى يعنى، فى الممارسة العملية، أنه يفضل اليهود على العرب. بالإضافة إلى ذلك، حوالى ٥،١٧٪ من الذين تمت مقابلتهم لهذه المسألة أجاب قائلا نعم، بطريقة أو بأخرى إسرائيل تفضل اليهود على العرب، فى حين أن البعض حوالى ٧٪ رفض الرأى القائل بأن هناك تفضيل.

الفلسطينيون فى إسرائيل يعتقدون أن المساواة يجب أن تتحقق بين اليهود الإسرائيليين أنفسهم، إلا أن تحقيق هذا يكاد يكون من المستحيل فى إسرائيل طالما أنها دولة يهودية صهيونية. الفلسطينيون يعتقدون أن الدولة لا ينبغى أن تتدخل من أجل الحفاظ على دولة ذات غالبية يهودية فى هذا البلد، لذلك لا يوجد لديها الحق فى تشجيع اليهود فقط على الهجرة إلى البلاد. هذا يعنى بالتالى إلغاء قانون حق العودة لليهود، ووقف جميع جهود الدولة والأنشطة فى البلاد وخارجها لتشجيع اليهود على الهجرة لهذا البلد. هذا يعنى ضمنا أن هناك محاولات يسمح بها لعرقلة أو منع نمو الفلسطينيين فى إسرائيل ليكونوا الأغلبية. وبعبارة أخرى، إنهم يعتقدون أن الدولة

لا ينبغي أن تفضل مجموعة إثنية واحدة على أخرى، لأن أعضاء كل من المجموعات العرقية المفروض أنهم من مواطني إسرائيل.

الفلسطينيون في إسرائيل يسعون إلى تطوير نموذج ديمقراطي في إسرائيل يقوم على عناصر ثنائية الجنسية. التغيير الذي كانوا يسعون إليه، له بعدان. **الأول**، أنهم يسعون إلى الاندماج داخل منظمات الدولة ء ، المساواة الكاملة مع اليهود الإسرائيليين (بما في ذلك مجال تخصيص الموارد والوظائف والقدرة على التأثير والتغيير في عملية صنع القرار والسياسات للدولة). **الثاني**، أنهم يسعون إلى الحكم الذاتي المؤسسي من أجل تحقيق تلك المساواة. عن مناقشة هذه المسألة، الفلسطينيون يشددون على أهمية الاعتراف الإسرائيلي بجماعتهم كأقلية قومية (٨٤٪ يؤيدون ذلك) والتأكيد على المجالات التي يمكن فيها تحقيق الحكم الذاتي داخل الدولة، كما تجلى ذلك في الحكم الذاتي التعليمي وإنشاء جامعة عربية وإدارة الحكم الذاتي العربي في وزارة التعليم والحياة الثقافية داخل المجتمع الفلسطيني (بما في ذلك الهياكل والمناهج التعليمية والموظفين في البرامج التعليمية وغيرها).

بالإضافة إلى ذلك، يسعى الفلسطينيون لإقامة شبكة كاملة من المؤسسات لأنفسهم في إسرائيل من أجل تحقيق نظم الحكم الذاتي. وهذه تشمل: نقابة العمال العرب، صندوق التأمين الصحي العربي، وتفويض إدارة إسلامية للثقافة والآثار، وتفويض مزيد من السلطات للمحليات العربيه، وعلى الحكومة الإسرائيلية الاعتراف باللجنه العربيه العليا للمتابعه كممثل للفلسطينيين في إسرائيل. المشاركون في الاستطلاع شددوا على أهمية الانتخابات المباشرة لهذه اللجنة (٨٥٪ تؤيد ذلك).

بيانات المسح يكشف عن أن الفلسطينيين في إسرائيل غير راضين عن وضعهم الجماعي ويطمحوا إلى تحقيق التكامل داخل منظمات الدولة، واستقلال المؤسسات في إطار دولة إسرائيل، فضلا عن التزامها بالمساواة مع اليهود الأغلبية. كما في واقع الأمر، فإن مثل هذا الشكل من الحكم الذاتي داخل الدولة يشكل نموذجا لدولة ثنائية

القومية، ونظام من شأنه أن يؤكد حماية الهوية الوطنية للفريقين وطنية متميزة، لليهود والفلسطينيين.

جدول ١/٣ : درجة المساواة التى يطالب بها الفلسطينيون مع اليهود فى إسرائيل (فبراير ٢٠٠٦ - ٪).

المجال	مساواة كاملة	مساواة شبه كاملة	مساواة جزئية	لا حاجة للمساواة
١- تخصيص الموارد	٥،٧٥	٩،١٠	١،١٠	٥،٣
٢- تحديد طابع الدولة	١،٧٢	٠٠،١٣	٠٠،١٠	٩،٤
٣- تحديد أهداف الدولة	٣،٧٥	١،١١	٤،٨	٠٠،٥

استنتاج وخلاصه:

فى عام ١٩٩٣، قبل الانقلاب السياسى الذى أعقب انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢، اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، ووقعت على اتفاق أوسلو، كخطوة أولى فى عملية تهدف إلى تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إسرائيل التى وقعت هذا الاتفاق لم تكن على استعداد لتلبية متطلبات السلام أو لتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.

بعد ثلاث سنوات من التوقيع على اتفاقيات أوسلو، اغتيل رئيس الوزراء الإسرائيلى إسحاق رابين على يد متطرف يهودى كان يسعى (بنجاح اتضح) على أى حال، إلى وقف عملية السلام. تلا هذا، انتخاب المرشح اليمينى بنيامين نتنياهو رئيساً للوزراء فى انتخابات عام ١٩٩٦، وأعلن عن بداية مرحلة جديدة وعصر جديد فى العلاقات مع الفلسطينيين.

سعت إسرائيل فى ظل قيادة شارون، وتحولت سياستها من السعى من أجل حل النزاع مع الفلسطينيين لاستصدار قرار جديد باستراتيجية إدارة الصراع وفقا لمصالح إسرائيل الضيقة، ولذا اقترحت إسرائيل سياسة فك الارتباط من جانب واحد.

اتبع أولمرت نفس سياسة شارون تجاه الفلسطينيين. معلنا أن حكومة حماس المنتخبة هى حكومه إرهابية، لذا فإن إسرائيل ستتصرف دون أى محاولة جادة للتفاوض مع الفلسطينيين. إسرائيل ستسعى إلى إقامة نظام فصل دون أى تسوية تاريخية. نتيجة لذلك، سوف يتم إنشاء كيان هو أكثر من حكم ذاتى وأقل من دولة. هذا الوضع سوف يؤدى إلى أزمة للفلسطينيين وإرغامهم على التماس خيار بديل لذلك لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. أدى هذا ببعض الأطراف الدولية والإسرائيلية فى محاولة لطرح مشروع الدوله ثنائية القومية إلى طاولة المناقشة.

إن إسرائيل وغالبية مواطنيها ليسوا على استعداد للتخلى عن الطابع اليهودى للدولة الإسرائيلية. كما أنه من الواضح تماما أن الأغلبية من الإسرائيليين وصانعى السياسات ليسوا على استعداد لدفع الثمن الكامل لحل مرض للنزاع الفلسطينى الإسرائيلى، بما فى **ذلك العودة إلى حدود ١٩٦٧، وإخلاء جميع المستوطنات اليهودية، وتقسيم القدس، وعودة اللاجئين.**

الالتزام بالطبيعة اليهودية لدولة إسرائيل، والرفض الإسرائيلى للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين قد أسفرت عن هيمنة سياسة الخوف من «الخطر الديموجرافى». هذا يعنى اعتماد سياسات لضمان وجود أغلبية يهودية بصورة غير طبيعية فى أوسع نطاق للحدود كما يمكن ترسيمها. وهذه الأغلبية اليهودية طابع الدولة وبالتالى يتم التعبير عن العطف على اليهود تقريبا فى كل مجالات النشاط فى الدولة الإسرائيلية. هدف إسرائيل هو تركيز السياسات على تجنب إمكانية إنشاء النظام الوطنى ثنائى القومية.

الحل المستقبلى للصراع لا يمكن التنبؤ به الآن، ونحن نكاد نكون بعيدين كل البعد عن حل الدولتين كما كنا قبل اتفاقات أوسلو. ومع ذلك، ونحن ننأى بأنفسنا عن حل الدولتين، فى إمكانية التوصل إلى حل يقوم على فكرة مشتركة أو ثنائية القومية هو كيان لا ينبغى استبعاده.

(٤)

التناقض فى تقرير المصير للفلسطينيين

نيلس بوتينسكون

* **نيلس بوتينسكون:** أستاذ العلاقات الدولية المشارك والمدير السابق فى المركز النرويجى لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة أوسلو. نائب مدير ومدير دراسات العلاقات الدولية فى قسم العلوم السياسية فى الجامعة نفسها. أعماله الأخيرة عن الشرق الأوسط تشمل ما يلى: (تحرير مع ديفيس وحساسيان) المواطنة والدولة فى الشرق الأوسط: النهج والتطبيقات، ٢٠٠٠ ؛ "استيعاب المطالب المتضاربة لحق تقرير المصير الوطنى: قضية مستعصية إسرائيل / فلسطين"، المجلة الدولية لحقوق الأقليات، والجماعات، (المجلد. ١٣، العدد ٢، ٢٠٠٦).

الحجة الرئيسية فى هذا الفصل هو أن المبادرات الدبلوماسية المعاصرة – والتى فشلت جميعها فى وضع أساس متين للسلام فى الشرق الأوسط – كانت ترتكز على أساس افتراضات سياسية تنحرف جوهريا عن التفسيرات القانونية الراسخة لمبدأ تقرير المصير . والدبلوماسية، التى تعكس عدم التوازن الهائل فى القوة بين إسرائيل والفلسطينيين، وتسعى لتفسيرات متناقضة لمبدأ تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، هذا التضارب أو الالتزام المزدوج فى تقرير المصير ينطبق على وجه التحديد على حالة فلسطين مع الإشارة إلى النمط التاريخى الذى عرضته القوى العظمى

باعتبارها عنصرا أساسيا لعملية إعادة التنظيم السياسى للشرق الأدنى بعد الحرب العالمية الأولى.

الآثار السياسية المترتبة على تضمين الإطار الذى يشير إلى أن أى حل لقضية فلسطين يجب أن يكون على أساس الاعتراف بالحق القومى للشعب اليهودى فى البلاد،وبأن حقوق السكان غير اليهود (أى الفلسطينيين)، أيضًا تحترم بقدر الإمكان، يجب أن تكون تابعة لتلك السياسة. هذا هو المعنى الأساسى لوعد بلفور الصادر عن الحكومة البريطانية فى عام ١٩١٧ دون استشارة الشعب الموجود فى فلسطين. وتقول أحدث الأمثلة على هذا النهج هو عدم اعتراف الغرب بنتيجة الانتخابات الديمقراطية التى نظمت بواسطة المجلس التشريعى الفلسطينى فى يناير ٢٠٠٦، على أرض الواقع فإن حكومة حماس الجديدة انتخبت على أساس أن برنامجها فى جملته يرفض شرعية دولة إسرائيل. والمفارقة هى أن الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية قد اشترطت على الفلسطينيين التخلى عن حقهم نفسه، وترك أى قيادة فلسطينية مع وجود ٢٢ منهم معتقلين، أى أن الخيار المستحيل إما أن يناضل من أجل الحقوق الأساسية لشعبهم فى تقرير المصير مع خطر استبعادهم ومعاقبتهم، وفقدان الأرض للعدو، أو قبول مطالب القوى الخارجية القوية وبالتالى الرضوخ لمنطق النظام السياسى المفروض من الخارج مع عدم وجود أى ضمانات للتطلعات المستقبلية للشعب الفلسطينى.

الأهمية المستمرة لمسألة تقرير المصير للفلسطينيين:

وكثيراً ما يشار إلى أن الصراع الإسرائيلى الفلسطينى بدأ بجماعات داخلية أو صراع بين الأعراق فى البلاد خلال الحرب العالمية الأولى بين المستوطنين اليهود الصهاينة والفلسطينيين أهل البلاد العرب، وأنه فى المقام الأول أصبح الصراع بين الدول نتيجة الأحداث فى ١٩٤٧-١٩٤٩ (الهزيمة الفلسطينية والنزوح، وإنشاء دولة

إسرائيل ونشوب أول حرب عربية إسرائيلية) وبلغت فى عام ١٩٦٧ الحرب العربية الإسرائيلية ذروتها عندما احتلت إسرائيل مساحات شاسعة من الأراضى العربية ، بما فى ذلك المساحة المتبقية من فلسطين (المسماة بعد عام ١٩٤٨ الضفة الغربية وقطاع غزة)، وبذلك نرى الاساس العرقى منذ ذلك الوقت يبرز تدريجيًا من جديد باعتباره جوهر الصراع. وخاض الفلسطينيون فى طريق عودتهم على خشبة المسرح خضم الصراع.

إن أراضى دولة فلسطين على النحو المحدد فى ميثاق عصبة الأمم من قبل سلطة الانتداب البريطانى فى عام ١٩٢٢ هى اليوم فعليًا تحت سيطرة دولة إسرائيل كنظام إدارى متكامل، إما كجزء من أراضيها ذات السيادة المعترف بها من جانب الأمم المتحدة (فى حدود خطوط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩، والمعروفة باسم الخط الأخضر وتضم إسرائيل ذاتها) أو فى إطار الاحتلال بحكم القانون أو بحكم الأمر الواقع منذ عام ١٩٦٧ (فى الضفة الغربية وقطاع غزة وشرق القدس). الجزء الأخير من الأرض هو اليوم المعروف أيضا باسم فلسطين المحتلة (الأراضى المحتلة). بعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٦٤، وهى تطالب دولة على أرض فلسطين بكاملها،و استمرت فى النزاع مع إسرائيل. تدريجيا عدلت منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الطرف الأضعف موقفها من أجل إيجاد أرضية مشتركة للمفاوضات مع إسرائيل على أساس تقسيم فلسطين والحل القائم على دولتين لإنهاء الصراع. فى عام ١٩٨٨ قرر المجلس الوطنى الفلسطينى (المجلس الوطنى الفلسطينى، أعلى سلطة لمنظمة التحرير الفلسطينية) تمرير القرارات التى بحكم الأمر الواقع اعترفت بدولة إسرائيل بقبوله قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعروف بقرار التقسيم لعام ١٩٤٧ (الذى سبق قيام دولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨) و قرارات الأمم المتحدة مجلس الأمن الدولى) القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الذى أدخل مبدأ الأرض مقابل السلام، أى إن الدول العربية يجب أن تعترف بإسرائيل ضمن

حدود آمنة فى مقابل انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها فى الحرب الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى إقامة الدولة فى فلسطين، (ضمنا تقتصر على الأراضى الفلسطينية المحتلة) وبالتالى تحددت مطالبهم الإقليمية نيابة عن الفلسطينيين اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية صراحة بإسرائيل بحكم القانون فى عام ١٩٩٣ كجزء من تبادل لرسائل الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالتزامن مع توقيع اتفاق أوسلو فى سبتمبر من ذلك العام. الرسالة الإسرائيلية التى تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب الفلسطينى ولكنها لم تكن صراحة تلزم إسرائيل لتعترف بدولة فلسطينية مستقلة أو تعترف بإقليم محدد يمكن أن يقوم فى إطارها كيان وطنى فلسطينى .

من خلال التوقيع على اتفاقات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية قبلت إسرائيل رسميا وجود الشعب الفلسطينى (وإن لم يكن بالضرورة القومية الفلسطينية)، تلك خطوة تاريخية فى حد ذاتها، لكنها لم تتنازل عن المطالبة بالسيادة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة لعام ١٩٦٧ (وبالتالى موقفها أن هذه الأرض يجب أن لا تعتبر المحتلة).

فى الواقع، نتيجة لاتفاق اوسلو (والاتفاقات المبرمة بين الطرفين فى وقت لاحق)، ضيقت الفجوة بين الطرفين، لكنها لم تضع نهاية للصراع عميق الجذور الذى صار عنوانًا لهذا البلد فلسطين على النحو المبين منذ عام ١٩٢٢، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، نشأ هذا الصراع حول الحق فى تقرير المصير الوطنى، مع المنظمة الصهيونية العالمية (ودولة إسرائيل منذ عام ١٩٤٨) التى تدعى هذا الحق نيابة عن يهود العالم، وبالتالى إنكار نفس الحق الذى يطالب به ممثلو الفلسطينيين (وهى منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٤) على أساس وضعهم باعتبارهم السكان الأصليين للبلاد. شارك فى هذا الصراع على مر السنين، عدد كبير من الجهات الفاعلة إقليميا ودوليا فى الحروب، وكذلك فى مجال الدبلوماسية، والأوضاع على الأرض قد تغيرت كثيرا.

لكن القضايا الخلافية فى تقرير المصير الوطنى، والمعروفة فى التعبير الدبلوماسى باسم "قضايا الوضع النهائى" لا تزال حتى يومنا هذا لم تحل بعد. مسألة تقرير المصير للفلسطينيين هكذا ظهرت من جديد، ولكن الحق فى تقرير المصير قد تم بالفعل ضمانه بكل الوسائل .

مبدأ تقرير المصير ومسألة الالتزام المزدوج فى فلسطين :

إن ما يجعل من النزا ع الإسرائيلى الفلسطينى فريداً ومعقداً وخاصة من المنظور القانونى (وبالتالى السياسى) وجهة النظر التى يمكن أن تستمد من الطريقة التى تم بها تفسير و تطبيق مبدأ تقرير المصير فى هذه الحالة. فى «المجتمع الدولى» (أو بتعبير أدق القوى المهيمنة فى النظام الدولى) قد ساهمت بصورة مباشرة فى تهيئة الظروف لاستعصاء الصرا ع الذى كان سمة واضحة منذ الحرب العالمية الأولى، وذلك بالموافقة على الالتزام المزدوج للطرفين. إن تعارض المزاعم المتضاربة كانت متأصلة منذ البداية فى الإعلانات، والمعاهدات والاتفاقات ذات الصلة بالمستقبل السياسى لفلسطين. هناك ست ملاحظات تتبادر إلى الذهن، ويمكن تلخيصها على النحو التالى:

الأولى: الادعاء الصهيونى لفلسطين، باسم يهود العالم باعتبارها خارج أراضى السكان كان إدعاء فريدا من نوعه وغير معتمد (كما اعترف فى ذلك الوقت) وعن طريق وضع تفسيرات لمبدأ حق تقرير المصير الوطنى، الذى أعرب عنه فى عهد عصبة الأمم (والإصدارات اللاحقة)، كما ينطبق على سائر الأراضى لها نفس الوضع فى فلسطين (ا انتداب).

الثانية: فى نفس الوقت، كانت المطالب الصهيونية، مؤيدة إلى حد ما، من جانب بريطانيا العظمى بصفتها قوة الانتداب. أصدرت الحكومة البريطانية وعد بلفور فى عام ١٩١٧، على الرغم من وعود البريطانيين بدعم الاستقلال العربى فى المنطقة، كما

تم التفاوض بشأنها خلال الحرب العالمية، وأوضحت في مراسلات مكماهون - حسين، ١٩١٥-١٦، اعترفت القوى الرئيسية المتحالفة، في مؤتمر سان ريمو في عام ١٩٢٠، بوعد بلفور المؤيد للصهيونية، وكذلك فعلت، في ذلك الوقت، عصبة الأمم نفسها في أحكام الانتداب على فلسطين، مبدئيا وافق عليها مجلس عصبة الأمم في ٢٢ يوليو ١٩٢٢

الثالثة: في الوقت نفسه، لا تستطيع عصبة الأمم، ولا أي من القوى المتحالفة صراحة إنكار حق تقرير المصير للسكان الأصليين في فلسطين. وقعت الهيئات الدولية في تناقض الالتزام المزدوج على هذا النحو فيما يتعلق بحق فلسطين، فهي من جانب تتفق مع مبدأ تقرير المصير (كحق يخص السكان الأصليين للبلد) ومن جانب آخر على أساس "الصلات التاريخية" مع فلسطين كمقر لسكان من خارج الإقليم، مع سياسة واضحة هي الأولوية لهذا الجانب الأخير (أي، إلى الادعاء الصهيوني).

تظهر التناقضات للالتزام المزدوج بشكل واضح في ديباجة الانتداب: أولاً، فهو يبدأ مع إشارة عامة إلى المادة ٢٢ من العهد، وبالتالي لمبدأ تقرير المصير الوطني. ثانيًا، أنه يشتمل على وعد بلفور عام ١٩١٧ لصالح إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، على أن يكون مفهوما بوضوح أن لا شيء ينبغي القيام به من شأنه أن يمس الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية القائمة في فلسطين... ثالثًا، فإنه يعترف بالحقوق التاريخية للشعب اليهودي في فلسطين وإعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد ، ولكن - وإلى حد كبير - من دون تحديد من هم الشعب اليهودي.

والنقطة الأساسية هنا هي أن الانتداب أعطى ممثلي كل من السكان الأصليين والمهاجرين المستوطنين، الأسباب للمطالبة بالحصول على الاعتراف بها دوليا بتقرير المصير في فلسطين والمطالبة بتنفيذ هذا الحق مع الإشارة إلى قرارات محددة من عصبة الأمم.

الرابعة: وأكد التزام مزدوج فى عصبة الأمم الانتداب على فلسطين وتولتها بعد ذلك الأمم المتحدة عندما تولت المسؤولية فى فلسطين عام ١٩٤٧، على النحو الوارد فى خطة تقسيم فلسطين التى اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة فى نوفمبر من ذلك العام. هنا مفارقة أخرى، النظام العالمى الجديد للمنظمة أكد وبحزم أكثر من سابقتها على مبدأ الحق فى تقرير المصير الوطنى، اتخذت قرارها حول المستقبل السياسى لفلسطين ضد تطلعات غالبية شعب ذلك البلد. لاعتبارات أخرى، منها الأمل فى العثور على حل سياسى دائم لهذه " المشكلة التاريخية اليهودية " فى أعقاب الحرب العالمية الثانية والإبادة الجماعية ضد اليهود وفشل حكومة الانتداب لفلسطين من أجل إيجاد حل فى إطار دولة وحدوية، كانت هذه الأسباب مبرراً لغالبية أعضاء الأمم المتحدة بتجاهل لمبدأ تقرير المصير للفلسطينيين. و لكنها اعترفت بحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولة مستقلة ومعترف بها، ولكن فقط فى أقل من ٥٠٪ من مساحة البلاد. فى ذلك الوقت كان اليهود يشكلون حوالى ٣٠٪ من السكان، وكانوا يملكون حوالى ٦٪ من الأراضى. حل الدولتين هذا، لا يزال ماثلاً اليوم، بعد ما يقرب من ٦٠ عاما وأكثر من الصراع والمناورات الدبلوماسية، والتفكير النموذجى الذى يمكن استخلاصه من عدد كبير من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضية فلسطين.

على الرغم من أن فلسطين والفلسطينيين اختفت تقريبا من المفردات الدولية للصراع فى الشرق الأوسط بين أواخر الأربعينيات والستينيات – نتيجة لهزيمة العرب فى حرب ١٩٤٨–١٩٤٩، وعمليات الطرد الجماعى للفلسطينيين، وانهيار قيادتهم السياسية على مدى العقود الأربعة الماضية أو نحو ذلك – فإن المطالبة بحق تقرير المصير الوطنى الفلسطينى قد استعاد عالمية الاعتراف به ويعبر مجلس الأمن الدولى للمرة الأولى فى تاريخه صراحة عن تأييده لحل الدولتين فى مارس ٢٠٠٢ (قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧). وينص القرار على إقليم تعيش فيه دولتان، إسرائيل

وفلسطين، تعيشان جنبًا إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها. إن متابعة خارطة الطريق للسلام يمثل جهدا لتحديد الخطوات العملية التى يجب اتخاذها لتنفيذ الحل القائم على دولتين على أساس الالتزام المزدوج، ورسميا هى (اللعبة الوحيدة فى المدينة) بقدر ما تعنى الدبلوماسية. فى هذا المعنى، علينا اليوم العودة لفكرة خطة الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ لتقسيم فلسطين بإقامة دولتين فى البلد، دوله عربية ودولة يهودية. ولكن الافتراض كما هو الحال الآن هو أن تقرير المصير للفلسطينيين لا يمكن استيعابه فى إقليم مستقل فى فلسطين، جنبًا إلى جنب مع الدولة اليهودية - وبالتالى تمكين الأطراف للالتفاف حول المشكلة التى تعارض المطالب الوطنية. ولكن هذا فى حد ذاته يفترض أننا نواجه مجتمعين يمكن التعرف عليهما بوضوح فى إطار واضح يمكن تحديد الأراضى. لم يكن هذا هو الحال فى الأربعينيات ولا يزال لم يكن الأمر كذلك، كما هو موضح فى النقطتين التاليتين.

الخامسة: فإن الصورة معقدة على نحو خاص فى ضوء حقيقة أن التقسيم أو بعض الطرق الأخرى لتقاسم السلطة ينبغى أن تستوعب ليس فقط أولئك الذين يعيشون بالفعل فى البلاد اليوم، ولكن أيضا الملايين من اللاجئين الفلسطينيين (وفقا للمواقف الفلسطينية الثابتة) والملايين من اليهود فى جميع أنحاء العالم (وفقا للمواقف الثابتة الصهيونية)، وكلاهما يمثل جزءا من كل حقوق الجماعات الوطنية مع بعضها البعض للتسوية غير قابلة للتصرف فى البلد، من وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، على التوالى. التلميح أنه لا يوجد اتفاق بين الطرفين على النحو الذى ينبغى أن يكون مدرجًا فى التكوين الديموجرافى للنظام السياسى للبلاد فى المستقبل.

أخيراً: فأن المسألة لم تحل بعد، فأراضى الدولة أيضا ينبغى أن تذكر. وليست مسألة الحدود بين إسرائيل و فلسطين فى حالة التقسيم فقط، فإن المملكة الأردنية الهاشمية هى أيضا فى الصورة، وتدرج فى العديد من التصاميم من أجل التوصل

إلى تسوية سياسية للنزاع فى فلسطين فى المستقبل. شرق الأردن كان يعتبر جزءا من فلسطين قبل عام ١٩٢٢ ويشار إليها بوصفها الأراضى المتبقية دون أى تاريخ سياسى مستقل أدى ذلك إلى المعادلة الإقليمية فى مناقشات حول كيفية إقامة نظام سياسى قابل للتطبيق فى المنطقة.

وجهة نظر قانونيه معاصرة: محكمة العدل الدولية:

فى ظل الظروف الاستثنائية تمت انتخابات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة لأول مرة منذ إنشاء السلطة الفلسطينية فى عام ١٩٩٤ هناك العديد من الجوانب. لفهم هذه الظروف والملابسات المحيطة، فالإطار القانونى يمكن القول إنه أحد أهم هذه الجوانب.

إننا لا نتعامل مع الانتخابات من أجل المؤسسات السياسية لدولة معترف بها دوليا . الانتخابات ربما بشكل ما تشبه انتخابات لاختيار حكومة وطنية انتقالية فى حالة ما بعد انتهاء الصراع، ولكن صراع الفلسطينيين مع إسرائيل لم ينته، لا على الورق ولا على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، فإن الانتخابات، وعلى حد سواء فى عام ١٩٩٦ ، وما بعدها ، عقدت لسلطة، غير معترف بها بشكل كامل كسلطة وطنية، مع صلاحيات محدودة ومازالت. تنتظر أن يتم تعريفها كدولة. الجانب الأكثر استثنائية للحالة ليس فقط أن يتم تنظيم الانتخابات فى ظل الاحتلال، ولكن لأن سلطة الاحتلال هى المنافس للسيادة فى (مناطق) فى الأراضى المحتلة، كما هو واضح فى وثائق التعريف القانونى لإطار الانتخابات (فى اتفاقات أوسلو). بالإضافة إلى ذلك، هناك حقيقة أنه لا تزال هناك حالة من الاحتلال والصراع، لقد كانت الانتخابات التى ستنظم فى ظل قيود على نطاق واسع للحقوق المدنية والسياسية، بما فى ذلك حرية التنقل وحرية تكوين الجمعيات والتجمع. بجانب انتهاكات للمعايير الدولية الإنسانية المعاصرة وقانون حقوق الإنسان (مثل هدم المنازل، والاستخدام المفرط للقوة ... إلخ)

التى تنفذها السلطة القائمة بالاحتلال مع الإشارة إلى النصوص القانونية التى تسنها والتى ورثتها من الإدارات السابقة والتى اعتمدت على درجات متفاوتة ومعدلة بموجب الأوأمر العسكرية الإسرائيلية.

تشريعات جديدة تم سنها من جانب المجلس التشريعى الفلسطينى الذى انتخب فى أول انتخابات عامة فلسطينية فى يناير ١٩٩٦ بهدف البدء فى الإصلاحات الديمقراطية وإقامة نظام قانونى موحد يستند إلى المعايير الحديثة لسيادة القانون. الأهم من ذلك، ما يشمله القانون الأساسى الذى اعتمد فى عام ٢٠٠٢ والمعدل فى وقت لاحق. والإصلاحات لتعزيز النظام السياسى الفلسطينى، ولكن آثارها حتى الآن مازالت محدودة نظرا لانهيار المفاوضات، ونزعة التوارث والاستبداد فى ممارسة السلطة من جانب عرفات والسلطة التنفيذية، وانهيار مؤسسات الحكم الذاتى الفلسطينى، وبخاصة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية فى خريف عام ٢٠٠٠

هذه التعقيدات والظروف الصعبه الغايه للسكان الفلسطينيين تعكس القضايا الأساسية التى لا تزال دون حل مثل القضايا الخلافية المتصلة بالوضع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة (فى الضفة الغربية وقطاع غزة) بموجب القانون الدولى. ليس الغرض من تقديم هذه الدراسة لتحليل الحجج القانونية المتضاربه بشأن هذا السؤال كما قدمت من جانب الأطراف المعنية. وفيما يلى مناقشة قصيرة للموقف كما ذكر من جانب الجهة الأكثر حجية قانونية دولية والتى تعاملت مع هذه المسألة، وهى محكمة العدل الدولية فى رأيها الاستشارى فى الفترة من ٢٠٠٤، محكمة العدل الدولية باعتبارها محكمة الأمم المتحدة كانت ترد على سؤال من الجمعية العامة فى قرارها ES-10/14 فى ٨ ديسمبر ٢٠٠٣ التى طلبت رأيا استشاريا حول "الآثار القانونية الناشئة من تشييد الجدار الذى تقوم به إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، فى الأراضى الفلسطينية المحتلة". من أجل الإجابة على هذه المسألة كان على المحكمة أن توضح موقفها بشأن الوضع القانونى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. أى مناقشة

جادة حول تشكيل النظام السياسى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فى ذلك الانتخابات باعتبارها عنصرا أساسيا فى تشكيل مثل هذه المنظومة يجب أن يكون ذا صلة بهذا الرأى.

الجانب الأكثر لفتًا للفتوى هو الاتفاق الساحق بين قضاة المحكمة الخمسة عشر حول القضية الأساسية عن الوضع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة والعواقب القانونية كما يتبع. ويشمل هذا التوافق فى الآراء توماس بويرغنتال، القاضى الأمريكى (الخبير المشهور فى حقوق الإنسان) على الرغم من أنه صوت ضد الاستنتاجات فى الفتوى ذات الصلة لبناء الجدار. أوضح السبب للتصويت ضده فى رأيه أنه قد قدمت للمحكمة حقائق غير كافية عن مخاوف إسرائيل الأمنية وينبغى بالتالى، تقديم الرأى فى المشورة المطلوبة. ومع ذلك فى بيان منفصل، قال: "إننى أشاطر المحكمة استنتاج مفاده أن القانون الإنسانى الدولى، بما فى ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقانون حقوق الإنسان الدولى هى التى تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، ويجب أن تمتثل لها إسرائيل".

ليس هناك خلاف، لذلك، فى إطار محكمة العدل الدولية باعتبارها الهيئة القانونية المخولة من المجتمع الدولى أن القانون الدولى ذا الصلة ينطبق على الأراضى المحتلة، والتى هى فى الواقع هذه الأراضى بالفعل محتلة. المحكمة ناقشت فى بعض جلساتها الادعاءات الإسرائيلية أن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق قانونا على الأراضى الفلسطينية المحتلة بسبب عدم الاعتراف لهذه الأراضى بالسيادة قبل ضمها من جانب الأردن ومصر من قبل. المحكمة لم تقبل هذه الحجة، وخلصت إلى أن الاتفاقية سارية فى الأراضى الفلسطينية، قبل النزاع [عام ١٩٦٧] والتى تقع إلى الشرق من الخط الأخضر، والتى احتلتها إسرائيل، فى أثناء الصراع، ولم تكن هناك أى حاجة لإجراء أى تحقيق فى الوضع السابق لتلك الأراضى . ويستند هذا الاستنتاج، فى جملة أمور، على مناقشة وجيزة من الوثائق القانونية ذات الصلة بالسؤال عن

فلسطين منذ تأسست البلاد باعتبارها فئة ألف تحت الانتداب فى ظل عصبة الأمم فى عام ١٩٢٢، وإقامة حدود فلسطين باعتبارها أراضى دولة.

حقيقة أن ما يعرف اليوم بالأراضى الفلسطينية المحتلة، سواء ضمها أو كانت تدار من جانب قوى خارجية فترة من الوقت قبل عام ١٩٦٧ لا تؤثر على الوضع القائم فى الأراضى الفلسطينية المحتلة باعتبارها أراضى الدولة الفلسطينية. نعرض ملخصاً للمناقشة، الفقرة ٧٨ من فتوى محكمة العدل الدولية التى تنص على أنه:

المحكمة من شأنها أن تلاحظ أنه بموجب القانون الدولى العرفى على النحو المبين فى المادة ٤٢ من اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية الملحقة لاتفاقية لاهاى الرابعة فى ١٨ أكتوبر ١٩٠٧،،، تعتبر الأراضى محتلة عندما توضع فعليا تحت سلطة جيش معاد، ويمتد الاحتلال للأراضى التى أقام فيها الاحتلال السلطة ويمكنها أن تمارس.

الأراضى الواقعة بين الخط الأخضر والحد الشرقى السابق لفلسطين تحت الانتداب والتى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧،،. بموجب القانون الدولى العرفى، وهذه الأراضى المحتلة التى كانت إسرائيل قد أقامت السلطة القائمة بالاحتلال. الأحداث اللاحقة فى هذه الأراضى... لم تفعل شيئا لتغيير هذا الوضع. جميع هذه الأراضى (بما فيها القدس الشرقية) لا تزال أراضى محتلة، وإسرائيل تواصل فرض السلطة القائمة بالاحتلال.

علاوة على ذلك، ناقشت المحكمة الشكوك التى تم التعبير عنها من قبل إسرائيل فى انطباق الأراضى الفلسطينية المحتلة "لقواعد معينة فى القانون الإنسانى الدولى وصكوك حقوق الإنسان". **الأولى**، رأى المستشارين الأعضاء يقول أنه يمثل القاعدة الأساسية التى تؤكد "لا اكتساب إقليمى ناتج عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها يجب أن يعترف به قانونياً". **وثانياً**، فيما يتعلق بمبدأ تقرير المصير، تلاحظ المحكمة أن كينونة "الشعب الفلسطينى" ليست موضع بحث أو خلاف فى القضية .

تجدر الإشارة فى هذا السياق إلى رسائل متبادلة ٩ سبتمبر ١٩٩٣ بين ياسر عرفات، حين كان رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبين رئيس الوزراء الإسرائيلى، إسحاق رابين. فى معرض الرد على الاعتراف الصريح لمنظمة التحرير الفلسطينية "بحق دولة إسرائيل فى الوجود فى سلام وأمن" وغيرها من الالتزامات، رابين رد على أنه، فى ضوء هذه الالتزامات، فإن "حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى". وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه فى وقت سابق أصدرت المحكمة حكماً بموجبه يشدد على أن التطورات الحالية فى القانون الدولى فى ما يتعلق بالأراضى غير المتمتعة بالحكم الذاتى، على النحو المنصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة، وجعل مبدأ حق تقرير المصير ينطبق على جميع الأراضى من هذا القبيل، **وثالثا**، ناقشت المحكمة ادعاء الإسرائيليين بعدم انطباق اتفاقية جنيف الرابعة، وهى أداة أساسية للقانون الإنسانى الدولى وقانون حقوق الإنسان الدولى لا تنطبق على الأراضى الفلسطينية المحتلة لأنها لا تنطبق إلا فى أوقات السلم. إسرائيل قد صدقت على العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. فى الختام، ترى المحكمة أنه مما لا شك فيه أن كل ما جاء فى صكوك حقوق الإنسان تنطبق على الأراضى الفلسطينية المحتلة.

ملاحظتان لهما أهمية خاصة: "وسوف نلاحظ أن المحكمة، فى حين أن الولاية القضائية لإقليمية الدول فى المقام الأول، فإنه فى بعض الأحيان قد يتم تنفيذها خارج الأراضى الوطنية. النظر فى الغرض من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإنه يبدو من الطبيعى أنه، حتى عندما يكون هذا هو الحال، فإن الدول الأطراف فى هذا العهد ينبغى أن تكون ملزمة بالامتثال لأحكامه". وعلاوة على ذلك، "ومن شأنه أيضا أن نلاحظ أن الأراضى المحتلة التى تحتلها إسرائيل لمدة ٣٧ سنة

تخضع لولايتها الإقليمية بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال. فى ممارسة الصلاحيات المتاحة له على هذا الأساس، فإن إسرائيل ملزمة بأحكام العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، وفى إطار الالتزام بعدم إثارة أى عائق يحول دون ممارسة هذه الحقوق فى تلك الميادين حتى يتم نقلها بكفاءة إلى السلطات الفلسطينية". أخيرا، فى إشارة إلى عدد من قرارات مجلس الأمن فإن المحكمة "خلصت إلى أن المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة فلسطين (بما فى ذلك القدس الشرقية) قد أنشئت فى انتهاك للقانون الدولى". وهو يشير، فى جملة أمور، إلى القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) حيث يصف المجلس سياسة إسرائيل وممارساتها بتوطين أجزاء من سكانها ومن المهاجرين الجدد فى الأراضى [المحتلة] "بأنه" انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة، التى هى المصدر القانونى الرئيسى فى هذا السياق.

على أساس فتوى محكمة العدل الدولية يمكننا أن نخلص إلى أن الوضع القائم فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بموجب القانون الدولى لا سيما المتنازع عليها، هى أكثر حجية لدى خبراء دوليين فى القانون الدولى. هى الأراضى المحتلة، بما فى ذلك القدس الشرقية، والشعب الفلسطينى له الحق فى تقرير المصير الوطنى، ينطبق عليه جميع القواعد ذات الصلة والصكوك الدولية للقانون الإنسانى الدولى وقانون حقوق الإنسان، وإن جميع المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، بما فى ذلك ما فى القدس الشرقية وحولها، هى غير شرعية. إن التطورات الدبلوماسية التى أدت لعدد من الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وإنشاء مؤسسات الدولة الفلسطينية الوليدة، فضلا عن انسحاب إسرائيلى أحادى الجانب وإنهاء الاستعمار فى قطاع غزة لم تحدث تغييرا جوهريا فى هذا الوضع القانونى.

الآثار التاريخية لاتفاقات أوسلو:

سواء نظر المرء إلى اتفاقات أوسلو على أنها قائمة أو ماتت بالفعل، وكانت ذات صلة أو غير ذات أهمية بالوضع السياسى فى عالم اليوم، لا يستطيع المرء أن ينكر

أنها قد غيرت المشهد السياسي والقانوني في الشرق الأوسط بشكل لا رجعة فيه، حتى لو كانت عملية السلام لا تزال متوقفة للعقد القادم، سوف تستمر على أنها اتفاقات لتقديم أساس العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، ليكون بمثابة نوع من "القانون الأساسي" أو الدستور للحصول على نظام حكم تعيس . اتفاقات أوسلو تشير إلى إعلان المبادئ بشأن الحكم الذاتي المؤقت، الترتيبات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (إعلان المبادئ أو أوسلو الأول)، وقعت في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ تلاها الاتفاقات اللاحقة، ولا سيما الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (أوسلو الثانية)، وقعت في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ ، اتفاقات أوسلو لا تشكل تسوية سلمية بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها على طريقة الاتفاقات والجداول الزمنية من أجل التوصل إلى حل دائم والترتيبات المؤسسية والأمنية المؤقتة. اتفاقات أوسلو الأولى وأوسلو الثانية ليست من المعاهدات بالمعنى القانوني، لأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست دولة، وهي اتفاقات يمكن أن تعتبر ملزمة قانونا كالاتفاقات المبرمة بين مواضيع في القانون الدولي.

أكثر القضايا الشائكة المتصلة هي مسائل السيادة، والحدود والمستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووضع القدس في المستقبل، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بلادهم. وكان من المقرر الدخول في "مفاوضات الوضع الدائم" في نهاية مدة خمس سنوات هي الفترة الانتقالية المؤقتة (التي انتهت في مايو ١٩٩٩)، اتفق الطرفان على أن لا شيء ينبغي القيام به في الفترة الانتقالية يمكن أن تغير من الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو المساس بالمفاوضات المقبلة حول قضايا الوضع الدائم. نجد المادة الحادية والثلاثين من اتفاق أوسلو الثاني، الفقرتين (٦) و (٧)، ما يلي:

فقرة (٦) ليس في هذا الاتفاق ما يمس أو يستبق نتائج المفاوضات بشأن الوضع النهائي التي ستجرى عملا لإعلان المبادئ. لا يجوز لطرف أن يعتبر، أنه دخل في هذا الاتفاق، لنبذ أو التنازل عن أي من الحقوق أو المطالبات أو الأوضاع القائمة.

فقرة (٧) ليس لأى من الطرفين أن يبادر أو يتخذ أى خطوة من شأنها تغيير الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى انتظار نتائج مفاوضات الوضع الدائم.

والسؤال الحاسم الذى ينشأ من هذه الفقرات الأساسية هو ما الوضع الذى تشير إليه الفقرة (٧)، وبالنظر إلى حقيقة أن اتفاقات الأطراف الجوهرية تختلف بشأن هذه المسألة وأن المواقف المتضاربة والمطالبات لا يجوز نبذها أو تغييرها عن طريق الدخول فى اتفاقات، كما جاء فى الفقرة (٦) والفقرة (٧) ولذلك لا يشير إلى الوضع التى وافق الطرفان عليها، أو إلى الوضع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بموجب القانون الدولى، كما عبر عنها فى جميع الجهات ذات الصلة كالجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، والتى أكدتها محكمة العدل الدولية فى فتواها على النحو المذكور أعلاه. على العكس من ذلك، تركت الفقرات المشار إليها مسألة الوضع القانونى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة نهبًا لتفسيرات متضاربة، مما يوفر لإسرائيل مرجعية لمطالبتها بأن الوضع القانونى للأراضى هو "المتنازع عليها".

"الاتفاق على عدم الاتفاق" فى ما يتعلق بالوضع القانونى للأراضى يفسر من ناحية الكيفية إمكانية دخول الطرفين فى اتفاقات فى المقام الأول، ولكن أيضا لديهم من هذا القبيل سبب لاتجاهات معارضة لوضع الاتفاقات موضع التنفيذ. على النقيض من التزاماتها المنصوص عليها فى اتفاقات أوسلو، فالأطراف فعلت كل شيء تقريبا يبدو ممكنًا من الناحية السياسية لاستباق نتائج المفاوضات المقبلة بشأن الوضع الدائم. ومع ذلك فالفرص للقيام بذلك، كانت موزعة على نحو متفاوت، أقل ما يقال. كانت لإسرائيل السيطرة على جميع مصادر القوة ذات الصلة بحكم الأمر الواقع، للإفلات من العقاب فيما يخص انتهاكات للقانون الدولى ضمن حدود معينة مقبولة لدى الولايات المتحدة الأمريكية. من ناحية أخرى، فإن إنشاء السلطة الفلسطينية خلق توقع لدى الجميع أن إقامة دولة فلسطينية جديرة بهذا الاسم كان فى طور التكوين. ضمن نطاق محدود لمساحة العمل المستقل، نجح الفلسطينيون فى

استغلال هذه المساحة على الأقل لأغراض رمزية، وتقديم السلطة الفلسطينية بصفتها سلطة وطنية والقدس عاصمة لها في المستقبل. وهكذا كانت ديناميكية الحركة، مع استمرار توسع المستوطنات الإسرائيلية لا سيما بأسلوب التنمية الضارة، والتي تعمل على تقويض الاستراتيجية التعاونية لتنفيذ الاتفاقات. كان هذا متوقعًا لعدد من الأسباب: **أولا**، لم تكن هناك آلية للمراقبة من طرف ثالث لتنفيذ الاتفاقات وبالتالي لا توجد أحكام لفرض عقوبات في حالة مخالفة أي طرف بالتزاماته. **ثانيًا**، يعلم كل طرف أنه من المستحيل تقريبا للخصم رسميا إلغاء عملية السلام التاريخية نظرا للطريقة والدعم الدولي الذي استقطبته. **ثالثًا**، موقف المتشددين في كلا الجانبين كان حاسمًا تماما وضد الاتفاقات، مما شكل ضغطا كبيرا على القيادات السياسية المعنية لإظهار الصمود الوطني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

منذ توقيع إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣ تركز الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على مسألة الوضع المستقبلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. في حين ترى منظمة التحرير الفلسطينية على أساس مزاعمها بشأن الموقف القائل بأن جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ ينبغي أن تسلم إلى السلطة الفلسطينية كأساس للإقليم المستقل والدولة ذات السيادة في المستقبل، فإن الإسرائيليين قد تحدوا هذا الوضع ولم يتخلوا أبداً عن الحقوق التي يدعوها لأنفسهم لتوسيع إسرائيل للمجتمع اليهودي على أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة أو عليها بأكملها. وقد كان هذا ممكنا مع الدعم الضمني (أو عدم المعارضة) من الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي لم يكن من الممكن لمجلس الأمن أن يفرض عقوبات أو غيرها من التدابير اللازمة لإجبار إسرائيل على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة. من ناحية أخرى، من ناحية القانون الدولي السائد، فإن إسرائيل لم تتمكن من تغيير الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أنها محتلة، كما يظهر ذلك بجلاء في فتوى محكمة العدل الدولية. ومن الجدير بالذكر أن اتفاقات أوسلو

(والاتفاقات وفقا لتلك الاتفاقات، بما فى ذلك خريطة الطريق ٢٠٠٣) - التى يمكن اتخاذها للدفاع عن رأى مفاده أنه ليس فى الأراضى الفلسطينية المحتلة محتلة ولكن المتنازع عليها - لم تقم بأى شكل من الأشكال لتؤثر على قانونية الوضع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. وبالتالى، قانون حقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية ذات الصلة بالأراضى المحتلة ينطبق انطباقا كاملا على الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة.

هل يمكن أن يتحول الحكم الذاتى ليكون دولة ذات سيادة؟

التحديات والمعضلات التى واجهها ياسر عرفات عندما انبرى من أجل بناء الدولة الفلسطينية على أساس اتفاقات أوسلو كانت عديدة:

أولا: فى الواقع أن بناء دولة فلسطينية، من الآن فصاعدا، تحت تأثير المخاوف الأمنية الإسرائيلية. الفيتو الإسرائيلى سيف مسلط على السلطة الفلسطينية لم يكن من السهل تقبلها من الفلسطينيين (أو من قبل عرفات نفسه)، وكانت مصدرا رئيسيا للمعارضة الفلسطينية واسعة النطاق لاتفاقات أوسلو. فى الوقت نفسه، فإن التفوق الإسرائيلى على منظمة التحرير الفلسطينية فى عملية السلام يعكس واقع علاقات القوة بين الطرفين. فالغرض من منظمة التحرير الفلسطينية كان "تحرير فلسطين"، كما تمت صياغته فى الميثاق الوطنى الفلسطينى منذ عام ١٩٦٨، ولكن ما ينبغى تحريره من فلسطين من إسرائيل يعنى الآن أن يتحقق على أساس حسن النية الإسرائيلية؟ ميثاق التحرير الفلسطينى كان محدودا من طرف المجلس الوطنى الفلسطينى فى عام ١٩٨٨ ليشمل فقط الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، التى تشكل نحو ٢٢٪ من أراضى دولة فلسطين الأصلية. ولكن منذ بدأت إسرائيل كقوة احتلال - فى خرق واضح للقانون الدولى، مع الإفلات من العقاب - قد توسعت فى بناء الدولة وتسعى إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة (فى مناطق يهودا

والسامرة وغزة فى المصطلحات الإسرائيلية)، حتى هذه ٢٢٪ المتبقية واحتمال لإقامة السيادة الوطنية فى أى جزء من فلسطين التاريخية هى موضع تساؤل. الانتفاضة الفلسطينية الأولى التى بدأت فى ديسمبر ١٩٨٧ ويمكن ملاحظتها كرد فعل شعبى على هذا التطور. إعلان المبادئ، وفى المادة الثامنة، أذن للسلطة الفلسطينية لإقامة قوة شرطة قوية، ولكن ألا يمكن لعرفات أن يستخدم ما لديه من أعداد متزايدة باستمرار من قوات الأمن لتحرير الأراضى الفلسطينية المحتلة. ان ذلك سيكون خرقا خطيرا لاتفاقيات أوسلو، وأنه سيكون هناك إدانة دولية، والسلطة الفلسطينية لن يكون لها أى فرصة للنجاة من اندلاع حرب شاملة مع الجيش الإسرائيلى الأقوى بنسبة ساحقة. إسرائيل، من جانبها، ليس لديها مثل هذه القيود، ويمكن أن تستفيد استفادة كاملة من قوتها العسكرية لقمع المقاومة الفلسطينية، إذا ما قررت ذلك. مهام قوات الأمن الفلسطينية كانت محدودة لذلك فى الدفاع عن النظام الجديد للسلطة الفلسطينية من التهديدات الداخلية ومنع العنف الفلسطينى والمقاومة المسلحة ضد إسرائيل، أو ضد قوات الاحتلال الإسرائيلى والمستوطنين.

الثانية: وكان عرفات فى الاستجابة لتطلعات شعبه من أجل التقدم والتحرر الذى يعنى بالنسبة له ولمعظم الناس انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلى، والتنمية الاقتصادية، وإقامة دولة مستقلة. كان هو نفسه رمزا للتحرر الوطنى. كان استقباله كبطل فى يوليو عام ١٩٩٤ عندما عاد من منفاه إلى غزة وأريحا مع الآلاف من الأتباع بمنظمة التحرير الفلسطينية والمقاتلين والمسؤولين الذين يشكلون جوهر مستقبل نظام السلطة الفلسطينية.

فى مواجهة ذلك، فإن عودة عرفات من المنفى تمثل بداية تاريخية جديدة للشعب الفلسطينى فى أرضه. ولكن الظروف والشروط والقيود التى بموجبها أقام عرفات نظامه الجديد هى فى الواقع لا تختلف كثيرا عن الإدارات السابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية التى كان يترأسها، وخاصة للدولة الفلسطينية، فى داخل الدولة فى لبنان

بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٨٢، كما كان عليه الحال عندما بدأ لأول مرة فى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة التحرير المستقلة في الأردن فى أواخر الستينيات، فإنه اضطر إلى إقامة إدارة تفتقر إلى السيطرة السيادية على أراضى محددة المعالم والسكان، والتى كانت موجودة تحت رحمة الحكومة المضيفة (فى هذه الحالة إسرائيل). مرة أخرى يتعين عليه إقامه قاعدة له تعتمد للبقاء على قيد الحياة على التحالفات غير الرسمية وفقا لفهمه لموازين القوى محليا وإقليميا ودوليا. عززت هذه الأنماط من السرية، والتلاعب بالسلطة ونزعة التوارث جعلت من عرفات نموذجًا تقنيًا للحاكم فى المنفى. ولذلك لم يكن عرفات الزعيم الفدائى الذى أصبح رجل دولة وزعيما لدولة تتحررت (مثل فيديل كاسترو، ونيلسون مانديلا، إلخ) كما كان يأمل فى ذلك بشدة. ومرة أخرى، سعى عرفات للاعتراف والدعم الدوليين "فيما يقرب من الهوس المصيرى" للتعويض عن انعدام السيادة والسيطرة على الأراضى.

قبل اتفاقات أوسلو، فإن أغلبية الدول اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى. كانت تتمتع كعضو كامل العضوية فى جامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز وغيرها من التجمعات المتعددة الأطراف من دول العالم الثالث، فضلا عن مركز المراقب فى الأمم المتحدة. الدولة الوهمية التى أعلنها المجلس الوطنى الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة فى عام ١٩٨٨ تم الاعتراف بها من أكثر من ١٠٠ دولة. هذا كان إنجازا رائعا من جانب منظمة التحرير دون وجود قاعدة إقليمية مستقرة. جلب اتفاق اوسلو الاعتراف العالمى بمنظمة التحرير الفلسطينية، حتى من قبل إسرائيل، باعتبارها الممثل للشعب الفلسطينى. عرفات حاول الاستفادة من هذا الوضع الدولى الجديد فى جهوده لبناء دولة قابلة للحياة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، مع عرض خاص لإقامة علاقات جيدة ممكنة مع الحكومة الأمريكية. على الوجه الآخر من هذه العملة، كما هو الحال يجادل ناثان براون بشكل مقنع، أن منطق عملية السلام أدى إلى زيادة الاتجاهات

نحو الحكم الاستبدادى والتراثية. وإسرائيل والولايات المتحدة، والجهات الفاعلة المسيطرة فى عملية السلام، ركزت على الأمن بدلا من الحكم . استطرد قائلا: هذه الأولويات تستدعى إنشاء لرئاسة قوية وخدمات للأمن فعالة . هكذا بنيت رئاسة السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية قبل عامين من إجراء أول انتخابات ديمقراطية وعقد المجلس التشريعى الفلسطينى . إسرائيل والولايات المتحدة تريد عرفات ضعيفا، ويعتمد عليهم فى ما يتعلق بهم، ولكنه قوى وسلطوى بالنسبة لشعبه. إنه يجب أن يسلم أن إسرائيل يمكن أن تقبل السلام، وتعطى القوة الكافية للسيطرة، وإذا لزم الأمر، تدمير ونزع سلاح المعارضين لهذا السلام. وتجدر الإشارة إلى أن عرفات وافق، ولو على مضض، وليس من دون اقتتال داخلى حاد، على تنمية مجتمع مدنى مستقل نسبيا والممارسات الديمقراطية لم توجد فى أى مكان آخر فى العالم العربى.

ولكن فى التحليل النهائى، فإن الحكم الذاتى فى السلطة الفلسطينية أبقى على الكثير من الخصائص المميزة للدولة السلطوية فى المنفى، لأنها تعتمد على استمرار أن يكون نمط الشخصية الكاريزمية للزعيم. بهذا المعنى، فإنه لم يتطور بشكل مختلف تماما عن النمط القديم من حيث القيادة وصنع القرار، إما بسبب الظروف اللازمة لتشغيل سلطة وطنية مستقلة لم تتغير تغيرا جوهريا، أو لأن النخبة بمنظمة التحرير الفلسطينية عثرت على الطرق القديمة لتكون أكثر ملاءمة أو كفاءة من أجل الحفاظ على السيطرة و القيادة. ساهم هذا بدوره فى المشاكل الهيكلية التى وردت فى وصف السلطة الفلسطينية وعلاقتها بالسكان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة والفصائل السياسية والقوى الاجتماعية المختلفة التى كانت فى خضم عملية الانتفاضة الأولى وانتهت بقرار الرئيس عرفات التوقيع على إعلان المبادئ فى عام ١٩٩٣

وهذا الاستنتاج يجب ألا يؤخذ على أنه يشير إلى أن تأسيس السلطة الفلسطينية كان حدثا غير ذى أهمية فى تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطينى. هذه النقطة قد تشير إلى أنه – على الرغم من الافتتاح التاريخى الجديد

للفلسطينيين يقتضى تركيز كل الجهود على بناء الدولة فى بلدهم – كانت هناك مهمة الاستمرارية الهيكلية فى الطريقة التى تعمل بها منظمة التحرير الفلسطينية والتى أشارت نحو نقاط الضعف ونقاط القوة فى استرتيجية بناء الدولة الفلسطينية. إن عملية السلام مع تركيز أولويته على المخاوف الأمنية الإسرائيلية، واستمرار الاقتصاد السياسى فى أيدى الجهات المانحة الدولية لم تنتج الكثير من الحوافز للإصلاح السياسى. هذه الأولوية، واعتماد السلطة الفلسطينية على إسرائيل والجهات المانحة الخارجية، جعلت من الممكن بالنسبة لإسرائيل أن تحدد فى أى وقت "من جانب واحد" إذا كان لديها "شريك للسلام" أم لا. هذا وهناك مؤشر للضعف و الذلة فى قيادة السلطة الفلسطينية، برئاسة محمود عباس ليس أقلها، والذى لا يمكن إنكاره أنه فعل كل شيء فى حدود سلطته للامتثال لمطالب خارجية، لكنها لا تزال مرفوضة من قبل الإسرائيليين.

خاتمة:

هذه الآثار المجتمعة للخبرة بالغة المشقة فى ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلى، وعدم إحراز تقدم على الصعيد الدبلوماسى، والشللية، وسوء الإدارة والفساد فى السلطة الفلسطينية، أدت إلى تهيئة الظروف الملائمة لانتفاضة فلسطينية شعبية جديدة. الغضب الشعبى والإحباط تم توجيهها إلى العمليات الانتخابية وأدى ذلك إلى حقيقة ما أصبحت انتفاضة الاقتراع: فازت حماس، (الحركة السياسية التى نشأت خارج منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وأدانتها إسرائيل والغرب كمنظمة إرهابية)، فوزا كاسحا فى الانتخابات للمجالس المحلية والمجلس التشريعى الفلسطينى. هذا أمر رائع، وليس أقلها اعتبار أن إسرائيل فى السنوات السابقة، وخارج نطاق القضاء، قد اغتالت عددا من كبار القادة فى الحركة واعتقلت العشرات من نشطائها. كما الدول الغربية تدخلت فى العملية الانتخابية من خلال محاولة لثنى

الفلسطينيين عن التصويت لحماس وهددت بفرض عقوبات على من يصوت لحماس لتكون فى موقع قوة. ونتيجة هذه الانتخابات هو أحدث تعبير فى التاريخ الطويل لسعى الفلسطينيين لتقرير المصير، هو السعى إلى أن تؤيد بحزم بموجب القانون الدولى.

حتى هذه اللحظة، والجهات الفاعلة المسيطرة دوليًا قد عالجت قضية فلسطين باعتبارها حالة استثنائية حيث إن المعايير العالمية المقبولة للديمقراطية وحقوق الإنسان وقانون الإنسانية لا تطبق بشكل كامل. وقد تم على أمل أن الفلسطينيين عليهم قبول ما لا مفر منه،، إن موقفها فى فلسطين سيكون على أن تخضع لمبدأ أمن الدولة القومية اليهودية فى البلد. لكن الفلسطينيين، مراراً وتكراراً، يرفضون هذا الأمر الواقع طالما أن حقوقهم الأساسية الخاصة بهم ما زالت غير مضمونة. والسؤال هو اذا كان الغرب (وغالبا ما يؤخذ على معنى المجتمع الدولى) سوف يتعلم أكثر من أى وقت مضى أن الصراعات لا يمكن أن تحل عن طريق التلاعب بالعدالة، كما دأبت فى هذه القضية لفلسطين على مدى السنوات ال ٩٠ الماضية، وإذا ما كان الأمر يستدعى إنذار من الرسالة الأخيرة للشعب الفلسطينى.

حاشية :

كما قلت تم الانتهاء من كتابة هذه الدراسة فى مايو ٢٠٠٦، حدث تطوران ملحوظان منذ ذلك الوقت . الأولى كانت الخطة التى قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلى ايهود اولمرت لوضع حدود إسرائيل فى الضفة الغربية من جانب واحد «خطة الانطواء أو التقارب». والأخرى كانت خطة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للسماح للفلسطينيين فى الأراضى المحتلة بالتصويت فى استفتاء (الاستعاضة عن الحوار) على برنامج المصالحة الوطنية. قد وضع من قبل كبار النشطاء الفلسطينيين المحتجزين حاليا فى السجون الإسرائيلية، الذين يمثلون المنظمات العلمانية التابعة

لمنظمة التحرير الفلسطينية، والحركات الإسلامية على حد سواء، بما فى ذلك حركة حماس - وحتى حركة الجهاد الإسلامى (مع التحفظ). باختصار هاتين الخطتين تمثل تناقضا أساسيا بشأن المسألة الفلسطينية الوطنية فى تقرير المصير وتوضح أن القليل أو لا شيء قد تم تحقيقه على هذه الجبهة منذ بدء عملية السلام فى مدريد أكتوبر ١٩٩١ . إذا أخذنا هذه الخطط لتمثيل المواقف الأساسية، فالأطراف بعيدة عن بعضها البعض أكثر من أى وقت مضى. خطة التقارب الإسرائيلى تعنى أن الحدود الشرقية لإسرائيل ستتبع تقريبا مسار الجدار غير الشرعى الموجود حاليا تحت الإنشاء فى الضفة الغربية (كان يشتبه على نطاق واسع أن يكون عليه الحال، ولكن عادة ما نفته إسرائيل، عندما بدأت العمل). هذه الخطة هى متابعة للخطة الرئيسية لرئيس الوزراء الإسرائيلى السابق اريل شارون، والتى تتمثل فى ضم مساحات واسعة من الضفة الغربية إلى إسرائيل من أجل تأمين تفوق إسرائيل الدائم فى أراضى دولة فلسطين، ومنع ظهور دولة فلسطينية قابلة للحياة مستقلة وذات سيادة. خلال زيارته الرسمية الأولى إلى واشنطن (فى مايو ٢٠٠٦) كرئيس للوزراء، حصل اولمرت على الدعم الأميركى لهذه الخطة مع الإشارة إلى الرسالة التى بعث بها بوش إلى شارون فى أبريل ٢٠٠٤،

البرنامج الوطنى للمصالحة هو تأكيد للحق الفلسطينى لتقرير المصير الوطنى فى جميع الأراضى الفلسطينية التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧، وهو يؤكد من جديد حق الفلسطينيين فى المقاومة المسلحة لتحرير الأراضى المحتلة وعلى حق اللاجئين فى العودة إلى بلادهم. بهذا المعنى يؤكد البرنامج على إعادة صياغة مواقف منظمة التحرير الفلسطينية بخصوص حل الدولتين قبل العملية الدبلوماسية والتى تتعارض مع مواقف للرئيس عباس نفسه اتخذت فى السنوات الأخيرة. إذا كانت "رسالة الأسرى" - التى يعتقد على نطاق واسع أن مروان البرغوثى قد صاغها و هو الأكثر شعبية، رقم واحد على قائمة حركة فتح فى انتخابات عام ٢٠٠٦ المجلس

التشريعى الفلسطينى - اعتمد ليكون موقف فلسطينى جديد وموحد، قد أنتج وضعا سياسياً جديدا تماما على الجانب الفلسطينى.

لا يبدو أن التحدى الأساسى للكثير من الخلافات خلال حل الدولتين على هذا النحو (وبالتالى الاعتراف، على الأقل بحكم الواقع، لدولة إسرائيل)، بل كيف يمكن لموقف موحد وينبغى أن يتحقق. وهى فى وضع يمكنها من تحديد قواعد اللعبة؟ هذا ليس مجرد مسألة إجراءات فنية، ولكن المسألة من الذى يمثل الإرادة الشعبية، والتى سوف تبرز بوصفها رائدة القوى السياسية الفلسطينية. زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس من الناحية الدستورية فى وضع يمكنه من الدخول فى مفاوضات مع إسرائيل، موقف نعترف به من قبل حكومة حماس. ولكن تتضمن الرسالة أيضاً الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى. التى هى أكثر صعوبة للقبول بالنسبة لحكومة حماس. من خلال تبنى الرسالة وتحديد مهلة للحكومة لقبوله أو مواجهة استفتاء، فإن عباس والسلطة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تأمل فى استعادة زمام المبادرة السياسية، وبناء على شرعية لا جدال فيها يتمتع بها السجناء الفلسطينيون. ولذا فإن الكرة فى ملعب حكومة حماس التى، بقدر ما هى معنيه بالشرعية، كما تشعر بحق للتحدث باسم الفلسطينين فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو، من ناحية، ليس من السهل على الحكومة بالفعل الرفض بوضوح لبرنامج المصالحة الوطنية. من ناحية أخرى، فمن غير مقبول بالنسبة للحكومة، بعد أن حقق فوزا كاسحا فى الانتخابات الأخيرة، بقبول الأمر الواقع الذى من شأنه أن ينطوى عباس بالتبعية لحركة حماس لا لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى.

أزمة الحاضر سياسية داخلية فى الجانب الفلسطينى سيكون من الصعب حلها، ولذلك، حتى يتم إيجاد طريقة يمكن بموجبها دمج اثنين من مختلف الاتجاهات فى

السياسة الفلسطينية الحالية، سواء القائمة داخل منظمة التحرير الفلسطينية أو إعادة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية. الأزمة الراهنة ليست مجرد صراع على السلطة الوطنية. وهذه الصراعات تحدث بشكل متكرر فى حالات أخرى، حيث كان الرئيس ورئيس وزراء يمثلون مختلف الأحزاب نتيجة لانتخابات منفصلة لكل من الرئيس والبرلمان. الأزمة الفلسطينية أعمق من ذلك طالما لم يكن هناك الهيكل المؤسسى الوطنى المهيمن، والتى تعكس فكرة دولة موحدة، مع الإشارة إلى أن الصراع على السلطة يمكن أن يتم التفاوض بشأنها وحلها.

لا أحد يستطيع أن ينكر الحل الفلسطينى فى النضال من أجل حقهم فى تقرير المصير الوطنى كما تجلى فى الانتفاضات والانتخابات على حد سواء. والأزمة السياسية الداخلية الراهنة، فإن النتيجة التى قد تكون معروفة عندما يتم نشر هذا الكتاب، يمكن أن تحدد إلى أى مدى يمكن لهذا الحل أن يتحول إلى استراتيجية موحدة وفعالة لبناء الدولة. وستقدم نتائج ناجحة العالم الخارجى مع هذا الموقف، لم يعمل بها فى إطار من السرية مع الإسرائيليين، ولكنها الناشئة من النضال يوم إلى يوم والنضال من أجل الحقوق الأساسية والكرامة للشعب الفلسطينى بأكمله، من وجهة نظر معظم الفلسطينيين. مثل هذا الموقف من شأنه أن يكون له أساس من الشرعية التى لا يمكن إنكارها فى تعبيرات الإرادة الشعبية الفلسطينية. وسيكون التحدى بشكل أكثر حدة من قبل التفسير الغربى من التزام مزدوج فى تقرير المصير فى فلسطين، والتى دأبت على الميل بشكل واضح لتأييد المواقف الصهيونية والإسرائيلية.

(٥)

إدارة بوش وحل الدولتين

حسام محمد

* **حسام محمد:** أستاذ مساعد فى قسم العلوم السياسية فى جامعة وسط أوكلاهوما، الولايات المتحدة الأمريكية. حاصل على درجة البكالوريوس فى دراسات الشرق الأوسط من جامعة بيرزيت فى الضفة الغربية، وعلى ماجستير ودكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة سينسيناتى، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كتب على نطاق واسع فى المجلات والكتب ومراجعات الكتب.

خلال حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية فى عام ٢٠٠٠، عارض جورج دبليو بوش التوسع فى مشاركة الولايات المتحدة فى جهود بناء الأمة فى جميع أنحاء العالم. ولكن جاءت أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ والحرب فى أفغانستان والعراق، فتحول نهج الرئيس بوش إلى دعم مزيد من المشاركة فى الشرق الأوسط. كجزء من المضى قدما فى جدول أعمال السياسة الخارجية فى المنطقة، وكان بوش قد اقترح خطة سلام جديدة لحل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى على أساس صيغة الدولتين. هذه الخطة تأثرت بالتوصيات التى قدمتها لجنة السناتور جورج ميتشل لتقصى الحقائق، والتى، إلى جانب التحقيق فى الأسباب التى أدت إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٠، واقترحت خطوات لاستئناف عملية السلام المتعثرة

واستعادة الثقة بين إسرائيل والفلسطينيين. ردا على ذلك، أرسلت إدارة الرئيس جورج بوش وزير الخارجية كولن باول، إلى جانب مبعوثين آخرين إلى المنطقة، من أجل وقف تصاعد العنف واستئناف عملية السلام. بالرغم من التأخير الناجم عن هجمات ١١ سبتمبر والحرب فى أفغانستان، فقد ألقى الرئيس الأمريكى جورج بوش له ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ خطابا دعا إلى دعم إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية ومسالمة إلى جانب إسرائيل. فى الخطاب نفسه، طلب بوش من الفلسطينيين إصلاح السلطة الفلسطينية، وتفكيك الجماعات الفلسطينية المسلحة، وانتخاب قادة جدد.وبعد سنة، فى أبريل ٢٠٠٣، ساند بوش خطة خارطة الطريق التى وضعتها اللجنة الرباعية (برعاية الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى وروسيا) لتسوية النزاع الإسرائيلى الفلسطينى.

رؤية بوش لدولتين فلسطينية وإسرائيلية وصيغة خارطة الطريق تستند إلى التفاهمات التى وضعت فى مؤتمر مدريد فى عام ١٩٩١، وهى مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات مجلس الأمن الدولى ٢٤٢ و ٣٣٨ مع جهود السلام الأخرى، بما فى ذلك اتفاقات أوسلو وخطة ولى العهد السعودى الأمير عبد الله، والتى اعتمدت من قبل القمة العربية التى عقدت فى بيروت فى مارس ٢٠٠٢، دعم بوش الواضح للدولة الفلسطينية المستقلة (فى أول خطوة من هذا القبيل من جانب رئيس أمريكى) قد كانت ذات أهمية خاصة. الخطط السابقة المدعومة من الولايات المتحدة، لا سيما اتفاقات أوسلو، لم تكن تدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية كما أنها لم تنظر إلى إسرائيل كقوة محتلة ولم تنظر أبدا للمستوطنات الإسرائيلية الاستعمارية على أنها غير قانونية.

على الرغم من أن رؤية بوش وخارطة الطريق تعتبر تحولا جديدا فى السياسة الأميركية فى المنطقة، على الرغم من فشل خطط الولايات المتحدة لممارسة ضغط على إسرائيل لسحب قواتها من الأراضى الفلسطينية المحتلة فى عام ١٩٦٧، فكل المبادرات كانت تركز بدلا من ذلك على الامتثال لمطالب إسرائيل بينما يدفع بالقليل للفلسطينيين تحت شعار "الاحتياجات العاجلة".

فشلت خطط لتقديم تفاصيل بشأن قضايا الوضع النهائى، بما فى ذلك مستقبل القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود. كان الحل يهدف أيضا إلى إرضاء إسرائيل فى الاعتراض على مجموعة صفقات يمكن أن ترتب عليها ضغطاً من أجل الانسحاب. وترك العديد من المسائل المتعلقة بالوضع النهائى للمفاوضات فى المستقبل بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية كان ذلك أيضا مثيراً للقلق، وبالنظر إلى أن تكرار الفشل فى الماضى من ذوى الخبرة خلال قمة ك... ديفيد الثانية قد تطفو على السطح. فإن رؤية بوش وهذه الصيغة يمكن أن تكون خريطة للطريق، ومع ذلك، يمكن تحسينها إذا أمكن زيادة الاعتماد على النتائج التى تم التوصل إليها فى محادثات طابا وجنيف. محادثات جنيف، والتى أجريت بين عناصر المعارضة الإسرائيلية وعدداً من المسؤولين الفلسطينيين، كانت بعيدة كل البعد عن النقاش العام بعد ان بدأت إسرائيل من جانب واحد فى خطط فك الارتباط فى الأراضى المحتلة.

مخاوف إسرائيل مع ما تعتبره تهديداً ديموجرافيًا لهويتها اليهودية، وهو ما يرجع إلى النمو الطبيعى للمجتمع الفلسطينى داخل حدود إسرائيل، كانت من دوافع إسرائيل و الولايات المتحدة إلى دعم فكرة الدولتين. جهود الوساطة فى الماضى بين إسرائيل والعالم العربى، والتى غالبا ما تضمنت صيغة الدولتين، الولايات المتحدة وإسرائيل قد أعربتا عن معارضتهما لفكرة وجود دولة فلسطينية قادرة على استيعاب الفلسطينيين متصله بما يحيطها من الدول العربية. على مدى تاريخها، كانت إسرائيل، وبدعم من الولايات المتحدة، ترفض دائمًا المطالب الفلسطينية بحق تقرير المصير الوطنى فى أى جزء من فلسطين التاريخية. بوش باعتماده حل الدولتين، فى هذا الصدد، يعتبر نقطة تحول هامة فى التعامل مع الصراع الفلسطينى الإسرائيلى. ومع ذلك استمر الرئيس بوش لاعتبار الولايات المتحدة بالدعوه القديمة نفسها الإطار المرجعى التى كانت دائما منحازة لإسرائيل ضد الفلسطينيين. نتيجة لذلك، فإن مؤيدى بوش ومعارضيه على حد سواء قد يبدون ارتباكاً فى كثير من الأحيان من دعم

بوش الصريح لإقامة دولة فلسطينية، مع الاستمرار فى مواءمة نفسه مع تطرف المواقف الإسرائيلية فيما يتعلق بالفلسطينيين.

بلاغة الخطابة فى إدارة بوش باعتماد صيغة الدولتين، من بين أمور أخرى، كانت بدافع من السياسات التى اعتمدتها إسرائيل تجاه الفلسطينيين فى أعقاب إطلاق الانتفاضة الثانية. عقب تولى شارون مهام منصبه فى عام ٢٠٠١، سعت حكومة ارييل شارون لعزل الفلسطينيين من إسرائيل ولحصرهم ضمن حدود من شأنها أن تعزز الفصل عن طريق الجدار العازل ونقاط التفتيش. على نحو فعال عن طريق حصر الفلسطينيين داخل حدود مدنهم المعزولة وقراهم، إلى جانب منعهم من دخول إسرائيل، وأعربت حكومة شارون عن استعدادها للتخلى عن سيطرتها على معظم المراكز ذات الكثافه السكانية فى الأراضى الفلسطينية والتخلى عن الاستراتيجيات السابقة التى استتبعت إبعاد الفلسطينيين إلى الدول المحيطة بها أو تركهم بإسرائيل إلى أجل غير مسمى تحت الاحتلال العسكرى. لاستيعاب ديموجرافية شارون والاهتمامات الإقليمية، أكد بوش للإسرائيليين أن دعمه لإقامة دولة فلسطينية لن تقوض أمن إسرائيل وأهدافها.

عند استكشاف العوامل والأحداث والقوى التى قد يكون لها دوافع لجهود الرئيس بوش الرامية إلى حل الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، وهذا الفصل يشدد على المواضيع الرئيسية لرؤية بوش لدولتين فلسطينية وإسرائيلية وأيضًا لخطة خريطة الطريق. كما أنه يحدد علامات من التناقضات والتقلبات التى طرأت على سياسات إدارة بوش تجاه الصراع الإسرائيلى الفلسطينى، إلى جانب المقارنة بين خطاب بوش بشأن الدولة الفلسطينية وما هو واقع على الأرض. الغرض من هذا الفصل هو السعى إلى فهم نقدى للسياسة الأميركية تجاه الصراع الإسرائيلى الفلسطينى بشكل عام وإدارة بوش لمفهوم حل الدولتين على وجه الخصوص. لمزيد من التفكير فى الظروف التى قد يكون لها تأثير على رؤية بوش، فإنه من الضرورى أن نبدأ مع خلفية موجزة للتراث السياسى للولايات المتحدة نحو إسرائيل والفلسطينيين.

السياسة الأميركية تجاه إسرائيل والفلسطينيين:

على مدى مشاركتها فى الشرق الأوسط، والسياسة الأميركية إلى حد كبير وضعت فى سياق من الفهم الصهيونى / الإسرائيلى. توجه الولايات المتحدة لإسرائيل والفلسطينيين من أجل حماية مصالحها الأساسية، أدت إلى اتباع سياسات الكيل بمكيالين، التى زادت المشاعر المناهضة للولايات المتحدة فى العالم العربى والإسلامى. وجعلها تواجه تحديات جديدة هددت مصالحها على المدى الطويل، مما حدا بصناع السياسة الأمريكية فى كثير من الأحيان للحث على اتباع سياسات أكثر توازنا بين إسرائيل والفلسطينيين. لإظهار حيادها، بدأت إدارة الرئيس جورج بوش الدعوة إلى بناء الديمقراطية فى منطقة الشرق الأوسط جنبا إلى جنب مع دعم فكرة الدولتين فلسطينية وإسرائيلية لتسوية النزاع الإسرائيلى الفلسطينى. الإدارة كانت تأمل أن تكون هذه الخطوات من شأنها أن تحسن مصداقية الولايات المتحدة وبالتالى تقليل العداء لأميركا فى المنطقة. ومع ذلك، فإن الصور اليومية من الحرب على العراق، وفشل مشروع الإدارة الديموقراطية، واستمرار معاناة الشعب الفلسطينى، وعدم الرغبة فى وضع حد للاحتلال العسكرى الإسرائيلى قد أدى إلى الشك فى خطط بوش ومخططاته.

تأثير القوة الموالية للنفوذ الإسرائيلى على صناع السياسة الأميركيين، ووسائل الإعلام النافذ، وجماعات الضغط، والكونجرس، والبيروقراطيين والجمهور، على مدى سنوات، أدى إلى ميل السياسة الأميركية تجاه خدمة مصالح إسرائيل، الأمر الذى قد يشكل خطرا على مصالح الولايات المتحدة الأخرى فى المنطقة. نظراً لعدم وجود شبكة للعلاقات العامة الفلسطينية والعربية لمكافحة العقلية الموالية لإسرائيل فى الولايات المتحدة قد أسهمت فى أن يتكون لدى الأميركيين حالة عدم التعاطف مع القضايا العربية. هذه الحسابات فى وقت مبكر قد كشفت الجهل الأميركى حول القضية الفلسطينية كما هو واضح فى كتابات مارك توين التى صورت الفلسطينيين

بأنهم بدائيون و متسولون بالطبيعة. مع قليل من التشكيك فى دقة بحوثهم عن العالم الإسلامى، والأميركيون أيضا لديهم قبول للمواد الإثنية التى وفرها المستشرقين الأوروبيين حول المنطقة. ومع مرور الوقت، أصبحت وسائل الإعلام الأمريكية والجمهور فى عمومه أكثر عرضة لقبول الحسابات الصهيونية عن الفلسطينيين فهم إما "غير موجودين، أو لاجئين بلا مأوى أو إرهابيين".

الولايات المتحدة وإسرائيل: العلاقة الخاصة:

العلاقة الخاصة التى تربط بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد تعزو ذلك لعدة عوامل، بما فى ذلك العلاقات التى تربط بين الكتاب المقدس للمسيحيين واليهود، والشعور بالذنب بسبب الجرائم التى ارتكبت فى المحرقة (الهولوكوست)، وربط الهوية الإسرائيلية مع الديمقراطية، والدور الذى لعبته جماعات الضغط فى الولايات المتحدة الموالية لإسرائيل وغيرها من العوامل الجيوسياسية والاستراتيجية التى كانت ذات أهمية خاصة خلال حقبة الحرب الباردة. أساسًا، فإن اللوبى الموالى لإسرائيل، قد أثبت كيف يكون مصدرا رئيسيا للضغط على صانعى السياسة الأمريكية. بجانب جماعات أخرى موالية لإسرائيل، مثل الإنجيليين البروتستانت فى الولايات المتحدة التى وطدت علاقاتها مع إسرائيل على أسباب دينية / سياسية التى تصور الصراع الإسرائيلى الفلسطينى بأنه صراع بين الخير والشر، وكانعكاس لحسابات توراتية كصراع داود وجوليات. رؤساء الولايات المتحدة الذين كانوا مهتمين بهذه المنطقة منذ مطلع القرن العشرين لها، بطريقة أو أخرى، صمموا سياساتهم لصالح الصهيونية وإسرائيل. منذ بداية الصراع فى فلسطين، وجهود الرئيس وودرو ويلسون لم تقتصر على عدم عرقلة السياسات البريطانية والفرنسية التى قررت مستقبل العالم العربى دون استشارة سكانه، ولكنه أيد أيضًا وعد بلفور الذى أعطى فلسطين وطنًا قومياً لليهود. فرانكلين روزفلت مع عدم الاهتمام بقضية فلسطين لم يكن كافيا لمنعه من

الاعتراض عام ١٩٣٩ على الكتاب الأبيض البريطانى الذى كان يهدف للحد من هجرة اليهود إلى فلسطين. من خلال اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل مما جعل من الممكن ولادة هذا المحتل، مما يعطى هارى ترومان مكانا خالداً فى التاريخ اليهودى .
على الرغم من الآثار المدمرة لحرب ١٩٤٨ على الفلسطينيين، واصلت الولايات المتحدة نشر السياسات المنحازة مع إسرائيل، وتقلل من المطالب الفلسطينية. الرؤساء ايزنهاور، وكنيدى وجونسون كانت لهم سياسات صيغت فى سياق بيئة الحرب الباردة التى تعامل إسرائيل باعتبارها لاعبا رئيسيا فى احتواء انتشار الشيوعية، والدفاع عن مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة. على الرغم من أن كنيدى قد دعا لعودة اللاجئين، فالعلاقات السياسية عميقة الجذور الموالية لإسرائيل فى الولايات المتحدة أبعدته عن دعم المطالب الفلسطينية.

فى فترة ما بعد الحرب الباردة عام ١٩٦٧، بدأت الولايات المتحدة التى كانت تتبع سياسات تمييزه لوجهة النظر الإسرائيلية على الفلسطينيين، بما فى ذلك معاملة منظمة التحرير الفلسطينية على أنها جماعة إرهابية ودمية مؤيدة للسوفييت. ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد بددا كل جهود السلام التى دعت إلى إدراج منظمة التحرير فى المفاوضات، جنبا إلى جنب مع أولئك الذين يدافعون عن فكرة دولتين فلسطينية وإسرائيلية. من خلال استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من السلام كانت هناك جهود متقدمة لوزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر صاحب سياسية الخطوة خطوة التى تهدف إلى حل النزاع بين الدول العربية وإسرائيل دون إدراج الفلسطينيين. وبالتالى، جعل كيسنجر (على نحو فعال) منظمة التحرير الفلسطينية معزولة عن المفاوضات وجعل المطالب الفلسطينية معلقه لمدة العقدين القادمين. قبل رئاسة جيمى كارتر والفلسطينيون كانوا غائبين عن خطاب الولايات المتحدة المهيمن على المنطقة، إلا ما يشار فى سياق القضايا الإنسانية المتعلقة باللاجئين أو ما يتعلق منها الصراع مع إسرائيل. يذكر الرئيس كارتر بوصفه أول رئيس أمريكى أعرب عن

بعض التعاطف مع الفلسطينيين من خلال التصدى لضرورة وجود وطن. لكن كارتر لعدم قدرته على تحويل الحكمة التقليدية فى الولايات المتحدة بشأن القضية الفلسطينية التى هى انعكاس لقوة موالية للنفوذ الإسرائيلى فى واشنطن. أيضًا رونالد ريجان، الذى اعتبر الأراضى الفلسطينية المتنازع عليها، ولكن ليست المحتلة، ووصف المستوطنات الإسرائيلية بالعقبات، ولكنها ليست غير قانونية، وقد ينظر إليه على أنه من أشد المؤيدين لإسرائيل. كان ريجان على علاقة قوية مع رئيس الوزراء مناحيم بيجن وكثيرا ما ينظر إليها مماثلة إلى حد بعيد للعلاقة القوية التى كانت قائمة بين جورج بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلى اريبل شارون طوال فترة ولاية شارون فى منصبه.

تفكك الكتلة السوفياتية والشروع فى حرب الخليج الأولى عمقت أول مشاركة الرئيس بوش فى المنطقة. وإظهار الرئيس بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر لعدم التعاطف مع إسرائيل أخفقت فى إلحاق أى تغييرات جوهرية فى سياساتها تجاه الصراع الإسرائيلى الفلسطينى. المهم جاءت اتفاقات أوسلو، التى أعطت لمنظمة التحرير الفلسطينية دورًا جديدًا تقوم به فى المفاوضات، ويهيمن عليها جدول أعمال بيل كلينتون فى السياسة الخارجية. على الرغم من أن الرئيس جورج دبليو بوش قد دعم قيام الدولة الفلسطينية بدرجة تميزت به عن الإدارات السابقة، فإن دعمه لإسرائيل كان أقوى من أسلافه. اتخذ بوش فى الربط بين قيام الدولة الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ذريعة عدم قدرتها على تلبية مطالبه لتبرير استمرار سيطرة إسرائيل على الأراضى الفلسطينية. مع مطالبة السلطة الفلسطينية بتغيير قادتها قبل أن تتمكن من التفاوض مع إسرائيل. بوش أيضًا، مثل أسلافه، ساهم فى وضع الأهداف الفلسطينية على الطاولة. هوس بوش بالأفكار التى أفصح عنها عضو الكنيست الإسرائيلى "ناتان شارانسكى"، من الذين اعترضوا على جهود صنع السلام مع الفلسطينيين ما لم يتم توطيد دولة ديمقراطية مزدهرة، أثيرت شكوك حول

خطاب بوش عن رؤيته دولتين فلسطينية وإسرائيلية. في رسالة بوش عن الضمانات، في ١٦ أبريل ٢٠٠٤ إلى شارون حول الديموجرافيا والحدود والاستيطان تلقى مزيداً من الشكوك المتزايدة لرؤية بوش الحقيقية للدولة الفلسطينية. ومن جانب آخر مساندته لدعم خطط شارون من جانب واحد، كما عزز بوش الشك لدى العالم العربي فيما يتعلق نواياه. تصور بوش للدولة الفلسطينية أصبحت، في هذا الصدد، تكاد لا تختلف عن سياسات شارون. وبالتالي، على الرغم من احتضانه لفكرة الدولتين فلسطينية وإسرائيلية وخطة الترويج للديمقراطية في المنطقة، وسياسات بوش بالاستمرار في إثبات وجود علاقة جوهرية مع الإرث الأمريكي الذي تحبذه إسرائيل. عند التفكير في العلاقه الخاصة المفصولة بين الولايات المتحدة مع إسرائيل، قدمت إحدى الدراسات الأسئلة والأجوبة المقنعة:

فالسبب الذي يجعل الولايات المتحدة على استعداد لتنحي أمنها الخاص جانبًا وكذلك للكثير من حلفائها من أجل تعزيز مصالح دولة أخرى (إسرائيل)؟ يمكن للمرء أن يفترض أن الرباط بين البلدين على أساس المصالح الاستراتيجية المشتركة أو حتمية الأخلاقيات المقنعة، ولكن لا يمكن اعتباره تفسيرا لمستوى مرموق من الدعم المادي والدبلوماسي الذي تقدمه الولايات المتحدة. بدلا من ذلك، تقتحم السياسة الأميركية في المنطقة مستمدة بالكامل تقريبا من السياسة الداخلية، وخصوصا الأنشطة التي يضطلع بها اللوبي الإسرائيلي.

رؤية بوش لدولتين فلسطينية وإسرائيلية:

خلال العامين الأولين في الإدارة، وجهت انتقادات لإدارة بوش لعدم المشاركة بنشاط في حل تصاعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. فشلت إدارة الرئيس بيل كلينتون لإقامة اتفاق بين إسرائيل والفلسطينيين في قمة كامب ديفيد الثانية قد تسببت في إحجام بوش بعدم تعريض هيبته في الوساطات المماثلة. على الرغم من

قدرته على ممارسة ضغط على إسرائيل واسع النطاق، فإن الرئيس بوش، أيد نائبه ديك تشيني ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس ووزير الخارجية كولن باول، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائب وزير الدفاع بول وولفويتز لموقف رئيس الوزراء اربيل شارون، واعتمد سياسة "كف الأيدي" تجاه إسرائيل في التعامل مع الفلسطينيين. قبل المضي قدما في استخدام القوة العسكرية الأميركية لتشجيع ما يسمى المبادئ الأخلاقية التي أعرب عنها الرئيس بوش ومؤيدوه المحافظون الجدد، فإن الإدارة الأمريكية كانت قادرة أيضًا على تبرير استخدام إسرائيل المفرط للقوة ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. هجمات ١١ سبتمبر، والتي أخرجت سياسة بوش عن مسارها بعيداً عن صنع السلام، وساهمت بقدر كبير في تمكين المعسكر المحافظ في الإدارة الجديدة. فقط بعد دعم من الدول العربية عندما كانت هناك حاجة لاسقاط نظام صدام حسين لم تبدأ إدارة بوش، بعد التشاور مع إسرائيل، في الكشف عن رؤية الدولتين لتسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. كما أطلق بوش في وقت لاحق بند تعزيز الديمقراطية كجزء من خطة اختراع أسباب للحرب على العراق. وفي خضم التخطيط للحرب في العراق، التي بدأت يوم ١٩ مارس ٢٠٠٣، ألقى بوش خطابا في يونيو ٢٠٠٢، دعا فيه إسرائيل والفلسطينيين لإحلال السلام بينهما عن طريق قبول رؤيته دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في السلام والأمن . وأعلن بوش: هذه اللحظة هي فرصة واختبار لجميع الأطراف في الشرق الأوسط: فرصة لإرساء الأسس لسلام في المستقبل؛ اختبارا لإظهار من هو جاد في السلام، ومن هو غير جاد. والاختيار هنا لا لبس فيه وبسيط.

كان بوش قد كشف عن دعم حل الدولتين في البداية يوم ١٠ نوفمبر ٢٠٠١ في خطاب ألقاه في الأمم المتحدة، حيث ناشد، ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة، بتأييد إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية جنبا إلى جنب مع إسرائيل. بوش يتوقع "اليوم إقامة دولتين – إسرائيل وفلسطين – للعيش معا بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف

بهـا". على الرغم من أن بوش كـان ينتـقـد السلطة الفلسطينيـة ودعـا إلى الإطاحـة بالرئيس عـرفـات وانتـخـاب قيـادة جديدة، فقد رحبت السلطة الفلسطينية بدعم بوش لإقـامـة دولة فلسطينية. مع العلم بتفانيه في خدمة أمن إسرائيل، كما قبلت الحكومـة الإسرائيلية دعوة بوش لإقـامـة دولة فلسطينيـة مؤقـتة. في يونيو ٢٠٠٢ حـدد خطاب بوش المحتوى والإجراءات الأساسية التي يجب أخذها في الاعتبار لدولتين فلسطينية وإسرائيلية والرؤية التي ينبغي الوفاء بها في غضـون ثلاث سنوات. قال: ... عندمـا يكون للشـعب الفلسطيني قـادة جـدد ومـؤسسـات جـديدة وترتيـبـات أمنية جـديدة مـع جيـرانهم، والولايات المتـحـدة الأمـريكيـة [سـوف] تدعم إنشـاء دولة فلسطينيـة تكون حدودها وبعض جوانب السـيادة سـتكون مؤقتة حتى تحل كجزء من التسـويه النهائية في الشـرق الأوسط... إسـرائيل لديهـا أيضـا مـصلحـة كـبيـرة في نجـاح قيـام دولة فلسطينية ديمقراطية. الاحتلال الدائم يـهدد هوية إسرائيل والديموقراطية... حتى وأنا أتحدى إسـرائيل أن تتخذ خطوات ملمـوسة لدعم نشوء، دولة فلسطينية ذات مصداقية قـابلة للحـيـاه ... في نهاية المطاف، يجب على الإسـرائيليـين والفلسطينيين مـعالجـة القضـايا الأساسـية التي تفرق بينهـما، إذا أريد أن يكون هناك سلام حقيقي، وتسـوية جـمـيع المطالبـات، وإنهـاء الصـراع بينهـمـا. تبعًـا لذلك، يفـترض بوش مـرة واحـدة أن الفلسطينيين قد أنجزوا واجباتهم المتوقعه منهم، وفقط بعد أن ترد إسرائيل بشكل إيجابي من خـلال تنفيذ مهامه الخاصـة، والحل القائم على دولتين وعندئذ يتم تنفيذهـا، حيث يمكن لإسـرائيل وفلسطين أن تتعايش بسـلام جنبا إلى جنب كل منهمـا الآخر. بغض النظر عن لغتـه الخطابية، فـإن مطـالـب بـوش قـد يصـعب تنفـيذها، جزئيًـا بسبب عدم قدرة الفلسطينيين، تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي، لإنجاز المهام المتوقعة منهم.

كمـا أنها صـعبـة التنفيـذ بسـبب عدم اسـتعداد إسـرائيل لوقف نشـاطاتهـا الاسـتيطانيـة الاسـتعمـارية، ومـصـادرة الأراضـي في الأراضـي المحتلة. على الرغم من

أنه يبرر استخدام إسرائيل للقوة ضد الفلسطينيين، قال بوش أيضا إنه يتوقع من السلطة الفلسطينية نزع الشرعية عن المقاومة الفلسطينية للاحتلال العسكرى الإسرائيلى.

الديمقراطية فى المنطقة كشرط ضرورى لإقامة دولة فلسطينية:

وعلاوة على ذلك، يشترط بوش تعزيز الديمقراطية أيضًا فى أماكن إقامة دولة فلسطينية قادره على الاستمرار، حتى الأنظمة الاستبدادية العربية المحيطة بها أيضا يجب أن تصبح ديمقراطية. تعزيز بوش للديمقراطية لا يخدم فقط كوسيلة لمنع انسحاب إسرائيل من الأراضى ولكن أيضا لصرف الأنظار عن سياسات إسرائيل. إسرائيل ومؤيديها وكثيرا ما تستخدم هذه الحجج على أن الدولة الفلسطينية المستقبلية يجب أن تكون ديمقراطية ومتسامحة تجاه إسرائيل باعتبارها ركيزة لربط وتحديد إقامة دولة فلسطينية مع الديمقراطيات الإقليمية:

إن قيام دولة فلسطينية ديمقراطية أمر مستحيل طالما غيرها من البلدان العربية لا تزال استبدادية (أوتوقراطية)، وإن لم يكن كذلك. فإن وجود حكومة عربية ديمقراطية من شأنها أن تؤثر على السكان فى الدول العربية الأخرى، وتهدد استمرار بعض الأنظمة الاستبدادية المجاورة. بالإضافة إلى ذلك فإن الدول المارقة فى المنطقة... سوف تستخدم كل مواردها لتخريب دولة فلسطينية ديمقراطية.

وبما أن إدارة بوش تواصل دعم الأنظمة العربية الاستبدادية، والعديد من المحافظين الجدد مستمرون فى تصوير هذه الانظمة بأنها نفس العقبات التى تعترض عملية السلام وتعزيز الديمقراطية فى المنطقة. ومن المفارقات، فى دعمه للديمقراطية، حث بوش الأردن ومصر للعمل مع السلطة الفلسطينية لإنشاء إطار دستورى جديد وديمقراطية تعمل من أجل الشعب الفلسطينى. هذه الرسائل المختلطة هى إحباط

متواصل لمصداقية الولايات المتحدة فى العالم العربى. ومع تحذير الفلسطينيين بأن دولتهم لن تكون عن طريق الإرهاب، فى حين يوفر لإسرائيل الحق فى الدفاع عن نفسها، كان بوش قد خلق تعريف مرن لمعنى النجاح، حيث إسرائيل والولايات المتحدة دائما فى المقدمة، ويمكن القول بأن مطالبهم لم يتم الوفاء بها. نهج بوش للمعايير المزدوجة لإسرائيل والفلسطينيين يتجلى أيضا فى لغته من المتعاطفين لدعم ضحايا الإرهاب الإسرائيلى الفلسطينى التى لم تكن تلفظ لوصف الضحايا الفلسطينيين لهجمات إسرائيل الشرسة والعمليات العسكرية. هذا هو، فى جزء منه، والناجمة عن إدارة بوش الجديدة افتراضات متحفظة بأن تنظر إسرائيل فى الصراع مع الفلسطينيين وعلى غرار الولايات المتحدة فى الصراع مع تنظيم القاعدة.

بدعوته إسرائيل إلى دعم ظهور دولة فلسطينية قابلة للحياة فى ختام خطابه، مع العلم أن الصراع الإسرائيلى الفلسطينى لا يمكن أبدا أن يحل عن طريق الوسائل العسكرية، وأشار بوش إلى أن احتلال إسرائيل لفترة طويلة منذ عام ١٩٦٧، سيكون من المتوقع نهايتة من خلال المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين. ومع ذلك، نظراً لاختلال موازين القوى القائم بين البلدين، ومن المؤكد أن إسرائيل تسود فى المحادثات المباشرة مع الفلسطينيين. فإن خطة دولتين فلسطينية وإسرائيلية، إذا ما نفذت فى شكلها الحالى والإجراءات ستهدف إلى إجبار الفلسطينيين على إقامة مناطق معزولة "جيتو" فى المناطق التى هى أصغر نسبيا مما يتوقع المجتمع الدولى انسحاب إسرائيلى إلى حدود عام ١٩٦٧، فى هذه الحالة، ستكون بلاغية بوش الخطابية لدعم قيام دولة فلسطينية لا يمكن ترجمتها إلى واقع فعلى لها مقومات البقاء، دولة إقليمية مستمرة ومتصلة. قيام إسرائيل ببناء الوقائع على الأرض، بما فى ذلك الجدار المصمم ليخنق فلسطين تماماً، وشبكة من الطرق السريعة الحصرية التى تتقاطع مع ما تبقى من فلسطين لا تتفق مع رؤية بوش لدولتين فلسطينية وإسرائيلية. هذه السياسات هى الآن أكثر اتساقا مع إنشاء بانتوستان فلسطينى دائم، والتى

كانت إسرائيل تحاول أن تنشئه لعقود من الزمن. بغض النظر عن ما إذا كانت رؤية بوش هي حقيقية أو ذات مغزى، فالحقائق الفعلية فى الأراضى المحتلة تكشف عن أنه قد يكون من المستحيل تنفيذ الحل القائم على دولتين، بالنظر إلى أن أراضى الفلسطينيين فى الضفة الغربية تتقاسم مع أكثر من ١٨٠ ألف مستوطن يهودى وعدد السكان اليهود أكثر من ٢٠٠,٠٠٠، فى القدس الشرقية وما حولها .

فى غضون ذلك، رأى بوش فى انخفاض نسبة التأييد فى استطلاعات الرأى العام الأمريكى أكثر فتحول انتباهه بعيدا عن الصراع الإسرائيلى الفلسطينى وأكثر نحو الحرب على العراق. خطط بوش لتعزيز الديمقراطية فى الشرق الأوسط، أسفرت عن نتائج غير متوقعة، الأمر الذى أثار المزيد من الشكوك حول تركة المحافظين الجدد، أى بعد النصر الانتخابى لحركة حماس فى فلسطين، وصعود جماعة الإخوان المسلمين فى مصر. إدارة بوش لم تكن حتى الآن على استعداد لقبول الخيارات الفلسطينية، ويرجع ذلك جزئيا إلى رفض إسرائيل لنتائج الانتخابات الفلسطينية، التى هى أيضا تستخدم كذريعة لتعزيز الحكومة الإسرائيلية فى السعى لتحقيق مزيد من خطط فك الارتباط. ومع ذلك، فإن إدارة بوش مستمرة فى دعم خطة خريطة الطريق واحتمالات التوصل إلى حل الدولتين.

صيغة اللجنة الرباعية لخريطة الطريق:

إن دعم بوش لخطة دولتين فلسطينية وإسرائيلية وضعتها اللجنة الرباعية بمسمى صيغة خريطة الطريق تبنت الولايات المتحدة أحدث محاولة لتسوية النزاع الإسرائيلى الفلسطينى. تم إفشائها يوم ٣٠ أبريل ٢٠٠٣ ذلك فى أعقاب إعادة انتخاب شارون فى يناير ٢٠٠٣ وقبل تعيين أبو مازن رئيسا للوزراء الفلسطينية فى مارس من العام نفسه. خطة خريطة الطريق تتكون من ثلاث مراحل يقصد بها أن تؤدى إلى التوصل إلى اتفاق دائم بين إسرائيل والفلسطينيين على أساس حل

الدولتـين. خـريطة الطريق حتى الآن واجـهت تحـديات مماثلة لتلك التى واجـهت رؤية بوش للدولتين، لا سيـمـا فـيـمـا يتـعلق بعدم وجود مـا يسمى وجود شـريك فلسطينى للسلام. على الرغم من أن خريطة الطريق قد وضعت عقب وفاة عرفات والانتخابات الرئاسية الفلسطينية، وحرب العراق. وإسرائيل مستمرة فى التركيز على فك الارتباط من جـانب واحـد وتوقفت هذه العـملية. مـشـابهة برؤية بوش، فى المرحلة الأولى من خارطة الطريق المتوقع مـن الفلسطينيين وقف الانتفاضة، ومعالجة الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، وبذل جـهود جـدية لمنع الـهـجـمـات على الإسـرائيليـين. قـبل اسـتـئناف المفاوضـات، وكـان من المتـوقع للسلطة الفلسطينيـة مـصـادرة الأسلحـة وتفكيك البنى التحتية للميليشيات والبدء فى توحيد قوات الأمن فى إطار جديد لهيكل قيادة موحدة. السلطة الفلسطينية لعدم قدرتها على توفير الاحتياجات والخدمات الأساسية لشعبها وضعها فى موقف ضعيف وصعب عند محاولة تلبية هذه المطالب. وبالمثل لعدم قدرتها على ضمان تحقيق الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية أعاقت أيضا محاولات السلطة الفلسطينية لتلبية توقعات وضعتها اللجنة الرباعية. مع غياب التفاصيل الدقيقة حول تسـوية سلمـية فى المسـتـقبل، وتحـذر السلطة الفلسطينيـة من مـخـاطر حـرب أهليـة محدودة فى الأراضى عندما كانت تحاول نزع سلاح الجماعات الفلسطينية المسلحة. من ناحـية أخـرى، على الرغم مما طلب من إسرائيل إزالة كل المسـتـوطنات وتخفـيف القيـود على سـفر الفلسطينيين، إلا أنها فشلت فى القيام بذلك. على الرغم من هذه التحـديات، كـان المنسق الخـاص للأمم المتـحـدة، تيـرى رود لارسن، فى عـام ٢٠٠٣، مـتـفـائل فى تقـيـيمـه للسلطة الفلسطينية وإسـرائيل فى المهـام لتلبـية توقـعـات اللجنة الرباعـيـة. قـال: على الأمن، ونحن بحـاجة... وهـو قـابل للتطبـيق الخطة الأمنـيـة التى تسمح للسلطة الفلسطينية لإعادة بناء الأجهزة الأمنية الممزقة لتصـبح قوة مـوحـدة وموثوقة. من جانب مكافحة الإرهاب وجمع الأسلحة غير القانونية، ينبغى لهذه القوة إرسال رسالة واضـحة بأن السلطة الفلسطينية الآن عازمه على بسط سلطتها على كل

الأراضى الفلسطينية... على المستوطنات، وإسرائيل على وشك أن تبدأ إزالة البؤر الاستيطانية فى الضفة الغربية... هذا وسوف ترسل رسالة واضحة للفلسطينيين بأن إسرائيل جادة فى عملية السلام... إيقاف المعاناة اليومية للمدنيين الفلسطينيين، يجب على إسرائيل فى أقرب وقت ممكن تسهيل القيود المفروضة على التنقل... مما يؤدى إلى الانسحاب العسكرى الكامل إلى خطوط سبتمبر ٢٠٠٠،

استنادا إلى درجة من التقدم المحرز فى المرحلة الأولى، من شأنه أن خريطة الطريق فى المرحلة الثانية يستتبع إقامة دولة فلسطينية مؤقتة تفتقر إلى تحديد الحدود والسيادة. ويخشى الفلسطينيون من أن هذه الدولة قد تبقى بشكل دائم لا المؤقت. ومن المتوقع أيضا أن تظهر فى غضون سنة ونصف السنة التالية لتنفيذ المرحلة الأولى من خريطة الطريق وعندئذ يدخل دورته الثالثة والمرحلة الأكثر صعوبة، حيث إن التركيز سيكون منصبًا على قضايا مثل الحدود واللاجئين والمستوطنات والأمن، والقدس. ومصدر القلق الرئيسى فى هذه المرحلة هو أنه قد يكون هناك تكرار لانهيار محادثات كامب ديفيد الثانية، التى فشلت فيه إسرائيل والولايات المتحدة وأنحت باللائمة على عرفات. على الرغم من أن السلطة الفلسطينية فشلت فى إنجاز واجباتها فى إطار خارطة الطريق وذلك للأسباب المذكورة أعلاه، واصلت إسرائيل بناء الجدار الفاصل دون أى اعتبار لحدود عام ١٩٦٧، كما فشلت فى إزالة البؤر الاستيطانية التى أقيمت حديثا، والتى وصفها على أنها مجرد البؤر الاستيطانية غير المرخصة، واستمرت فى تقييد حركة الفلسطينيين من خلال فرض نقاط التفتيش الموجودة فى جميع أنحاء الأراضى المحتلة.

المرحلة الثالثة من المتوقع وضع اللمسات الأخيرة لاتفاق بحلول مايو ٢٠٠٥، معلنا نهاية للصراع الإسرائيلى الفلسطينى. على الرغم من الخلافات مع رؤية بوش وخريطة الطريق، واصلت إسرائيل الخطوات غير منسقة من جانب واحد فى محاولة لتحديد نسختها من مفاوضات الوضع النهائى. على الرغم من أن انتخابات

عام ٢٠٠٦ جاءت بالحكومة التى تقودها حماس تشكل خطرا على تنفيذ خريطة الطريق، ونجاح حماس الانتخابى كان سببه عدم وجود سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. فإسرائيل، بدعم من إدارة الرئيس جورج بوش، اختارت استخدام حماس فى الانتخابات لتوضيح عدم وجود شريك للسلام على الجانب الفلسطينى، وهى السياسة التى كانت تستخدم علنا مع عرفات، ومع أبو مازن بعد انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية فى يناير عام ٢٠٠٥، على الرغم من أن إسرائيل أعلنت عن سياسة عزل وزعزعة استقرار الحكومه الجديدة [حماس]. (وربما انضمت إليها الولايات المتحدة) لفرض قيادة جديدة على الفلسطينيين، فإن الفلسطينيين لم يحسوا بمثل هذا الفخر عندما صوتوا معربين عن اعتراضاتهم الخاصة على الساسة الإسرائيليين الذين غالبا ما يحملون المؤهلات المتطرفة. مشيراً إلى أنه فى خريطة الطريق ملامح مختلطة، كما ذكر هارفى زيشرمان :Sicherman. ... على الفلسطينيين الحصول على دولة دون الحاجة إلى تقديم تنازلات نهائية بشأن القضايا الحيوية مثل القدس واللاجئين؛ الإسرائيليين ويفترض الحصول على... التعاون فى الوقت نفسه مع عدم الاضطرار إلى تقديم تنازلات نهائى بشأن القضايا نفسها. لكن الفلسطينيين يخشون من أن شيئا لن يكون دائمًا حتى باعتبارها مؤقتة. ويخشى الإسرائيليون أن الاعتراف بدولة فلسطينية، حتى لو كانت مؤقتة، من دون حل مشكلة اللاجئين، وعلى سبيل المثال، سوف يعرضهم لتصعيد الضغوط... خريطة الطريق هى مجرد تأجيل لهذه المخاوف...

وفشل عملية السلام يضع الفلسطينيين فى وضع غير مؤات أكثر عمقا من الإسرائيليين، نظراً إلى أن الفلسطينيين ما زالوا يعيشون فى ظل ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية وخيمة. بالرغم من خريطة الطريق يتوقع أن أعضاء اللجنة الرباعية مضطرين لمراقبة كل من الطرفين لاستكمال مهامهم، لعدم وجود ضغوط أميركية على إسرائيل فعالة بما يكفى لعرقلة خطط إسرائيل الخاصة بالأراضى

المحتلة، بما فى ذلك وقف توسيع المستوطنات الاستعمارية القائمة جنبا إلى جنب مع خلق وظائف جديدة. طالما أن إدارة بوش تتلاعب بجميع المناورات الدبلوماسية لخريطة الطريق، مع استبعاد الأعضاء الآخرين فى اللجنة الرباعية من لعب دورهم، فتحقيق حل الدولتين سيبقى صعبا. فى الوقت نفسه، وخارطة الطريق ما زالت تتمتع حتى الآن بالأكثر شرعية دولية واقليمية من جميع الخطط الأخرى التى ترعاها الولايات المتحدة. بجانب الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبى، وتأييد روسيا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية وجامعة الدول العربية فى مؤتمر القمة قد أيدت أيضا خريطة الطريق. نظرا للظروف الحالية، ولكن، وعلى الرغم من أن معظم الفلسطينيين يرون مواصلة دعم الحل القائم على دولتين، فإن الحقائق على أرض الواقع لا يمكن قياسها إلا من خلال خريطة الطريق لعدم قدرتها على تحسين الوضع الراهن.

الرؤية مقابل حقيقة واقعة فى الحل القائم على دولتين:

اندلاع انتفاضة الأقصى جاءت فى المقام الأول باعتبارها رداً من الفلسطينيين على الاحتلال العسكرى الإسرائيلى، جنبا إلى جنب مع فشل عملية السلام. حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام وتنفيذه من كلا الجانبين، فإن السلطة الفلسطينية من المرجح أن تظل قادرة على إصلاح نفسها، وأعمال العنف الإسرائيلية الفلسطينية سوف تستمر فى التصاعد. على الرغم من مواجهة مطالب إسرائيل، فإن خطة بوش لحل الدولتين لم تتمكن من إثبات الأساس للتوصل إلى اتفاقية سلام ناجحة تستوفى الحد الأدنى من مطالبات الفلسطينيين. رؤية بوش وخطة خريطة الطريق، لا تزال تعانى من تحديات مماثلة لتلك التى واجهت فى الماضى جهود السلام. عملية أوسلو، على سبيل المثال، يمكن أن ينظر إليها على أنها انتكاسة فى عملية السلام كما أنه يحرم الفلسطينيين من الاعتراف بمطالبهم دولياً فى الوقت الذى تساعد إسرائيل لبناء مشاريعها من البانتوستانات فى الأراضى المحتلة. فشل قمة كامب ديفيد الثانية،

يرافقه غياب بديل قابل للتطبيق من نماذج السلام فى جداول أعمال المفاوضين، أسفر أيضا فى تفاقم التوترات المحيطة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. على الرغم من كونها تختلف عن جهود السلام السابقة. فإن رؤية بوش وصيغة خريطة الطريق تتابع التقدم المتوقع من الفلسطينيين إلى تسوية تدريجية لتحقيق مكاسب، وفى هذا السياق، فإن خطة الدولتين محكوم عليها بالفشل. غياب السلام لا زال باقيًا لعدم المساواة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية / السلطة الفلسطينية، جنبا إلى جنب مع عدم وجود وسطاء من طرف ثالث محايد. المزيد من المطالب من الفلسطينيين من دون إسرائيل، وجهود السلام الحالية تلقى معظم اللوم فى أعمال العنف على الضحايا وليس على الجناة.

على الرغم من أن خارطة الطريق ينظر إليها على أنها أفضل ما وافقت عليها الولايات المتحدة لتقديم حلاً، مع غياب التفاصيل الأساسية عن مستقبل و وسائل التنفيذ لإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة على طول حدود الخط الأخضر هو التحدى لتنفيذها. على الرغم من أن جميع الأطراف قد تتقاسم مسؤولية فشل خريطة الطريق، فإن رفض الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل لتوافق على الانسحاب إلى عام ١٩٦٧ فى مقابل السلام والأمن لا يزال هو السبب الرئيسى للفشل. وذلك لأن إدارة بوش مستمرة فى الاقتراب من الصراع الفلسطينى الإسرائيلى كما لو كانت مجرد مسألة تتعلق بأمن إسرائيل. ومع ذلك، فإن استمرار تهميش الفلسطينيين من قبل النظام السياسى الحالى الذى يقمع حريتهم لا يفعل سوى القليل لإغراء إدارة بوش إلى تطبيق فكرة الدولتين.

ردود الفعل على فوز حماس:

قدرة حماس على الفوز بـ ٧٤ مقعداً من أصل ١٣٢ مقعدا فى المجلس التشريعى الفلسطينى فرضت تحديات جديدة على الولايات المتحدة، وشكك فى إدارة

بوش فى التعامل مع مشروع تعزيز الديمقراطية. فى رد فعل الإدارة الأمريكية هم يشعرون بالاستياء لأن حماس فى نجاحها الجوهرى انحرفت عن الإجراءات الديمقراطية، وأن استمرار بوش فى الدعوة لتعزيز الديمقراطية فى الأراضى الفلسطينية يتعارض مع رفضه لنتائج خياراته الانتخابية الفلسطينية. من جانب المعارضة ونجاح حماس، والولايات المتحدة مرة أخرى تتكرر أخطاء الماضى التى ارتكبت خلال انتخابات عام ١٩٩١ الجزائرية، حين وقفت، جنبا إلى جنب مع الدول الأوروبية، ضد الإسلاميين الذين كانوا قد فازوا فى الانتخابات. وعلاوة على ذلك، فإن معارضة إدراج حماس فى العملية السياسية، وفى الإدارة، ليس فقط بعرقلة آفاق المجموعة المعتدلة، ولكن أيضا تعزيز النظم الاستبدادية العربية أعطى حجج التحذير من أن تعزيز الديمقراطية فى المنطقة كان لفائدة الإسلاميين فقط، نظرا إلى أن الإسلاميين عادة هم أكثر الجماعات شعبية فى العالم العربى. على هذا النحو، فإن سياسات إدارة بوش تجاه حماس تمثل استمرارية أساسية لإرث الولايات المتحدة التى عارضت اختيارات الشعب الجزائرى وقد يكون لها ما يبررها فى ذلك الوقت على أساس أن الإسلاميين هم المعاديين للديمقراطية فى التوجه، كما يعتقد الدبلوماسى الأمريكى ادوارد جيرجيان عمومًا أن استخدام "رجل واحد، صوت واحد، مرة واحدة" هى صيغة لإقامة الحكومات الإسلامية المنتخبة شرعيًا.

فى الولايات المتحدة، أدى فوز حماس بكثير من السياسيين وجماعات الضغط الموالية لإسرائيل إلى انتقاد إدارة بوش لممارستها الضغوط على السلطة الفلسطينية لإجراء الانتخابات، على الرغم من التوقعات بأن قوة حماس ستقابل من حركة فتح. الضغوط الداخلية على إدارة بوش استتبع مقاطعة السلطة الفلسطينية للحكومة الجديدة جنبا إلى جنب مع تعزيز حركة حماس كمنظمة إرهابية. يتفق مع هذا، بدأ عملية لصياغة التشريعات الجديدة التى من شأنها تشديد القيود على الاتصالات والمساعدات الأمريكية مع حكومة حماس الجديدة. مجلس النواب سبق أن وافق على

القرار ٥٧٥، الذى يؤكد أن حماس ومنظمات إرهابية أخرى لا ينبغى أن تشارك فى الانتخابات التى أجريت من قبل السلطة الفلسطينية. واللوبى المؤيد لإسرائيل، وأعضاء الكونجرس يخشى أن يكون الضغط على الإدارة، وربما مستمد من حلفاء بوش العرب، يمكن أن يؤدى إلى تراكم علاقة عمل بين الولايات المتحدة وحماس. وأثيرت هذه المخاوف بعد أن اجتمع الرئيس الروسى فلاديمير بوتين مع ممثلين لحماس فى موسكو فى مارس ٢٠٠٦. الكونجرس وإدارة الرئيس جورج بوش وافق على قطع المساعدات المالية للحكومة الفلسطينية، واعترض على جميع التعاملات مع حماس ما لم تنبذ العنف وتنزع سلاحها وتعترف بإسرائيل. كما أرسلت الإدارة وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس إلى المنطقة بغية ثنى الدول العربية عن توفير المساعدات للحكومة التى تقودها حماس، إلا إذا كانت مستعدة لتلبية مطالب الولايات المتحدة، واتباع استراتيجية معتدلة مقبولة لإسرائيل وإدارة بوش، وكان إصرار بوش إما أن تقبل حماس هذه الشروط (أو تعانى من انقطاع) من المساعدات للفلسطينيين، وهو ما يعكس قوة جماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل، هو، مرة أخرى، قصر النظر خطير، وكذلك وجود تهديد محتمل للمصالح الأميركية فى المنطقة.

فى تقييم العوامل التى قد تكون أدت إلى نجاح حماس فى الانتخابات، معظم السياسيين الأمريكيين خلص إلى أن فشل الحرس القديم للسلطة الفلسطينية هو السبب الرئيسى. على الرغم من أن هذا قد يكون حقًا، فهو أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى حصول حماس مستوى غير متوقع من النجاح، فإن صناع القرار فى الولايات المتحدة اختار أن يتجاهل حقيقة أن استمرار إسرائيل فى الاحتلال العسكرى، وتكريس العنف والتطرف، والفشل فى تنفيذ خطة خريطة الطريق كانت أقوى العوامل المساهمة.

اتساع الفجوة بين رؤية بوش والواقع فى الميدان:

من حيث المبدأ، رؤية بوش وخريطة الطريق كانت تهدف إلى تحقيق الاعتدال فى الموقف السياسى التى يتحملها كلا الطرفين فى سبيل التوصل إلى نهاية تفاوضية

للصراع. ومع ذلك، فإن مضمون رؤية بوش تتناقض مع مثل هذه الرسالة. (نيكولاس فيليوتس) يحدد ذلك فيما يلى:

الميزة الأكثر وضوحا لرؤية بوش هى أنها تتطلب شيئا من حكومة ليكود فى إسرائيل. والواقع أن بعض المعلقين الإسرائيليين أشاروا إلى أن ذلك هو رؤية من جانب واحد وأنها يجب أن تكون قد كتبت من قبل رئيس الوزراء ارييل شارون. وزير الخارجية شيمون بيريز تحدث عنها للصحافة الإسرائيلية وبعد أن استمع إلى كلمة فى الكفر واليأس. ويشاطر هذا الرأى من قبل الولايات المتحدة الأصدقاء الأوروبيين والعرب الحلفاء، الذين لهم المشورة والمصالح، وبعد مشاورات مكثفة، الرئيس ببساطة تجاهلها... على ما يبدو، فإن رؤية بوش للدولتين، إلى جانب دعمه لصيغة خريطة الطريق، تتواصل إلى أن تكون ناجمة عن الميراث السائد فى الولايات المتحدة، وبموجب التعديلات الجديدة فى سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين. نهجت إدارة بوش كف الأيدى التى سمحت لإسرائيل لقمع الانتفاضة الفلسطينية وفشلت. وهى غير قادرة على سحق الانتفاضة، وبدأت حكومة شارون تسعى فى خطط طويلة الأجل من جانب واحد، وعلى بوش أن يستكمل مؤقتًا فكرة الدولة الفلسطينية، باعتبار أن فلسطين لن تصبح أبداً دولة ذات سيادة. وقد ساندت إدارة الرئيس جورج بوش إسرائيل للقيام من جانب واحد بالانفصال المادى عن الفلسطينيين، وقبلت إسرائيل بناء وتسيير الدوريات المسلحة لبلد له سياج أمنى طويل يفصل المناطق الفلسطينية عن تلك الإسرائيلية. تصرفات بوش، وهى ما تناقض رؤيته، كان من الواضح أنها تتعارض مع محاولاته لخلق دولة فلسطينية. بدلا من ذلك، فإنه مثل إسرائيل، بدأ بوش أكثر استعدادا لدعم إنشاء كيان فلسطينى محدود لا يرقى إلى شئ من مقومات الدولة. على الرغم من أن رؤية الرئيس الأميركى الذى دعا الفلسطينيين لممارسة حقهم الديمقراطى فى التخلص من القيادات القديمة، وإدارة الرئيس جورج بوش، أصبحت تتابع حماس فى الانتخابات التالية، وفى زعزعة الاستقرار فى السلطة الفلسطينية

ومعاقبة الفلسطينيين لإجبارهم لاختيار قادة مقبولين بالنسبة لإسرائيل. استخدمت حماس فى الانتخابات، فى هذا السياق، وسعى الإسرائيليون إلى تعميق الميل نحو الأحادية فى علاقاتهم مع الفلسطينيين. جانبًا من دوافع دعمها لخطط إسرائيل، فإن رؤية بوش دولتين فلسطينية وإسرائيلية كان أساسا متأثرًا بالحرب على العراق. وقدرة الولايات المتحدة لتسوية النزاع الإسرائيلى الفلسطينى، بطريقة مرضية لكلا الجانبين للحفاظ على مصالحها ومصداقيتها فى المنطقة على المدى الطويل. على هذا النحو، أدرك بوش أنه يجب دعم خريطة الطريق كوسيلة لتحتوى الهياج العربى على الحرب الأمريكية فى العراق. نظرا لما يتمتع به من السعى الأحادى أثناء التحضير للحرب فى العراق أعرب بوش عن اعتقاده بأن خارطة الطريق قد تزوده بفرصة ليظهر أكثر تعاونا مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى بشأن عملية السلام. رؤية بوش لدولتين فلسطينية وإسرائيلية ودعمه لخارطة الطريق ربما كانت تستخدم كوسيلة للتستر، وتبرير وترشيد للولايات المتحدة لتحقيق أهدافها القومية الأخرى فى المنطقة، لا سيما الحاجة الماسة إلى تحقيق النجاح فى العراق.

بقدر ما ظهر قلق القوى الكامنة التى تحدد مسار سياسات بوش تجاه إسرائيل والفلسطينيين، وجماعات الضغط الموالية لإسرائيل، والبروتستانت الإنجيليين ومعسكر المحافظين الجدد، فهى لا تزال إلى حد بعيد ذات التأثير الأهم على أجندة بوش الخارجية. الضغوط من القوى المحلية التى تدعم إسرائيل. والنظر فى المطالبات العربية لتكون خالية من المخاطر،وجهت سياسات بوش فى جميع أنحاء المنطقة. فى دراسة قام بها (جون ميرشمير) و(ستيفن والت)، عن لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (ايباك) وهو أهم اللوبى الإسرائيلى بسبب قدرته لتحويل السياسة الخارجية الأمريكية بأنها بعيدة كل البعد عن المصلحة الوطنية الأمريكية على خلاف ذلك من شأنه أن يوحى فى الوقت نفسه بالقدرة على إقناع الأميركيين بأن المصالح الأمريكية والإسرائيلية هى فى جوهرها متطابقة . على الرغم من أن الجالية اليهودية

الأميركية هى مجموعة متجانسة بأى حال من الأحوال، ايباك نجحت فى الضغط على إدارة بوش لمتابعة إسرائيل زمام المبادرة فى محادثات السلام. جنبا إلى جنب مع ايباك، الجماعات البروتستانتية الإنجيلية فى الولايات المتحدة تمارس تأثيرا كبيرا على إدارة الرئيس جورج بوش ولقد نجحت فى وضع مصالح إسرائيل فى طليعة جدول أعمال السياسة الخارجية الأمريكية. الإنجيليين هم قاعدة حيوية وذات دوافع سياسية تظهر فى كثير من سياسات إدارة بوش تجاه العراق وإسرائيل و العالم الإسلامى. دعمهم لإسرائيل يقوم على حسابات توراتية التى هى انعكاس لتقارب عميق مع الدولة اليهودية والأرض المقدسة. وهم المعروفون باسم "المسيحيين الصهاينة"، معظمهم يفترض أن العالم يقترب من نهايته، والكنيسة، وتتألف من هؤلاء المسيحيين، ويكون قد اختطفوا إلى السماء تاركين وراءهم أولئك الذين لم يتم حمايتهم. لتسريع هذه العملية، أنهم يعتقدون أن هيكل سليمان يجب يعاد بناؤه فى العصر الحديث بالقدس فى موقع قبة صخرة (المسجد الأقصى). بغض النظر عن إنشاء إسرائيل، كما أنهم يعتقدون أن قيام الدولة اليهودية سوف يلقى لهم نبوءات أخرى لاهوتية. فى انتظار المجىء الثانى للمسيح، والإنجيليين يواصلون الضغوط الأمريكية على واضعى السياسات للحفاظ على القدس عاصمة موحدة لإسرائيل. ويتوقعون المزيد من الحروب أبرزها فى الأراضى المقدسة، لا سيما على موقع (هرمجدون) (مجدو)، حيث أعداء المسيح سوف يهزمون والمسيح سيأتى من السماء لوضع نهاية الشر، ويقيم الجنة على الأرض. ولما كان الإنجيليون يشكلون دائرة انتخابية حيوية، فإن إدارة بوش قد تأثرت بوجهات النظر التى ترفض فرض التنازلات الإقليمية على إسرائيل. فى تقييم تأثيرهم على بوش، صرح (مارتن دورهام): ... انتخاب جورج دبليو بوش قد أدى إلى أهمية جديدة للعلاقة بين الإنجيليين والسياسة الخارجية الأمريكية. وقد أصبح هذا واضحاً بشكل خاص فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لم يقتصر الأمر على كثير من الإنجيليين الملتزمين بإسرائيل، وكانوا أيضا فى كثير من الأحيان يلفتون الانتباه إلى

السياسات التى كانوا يوجهونها أكثر من القوات الضاربة داخل الدولة اليهودية. هذه شكلت المعارضة لخريطة الطريق المقترحة للسلام.... وإن لم يكن كل الإنجيليين البروتستانت مشاركين في هذه المعتقدات، هناك سياسيون وشخصيات دينية مثل: (رالف ريد، وكاى آرثر، وجين هانسون، وغارى بوير، وجيرى فالويل وبات روبرتسون) جنبا إلى جنب مع العديد من أعضاء فى الكونغرس مثل (ريتشارد الجيش، وتوم ديلاى، وجيمس أنهوف) على سبيل المثال لا الحصر، كانوا أكثر صراحة عن معتقداتهم الدينية والدعم السياسى لإسرائيل على أسس دينية. إنهم يعتقدون أن أى موقف ضد إسرائيل هى "كأنك اتخذت موقفا ضد الله"، والذى نعتقد أنه قاد اليهود إلى الأرض المقدسة. كما أنهم يدعمون أجندة إسرائيل التوسعية وأنهم يعتقدون أن القيام بغير ذلك سيكون مخالفا لمشيئة الله. هؤلاء الأتباع ينظرون لإسرائيل ليس فقط لأنها كانت المكان الذى ولد فيه يسوع وفيه قد بعث حيًا، ولكن أيضا لأنها أرض النبوءات ويعتقد أن لهم صلة بإسرائيل. على الرغم من أن الإنجيليين يواصلون دعم سياسات بوش، وكثير منهم قد عارض دعمه لخريطة الطريق. (بات روبرتسون) على سبيل المثال، حذر بوش من أن دعمه لخريطة الطريق يتحدى الله:

أنت تعرف النبى جويل يتحدث عن أولئك الذين قسمت أرض بلادى، أن هناك لعنة عليهم. وأعتقد أننى سوف أسير، بشكل حذر جدا لو كنت مكان جورج بوش فى هذا الصدد... أزمة ستأتى عندما يحاول تقسيم القدس... أعتقد أنه ذاهب إلى تحمل غضب الرب اذا كان يفعل ذلك.

ومع ذلك، فإنه من السذاجة افتراض أن الكنيسة الإنجيلية هى الوحيدة القوة الدافعة وراء سياسة بوش تجاه إسرائيل والفلسطينيين. والواقع أن المحافظين الجدد فى الإدارة أيضًا قاموا بحث بوش على منح إسرائيل كل الحرية التى تحتاجها لمكافحة العنف الفلسطينى. فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر، المحافظين الجدد، وقد تم التعرف على نطاق واسع بوصفهم القوة الدافعة وراء سياسة بوش فى جميع أنحاء

العالم. المؤيدون والمنتقدون لبوش عموما ينظر له مشروع تعزيز الديمقراطية، وحرب العراق وموقفه الموالى لإسرائيل والسياسة والتأكيد على هيمنة الولايات المتحدة فى الشؤون العالمية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجية المحافظين الجدد وهى تحفيز سياسات بوش الخارجية. احتقار الخلافات الأخيرة من بينها الحرب على العراق، والمحافظون الجدد أيدوا دائما بوش فى السعى لتحقيق وقاية من جانب واحد كاختبار لقوة الولايات المتحدة فى الشؤون العالمية. مثل معظم السياسيين الإسرائيليين، فإن معظم المحافظين الجدد يعتقد أيضا أن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة، وأنهم يحتاجون الولايات المتحدة أكثر من حاجة الولايات المتحدة لهم. المؤيدون لإسرائيل من السياسيين المحافظين الجدد والمثقفين أيضا لديهم انطباع أن أى انتقاد لإسرائيل هو شكل جديد من أشكال "معاداة السامية".

فكرة بوش فى حل الدولتين تواجه مشكلة التنفيذ، خاصة وأنها ليست سوى واحدة من بين أمور أخرى، غالبًا ما تكون متضاربة، مع الأهداف التى تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها فى المنطقة. بوش له أسلوب آخر فى التحدى الذى كثيرا ما يعرقل «رؤيته». إشارته إلى الكتاب المقدس والمفاهيم فى خطبه لم تؤد فقط إلى تصوير العرب والمسلمين على أنهم أعداء فى أذهان الأميركيين، ولكن أيضا إلى زيادة الكراهية للولايات المتحدة فى المنطقة. الأهم من ذلك أن إدارة بوش قد شرعت فى وضع السياسات فى المنطقة التى تمت وهى أقل استنادا إلى المعرفة الحقيقية وأكثر تمسكًا بالإطار المرجعى لصالح إسرائيل.

على الرغم من النكسات، لرؤية الرئيس بوش للدولتين وصيغة خريطة الطريق فقد تحول النقاش من التركيز على ما إذا كانت فلسطين يمكن أن تكون دولة المنشأ، فى مناقشة التصدى لحجم وطبيعة الدولة. التشكك فى جدوى الحل القائم على دولتين أدى إلى إجراء مناقشات بشأن الحلول البديلة، بما فيها تلك التى تصور العرب واليهود يعيشون معا فى دولة واحدة. ولأن إسرائيل والولايات المتحدة يدركون أن السيناريو

البديل لدولتين فلسطينية وإسرائيلية ستكون صيغة لتشكيل دولة ديمقراطية واحدة، والخطاب لدعم حل الدولتين لا يزال مستمرا. فإن حل الدولة الواحدة، والمعروفة باسم "ثنائية القومية"، وينطوى على المساواة السياسية بين العرب واليهود. على الرغم من أنه ربما يكون السيناريو الأكثر قبولاً لمجرد الحصول على تسوية سياسية، ثنائية القومية لا يزال من غير المحتمل لهذا النهج النجاح فى إنهاء صراع كلا الجانبين. على الرغم من أن معظم الفلسطينيين لديهم الرغبة لمواصلة دعم التعايش السلمى مع إسرائيل فى إطار دولتين، تقريباً ربع السكان البالغين فى الضفة الغربية وقطاع غزة يدعم دولة ثنائية القومية. فى النهاية، لا يهم ما هى شكل التسوية السياسية، فإن الفلسطينيين قد نجحوا فى إلغاء الخطط التى تهدف إلى نقلهم خارج وطنهم التاريخى. ومع ذلك، فالحكومة الإسرائيلية القادمة، التى تدعمها الولايات المتحدة، من المرجح أن تبقى على التزامها تركة شارون، والتى أشار (باروخ كيمرلينج) إلى أن "البوليتسايد – هى محاولة لتصفية القومية الفلسطينية من الوجود".

(٦)

اقتصاديات فلسطين المستقلة

سفيان العيسى

* **سفيان العيسى**: خبير اقتصادى متخصص فى شئون الشرق الأوسط. يشغل منصب المنسق لمشروع كيفيتاس - وهو مشروع لتحديد الاحتياجات المدنية للاجئين الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة - فى كلية نفيلد فى جامعة أكسفورد.قام بالتدريس فى كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، بجامعة لندن، وجامعة سيتى، المملكة المتحدة، وجامعة بيت لحم، فى الضفة الغربية. كان منسقًا البحوث والمؤلف المشارك لتقرير التنمية البشرية لفلسطين ٢٠٠١/٢٠٠٢، كان يعمل لحساب منظمة العمل الدولية (مكتب الدول العربية) مستشارا فى قضايا سوق العمل فى دول المشرق، وبطالة الشباب فى سوريا. حصل على الدكتوراه فى الاقتصاد من جامعة لندن.

منذ عام ١٩٦٧ شكلت السياسات الإسرائيلية طبيعة التنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة . هذه السياسات قد أديرت لتؤدى تماسكا واتساقا لتأمين السيطرة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية فى الأراضى المحتلة، وعلى النحو الذى يظهر فى هذا الفصل، لتقويض قابلية الاقتصاد الفلسطينى للنمو فى الأراضى التى تحتلها والسكان الأصليين لإضعاف القاعدة الاقتصادية. منذ إقامة السلطة

الفلسطينية فى عام ١٩٩٤ نتيجة لاتفاقات أوسلو التى وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى عام ١٩٩٣، وقد اتخذت هذه السياسات أبعادا جديدة. فهى اتفاقات تنص على ولاية السلطة الفلسطينية فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل، ومدى قدرتها على تحديد السياسات السياسية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، أنها حددت طبيعة وبنية وقدرة مؤسسات السلطة الفلسطينية. هى اتفاقات تسمح أيضا للحكومة إسرائيل بممارسة السلطة السياسية والاقتصادية على نفس الأراضى، سواء بشكل مباشر من خلال السيطرة على أكثر من نصف تلك الأراضى التى تحتلها، وبصورة غير مباشرة من خلال نوع من مؤسسات السلطة الفلسطينية التى شيدت نتيجة هذه الاتفاقات. بنى الكثير من الفلسطينيين آمالهم على اتفاقات أوسلو للاعتقاد بأنه من شأنها أن تؤدى إلى إنشاء دولة فلسطينية فى المستقبل ضمن حدود عام ١٩٦٧, انتهى هذا المشروع للأسف الشديد لفشل مفاوضات كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة الثانية فى سبتمبر , ٢٠٠٠ منذ هذه الانتفاضة، اتخذت السياسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة بعداً آخر: بالتحكم فى الأراضى التى تحتلها، وتدمير اقتصادها.

على الرغم من أن إسرائيل هى القوة المهيمنة فى الأراضى التى تحتلها وسياساتها هى العامل الرئيسى فى تحديد طبيعة التنمية الاقتصادية، فإنها ليست الفاعل الوحيد لهذا الدور. فالسلطة الفلسطينية والمانحون الدوليون والمجتمع أيضا لها تأثير كبير على هذه القضايا. التركيز الرئيسى لهذا الفصل، هو عن الآثار المترتبة على هذه السياسات فى الأراضى المحتلة فى إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة داخل حدود عام ١٩٦٧ على حد سواء، بصفة عامة، وفيما يتعلق بصلاحية الاقتصاد على وجه الخصوص.

فى هذا الفصل، نرى أن أى اقتصاد وطنى قابل للحياة، يسعى لامتلاك ميزتين أساسيتين: القدرة على العمل كاقتصاد عادى وتوليد الرخاء الاقتصادى للسكان. لتوظيف هذا الاقتصاد يجب ضمان الربط الجغرافى بين جميع المناطق فى البلاد،

وحرية تنقل اليد العاملة ورأس المال، وعملتها الخاصة، وإمكانية تحديد سياساتها المالية والنقدية الخاصة بها، والسيطرة على مواردها الطبيعية، وحقوق خاصة لتطوير القاعده الإنتاجية، والقدرة على تحديد العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، والقدرة على اتخاذ الترتيبات القانونية اللازمة لتنظيم وحماية الاقتصاد. والقدرة على توليد الرخاء الاقتصادى كما هو محدد فى هذا الفصل، ويكون لديها القدرة الاقتصادية لخلق فرص العمل، وتطوير وتقديم ما يكفى من الخدمات للشعب.

السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد في المناطق التي تحتلها:

منذ عام ١٩٦٧، والسياسات الإسرائيلية فى الأراضى التى تحتلها تتجه إجباراً لعملية "نقيض التنمية" فى الأراضى المحتلة. هذه السياسات قد تم تشكيلها لاعتبارات سياسية وأيديولوجية وأيضا لها من الحقائق الاقتصادية. فهى أساسًا موجهة على نحو متماسك ومتسق لتأمين السيطرة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل، وضد حماية المصالح الوطنية، ومن ناحية أخرى، إلى تدمير الاقتصاد الفلسطينى وإضعاف القاعدة الاقتصادية الأصليه على النحو الذى يقلل من الطموحات الوطنية.

تهدف إسرائيل بالسياسات الاقتصادية فى الأراضى التى تحتلها إلى تحقيق غايتين متناقضتين: تحسين مستوى المعيشة دون تحقيق أى تغيير هيكلى فى الاقتصاد المحتل وتدريجيا إضعاف القاعدة الاقتصادية للسكان الأصليين. المبادئ التوجيهية لهذه السياسات من وجهة النظر الإسرائيلية أنه يتعين على إسرائيل منع أى تنمية حقيقية للاقتصاد فى الأراضى التى تحتلها، مع السماح للتحسن فى مستوى المعيشة. فأى نجاح اقتصادى فى التنمية فى الأراضى التى تحتلها من شأنه أن يولد المنافسة مع منتجات إسرائيل مما يؤدى إلى أن تعزيز المجتمع الفلسطينى.

وهذا من شأنه تزايد الهدف الفلسطينى لتحقيق قيام دولة فلسطينية، وسوف يعنى هذا تعريض دولة إسرائيل للخطر. إن تحقيق مستوى معيشى معقول لا يمكن أن يتم عن طريق العمل فى إسرائيل، هذا من شأنه زيادة الاعتماد على إسرائيل، وعلى الجانب الآخر يؤدى إلى تثبيط وإضعاف التطلعات الوطنية. تعززت هذه السياسات عن طريق ربط جميع الشبكات الفلسطينية (الطرق، والكهرباء، والاتصالات، والمياه) إلى شبكات البنية التحتية الإسرائيلية وإجبار السكان فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل لاستخدام المنافذ الإسرائيلية للاستيراد والتصدير، هذه السياسات كانت تنفذ بواسطة الإدارة العسكريه فى الأراضى المحتلة فى الضفة الغربيه وقطاع غزة.

وفقًا لبيان ميرون بنفنستى نائب العمدة السابق لمدينة القدس، فإن السياسات الاقتصادية الإسرائيلية نفذت فى الأراضى التى تحتلها عن طريق نظام تمييزى من التكامل والعزل، أدى إلى نتيجة مزدوجة. طبقًا لتشخيص بنفنستى، أدت إلى الازدهار الفردى والركود الجماعى. الازدهار الفردى يقوم أساسا على القوة الشرائية التى يحصل عليها العمال الفلسطينيين فى إسرائيل، مما يوفر للفلسطينيين زيادة فى الدخل وتحسين فى مستوى المعيشة. بينما يؤدى الركود الجماعى إلى التمييز والمحاباة فى الممارسات التجارية، وضعف الإنتاج، والائتمان، والبنية التحتية، والاعتماد على الإعانات، وفرض القيود الإدارية.

بينما يصور الإسرائيليون هذه العملية على أنها الاندماج الكامل، توحى الدلائل بأنها التكامل الانتقائى والذى يهدف إلى التهميش، والعزلة والاستغلال والتبعية للاقتصاد الإسرائيلى فعليًا. هى انتقائية التكامل التى تعترف فقط بالعمالة غير المهرة (الرخيصة) وتحد من اليد العاملة المنتجه فى الأراضى فهى المهيمنة على كافة الجوانب. لا تسمح إسرائيل مطلقا للعمالة المهنية و الطبقة المتوسطة للفلسطينيين بالعمل فى إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، لا تسمح إسرائيل بالمساواة فى التبادل التجارى أو تسريع عمليات التصنيع فى الأراضى التى تحتلها.

التهميش والعزلة هنا تعنى التدمير المنهجى للاقتصاد فى الأراضى المحتلة ولقاعدة الإنتاج، مع عزل هذا الاقتصاد عن السوق العالمى. هذه السياسه تتم بالتوافق مع سياسات الإغلاق. ويشير الاستغلال فى هذا السياق لاستخدام إسرائيل للأراضى التى تحتلها بوصفها مصدرا رخيصا للمواد الأولية واليد العاملة و كسوق تكميلية للبضائع الإسرائيلية. وتشير التبعية فى هذا السياق إلى عملية متعمدة ومنهجية لجعل الانفصال لهذه الأراضى التى تحتلها عن الاقتصاد الإسرائيلى مهمة مستحيلة.

بحلول أوائل التسعينيات، والسياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد فى الأراضى التى تحتلها بدأت تأخذ شكلا جديدا. هذا التحول حدث من خلال إدخال العديد من السياسات والتدابير التقييدية تجاه الاقتصاد فى الأراضى المحتلة. فى عام ,١٩٩١ (وخاصة بعد حرب الخليج الثانية)، وضعت الحكومة الإسرائيلية سياسات مؤسسية من أشكال العقاب الجماعى والقيود المفروضة على حركة الناس والبضائع. مثل سياسات الإغلاق التى شكلت لاعتبارات سياسية، لكنها كانت اقتصادية المنطق والواقع. متوازيه مع سياسة بناء المستوطنات، وتجاوز البناء، والجدار الفاصل والسيطرة على الموارد الطبيعية، وهذه السياسات، ليست فقط للانتهاء من عمليات التهميش والعزلة، والاستغلال والتبعية، ولكن أيضًا لتأسيس الكثير من الحقائق السياسية والاقتصادية أكثر تعقيداً فى الأراضى التى تحتلها. النص التالى يوضح هذه القضايا بتفصيل أكبر.

سياسات الإغلاق:

فرضت سياسات الإغلاق أول مرة من جانب الحكومة الإسرائيلية على الفلسطينيين خلال حرب الخليج الثانية فى عام ١٩٩١، ومنذ عام ١٩٩٣ أصبحت أكثر منهجية ومكثفة. وفقا لوجهة النظر الإسرائيلية، هذه السياسات قد تم إضفاء الطابع المؤسسى لمنع أو تقليل خطر وقوع هجمات فلسطينية على قوات الأمن

الإسرائيلية أو مواطنيها. بالنسبة للفلسطينيين، هذا يعنى أشكالاً جديدة من أشكال العقاب الجماعى، وتأمين السيطرة على الأراضى التى تحتلها. إلا أنها كانت لها أثراً سلبياً هائلاً على الاقتصاد فى المناطق التى تحتلها وتمثل تحولا بعيدا عن الاعتماد الإسرائيلى على اليد العاملة الفلسطينية ذوى المهارات المتدنية. وفقا لمكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة (اليونسكو)، الأثر الاقتصادى الرئيسى لهذه السياسات قد تم للحد من النطاق الجغرافى للأنشطة الاقتصادية، سواء من حيث الإنتاج والعمالة، أوالوصول إلى الأسواق. هذه السياسات أدت إلى خفض الدخل للمنتجين والعمال الفلسطينيين الذين لا يستطيعون الوصول إلى أماكن عملهم، أو الذين لا يستطيعون الحصول على المدخلات أو بيع بضائعهم وخدماتهم. أثر فقدان الدخل أحدث انخفاضاً فى الطلب على السلع والخدمات المنتجة فى الاقتصاد المحلى، وتوليد مزيداً من الانخفاض فى الإنتاج والعمالة.(اليونسكو ٢٠٠١).

يمكن أن نميز ثلاثة أشكال رئيسية من **الإغلاق**: العامة والشاملة والداخلية. **الإغلاق** العام يهدف إلى تقييد التفاعل بين السكان فى الأراضى المحتلة وإسرائيل، وفى الأراضى التى تحتلها، وبين القدس، وبين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. **الإغلاق** الشامل يهدف إلى العرقلة الشخصية تماما، والمركبات، ونقل السلع. **الإغلاق** الداخلى التى تهدف إلى تقييد حركة الناس والمركبات والبضائع داخل الضفة الغربية (اليونسكو ١٩٩٧). بالإضافة إلى ذلك، نفذت السلطات الإسرائيلية سياسات لإغلاق الحدود بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين الأردن ومصر.

تزامنت سياسة العقاب الجماعى (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) مع إجراءات قاسية تتمثل فى مصادرة الأراضى لغرض بناء المستوطنات الاستعمارية والطرق الجانبية، والسيطرة على الموارد الطبيعية، فى عام ٢٠٠٢، ومع البدء فى بناء الجدار العازل. هذه التدابير تهدف إلى توسيع نطاق السيطرة على الأراضى التى تحتلها من خلال زيادة حجم وعدد المستوطنات والمستوطنين، وإلى تفتيت مناطق

تحتلها إلى جيوب كثيرة. هذا بطبيعة الحال لا يمكن أن يؤدى إلا إلى تدمير إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ولها اقتصادها فى الأراضى المحتلة، كما سوف يتضح فى هذا الفصل.

بناء المستوطنات والطرق الجانبية، والجدار العازل، والسيطرة على الموارد الطبيعية:

على الرغم من حقيقة تولى السلطة الفلسطينية جزءاً من السلطة فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل فى عام ١٩٩٤، فقد أبقت إسرائيل سيطرتها على أجزاء كبيرة فى الأراضى المحتلة من خلال مختلف الإجراءات. بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، لا تزال إسرائيل تسيطر بالكامل على ٦٠٪ من أراضى الضفة الغربية و ٢٦٪ من قطاع غزة. بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية ١٥٠ فى الضفة الغربية و ١٧ فى قطاع غزة. كما شقت إسرائيل ٦٥ من الطرق الالتفافية يبلغ طولها ٦٥٢ كيلومترا، بالإضافة إلى مواقع عسكرية. نتيجة لهذه الأبنية، اقتلعت إسرائيل أكثر من نصف مليون شجرة، ومعظمها (٧٠٪) من أشجار الزيتون. علاوة على ذلك، بعد أن سيطرت على جميع مصادر المياه بعد عام ١٩٦٧، لا تزال إسرائيل تسيطر على أكثر من ٨٠٪ من المياه فى الأراضى التى تحتلها.

تقوم إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بتنفيذ سياسات متعمدة، ليس فقط للسيطرة على موارد المياه فى الأراضى التى تحتلها، ولكن أيضا من أجل تحقيق التفوق على جيرانها. المستوطنات الاستعمارية قد استخدمت لحماية إسرائيل والسيطرة على المياه. ويمكن تلخيص هذه المسألة من الرد الخطابى لرئيس الوزراء الإسرائيلى السابق ارييل شارون فى أبريل ٢٠٠١، عندما أجاب فى مقابلة لصحيفة هاآرتس على سؤال حول استعداده للانسحاب من المستوطنات: 'هل من الممكن اليوم التنازل عن

السيطرة على طبقة المياه الجوفية الصخرية، والتى تضخ أكثر من ثلث كمية المياه التى نحتاجها؟ ... أنت تعرف، أنها ليست من قبيل المصادفة أين تقع هذه المستوطنات... ' .

أدت هذه السياسات فى مصادرة الأراضى والسيطرة على الموارد الطبيعية إلى تقويض وتهميش صارخ فى القطاعين الزراعى والصناعى الفلسطينى وقدرته على استيعاب اليد العاملة الفلسطينية. أسعار الأراضى والمياه قد زادت، مما يزيد من تكلفة الإنتاج الزراعى. وقد فرضت قيودا على الفرص المتاحة للإنتاج الزراعى الفلسطينى على المنافسة فى الأسواق العربية مع منتجات من إسبانيا والمغرب وتركيا. وبالنسبة للقطاع الصناعى، ضمن عوامل أخرى، هناك ارتفاع أسعار المواد الخام وتناقص الأراضى والمياه مما حد من القدرة على التطوير أو التوسع.

فى عام ٢٠٠٢، بدأت السياسات الإسرائيلية منعطفا جديدا مع بدء العمل فى بناء الجدار العازل. وفقا لرأى إسرائيل، هو السياج الأمنى، ولكن هذا الزعم يفتقر للمصداقية منذ ذلك الحين، فى واقع الأمر، فإن سياج الأمن الحقيقى أتمت إسرائيل بناءه قبل احتلال الأراضى عام ١٩٦٧ على الحدود (الخط الأخضر)، فمن الواضح أن الهدف من هذا الجدار ذو شقين. الهدف الأول هو لمصادرة المزيد من الأراضى لتوسيع الاستيطان فى الضفة الغربية وإعادة رسم الحدود الجغرافية السياسية فى الأراضى المحتلة، وبين إسرائيل. والثانى هو لترحيل الفلسطينيين بحرمانهم من الوصول إلى أراضيهم وإلى موارد كافية من المياه، وتقييد حرية التنقل لدرجة أن البقاء فى البلدة أو القرية يصبح خيارا غير قابل للتطبيق.

يقدر طول الجدار بنحو ٧٨٨ كم، أى ضعف طول الخط الأخضر (حوالى ٣٢٠ كيلومترا). الأرض محاطة بحكم الأمر الواقع، وبالتالى ضمها إلى إسرائيل سوف يكون بنسبة ٤٣,٥٪ من الضفة الغربية، وعن العدد المتوقع للفلسطينيين المحاصرين بين الجدار والخط الأخضر هو ٣٤٣,٣٠٠ نسمة (١٤,٩٪ من السكان الفلسطينيين

الأراضى المحتلة). العدد المتوقع من الفلسطينيين الذين سيتم فصلهم عن أراضيهم بسبب الجدار هو ٥٢٢،٠٠٠ نسمة.

وباختصار، من الواضح تماما أن السياسة الاقتصادية والسياسية، وسياسات الإغلاق، إلى جانب سياسات بناء المستوطنات، والطرق الجانبية، والجدار العازل، والسيطرة على الموارد الطبيعية تشكل عملية إنشاء "البانتوستانات" فى الأراضى التى تحتلها. هذه العلاقة هى تلخيص واضح فى الشكل المرفق. كان أول من استخدم هذا المصطلح عزمى بشارة (١٩٩٥ و ١٩٩٩) وميرون بنفنستى (أبريل ٢٠٠٤) للإشارة إلى نموذج التجزئة إلى الإقليمية السياسية والاقتصادية الذى أقامته الحكومة الإسرائيلية فى الأراضى التى تحتلها. عزمى بشارة يعرف البانتوستانات الفلسطينية بأنها 'المكان الذى يفتقر إلى السيادة وفى الوقت نفسه ليست جزءا من إسرائيل. إنها لا شىء لها ولا لغيرها. والناس ليس لديهم الحق فى دخول... البلدان المجاورة. فى هذا الصدد، هى مقيدة أكثر من البانتوستانات فى جنوب أفريقيا، حيث يمكنك على الأقل التوجه للعمل.

البانتوستانات أربعة نماذج تم إنشاؤها من جانب إسرائيل فى الأراضى التى تحتلها. أولها بالفعل اكتمل العمل فيه فى قطاع غزة، وعزز تنفيذه شارون 'بخطة فك الارتباط'. أما الثلاثة الآخرون فهى فى صيغتها النهائية مع استكمال بناء الجدار الفاصل: الأول جنين ونابلس، والثانى بيت لحم والخليل، والثالث رام الله.

استخدم مصطلح 'كانتونات' أيضا من جانب جراهام أشر (١٩٩٩)، وسليم تمارى، وريما حمامى (٢٠٠٠) لوصف تفتيت الأراضى المحتلة كنتيجة لاتفاق أوسلو. ومع ذلك، فإن مصطلح البانتوستانات هو أكثر ملاءمة لشرح التطورات الحالية فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل لسببين رئيسيين. أولاً: فإن مصطلح 'البانتوستانات' يعتبر الواقع الاقتصادى قد خلق وقائع على الأرض من قبل هذه التجزئة (أربعة كيانات سوف تكون منفصلة كليا عن إسرائيل وعن بعضها البعض، ولكن اعتمادها

كليا على إسرائيل اقتصاديا) خلافا لمصطلح 'كانتونات'، الذى يصف فقط التجزئة الإقليمية فى الأراضى التى تحتلها. ثانيًا: فإن مصطلح 'البانتوستانات' يعبر عن المراكز السياسية وعلاقات القوة بين الفلسطينيين وإسرائيل. إشعارا لهذه القوة هو حقيقة أن كلاً من الأربعة كيانات لها بوابة واحدة يسيطر عليها الإسرائيليون والتى يمكن فتحها وإغلاقها فى أى وقت تختاره إسرائيل.

التقييم الوارد أعلاه يشير إلى أن النتيجة العامة لعملية البانتوستانات فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل، هو هدم الأساس لبناء دولة فلسطينية قابلة للحياة ولها اقتصادها عن طريق خلق الوقائع الاقتصادية والسياسية على أرض الواقع، والتدمير المستمر للاقتصاد الفلسطينى ومؤسساته. كما هو موضح فى المقطع التالى، فإن هذه العملية ترسخت وتأصلت مع اتفاقات أوسلو التى وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى عام ١٩٩٣، والتى أسفرت عن قيام السلطة الفلسطينية.

إنشاء السلطة الفلسطينية ودورها فى التنمية الاقتصادية فى الأراضى المحتلة :

منذ إنشائها فى عام ١٩٩٤، والسلطة الفلسطينية تواجه العديد من التحديات والمعوقات فيما يتعلق بولايتها ومسؤولياتها، والشروط التى تنظم عملها، ودورها فى خدمة المجتمع الفلسطينى، والعلاقة بين العمل السياسى والتنموى فى خطة عملها. كما هو مبين أعلاه، قد تزامن إنشاء السلطة الفلسطينية مع تسارع لسياسات إسرائيل فى مصادرة الأراضى وبناء المستوطنات والسيطرة على المياه، وفرض قيود على حركة الأشخاص والسلع الأساسية وعلى الأنشطة الاقتصادية فى الأراضى التى تحتلها. وبالتالى ليس للسلطة الفلسطينية سوى سيطرة محدودة على الأراضى والمياه ولا شيء على الإطلاق عبر الحدود.

على الرغم من هذه التحديات، نجحت السلطة الفلسطينية إلى حد كبير في بناء مجموعة من المؤسسات الحكومية، وتقديم الخدمات وإدارة الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. هذا يتطلب تقييما لتأثير السلطة الفلسطينية على التنمية الاقتصادية فى الأراضى المحتلة، من بين أمور أخرى، مثل دراسة لطبيعة وبنية وخصائص هذه السلطة. ثم الطريقة التى تعزز السلطة الفلسطينية وتنمية لقدراتها أو تضعفها، كل هذا فى حاجة إلى اختبار واستكشاف.

طبيعة وبنية وقدرة السلطة الفلسطينية :

حددت اتفاقات أوسلو ولاية السلطة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة فى الضفة والقطاع، وقدرتها على وضع السياسات السياسية والاقتصادية. كما أنها تحدد الطبيعة المؤسسية، وهيكل وقدرات مؤسسات السلطة الفلسطينية. مع تقييم موجز للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٦ يقدم دليلا قيما محدداً حول الآثار المترتبة على اتفاقات أوسلو، والعقبات والتحديات الناجمة عن هذه الاتفاقات، ومواطن القوة والضعف للسلطة الفلسطينية. إن تقييم الآثار الرئيسية لهذه القضايا من أجل بقاء الدولة الفلسطينية واقتصادها يتطلب إيلاء اهتمام خاص للسياق الاستعمارى (فى السياسات الإسرائيلية فى الأراضى التى تحتلها)، والتى تم شرحها فى القسم السابق، لنعرف الهدف من اتفاقات أوسلو، والترتيبات الداخلية التى بذلتها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بتنمية الاقتصاد فى الأراضى المحتلة.

كما رأينا فى القسم السابق، تقوم السياسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة على إنشاء عملية 'البانتوستانات'. فى هذا القسم أنا أزعم أن الطبيعة والآثار المترتبة على اتفاقات أوسلو رسخت هذه العملية فى الأراضى المحتلة، وجعل إمكانية الاعتراض عليها أو التخفيف من آثارها السلبية فى غاية الصعوبة. علاوة على ذلك، فإن اتفاقات إضفاء الطابع المؤسسى مع الاعتماد على إسرائيل فى الأراضى التى

تحتلها. أعطت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية على ١٨٪ فقط من الأراضى المحتلة فى الضفة والقطاع، وتنقسم إلى ثلاث مناطق: ألف وباء وجيم، والمنطقة ألف (١٨٪) تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية ؛ المنطقة باء تحت السيطرة الإدارية السلطة الفلسطينية والسيطرة الأمنية لإسرائيل؛ أما المنطقة جيم فهى تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل. والمنطقة ألف مقسمة إلى جيوب كثيرة، مقسمة على نحو فعال من واحدة لأخرى. هذه الجيوب التى تحيط بها مناطق باء وجيم، والتى تعطى لإسرائيل السيطرة الفعلية على كامل الأراضى المحتلة. ومع ذلك، فمنذ عام ٢٠٠٠ السلطة الفلسطينية لم تعد تسيطر حتى على المنطقة ألف، فقد أعادت إسرائيل احتلالها. وعلاوة على ذلك، قامت إسرائيل بإلغاء اتفاقات أوسلو عمليًا بالغزوات المتكررة فى الأراضى التى تحتلها، وبناء الجدار العازل.

بالإضافة إلى ذلك، تركت اتفاقات أوسلو السلطة الفلسطينية دون السيطرة على الحدود والموارد الطبيعية، و دون أى عملة، وليس لها سلطة على تحديد السياسات المالية والنقدية، أو السياسة الخارجية. كما أنها تركت السلطة الفلسطينية وليس لها سلطة فى تحديد المواطنة، وأجبرتها على أن تعتمد اعتماداً كبيراً ومقيداً، على النظم الموضوعة من قبل حكومة إسرائيل.

منذ البداية، واتفاقات أوسلو لم تكن تهدف إلى إقامة دولة كاملة السيادة فى الأراضى المحتلة فى الضفة والقطاع، وإنما خلق "الدولة العميل". مصطلح الدولة العميل استخدم من قبل جميل هلال ومشتاق خان للتمييز فى نقل المسؤولية الانتقائية من جانب إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية لضمان الالتزام السياسى من جانب هذه السلطة لضمان الأمن هو أول الطريق لإقامة دولة فلسطينية فى الأراضى التى تحتلها إسرائيل. بقاء هذه الدولة يعتمد فى المقام الأول على قوة خارجية (إسرائيل) لديها كل نوايا الهيمنة لصنع السياسة فى الدولة العميل، والقدرة على التحكم فى تخصيص الموارد المالية اللازمة للدولة للبقاء على قيد الحياة. لوحظ ذلك فى كثير من الأحوال فى

الأراضى المحتلة منذ إقامة السلطة الفلسطينية ويبدو أنه كان لدعم توطيد دولة العميل. على سبيل المثال، فإن السلطة الفلسطينية لعبت دورا فى حفظ الأمن فى الأراضى المحتلة لحماية إسرائيل والمستوطنين داخل الأراضى التى تحتلها، ولقمع المعارضين لاتفاقات أوسلو. بالإضافة إلى ذلك، تسيطر إسرائيل على تمويلات الأراضى المحتلة. وقد تم تحقيق ذلك من خلال اثنين من الآليات الرئيسية.

أولاً: إن لإسرائيل الحق فى تحصيل جميع الضرائب المفروضة على المعاملات التجارية فى الأراضى التى تحتلها، وبين إسرائيل فى الأراضى المحتلة، وبقية العالم. بموجب اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس الاقتصادى، الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٩٥، يتعين على إسرائيل تحويل عائدات هذه الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، ولكن كثيرا ما أوقفت إسرائيل أو أرجأت تحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية تحت ذريعة المخاوف الأمنية أو شكل من أشكال الضغط المباشر على الحكومة الفلسطينية، كما حدث فعلا عندما تم انتخاب حكومة حماس فى مارس ,٢٠٠٦ منذ بداية الانتفاضة الثانية أوقفت إسرائيل (فى كثير من الأحيان، بين الحين والآخر، وأحيانا) نقل كل من عائدات الضرائب التى تجمعها باسم السلطة الفلسطينية.

ثانيًا: إن لإسرائيل الحق فى التدخل فى تدفق المساعدات الواردة للأراضى المحتلة. فى كثير من الحالات كانت إسرائيل ترفض السماح للجهات المانحة لتمويل تنمية الزراعة أن تعطى للسلطة الفلسطينية نظرا لأن هذا من شأنه أن يتعارض مع السياسات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة والتى تطمع فى المزيد من الأراضى.

بموجب اتفاقات أوسلو وافقت السلطة الفلسطينية على مبادئ الدولة العميل. ومع ذلك، فإنها حاولت أن تحد من هذه الحقائق التى أوجدتها الاتفاقات والتى تجعل من بناء دولة تنموية – هدفًا مستحيلاً بسبب سياسات الإغلاق، وبناء المستوطنات وتوسعها، وشق الطرق الالتفافية، وإقامة الجدار الفاصل، والسيطرة على الموارد

الطبيعية. بينما هناك العديد من الأسباب لانتقاد السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالاقتصاد فى الأراضى المحتلة، فإن العديد من الترتيبات الداخلية فيما يتعلق بتنمية الاقتصاد قد تكون مقيدة للغاية فى سياق محددات خارجية حادة. هناك ثلاثة جوانب أساسية يجب تقييمها فى هذا الصدد: الرؤية الإنمائية للسلطة الفلسطينية، وإدارة مؤسسات السلطة، والعلاقة مع القطاع الخاص. فيما يلى تقييماً لهذه الجوانب مع إيضاح العلاقة المعقدة بين المحددات الداخلية والخارجية والآثار المترتبة على كل منها بالنسبة للاقتصاد فى الأراضى المحتلة.

خطط التنمية الفلسطينية :

هناك ثلاث مشاكل أساسية ينبغى أن تؤخذ بعين الاعتبار فيما يتعلق بالسياقات الداخلية والخارجية. هذه المشاكل قيدت السلطة الفلسطينية فى إدارة عملية التنمية بشكل فعال.

أولاً: على النحو المذكور أعلاه، فإن سيادة السلطة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة محدودة جدا، والقيود الخارجية (ممثلة فى السياسات الإسرائيلية) تعوق التنمية فى أى ترتيبات فى الأراضى المحتلة.

ثانياً: فإن الحالة السياسية لم تكن مستقرة فى الأراضى المحتلة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية.

ثالثاً: القدرات المؤسسية اللازمة لتصميم وإدارة عملية التنمية كانت فى حدود ضيقة جدا فى الأراضى المحتلة، ومحددة بتداعيات اتفاقات أوسلو. وسوف نوضح هذه المشكلة بمزيد من التفصيل فى القسم التالى.

اعتمدت السلطة الفلسطينية منذ قيامها على نهجين رئيسيين للتعامل مع الاقتصاد فى الأراضى المحتلة، أول نهج للتنمية طبق ابتداء من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٩،

كان يعتقد أنه خلال تلك الفترة سيتم إقامة دولة كاملة السيادة سوف تبرز فى الأراضى المحتلة نتيجة لاتفاقات أوسلو. السلطة الفلسطينية بدأت فى تصميم السياسات التنموية وفقا لوجهة النظر هذه وبذلت محاولات مختلفة لدفع عجلة التنمية. كما سنرى فى الفصول القادمة، نتيجة هذه الجهود التى بذلتها السلطة الفلسطينية ليست مرضية. كل من العقبات المذكورة أعلاه تدخلت، والخلاصه كان هناك عدم كفاية تنموية.

فى حين أن خطط التنمية التى وضعتها السلطة الفلسطينية وشملت الاهداف الهامة مثل توليد فرص العمل، وبناء البنية التحتية والتنمية الريفية وتشجيع الصادرات، كانت تعانى من العديد من الضعف الهيكلى خاصة فيما يتعلق أساسا بمنهجية التخطيط وتقييم الأولويات للشعب الفلسطينى، وإجراءات التنفيذ. والبعض يعزو لضعف من قبل مصممى الخطة التى كانت شاملة والتى وضعت من خلال عملية تشاور مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. ومع ذلك، فإن تصميم خطة تنمية شاملة يتطلب أكثر من مجرد التشاور، وإنما يحتاج إلى تقييم للاحتياجات والأولويات الحقيقية للمجتمع والبحث فى كيفية الوفاء لهذه القضايا بكفاءة. العديد من الدراسات التى تناولت هذه القضايا، أكدت على أن خطط التنمية الفلسطينية لا تشكل استراتيجية شاملة تقوم على رؤية للتنمية الطويلة الأجل.وليس وضعها من خلال مجرد عملية الحوار بين مختلف قطاعات المجتمع، ولا سيما القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، كما أنها ليست أساساً لتقييم الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الفلسطينى.

تفتقر خطط التنمية الفلسطينية، كذلك إلى آليات وأدوات محددة لتنفيذها ورصدها. يبدو أن خطط التنمية الفلسطينية، هى مجرد قائمة من المشاريع التى تهدف إلى الحصول على مساعدة مالية من مجتمع المانحين، وليست خططاً للتنمية مع رؤية طويلة الأجل. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح فى الخطة الخمسية (١٩٩٩-٢٠٠٣)،

التى حلت محل خطة مدتها ثلاث سنوات (١٩٩٨-٢٠٠٠). علاوة على ذلك، فالأهم من الأهداف الرئيسية لهذه الخطة لم توضع موضع التنفيذ كاملا خلال فترة التخطيط. كما الأقسام التالية تظهر -سواء كان ذلك بسبب عوامل داخلية أو خارجية - تعارض ممارسات السلطة الفلسطينية خلال الفترة مع أهداف تلك الخطط، ولا سيما من حيث النفقات العامة وإدارتها للاقتصاد الفلسطينى.

النهج الثانى الذى اعتمدته السلطة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة والمنفذ منذ اندلاع الانتفاضة الثانية فى عام ٢٠٠٠ , هذا النهج يظهر التحول الهيكلى فى سياسات السلطة الفلسطينية من تشجيع التنمية نحو استراتيجية البقاء لتجنب الانهيار الاقتصادى والسياسى والمؤسسى. إن اندلاع الانتفاضة الثانية يدل بوضوح على أن النضال الوطنى ضد الاحتلال لم ينته بعد. منذ البداية نفذت إسرائيل خطة مدروسة ومتماسكة وسياسات منهجية لتدمير السلطة الفلسطينية ومؤسساتها. هذا يرجع إلى حقيقة أن السلطة الفلسطينية تتحدى الدور المصمم لها (الدولة العميل) فى الأراضى المحتلة من خلال الانخراط فى النضال الوطنى ضد الاحتلال. سياسات إسرائيل اضطرت السلطة لاستخدام الأموال المستخرجة من الإيجار والاحتكار - والتى كانت أساساً مودعة فى حسابات سرية - ليس من أجل تعزيز التنمية فى الأراضى المحتلة، ولكن لتمويل عملية مؤسسات السلطة الفلسطينية من أجل تجنب الانهيار السياسى والاقتصادى.

نهج السلطة الفلسطينية فى إدارة الاقتصاد فى الأراضى المحتلة:

هناك الكثير من الأدلة لدعم الحجة القائلة بأن دور السلطة الفلسطينية فى إدارة الاقتصاد فى الأراضى المحتلة، قد اتسم بسياستين متناقضتين. من ناحية، اعتمدت السلطة نهجا لتشجيع الاستثمار وإعطاء الدور القيادى للقطاع الخاص فى تشجيع

التنمية الاقتصادية فى الأراضى المحتلة. من ناحية أخرى، فقد حافظت على وجودها شديد الوطأة فى الاقتصاد، وذلك أساسا عن طريق هيمنة الدولة على الاحتكارات التى يسيطر عليها أفراد هم أعلى المستويات فى السلطة البيروقراطية.

صدور قوانين لتشجيع الاستثمار فى عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٨ كانت واحدة من محاولات كثيرة من السلطة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار فى الأراضى المحتلة. هذه القوانين منحت إعفاءات ضريبية للمشروعات الاستثمارية على أساس مقدار رأس المال المستثمر، وعدد العمال الذين يعملون بها. قانون تشجيع الاستثمار من القوانين التى تعتبر واحدة من العوامل الرئيسية وراء الزيادة فى عدد الشركات المسجلة فى الأراضى المحتلة فيما بعد عام ١٩٩٧، هناك ١،٨٤١ شركة مسجلة فى عام ١٩٩٩، بالمقارنة مع ١،٥١٧ شركة فى عام ١٩٩٤، التسجيلات الجديدة شهدت انخفاضا فى عامى ١٩٩٦ و ١٩٩٧ (٢٦٩ او ١٩٨ الشركات على التوالى) قبل أن يرتفع مرة أخرى فى عام ١٩٩٨ إلى ١،٣٧٠ شركة. نتيجة للانتفاضة الثانية وسياسة الإغلاق، والاستثمار فى الاقتصاد الفلسطينى انخفض عدد الشركات المسجلة حديثا إلى ١،٦٠٣ شركة فى عام ٢٠٠٠، بالمقارنة مع ١،٨٤١ شركة فى عام ١٩٩٩

وبالنسبة لدور القطاع الخاص، فى الفترة التى تلت إنشاء السلطة الفلسطينية شهد حوارا مفتوحا بين القطاعين العام والخاص. والهدف من هذا الحوار هو لتفعيل مشاركة القطاع الخاص فى وضع السياسات الاقتصادية ومزيد من الإجراءات لتحسين بيئة العمل فى القطاع. الحوار بين القطاعين العام والخاص وصل إلى ذروته فى مايو ٢٠٠٠ من خلال مؤتمر الحوار الوطنى الاقتصادى، الأمر الذى عجل بالعديد من التوصيات لتحسين دور القطاع الخاص فى الاقتصاد الفلسطينى، وتحسين كفاءة السلطة الفلسطينية، وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية.

السؤال الحقيقى هنا هو ما إذا كانت هذه التوصيات قد تم ترجمتها إلى خطوات عملية ملموسة ليكون لها تأثير إيجابى على الاقتصاد الفلسطينى والشعب

الفلسطينى، أو ما إذا كان تقسيم الأدوار بين القطاعين العام والخاص فى الاقتصاد لا يزال دون تغيير. تقييم مدى تنفيذ هذه التوصيات خارج نطاق هذا الفصل. حتى عام ١٩٩٩ لم تكن هناك مؤشرات على أن السلطة الفلسطينية المشاركة فى الاقتصاد من خلال احتكارات الدولة قد تغيرت. على الرغم من حقيقة أنها قد بدأت فى سن تشريعات لتشجيع الاستثمار وخلق حوار مع القطاع الخاص لإعطاء هذا الأخير دور قيادى فى الاقتصاد، فإنه لا يزال هناك الاحتكارات التجارية على بعض السلع الأساسية من خلال هيمنة السلطة الفلسطينية على الشركات التى يسيطر عليها الأفراد من النخبة من القيادات البيروقراطية للسلطة الفلسطينية وتعمل بالتعاون مع الموردين الإسرائيلية.

هذه الشركات لديها احتكار الدولة لاستيراد ما لا يقل عن ثلاث عشرة سلعة من السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر والزيت واللحوم المجمدة، والسجائر والحيوانات الحية، والأسمنت، والصلب، والخشب، والتبغ، والبترول. هذه الممارسات الاحتكارية أعاقت المنافسة الحرة فى الاقتصاد فى الأراضى المحتلة، مما أضعف القطاع الخاص (خصوصا الشركات الصغيرة)، وأسفرت عن زيادة أسعار السلع الأساسية. على سبيل المثال، بين صيف ١٩٩٥ وصيف عام ١٩٩٦، سعر كيس الدقيق وزنه ستة كيلو جرام ارتفع من ٤٥ شيكل إلى ١٢٠ شيكلاً. وكانت أكبر زيادة من ٧٠ شيكلاً إلى ١٢٠ شيكلاً وقعت خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من هذه الفترة، ويعزى سبب الزيادة مباشرة إلى احتكار الدقيق.

باستخدام بيانات من وزارة الخارجية الأمريكية، تشير إلى أن السلطة الفلسطينية والأفراد فى المناصب العليا فى هذه السلطة قد حصدوا مئات الملايين من الدولارات سنويا من هذه الاحتكارات. هذه الإيرادات بشكل فعال يعنى نقل الدخل من الفئات الأكثر فقرا لطبقة سياسية جديدة من القوى الاقتصادية الكبيرة. على سبيل المثال، أفاد محمد نصر أن شركة الاتصالات الفلسطينية (بالتيل)، إحدى

احتكارات السلطة الفلسطينية، لا تحصل فواتير الهاتف من المؤسسات الحكومية ويعوض عن هذه الخسارة عن طريق المغالاة مع المستهلك العادى.

بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وافقت السلطة الفلسطينية على عملية الإصلاح من أجل إعادة هيكلة مؤسساتها للحد من الاحتكار، وللتحضير للخصخصة فى الأراضى المحتلة عن طريق خفض الإيجارات التى تحصل من قبل الأفراد فى المناصب العليا فى السلطة الفلسطينية (صندوق النقد الدولى ٢٠٠٣). كما يبدو فى النص التالى، ليس هناك شك فى أن الحاجة إلى إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية من أجل زيادة الكفاءة فى إدارة الاقتصاد بالأراضى المحتلة، وفى تلبية احتياجات ومتطلبات الشعب الفلسطينى فى تلك المناطق. ومع ذلك، فإن الهدف والدافع وراء هذا الإصلاح القسرى مشكوك فيه بدرجة كبيرة. فقد ينظر إليه باعتباره طريقة للحد من قدرة السلطة الفلسطينية على دعم النضال الوطنى ضد الاحتلال. فعالية هذه العملية هى أيضا موضع شك، حيث إنها قد جرت فى وقت لا تزال الأراضى الفلسطينية تحت الاحتلال، ومؤسسات السلطة الفلسطينية فى طريقها إلى الانهيار.

أداء القطاع العام:

كما هو مبين أعلاه، على الرغم من التحديات والمعوقات التى تواجه السلطة الفلسطينية منذ إنشائها، وخبرتها المحدودة باعتبارها سلطة جديدة، فإنها اتخذت خطوات هامة فى عدد من المجالات المتعلقة بالمؤسسات العامة. ونجحت فى إقامة البنية التحتية لمؤسسات السلطة التنفيذية، سواء على المستوى الوطنى والمحلى. هذه المؤسسات تقدم خدمات هامة للجمهور، مثل التعليم والصحة، وتقديم المساعدة للأسر الفقيرة، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، وفى أعقاب الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية فى عام ١٩٩٦، تولى المجلس التشريعى الفلسطينى

دوره فى التشريع والرقابة. سن المجلس التشريعى الفلسطينى قوانين اجتماعية وسياسية واقتصادية عديدة لتنظيم الحياة اليومية للشعب الفلسطينى والعمل الهيكلى للمؤسسات المختلفة، سواء الحكومية والأهلية.

على الرغم من هذه الإنجازات، ومع الأخذ فى الاعتبار القيود التى فرضت على السلطة الفلسطينية، فى الفترة بين عامى ١٩٩٤ و ٢٠٠٦ توجد الكثير من الأدلة على الضعف الهيكلى والخلل فى أداء السلطة من حيث ما يمكن تحقيقه. هذا التقييم خارج عن نطاق هذا الفصل، ولكن لدينا مثالين مترابطين - إدارة التوظيف فى القطاع العام وتخصيص النفقات العامة - سيكون بمثابة التوضيح.

تعتمد السلطة الفلسطينية على العمالة فى القطاع العام للتخفيف من فقدان فرص العمل وانخفاض الدخل الناجم عن الظروف الاقتصادية الصعبة فى الأراضى المحتلة (بما فى ذلك القيود المفروضة على استخدام العمال الفلسطينيين فى إسرائيل). بالإضافة إلى ذلك، فقد استخدمت التوظيف فى القطاع العام لدمج العائدين من الشتات فى المجتمع الفلسطينى. من ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ ارتفع عدد العاملين فى وزارات وهيئات السلطة الفلسطينية أكثر من الضعف، أى ما يعادل معدل نمو سنوى ١٢,٣٪. منذ عام ٢٠٠٠، والعمالة فى القطاع العام نمت بمعدل نمو سنوى قدره ٢,٦٪. بحلول عام ٢٠٠٣، كان حوالى ١٢٨,٠٠٠ موظفًا فى ميزانية السلطة الفلسطينية (البنك الدولى ٢٠٠٤).

التوسع السريع فى التوظيف فى القطاع العام أدى إلى زيادة الميزان، وتكلفة العمالة فى مناطق السلطة الفلسطينية. وزيادة الرواتب الحكومية من ٣٠٤,٣ مليون دولار فى عام ١٩٩٥ إلى ٥١٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٩ وإلى ٨٧١ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤، وهو ما يمثل ٦١٪ من مجموع النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية خلال تلك الفترة (البنك الدولى ٢٠٠٤).

سياسة التوظيف العامة ليست حلا سليما لمشكلة البطالة، وتعنى انخفاضًا فى الدخل فى الأراضى المحتلة. هناك التكاليف الطويلة الأجل المرتبطة بخلق وظائف دائمة فى القطاع العام، مثل تكاليف التوظيف وتكاليف المعاشات التقاعدية فى المستقبل. الكفاءة قد تتأثر أيضا من خلال العمالة الزائدة، وعدم فعالية توزيع الوظائف. بالإضافة إلى ذلك، والأهم من ذلك، فإن هذه الاستراتيجية قد خفضت خيارات السياسة العامة لمخصصات الميزانية. على سبيل المثال، قامت خطة وزارة التربية والتعليم للسنوات الدراسية ٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٤/٢٠٠٥ تبين أنها بحاجة إلى ٨٩٤،١ مليون دولار للإنفاق الحكومى. هذه الخطة تهدف إلى توفير التعليم الابتدائى لجميع الأطفال الفلسطينيين، وتحسين نوعية التعليم الرسمى وغير الرسمى، وتطوير الإدارة والتعليم، وتطوير الموارد البشرية اللازمة لقطاع التعليم فى السنوات القادمة.

دور المعونة الدولية :

منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى عام ١٩٩٣، وقد التزم المجتمع الدولى المانحين بدعم عملية السلام. الغرض الرئيسى من هذا الدعم هو تقديم 'عائد السلام' للشعب الفلسطينى وتعزيز الدعم الشعبى لعملية السلام. اتخذ هذا الدعم شكلين رئيسيين. وقد كان الشكل الأول لتعزيز إعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فى الأراضى المحتلة. والثانى كان من أجل بناء قدرات السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات وإدارة الحياة اليومية للشعب الفلسطينى.

كان ينظر إلى هذا الدعم من جانب مجتمع المانحين الدوليين، باعتبار ذلك الخطوة الأولى نحو إقامة دولة فلسطينية من خلال المفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. والسؤال الحقيقى هو: إلى أى مدى كانت المنح تخدم أغراضها،

وما هو السجل الحافل لهذه المساعدات؟ ما هى التحديات التى تواجه مجتمع المانحين الدوليين، وما حدث من خطأ فى عملية تقديم المساعدة للشعب الفلسطينى؟

الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٥ تكشف الأدلة عن أن المساعدات الدولية للفلسطينيين لعبت دورا محدودا للغاية فى تعزيز التنمية الاقتصادية فى الأراضى المحتلة، وفى الحفاظ على عملية السلام. حتى عام ٢٠٠٠، يمكن لمجتمع المانحين ادعاء نجاحا محدودا فى تعزيز النمو الاقتصادى والحفاظ على المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن دون أى تغييرات هيكلية فى اقتصاديات الأراضى المحتلة أو فى عملية بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة. ولدراسة فعالية المعونة التى أجراها البنك الدولى، وتقييم دورها فى المساعدة فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٩٣، خلص إلى أن 'الدعم المقدم من المانحين أدى إلى إبطاء الانخفاض العام الاقتصادى، وساهم فى النمو الاقتصادى، وتعزيز المؤسسات الرئيسية والقدرات المحلية. للقيام بذلك. والجهات المانحة ساهمت فى تحقيق الاستقرار السياسى، مما يساعد على الحفاظ على استمرار المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية '. (البنك الدولى ٢٠٠٠: س س).

والسبب الرئيسى لهذا الدور المحدود ذى شقين. الأول هو أن الجهات المانحة لتقديم المساعدة للشعب الفلسطينى قد تزامنت مع العقوبات الصارمة والسياسات والتدابير التى تتخذها إسرائيل ضد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة، بما فى ذلك عمليات الإغلاق، وبناء المستوطنات الاستعمارية، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وإقامة الجدار العازل. كما هو مبين أعلاه، فإن هذه السياسات كان لها تأثير حاد على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطينى. كما تهدف إسرائيل أيضا إلى تقويض جهود التنمية فى كل من السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولى للمانحين. فى الآونة الأخيرة تم التركيز على الجهات المانحة الدولية ووكالات المعونة وقد تم توجيهها بنحو متزايد فى حالات الطوارئ ومشاريع على المدى القصير للتخفيف من أثر الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية فى الأراضى المحتلة،

والسماح للسلطة الفلسطينية بالبقاء، بدلا من توجيهها نحو البرامج و المشاريع التنموية والمؤسسية. فى عام ٢٠٠٠، التزامات المانحين لتقديم المساعدة إلى الأراضى المحتلة كانت ٩٧٣ مليون دولار منها ٨٧,٥٪ تم تخصيصها لبرامج ومشاريع التنمية، و ١٢,٧٪ للمساعدة فى حالات الطوارئ وميزانية الدعم. بحلول عام ٢٠٠٢، تم تخصيص ٨٣٪ من مجموع الالتزامات (٥٢٧،١ مليون دولار لتقديم المساعدة الطارئة ودعم الميزانية)، و ١٣٪ فقط (٢٦١ مليون دولار أمريكى) تم تخصيصها لدعم التنمية العادية (البنك الدولى ٢٠٠٤).

بالإضافة إلى ذلك، كانت السياسات الإسرائيلية والعقوبات الجماعية والتدابير التقييدية فى الأراضى المحتلة سبباً فى تعقيد جهود عمل وكالات المعونة الدولية فى هذا المجال والحد من قدرتها على تنفيذ المشاريع وتقديم المساعدات، فى الوقت المناسب وبطريقة فعالة وأقل فى التكلفة .

لم يتخذ المانحون أى إجراء أو ممارسة ضغوط لتحدى السياسات الإسرائيلية وحماية عملية بناء الدولة والتنمية الاقتصادية فى الأراضى المحتلة. العذر الرئيسى لذلك هو أن مثل هذه الضغوط من شأنه تقويض عملية السلام. ولذلك، لا ينبغى أن نمارس الضغط على حكومة إسرائيل لتغيير سياساتها وتدابيرها . فى تقييمه للمساعدات الخارجية وأخطاء التسعينيات، خلص نايجل روبرتس، مدير البنك الدولى فى الأراضى المحتلة أن " الوقت قد حان لاتباع المانحين نهجًا أكثر صرامة تجاه الصراع – أولاً فقد اتفق الطرفان على عقد للمساءلة عن الوعود التى قدموها للمجتمع الدولى. اليوم الوضع الراهن لا يمكن الحفاظ عليه فجهود الإغاثة الكبيرة والمعقدة بالفعل غير قادرة على مساعدة الفلسطينيين لوقف التدهور الاقتصادى والاجتماعى، والنظرة الاستراتيجية لن يكون لها معنى إذا لم ينظر إليها باعتبارها جسرا لمرحلة من التغير الجاد ".

تاريخ المعونة المقدمة للفلسطينيين ملحوظ بعدم الإنجاز. تشير الدلائل إلى أن هذه المساعدات لا يمكن استخدامها بديلا عن الإرادة السياسية. فى غياب تسوية سياسية قابلة للحياة، فإن المعونة قد ثبت أنها أداة محدودة فى تشجيع إحداث تغييرات أساسية فى الاقتصاد فى الأراضى المحتلة بما يشير إلى أن استخدام المعونة، دون وجود آليات واضحة لتحقيق أهدافها، فإنها تلعب دوراً "عكس الإنتاجية" (إبقاء الاقتصاد ثابت وتكريس الاحتلال).
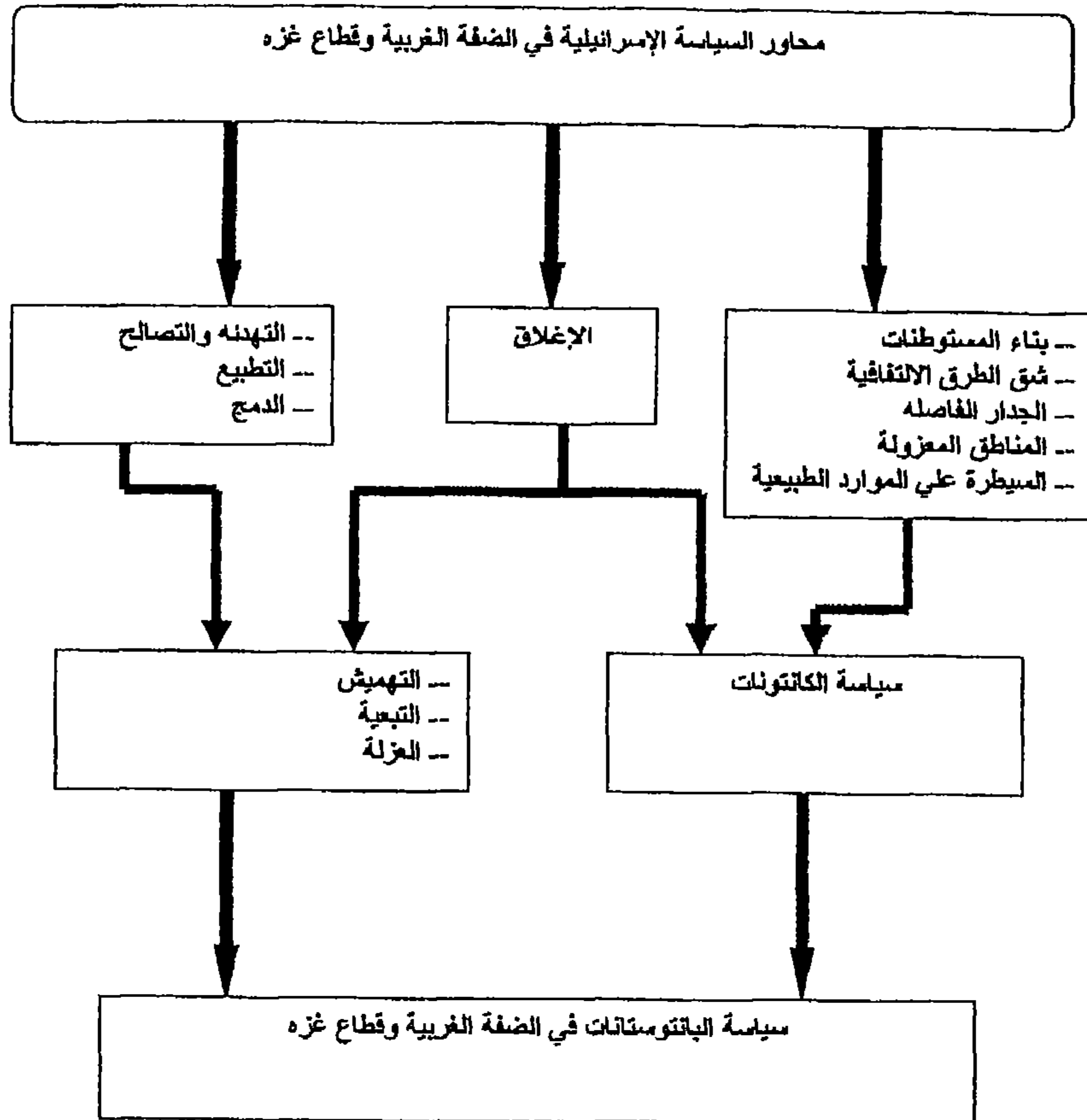
رسم ٦/١ يوضح محاور السياسة الإسرائيلية فى الضفة العربية وقطاع غزة.

خاتمة :

دمرت عملية البانتوستانات إمكانية بناء اقتصاد وطنى فى الأراضى المحتلة. فهى فى الواقع قطعت الاقتصاد إلى قطاعات مختلفة، لتزيد من ضعفه، والاعتماد على إسرائيل. وقد أدى ذلك إلى نمو غير كاف وإلى التشرذم الحاد فى سوق العمل. تدخل تنموى غير كافٍ، وسوء إدارة الاقتصاد والقطاع العام، وتركيز السلطة الاقتصادية والسياسية جميعها كان لها تأثير كبير على التنمية فى الأراضى المحتلة. هذه الصفات قد حددت من قدرة السلطة الفلسطينية لتخصيص الموارد المالية اللازمة لتطوير مؤسسات قوية، وبناء الهياكل الأساسية الكافية، وتقديم خدمات ذات كفاءة للشعب الفلسطينى. دور المجتمع الدولى للمانحين فى تعزيز التنمية الاقتصادية (التغيير الهيكلى والإصلاح الاقتصادى) كان محدودا للغاية.

إن الحديث عن اقتصاد فلسطينى قابل للحياة لا صلة له بالموضوع فى ظل وجود الاحتلال والإغلاق، وعملية البانتوستانات، ومع ذلك فإنه لا بد من بناء اقتصاد وطنى فى الأراضى المحتلة بغية توفير الرخاء للشعب الفلسطينى. الترتيبات السياسية والاقتصادية الرئيسية وحيوية الأراضى المحتلة، من حيث الأرض والموارد الطبيعية اللازمة لبناء مثل هذا الاقتصاد، يبدو أن يكون إشكاليا. هذا أيضا يثير تساؤلات حول جدوى المشروع الوطنى الفلسطينى الحالى، وهو الحل القائم على دولتين، حيث يكون للفلسطينيين إقامة دولتهم فى حدود ١٩٦٧ من الأراضى المحتلة.

(٧)

التحول فى البيئة الفلسطينية

جاد إسحاق وأوين باول

* **جاد إسحاق:** هو المدير العام لمعهد البحوث التطبيقية بالقدس (أريج) التى تجرى بحوثا فى مجال الزراعة، والبيئة واستخدام الأراضى والمياه. حصل على درجة البكالوريوس من جامعة القاهرة، والماجستير من جامعة روتجرز، وعلى الدكتوراه من جامعة ايست انجليا فى المملكة المتحدة. إسحاق هو عميد سابق لكلية العلوم فى جامعة بيت لحم. نشر العديد من المقالات والكتب بما فى ذلك اللمحة البيئية للضفة الغربية وأطلس فلسطين. وترأس الوفد الفلسطينى من أجل البيئة بالفريق العامل فى المحادثات المتعددة الأطراف، وكان مستشاراً لفريق التفاوض الفلسطينى حول قضايا الوضع النهائى.

* **أوين باول:** خريج جامعة تاسمانيا باستراليا. فى عام ٢٠٠٣ حصل على البكالوريوس فى الآداب والعلوم، تخصص فى التاريخ والجغرافيا. فى عام ٢٠٠٤، أكمل دراسته بمرتبة الشرف بالتحقيق فى العلوم البيئية من تأثير وتغيير استخدام الأراضى على الجيومورفولوجيا النهرية. بعدها عمل كمتطوع لجامعة النجاح أوين يعمل حاليا مساعدا للأبحاث بمعهد الأبحاث التطبيقية، القدس (أريج).

مقدمة

يتطلب حل الدولتين وجود دولة فلسطينية ذات سيادة تؤمن بالتعايش السلمى مع إسرائيل، ويبقى هذا الحل، على نطاق واسع، باعتباره وسيلة ضرورية لتسوية النزاع الإسرائيلى الفلسطينى. هذه النتيجة، تعتمد على قدرة دولة فلسطينية وقابليتها للاستمرار. ويمكن تعريف مفهوم البقاء بأنها قدرة الدولة فى الوجود، والدالة على أن تكون مستدامة بينما تمتلك ما يكفى من الموارد لتلبية احتياجات شعبها. وفقا لتعريف "بوزيل فى ٢٠٠١"، يمكن تقييم قابلية البقاء من خلال تحليل مكونات النظام المختلفة التى تساهم فى وظائف المجتمع الكلية. هذه المكونات معقدة ودينامية، وتمثل مجموعة واسعة من الموارد البشرية والمادية؛ والمؤسسات والمنظمات الاجتماعية، والاقتصادية، والموارد المالية، والبنية التحتية، والعوامل البشرية والبيئة الطبيعية هى بعض منها. يشير بوزيل إلى أن هذه العناصر تختلف من حيث مساهمتها الشاملة بهذا النظام على نطاق أوسع والتى تنبثق من صلاحية التفاعلات بين مكونات النظم، والتى تسهم فى كل ما يجرى بصورة فردية قابلة للحياة.

لا يشير هذا الكلام عن دولة فلسطينية قابلة للحياة، على سبيل المثال، الحجم، أو المكونات السياسية، والاجتماعية، والديموجرافية لهذا الكيان. قرارات منظمة التحرير الفلسطينية بتحديد دولة فلسطينية تضم جميع المناطق الفلسطينية التى احتلتها إسرائيل فى عام ١٩٦٧: وهى قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. بيد أن الحكومات الإسرائيلية قد وضعت مجموعة واسعة من السيناريوهات والخيارات لتحديد ما يمكن أن تشكله، من وجهة نظرهم، قيام دولة فلسطينية، والتى تضم ما بين ٤٠ إلى ٧٠٪ من مساحة المناطق الفلسطينية المذكورة. على أى حال، فإن الموارد المتاحة البيئية وإدارتها تشكل عاملا حاسما فى تحديد جدوى الحل القائم على دولتين.

تلعب البيئة دورا هاما فى تحديد قابلية التطبيق؛ لأنها توفر الإطار المادى للمجتمع الذى يوجد ويحدد مدى ثبات واستدامة هذا المجتمع. هناك خصائص بيئية تحد من إمكانيات التنمية على جميع المستويات الطبيعية والتكنولوجية والبيولوجية. الإمكانات أيضاً محدودة بسبب القيود المفروضة على الموارد والبيئة: المساحة المتاحة، والقدرة الاستيعابية للنفايات فى التربة، والأنهار، والغلاف الجوى والمحيطات، ومدى توافر الموارد المتجددة وغير المتجددة .

وضع البيئة فى فلسطين يلقى اهتماما أقل من الجدل الدائر بشأن الصراع الفلسطينى الإسرائيلى على الرغم من دوره الأساسى فى نجاح تحقيق حل الدولتين. محدودية الموارد، وسوء الإدارة والممارسات غير المستدامة قد أدت إلى تحول جذرى فى البيئة الفلسطينية، بجانب تدهور النظم الإيكولوجية الطبيعية واستنزاف مواردها، ومع ذلك، فقد تفاقمت الحاله من جراء السياسات أحادية الجانب التى تقوم بها دولة إسرائيل لاستغلال وممارسة السيطرة الكاملة على فلسطين والموارد الطبيعية لأغراضها ومصلحتها الخاصة.

لتقييم جدوى إقامة دولة فلسطينية، من الضرورى النظر فى العلاقات الأساسية والتى تعتمد على التعاون القائم بين البيئة والمجتمع، وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. وسوف يناقش هذا الفصل الخصائص الرئيسية للتغير البيئى فى فلسطين، وتحليلها فيما يتصل بتأثيرها المحتمل على بقاء واستدامة الدولة الفلسطينية. لتوضيح ذلك فإن المرحلة الحالية البيئية والاجتماعية والديموجرافية والجغرافية والظروف السياسية تجعل أى دولة فلسطينية قابلة للحياة، مستقرة إلى حد كبير وبالتالى تخدم المصالح الجغرافية السياسية لإسرائيل، وبالتالى التركيز على الحاجة إلى القيادة الفلسطينية لإعادة تقييم عملية التفاوض لضمان سلام دائم.

التحول وحالة البيئة الفلسطينية:

إن اختلال موازين القوى بين إسرائيل وفلسطين مكن إسرائيل من الأراضى

الفلسطينية المناسبة وغيرها من الموارد دون منازع تقريبًا، وفقا لمصالحها الخاصة الضيقة. أما حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية ووضع بيئتها فتحددها تصرفات إسرائيل على مدى السنوات المقبلة، فى الوقت الذى تواصل فيه احتلالها من جانب واحد، تواصل أيضًا سياسة فك الارتباط أو التقارب من جانب واحد. فى وقت لاحق، سوف يتأثر بقاء واستدامة قيام دولة فلسطينية تأثرًا عميقًا بالجغرافية السياسية والظروف البيئية.

فيما يتعلق بالوضع الراهن للبيئة فى الضفة الغربية وقطاع غزة تشير البيانات إلى أن هناك عددا من القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية التى من شأنها أن تؤثر على بقاء الدولة. وتشمل الزيادة السكانية، والافتقار إلى المساحات الخاليه، ونضوب الموارد المائية، والتخلص من النفايات الصلبة، وتدهور نوعية المياه، وتدهور الأراضى، ومستوى التواصل الجغرافى بين المناطق الفلسطينية التى يحددها جدار الفصل العنصرى، ونقاط التفتيش، والمستوطنات، والطرق الالتفافية. كثير من هذه القضايا تتقاطع مع بعضها البعض من حيث تأثيرها على سلامة البقاء والاستدامة.

النمو السكانى معترف به على نطاق واسع فى الأدبيات من حيث تأثيره على الاستدامة البيئية العالمية. لا يختلف الحال فى فلسطين حيث النمو السكانى يشكل ضغوطًا إضافية على البيئة وعلى استيعاب النفايات ودعم وجود السكان. فى البلدان النامية مثل فلسطين تواجه معضلات كبيرة فى التنمية الصناعية والاجتماعية مما يستلزم ضغوطًا بيئية اضافيه.

فى ظل معدلات النمو الحالية للسكان الفلسطينيين يمكن أن نتوقع الزيادة بدرجة كبيرة على مدى العقود المقبلة مع الآثار البيئية الناجمة عن ذلك. الشكل ٧/١ يشير إلى ثلاثة نماذج من التوقعات لنمو السكان فى الضفة الغربية فى العقود القادمة: المنخفضة والمتوسطة والعالية.

High growth نمو مرتفع
Medium growth نمو متوسط
Low growth نمو منخفض
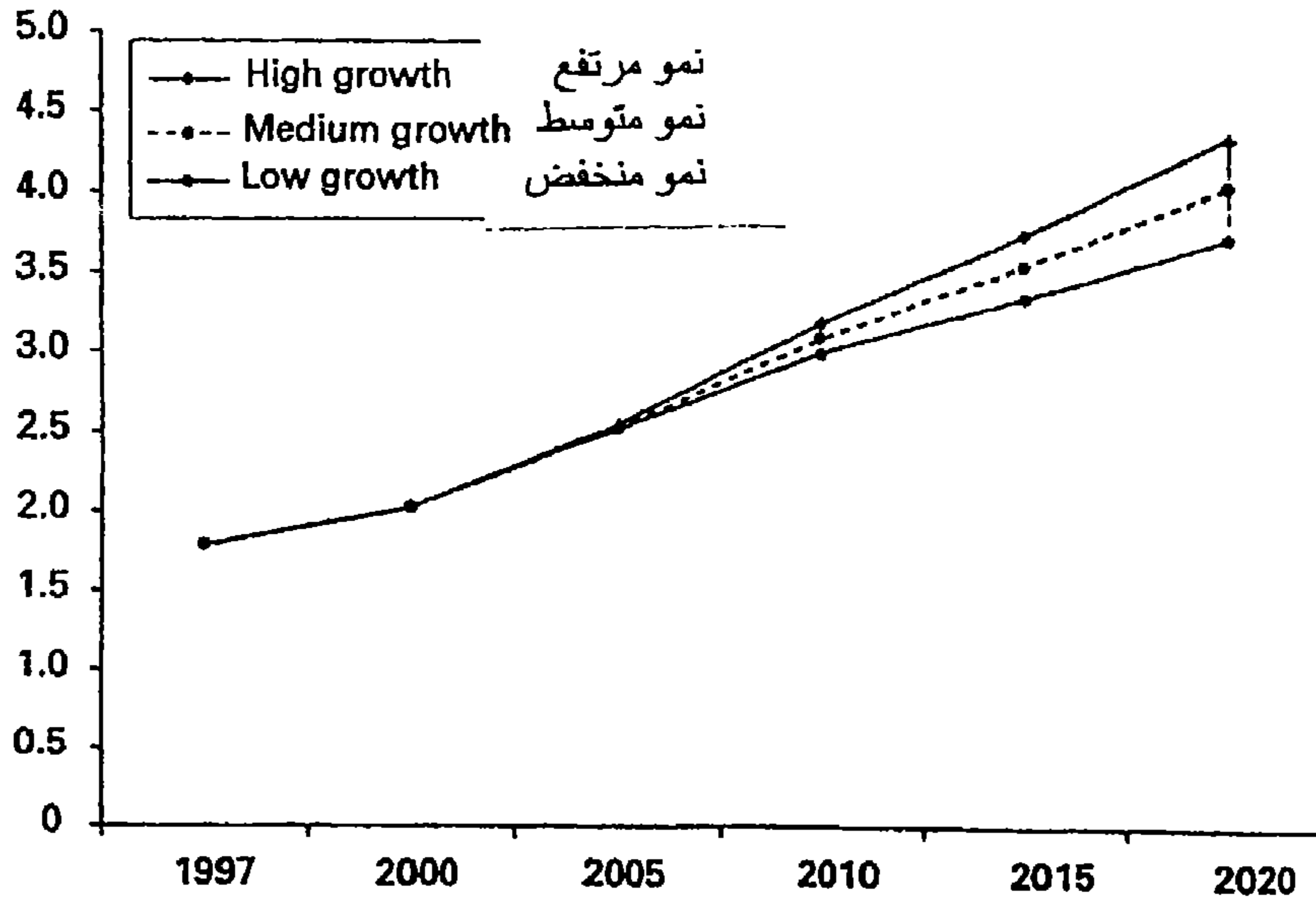
شكل ٧/١ : النمو السكاني فى الضفة الغربية

يساهم النمو السكاني الحالى فى فلسطين مع النقص المزمن فى المساحات الفضاء بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الأراضى وسياسة الضم. ففى الضفة الغربية، ما يزيد على ٥٠٪ من الأراضى مغلقة أو قد تمت مصادرتها من قبل إسرائيل. تختلف الكثافة السكانية اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى. ومع ذلك، فالمناطق الحضرية تشكل نقطة ارتكاز لقطاع كبير من السكان يعانون أكثر من غيرهم. فوجود منطقة محدودة للتوسع الحضرى، وارتفاع أسعار الأراضى وصعوبة الحصول على رخصة بناء من السلطات الإسرائيلية، ولا سيما فى مجالات التخطيط لأنشطة الاستيطان، قد اضطرت العديد من الفلسطينيين للبناء على أرضه دون حصولها على تراخيص بناء. هذه المنازل تتعرض للهدم من جانب السلطات الإسرائيلية فى محاولة لضبط التركيبة السكانية الفلسطينية. الشكل ٧/٢ يشير لعدد من عمليات هدم المنازل ما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٥
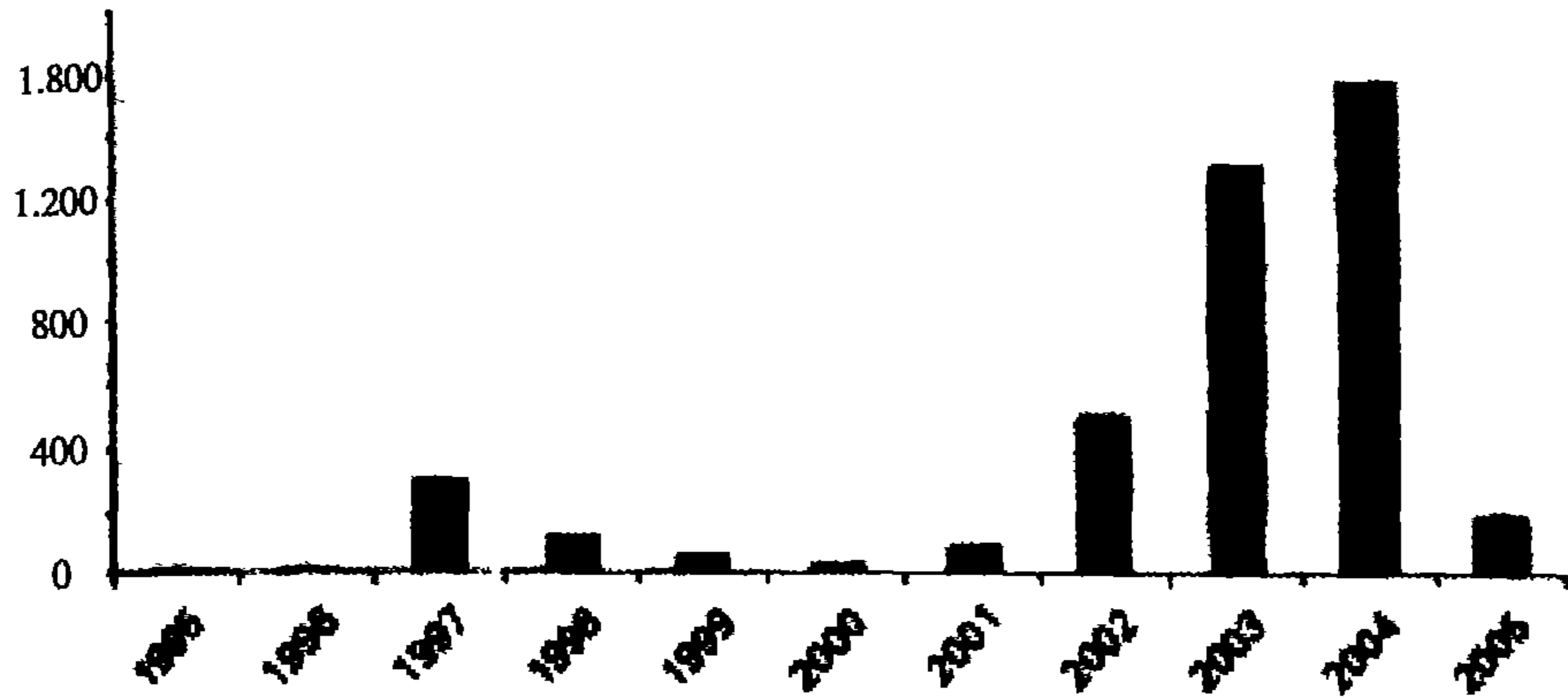
شكل ٧/٢ : المنازل التى دمرتها إسرائيل فى المناطق المحتلة حتى ٢٠٠٥

فى مناطق مثل قطاع غزة، وصلت الكثافة السكانية إلى مستويات حرجة. فى عام ٢٠٠٥ انسحبت إسرائيل من هذه المنطقة كجزء من استراتيجية فك الارتباط من جانب واحد، إلا أنها لا تزال تحتفظ بالسيطرة الفعلية على قطاع غزة من خلال السيطرة على حدودها والبنى التحتية الحيوية. قطاع غزة بالكامل محاط بالأسوار الإسرائيلية والمناطق العازلة الأمنية، ومنع التوسع العمرانى والهجرة للخارج اللازمة للتخفيف من أزمة الكثافة السكانية. مع تطبيق نماذج الإسقاط الثلاثه لمعدل النمو، فالكثافة السكانية سوف تستمر فى الارتفاع.

الموارد المائية فى فلسطين تتكون من كل من المياه السطحية والجوفية. المياه السطحية فى فلسطين تأتى من نهر الأردن وروافده، وعلى فترات متقطعة. مع ذلك نهر الأردن، هو المصدر الوحيد للمياه السطحية الدائمة فى فلسطين. غالبية المياه الجوفية فى فلسطين فى الضفة الغربية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث طبقات المياه الجوفية الرئيسية: طبقات المياه الجوفية فى غرب وشرق وشمال شرق البلاد. المياه الجوفية فى قطاع غزة مستمد من طبقات المياه الجوفية الساحلية الغربية. الشكل ٧/٣ يشير إلى الأرض وموارد المياه السطحية فى فلسطين.
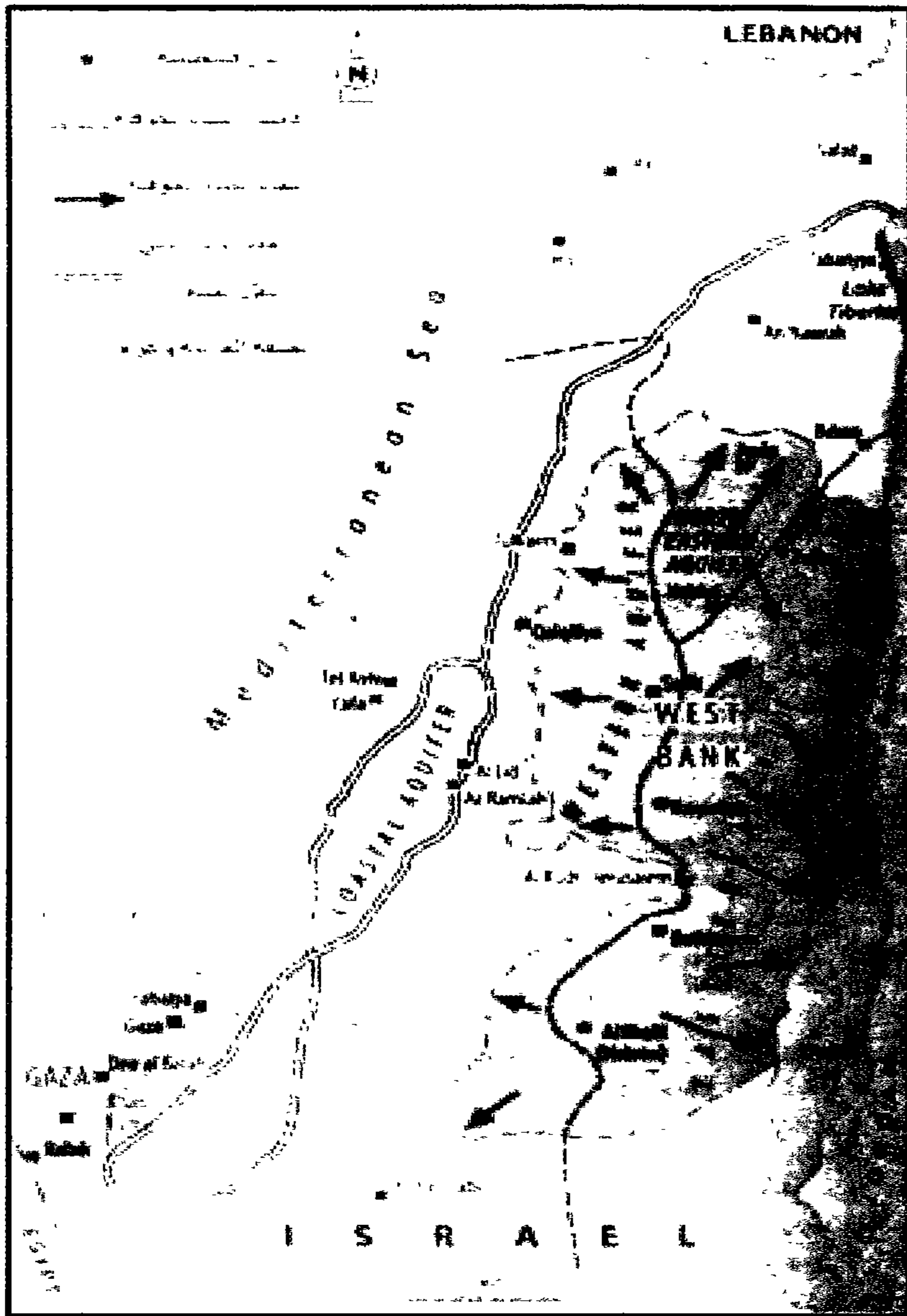
شكل ٧/٣ : مصادر المياه الفلسطينية الجوفية والسطحية

أدى الاستخدام غير المستدام وإدارة المياه السطحية والمياه الجوفية فى فلسطين إلى استنزافها وتدهور فى نوعيتها. الاستخراج الحالى من المياه الجوفية تجاوز حدود التغذية، ومستويات المياه الجوفية آخذة في التناقص بسرعة. الظروف مماثلة فى نهر الأردن حيث الاستخدام المفرط أنقص بشكل كبير من تدفقه. إن استنزاف الموارد المائية يرجع إلى حد كبير للاستهلاك الإسرائيلى، والتى تستخدم أكثر من ٨٠٪ من المياه الجوفيه فى الأرض الفلسطينية، وتحرم الفلسطينيين من حق استخدامهم الصحيح لنهر الأردن. تمنح إسرائيل الفلسطينيين من الماء ٩٣ مليون متر مكعب سنويا للاستخدام الصناعى، و ١٥٣ مليون متر مكعب سنويا لاستخدامها فى الزراعة، وتترك نصيب الفرد من الاستهلاك للاستخدام المنزلى لأقل من ٣٠ متراً مكعبًا سنويا. المستوطنون فى الأراضى المحتلة يستهلكون المياه الفلسطينية بمعدل أكثر من ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا. على أساس أن نصيب الفرد من الإسرائيليين يستهلك سنويًا أكثر من أربعة أضعاف ما يستهلكه الفلسطينيون من مياه. الجدول ٧/١ يشير إلى نسبة السكان واستهلاك المياه بين الإسرائيليين والفلسطينيين. تسهم الزراعة بأعلى مستوى من الناتج المحلى الإجمالى للاقتصاد الفلسطينى لكنها لا تحصل على النصيب العادل فى توزيع المياه بسبب الاحتلال الإسرائيلى.

جدول ٧/١ : مقارنة بين المصادر الطبيعية المتاحة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين

المؤشر	إسرائيل	فلسطين	النسبة
السكان (بالمليون)	٦	٣	١:٢
المساحة الكلية (بالمليون دونم)	٢١	٦	١:٣,٥
المساحة المتاحة (بالمليون دونم)	٢٤,٦	٢,٤	١:١٢
المساحة المطلوبة (بالمليون دونم)	٢,١٨	٠,٢	١:١١,٠
مساهمة الزراعة فى الناتج القومى	٪١,٨٠	٪١٢	٧:١
استهلاك المياه (مليون متر مكعب)	١٩٨٠	٢٨٦	١:١١

تدهورت نوعية المياه فى فلسطين بسبب عدد من العوامل. إدارة مياه الصرف الصحى قد تم تجاهلها فى جميع أنحاء فلسطين، وفى كثير من الحالات يتم تصريفها فى البيئة دون معالجة مسبقة. النفايات المنزليه والصناعية للمياه تحتوى على مجموعة متنوعة من المواد الغذائية، والمواد الكيميائية والمعادن الثقيلة التى تلوث الأرض والمياه السطحية. المستوطنات الإسرائيلية تزيد من تفاقم هذه المشكلة لأنها تولد كميات كبيرة من مياه الصرف الصحى غير المعالجة التى يتم تصريفها فى المناطق الفلسطينية، إن تلوث المياه الجوفية فى فلسطين مرتبط مباشرة بالزراعة. إن الاستخدام الواسع النطاق والمفرط للأسمدة والمبيدات والكيماويات الزراعية الأخرى يلوث مستودعات المياه أثناء هطول الأمطار الغزيرة، حيث ترشح من التربة. وما لم يتخذ إجراء حاسم فى وقت قريب، فإن مشاكل صحية كبيرة للسكان الفلسطينيين يمكن توقعها.

نوعية المياه فى قطاع غزة وصلت إلى مستويات حرجة بسبب ارتفاع الكثافة السكانية، مرتبطة بالآثار البيئية واستخراج المياه الجوفية. فى غزة، يتم الإفراط فى ضخ المياه الجوفية، مما أدى إلى انخفاض منسوبها تحت مستوى سطح البحر و تسرب المياه المالحة فى العديد من المناطق. بالإضافة لهذا، فإن مياه الصرف الصحى من شبكات الصرف الصحى العاجزة قد لوثت المياه الجوفية. تركيزات النترات تقتضى نظرة ثاقبة لأزمة نوعية المياه فى قطاع غزة. حيث وصلت التركيزات لمستويات عالية تتجاوز المعدلات الموصى بها دوليا من منظمة الصحة العالمية لأغراض الشرب (٥٠ ملجم / لتر). مستوى النترات عادة ما تكون فوق المستويات الموصى بها إذ بلغت أكثر من ٤٠٠ ملجم / لتر.

التخلص من النفايات الصلبة فى فلسطين هو أهم الاخطار البيئية الرئيسية التى لا يمكن السيطرة عليها عموما، مما يسمح بإغراق المواقع بتراكم مجموعة متنوعة من المواد الكيميائية الخطرة التى تلوث التربة و المياه الجوفية . إن العمليات

العسكرية وحظر التجول فى المناطق الفلسطينية قد ساهمت أيضًا من خلال حرمان المواطنين من حرية الحركة، مما يضطرهم إلى التخلص من النفايات فى مواقع مكشوفة غير مشروعة. و المستوطنون الإسرائيليون الذين يعيشون فى الضفة الغربية ساهموا فى تفاقم مشكلة النفايات الصلبة هناك ٤٥٠,٠٠٠ من المستوطنين الإسرائيليين الذين يعيشون فى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، يخلفون ٤٧١ طنًا من النفايات الصلبة يوميا، ٨٠٪ منها تلقى على الأرض الفلسطينية وتغرق المواقع . إن التحضر والنمو السكانى جعلت التخلص من النفايات الصلبة مصدر قلق بيئى كبير و تبرز الحاجة إلى مرافق لإعادة تدوير النفايات الصلبة. مع ضيق المساحة المتاحة للتخطيط الحضرى بسبب القيود المفروضة من إسرائيل على الأراضى يقتضى اغراق مواقع قريبة من الآبار والمراكز الحضرية.

إن تدهور الأراضى يمكن أن يعزى إلى مجموعة متنوعة من العوامل التى نشأت من الإدارة غير المستدامة للأراضى. أهم هذه العوامل تشمل تآكل التربة، والتصحر، وتملح التربة ،والتلوث . تآكل التربة هى الظاهرة الأكثر تدميرا للتربة حيث إنه ينطوى على خسارة ليس فقط للمعادن القيمة، ولكن جزيئات التربة نفسها. تآكل التربة هى السمة الغالبة فى مناطق الزراعة المكثفة للحقول حيث إزالة الكتلة الحيوية و حرث التربة يعرضها لعمليات التآكل . تآكل التربة هو الأكثر شيوعا فى المناطق الجبلية من الضفة الغربية، بالإضافة إلى المنحدرات الشديدة، حيث تتعرض التربة لهطول أمطار غزيرة. هناك مجموعة واسعة من الوسائل للحد من تآكل التربة فى المناطق المزروعة، بما فى ذلك الحراثة على المنحدرات وحفر منخفضات ذات عشب – لإيقاف نزيف التربة، و زراعة مصدات الرياح، والإبقاء على بقايا الكتلة الحيوية بعد الزراعة، واستغلال المراعى المنحدرة للأنشطة الزراعية الأخرى. هذه الممارسات فى كثير من الأحيان لا يتم تنفيذها فى فلسطين بسبب عدم وجود مجلس للمبادرة وتوعية المجتمع المحلى.

كما أن الرعى الجائر للغنم والماعز هو واحد من الأسباب الرئيسية لنحت التربة والتصحر فى فلسطين .المراعى المتوفرة هى محدودة للغاية، نظرا لنمو المدن

الفلسطينية ،وكذلك القيود المفروضة على الأراضى التى تفرضها إسرائيل، مما أدى إلى تركيز الرعى فى مناطق معينة. الرعى يقلل من كثافة الغطاء النباتى و يسحق مكونات التربة، وزيادة معدلات التعرية. التملح هو أحد العوامل الرئيسية التى تسهم فى تدهور الأراضى الزراعية. نظرا لاعتمادها على المياه الجوفية، حيث إن المزارعين الفلسطينيين يقومون برى محاصيلهم بالمياه التى غالبا ما تحتوى على مستويات عالية من المعادن. يحدث التملح عندما تكون المعادن التى تحتويها الماء ليتم منطقة الجذر. معظم عائدات الماء إلى الغلاف الجوى من خلال عملية النتح، فى حين تبقى الأملاح عالقة فى التربة. تبنى الملوحة والسمية فى المناطق المروية ما يمكن أن يسبب للأراضى أن تكون عقيمة تماما .

إن وجود نقاط التفتيش والمستوطنات وجدار الفصل العنصرى و الطرق الالتفافية ولعلها تشكل التحول الأكبر فى البيئة الفلسطينية. العديد من هذه الأنشطة قد أدت إلى تدمير الممتلكات الفلسطينية مثل البساتين والأراضى الصالحة للزراعة. حتى عام ٢٠٠٤، تم اقتلاع ما يصل إلى ٤٥,٠٠٠ من الأشجار المثمرة لإنشاء جدار الفصل العنصرى وحده. ومع ذلك، فإن أعظم الآثار قد تتصل بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية المستمدة من تفتت البيئة، وتجزئة المناطق الفلسطينية إلى كانتونات معزولة.

إن تشييد البنية التحتية الإسرائيلية فى المناطق الفلسطينية التى احتلت فى عام ١٩٦٧ تطلب مصادرة الأراضى من خلال الاجراءات القانونية. استخدام النظام الأساسى العسكرى لإضفاء الشرعية على مصادرة الأراضى الفلسطينية هو الأمر العسكرى رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧، والمعروفة باسم قانون ممتلكات الغائبين . النظام العسكرى نقل الأراضى والعقارات من الفلسطينيين الغائبين إلى الإدارة المدنية. بالإضافة إلى هذا، فى عام ١٩٦٩ أصدرت الإدارة المدنية الأمر العسكرى رقم ٣٢١، الذى أعطى القوة العسكرية لمصادرة أراض للخدمات العامة. وبالتالى العامة من الأراضى الفلسطينية التى هى حتما تلك التى تعود بالفائدة على المستعمرات اليهودية والطرق الالتفافية. الشكل ٧/٤ يشير إليكم الأراضى المصادرة فى ظل الاحتلال الإسرائيلى.
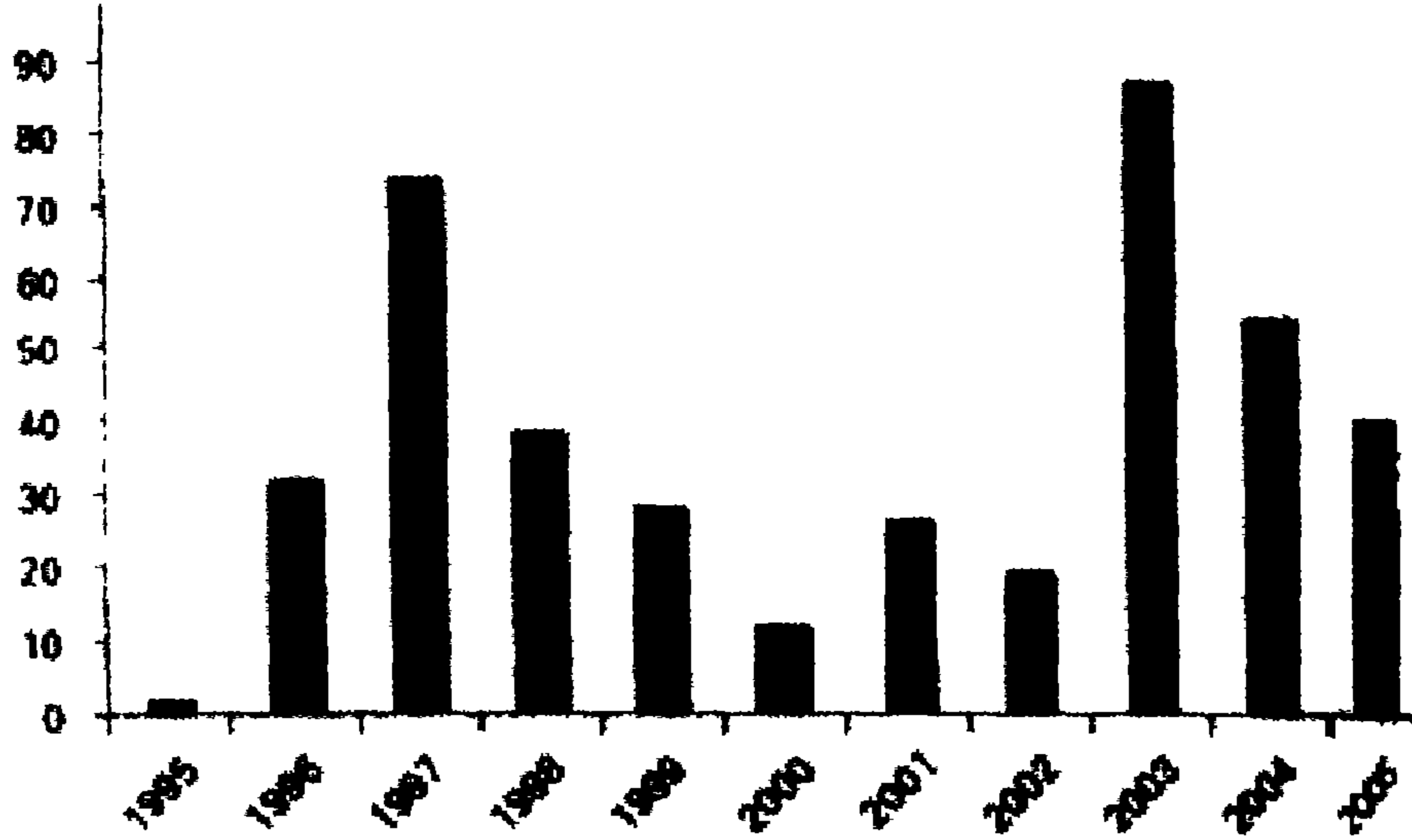
شكل ٧/٤ : المنازل التى صادرتها إسرائيل فى المناطق المحتلة حتى ٢٠٠٥

نمو المستعمرات موجه أساسا إلى تشكيل كتل ؛ أى أنها تنمو إلى الخارج وتجاه بعضها البعض. الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد شجعت على تطوير مزيد من كتل معينة أكثر من غيرها، والتى تمكن من ربط المستعمرات الإسرائيلية وتضم المناطق الفلسطينية . فى يونيو ٢٠٠٤، أعلنت سلطات إسرائيل أنها شرعت فى بناء مستوطنة إسرائيلية جديدة فى قرية الولجة شمال غرب بيت لحم. الخطة تشمل بناء مستوطنة جفعات ياعيل على مساحة ٢،٠٠٠ دونما (١ دونم = ٠,١ هكتار) من الأراضى الفلسطينية، لتلحق بغيرها من المستعمرات الأخرى الممتدة. هذه المستوطنة سوف تكمل جسديا حلقة من المستوطنات التى تفصل القدس عن بقية الضفة الغربية ويحاصر بيت لحم .

منذ اتفاقات اوسلو، زاد بناء وحدات سكنية على حد سواء فى المستعمرات الإسرائيلية القائمة أو الجديدة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة . تقدم الحكومة الإسرائيلية حوافز ضريبية كبيرة للمستوطنين الإسرائيليين، وهذا قد ساهم فى نمو

نمو السكان الفعلي للمستوطنين

تقدير السكان حسب النمو الطبيعي

500 450 400 350 300 250 200

1992 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2003 2004
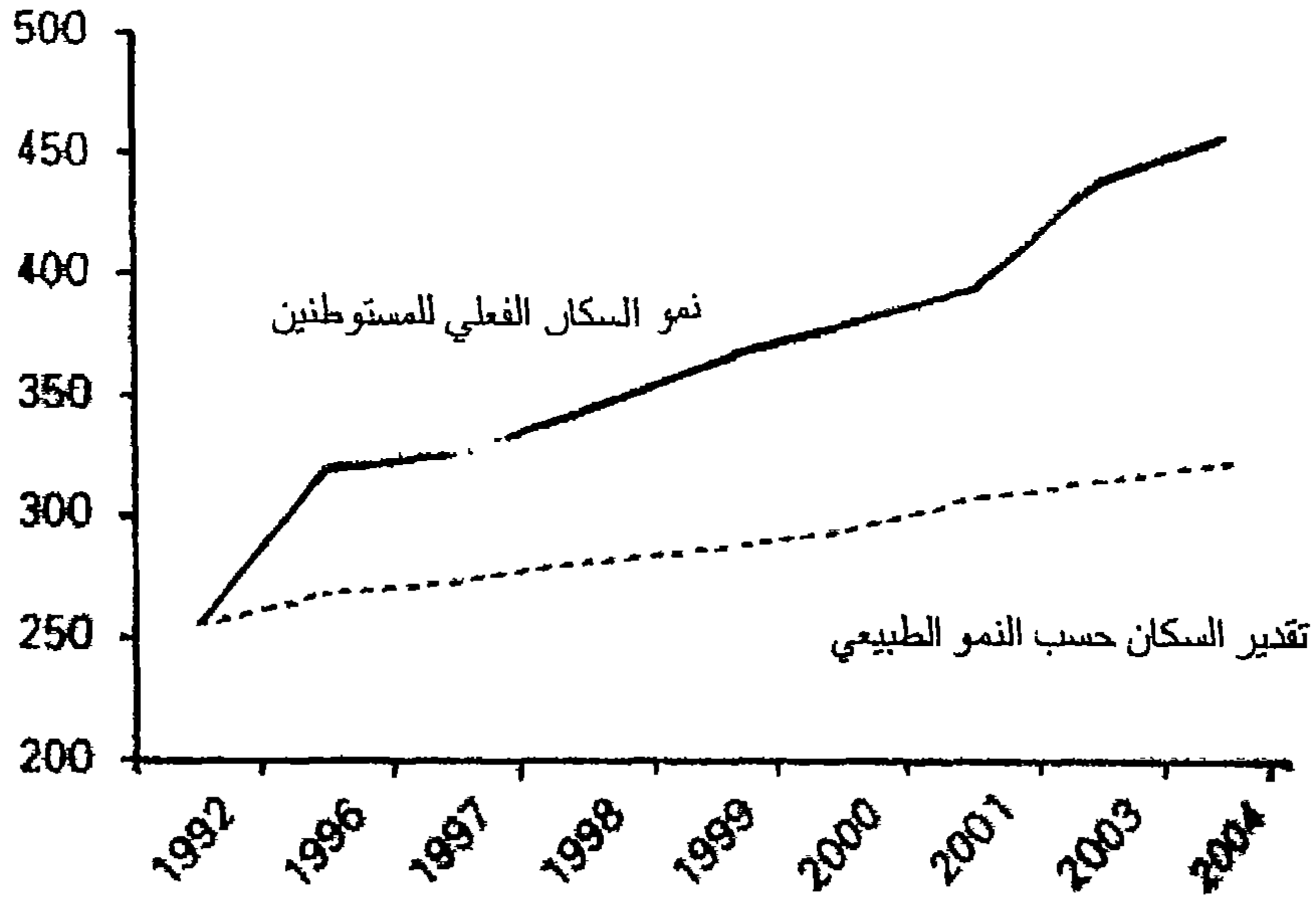
شكل ٧/٥ : النمو السكانى فى المستعمرات الإسرائيلية

المستعمرات فى الضفة الغربية. الشكل ٧/٥ يشير إلى النمو السكانى للمستوطنين فى الضفة الغربية بالمقارنة مع المستويات التى يمكن توقعها فى ظل النمو الطبيعى للسكان فى داخل إسرائيل.

تشكل نقاط التفتيش شكلا آخر من أشكال التجزئة، وغالبا ما تتكون من كتل دائمة أو مؤقتة وضعت فى الطريق للسيطرة على المناطق الفلسطينية أو تقييد تدفق الحركة. الكثير من نقاط التفتيش، مثل نقطة تفتيش قلنديا خارج مدينة رام الله، تشبه الحدود الدولية، حيث يتعين على الفلسطينيين إبراز بطاقات هويتهم من أجل تمريرهم من خلالها . بالإضافة إلى نقاط التفتيش، فالسلطات الإسرائيلية تستخدم مجموعة واسعة من الأساليب الأخرى التى يمكن استخدامها لتقييد ومراقبة حركة الفلسطينيين، بما فى ذلك الحواجز على الطرق، وأبراج المراقبة والسواتر الترابية، والخنادق، والبوابات الزراعية (الجدول ٧/٢).

جدول ٧/٢ : بيان بنقاط التفتيش والحواجز والبوابات والخنادق الإسرائيلية في الضفة الغربية ٢٠٠٦

نوع العزل والاعاقة / المنطقة	الخليل	القدس	أريحا	بيت لحم	طولكرم	طوباس	سلفيت	رام الله	قلقيلية	جنين	نابلس	المجموع
- نقاط تفتيش	٨	٨	٥	٦	٢	٢	٣	٥	١	٣	٧	٥٠
- متاريس أرضية	١٢٣	١٣	٤	١٥	١١	٠	٨	٢٠	٢	٠	٤٠	٢٣٦
- أبراج مراقبة	١١	٠	٤	٨	٢	٠	٣	٩	١	٥	٧	٥٠
- نقاط تفتيش دائمة	٢	٠	٠	١	١	٠	—	٣	٠	٠	٠	٧
- أنفاق مخططة	٣	٠	٠	٢	—	٠	١	١	٠	٠	٤	١١
- بوابات طرق	١٨	٢	٠	٣	١	١	٢	١١	١	٣	٧	٤٩
- حواجز طرق	١٦	٤	٢	٢	٣	٠	٢	١٥	٢	٠	٧	٥٣
- أنفاق	١	٢	٠	٧	١	٠	٥	٦	١	٠	٠	٢٣
- بوابات زراعية	٠	٠	٠	—	١١	١	١	٠	١٥	١٠	١	٣٩
المجموع	١٨٢	٢٩	١٥	٤٤	٣٢	٤	٢٥	٧٠	٢٣	٢١	٧٣	٥١٨

كما تم إنشاء الطرق الالتفافية من قبل الحكومة الإسرائيلية لربط المستعمرات مع بعضها البعض ومع إسرائيل ذاتها . الجيش الإسرائيلى يسيطر على الطرق الالتفافية، وتطبق نظاما ٥٠-٧٥ متر منطقة عازلة على جانبى الطريق، حيث البناء الفلسطينى غير مسموح به. وبناء الطرق الالتفافية يحدث عادة على امتداد محيط المناطق الفلسطينية المبنية . فى المدن الرئيسية تأخذ الطرق الالتفافية شكل أسفلت الحدود التى تحد من توسيع وتطوير المجتمعات الفلسطينية .

بناء حاجز الفصل هو عنصر أساسى فى استراتيجية إسرائيل الجيو سياسية. فى حين أعلنت الحكومة الإسرائيلية أن بناء الجدار تدبيرا أمنيا، كان جليا أنه جزء من خطة إسرائيل استيلاء على الأرض. فى عام ٢٠٠٥، أصدرت الحكومة الإسرائيلية خطة منقحة بموجبها يستمر الجدار لمسافة ٦٨٣ كيلومترا فى الضفة الغربية. ١٣٨ كيلومترا فقط (٢٠,٢٪ من مجموع طوله) يكون على الخط الأخضر. يقتحم الجدار بشكل ملحوظ فى الأراضى الفلسطينية يقسم المجتمعات الفلسطينية، ويضم الأراضى، ويستحوذ على الموارد الحيوية. يضم جدار الفصل ٩٨ مستوطنة إسرائيلية تستوعب ٨٣٪ من المستوطنين الإسرائيليين ويطوق ٥٥ من التجمعات السكانية الفلسطينية . تحول الجدار فعليا بحكم الأمر الواقع حدوداً لإسرائيل / فلسطين.

أثر التجزئة على إقامة دولة فى المستقبل كان واضحا فعلا فى عام ٢٠٠٠ خلال محادثات كامب ديفيد. عرض على المفاوضين الفلسطينيين حوالى ٦٥٪ من الضفة الغربية الجزء الاكبر منها متقطع . الدولة المقترحة من شأنها أن تكون محاطة بإسرائيل وليس لها حدود دولية . الجيوب الفلسطينية الناتجة ستكون تحيط بها إسرائيل تمامًا، والحركة من وإلى هذه المناطق من شأنه أن يتوقف على موافقة إسرائيلية. الجزء الأكبر من القدس ستظل تحت السيطرة الإسرائيلية، باستثناء عدد قليل من الأحياء الفلسطينية المحيطة (الشكل ٧/٦).
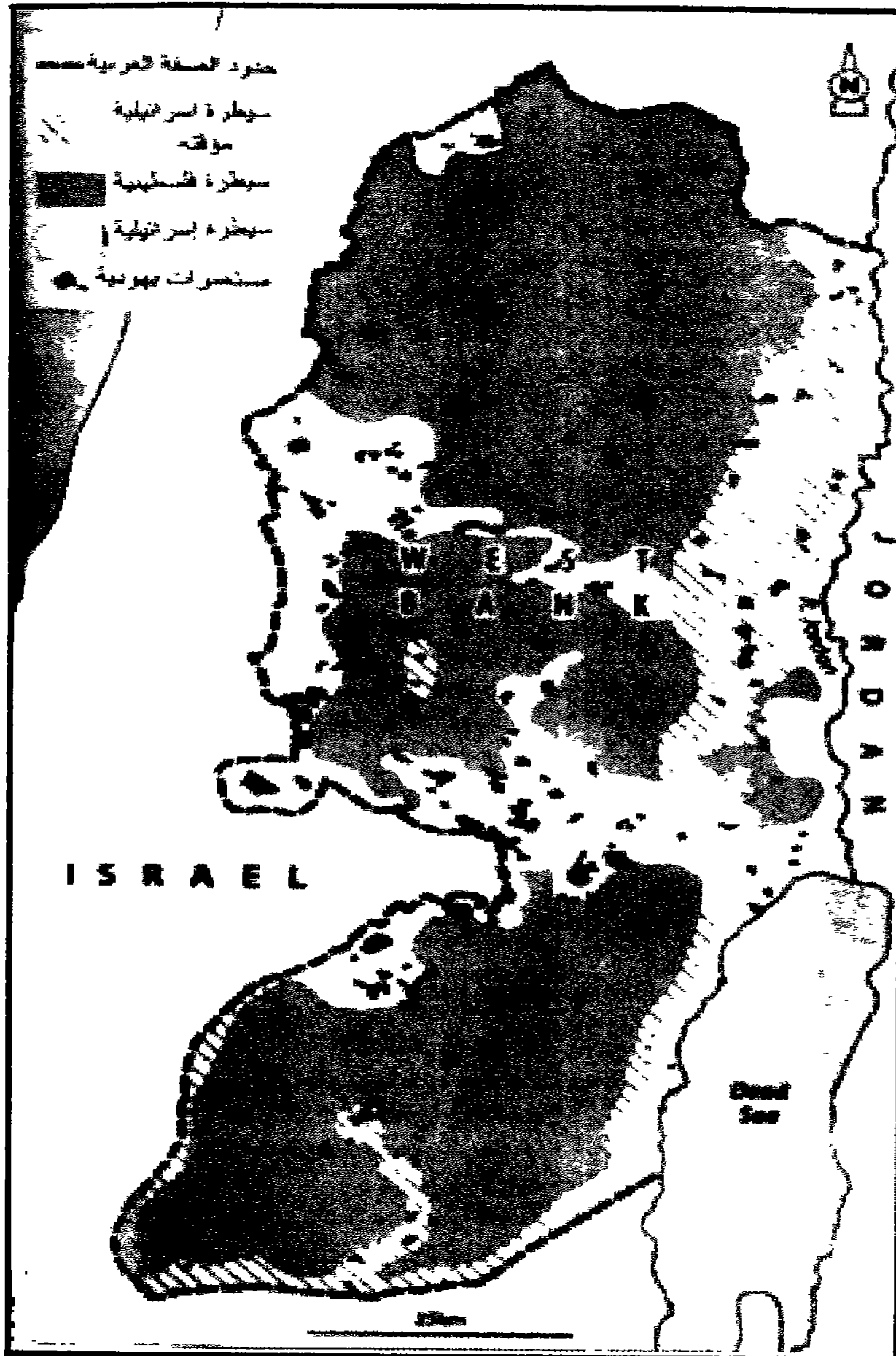
شكل ٧/٦ : المقترح الإسرائيلى للوضع النهائى للضفة عام ٢٠٠٠

منذ فشل محادثات كامب ديفيد و الحكومة الإسرائيلية تزداد فى الابتعاد عن التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض مع الفلسطينيين مع اتخاذ إجراءات من جانب واحد. والعناصر الواسعة من الأطماع الإسرائيلية كما ذكر مؤخرا هى: لا عودة إلى حدود عام ١٩٦٧ ؛ والقدس تظل تحت السيطرة الإسرائيلية، وجدار الفصل العنصرى يصبح الحدود الجديدة لإسرائيل، وستة مجمعات استيطانية فى الضفة الغربية سيتم الاحتفاظ بها وضمها إلى إسرائيل (أربيل، ومدين، جفعات زئيف، غوش عتصيون، المالح أدوميم وكتل الخليل). وفقا للتصريحات الإسرائيلية فإن أكثر من ٤٥٪ من الضفة الغربية من المتوقع أن تكون قد ضمتها إسرائيل. الشكل ٧/٧ يشير إلى احتمال وجود تجزئة الدولة الفلسطينية فضلا عن خسائر كبيرة فى وادى الأردن، الذى هو المصدر الرئيسى للإنتاج الزراعى فى فلسطين.
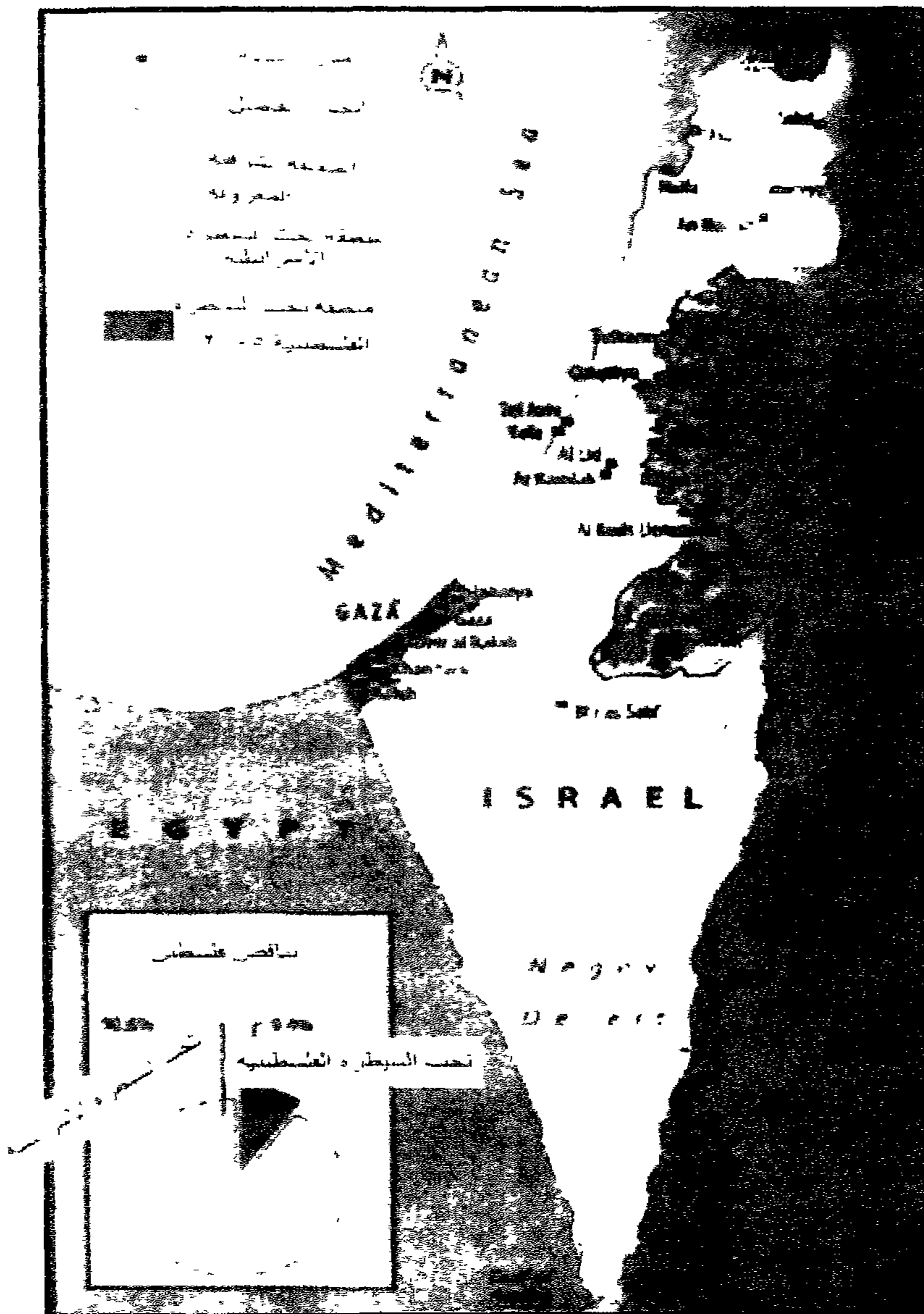
شكل ٧/٧ : التمزيق الفعلى للمناطق الفلسطينية

قابلية البقاء والتطبيق:

من حيث قابلية إقامة دولة فلسطينية ينبغى أن تكون واسعة قدر الامكان، لإدماج ما يكفى من الموارد الطبيعية لخدمة سكانها. ومن الناحية المثالية فإنه ينبغى أن تتكون من كامل الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة. فى حين أن النتائج النهائية لحل الدولتين غير واضح، تقوم إسرائيل من جانب واحد بخلق وقائع على الأرض على نحو فعال لجعل هذا السيناريو غير محتمل. فى انتخابات ٢٠٠٦ فى إسرائيل، وصل إلى السلطة حزب كديما، الذى كان له البرنامج السياسى الرئيسى لوضع تعريف الحدود النهائية لدولة إسرائيل آخذة فى ضم أكبر قدر ممكن من الأراضى الفلسطينية. هذا وسوف يتركوا السكان الفلسطينيين بأقل قدر ممكن من الأرض، يعيشون فى البانتوستانات مجزأة ومتصلة بواسطة نظام معقد من الطرق والأنفاق.

بافتراض أن حل الدولتين تم تنفيذه، وستكون هناك دولة فلسطينية مستقله فى سياق سياسى واجتماعى فريد يشكل تحديات فريدة من نوعها، والتى يجب أن نواجهها، وتسليط الضوء على بعض متطلبات الاستمرار. متطلبات الاستمرار ممكن أن تنخفض إلى المسائل التالية: السيادة البيئية والتنمية المستدامة، والنمو الاقتصادى، ما يكفى من الموارد الطبيعية، وإدخال تحسينات على البنية التحتية الاجتماعية وحكومة ديمقراطية مستقرة.

ستكون السيادة البيئيه شرطا ضروريا من أجل تحقيق فعالية التخطيط الاجتماعى. من دون السيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية لن تكون قادرة على تنفيذ شامل للإدارة البيئية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. القدرة على تعزيز النمو الاقتصادى والتنمية الاجتماعية، مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، ستكون حاسمة بالنسبة للنجاح على المدى الطويل لإقامة دولة فلسطينية.

الجدوى الاقتصادية ستكون ضرورية لضمان الاستقلال الحقيقى فضلاً عن القدرة على التكيف مع تغير الظروف الاجتماعية والسياسية. قامت إسرائيل منذ

احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، بإحداث تكامل جزئى للاقتصاد الفلسطينى معها. بينما استفاد الفلسطينيون فى البداية من هذا، فإن العلاقة الاقتصادية اتسمت بالهيمنة الإسرائيلية الساحقة على الاقتصاد الفلسطينى. غالبية السلع والخدمات المقدمة حاليًا للفلسطينيين من جانب إسرائيل، بما فى ذلك البنية التحتية الحيوية مثل المياه. يدفع الفلسطينيون أسعاراً مبالغًا فيها لهذه المنتجات غير المماثلة لمستواهم الحالى للتنمية.

قبل اندلاع الانتفاضة الثانية، شكل الفلسطينيون غير المهرة مزيداً من الاعتماد على إسرائيل للعمل. استفادت إسرائيل من هذا كثيرا كمصدر للعمالة الرخيصة. ومع ذلك، فإن الخطر الكامن فى هذه التبعية لم تظهر قبل النزاع الحالى، حيث قامت السلطات الإسرائيلية بصورة فعالة قادرة على إغلاق للاقتصاد الفلسطينى من خلال منع الوصول إلى إسرائيل وفرض قيود على السفر الداخلى. كما خلق الاعتماد على المساهمات المالية من الدول المانحة أيضًا حالة من عدم اليقين الاقتصادى فى الاقتصاد الفلسطينى. انتصار حماس فى الآونة الأخيرة والتهديدات اللاحقة من جانب المجتمع الدولى لقطع التمويل قد أظهرت زيادة عنصر عدم الاستدامة وفقدان الاستقلال الاقتصادى الفلسطينى.

بالنسبة للنمو الاقتصادى، والاكتفاء الذاتى النسبى والأمن الغذائى، وتوافر الموارد الطبيعية أن تكون عاملا رئيسيا. وتوافر الأرض والمياه، على سبيل المثال، سيكون حاسما فى تحديد الصلاحية والنجاح لجميع قطاعات الاقتصاد. على سبيل المثال، من شأنه توفير مزيد من فرص الحصول على المياه لها فوائد كبيرة للاقتصاد الريفى. هذه العملية من شأنها أن تزيد الناتج المحلى الإجمالى، تساعد على التخفيف من الأزمة الحالية للعمالة والمساعدة فى تعزيز الاكتفاء الذاتى وتقليل الاعتماد على استيراد المواد الغذائيه من إسرائيل. الاقتصاد الريفى يمكن أيضا أن يساعد فى استيعاب اللاجئين المحتمل عودتهم بعد إقامة الدولة. سوف تساعد الجدوى

الاقتصادية فى فلسطين أيضا على تحقيق درجه كبيرة من السيادة على الحدود للدخول فى التجارة الخارجية، وكذلك الوصول إلى كل من الميناء البحرى والمطار فى غزة.

السياحة لديها طاقات كبيرة للنمو فى فلسطين، ويمكن أن تسهم فى مزيد من الاكتفاء الذاتى الاقتصادى. ومع ذلك، فإن الوصول إلى البحر الميت والأماكن المقدسة قد تكون ضرورية. سياحة البحر الميت وتصنيع المنتجات الجميله قد ولدت مبالغ كبيرة من العائدات للسياحة الإسرائيلية، والتى ينبغى أن تتقاسمها مع الدولة الفلسطينية المقامه. الأماكن المقدسة الفلسطينية مثل كنيسة المهد، والحرم القدسى الشريف وبئر يعقوب فى نابلس، ان السياحة الرئيسية المحتملة قد تعوق من جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلى.

إن قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة سوف تحتاج إلى تحسين البنية التحتية الاجتماعية كدولة حديثة يتطلب مجتمعاً قويًا وسليمًا وقابلاً للتكيف مع قاعدة المهارات اللازمة من أجل التنمية. الجمهور بحاجة إلى تطوير البنية التحتية، وخاصة التخلص من النفايات المنزليه، مع جودة الاتصالات السلكية واللاسلكية والمياه والصحة والتعليم والكهرباء، فضلا عن الطرق والنقل العام. الدولة الفلسطينية سوف تحتاج أيضا إلى معالجة الجوانب الرئيسية لعدم المساواة فى المجتمع، بما فى ذلك التخفيف من حدة الفقر الذى يعانى منه بشكل غير متناسب الكثير من اللاجئين والمواطنين الذين يعيشون فى قطاع غزة. قيام دولة فلسطينية مستقلة سوف يحتاج أيضا إلى التصدى لاحتمالات التجزئة السياسية الداخلية الناجمة عن الفصل الجغرافى بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إن التقسيم الجغرافى القائم لديه القدرة على توسيع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بالفعل بين المنطقتين، بما فيها مخاطر الانقسام الوطنى.

إن عودة المشردين واللاجئين من الشتات الذين يختارون العودة إلى فلسطين مرة واحدة فى دولة المنشأ ستضع بالفعل عبئًا إضافيًا على الموارد فوق طاقتها وقدرتها على تدوير الفاقد. تدفق اللاجئين سيتطلب أيضا المهمة الهائلة المتمثلة فى توفير فرص العمل والخدمات والإسكان. القدرة على تحسين الرفاهية الاجتماعية للفلسطينيين سوف تتوقف إلى حد كبير على توافر الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادى المستدام لتسديد تكاليف الخدمات وتوفير فرص العمل. ويوجد حاليًا نقص فرص العمل له أثر كبير على الاقتصاد والمجتمع الفلسطينى لأنها تشجع على هجرة العمال المهرة الفلسطينيين وهو أمر حيوى لأداء دولة ناجحة.

إن الحكم الديمقراطى الفعال سيكون ضروريا لتوفير الأمن الذى يعتبر عنصرا محوريا من أجل البقاء. بعد إقامة دولة فلسطينية كبيرة فإن انعدام الثقة بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية من المرجح أن يستمر. الإجراءات التى يتخذها الفلسطينيون المعارضون لإجراءات إسرائيل المفروضة من جانب واحد سيكون لديها إمكانية حقيقية لتعطيل عملية السلام. ويؤثر على الموقف الأمنى الإسرائيلى التاريخى، فأى إجراءات يتخذها الفلسطينيون من المرجح أن تفسر أنها للتحريض على الانتقام وإحياء الصراع.

مناقشة :

إن القدرة على إقامة دولة فلسطينية قابلة للاستمرار سوف تتأثر بمجموعة متنوعة من القيود البيئية التى نشأت نتيجة لسوء الإدارة البيئية والخطوات الإسرائيلية الأحادية الجانب. السلطة الفلسطينية لم تركز قدر من الاهتمام الكافى على البيئة بسبب التحديات السياسية العاجلة التى تواجهها نتيجة الانتفاضة الثانية، والاحتلال الإسرائيلى. محدودية الأموال العامة، وتدمير البنى التحتية وعدم وجود

السيادة البيئية قد أعاقت جميعها الجهود نحو تحقيق الاستدامة البيئية. الخطوات الإسرائيلية الأحادية الجانب أدت إلى تفاقم القيود البيئية من أجل البقاء والاستدامة من خلال الاستغلال والاستيلاء على الموارد الحيوية الفلسطينية.

إن الطموحات الجيوسياسية لإسرائيل يمكن تحليلها فى علاقة مباشرة مع الأهداف الصهيونية لتأمين ميزة استراتيجية، وتوفير مستويات عالية من المعيشة بالنسبة للإسرائيليين، وكذلك لاستيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين لأغراض إقامة دولة يهودية عرقية. سياسة "فك الارتباط من جانب واحد" قد تم اعتمادها بعد الانتفاضتين العنيفتين التى أجبرت النخبة الصهيونية السياسية لإعادة النظر فى الاستراتيجيات فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، قبل اندلاع الانتفاضة الأولى كانت الحكومة الإسرائيلية تعارض فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة. ولكن، مع تزايد التكاليف والصعوبات المرتبطة مع الاحتلال، فالحل القائم على دولتين تم استيعابه فى الاستراتيجية الصهيونيه لتحقيق أقصى درجة من السيطرة على الأراضى الفلسطينية. الحقائق الديموجرافية على أرض الواقع جعلت المزيد من هذا ضروريا. إسرائيل لا يمكنها الاستمرار فى إنكار المساواة فى الحقوق والخدمات لعدد من السكان على أساس الانتماء العرقى، فهذا يبدو وكأنه نظام الفصل العنصرى. السبيل الوحيد لإسرائيل فى مقاومة الضغوط وإضفاء الطابع الديمقراطى، على حد سواء، فى معضلة أخلاقية للتمييز العنصرى، هو استبعاد الفلسطينيين ماديا وإعلان أن لديهم دولة خاصة بهم.

كذلك نؤيد الرأى القائل بأن إسرائيل قد تستخدم الانتفاضة الثانية لتفكيك الفضاء العام والخاص الفلسطينى حيوياً لبناء الاستمرارية والسيادة الإقليمية. مثل الهندسة المكانية، فهى موجهة لضمان هذه النتيجة لصالح إسرائيل الساحق فى المفاوضات المستقبلية العالقه حول القضايا المتعلقة بالوضع الدائم والقضاء على أية إمكانية لبقاء الدولة ونظام الحكم.

الإدارة الفعالة للبيئة، والقدرة على التنمية المستدامة، يمكن أن يعوقها مجموعة متنوعة من العوامل. النمو السكانى فى المقام الأول فمن المحتمل أن يتجاوز قدرة فلسطين على استيعاب عملية النفايات، التى هى بالفعل فى مستوى حرج. كذا حتمية التنمية الصناعية، وتحسين مستويات المعيشة، تمثل ضغوطًا إضافية منهكة بالفعل بسبب البيئة التى على حافة الانهيار. تفتت البيئة الفلسطينية كذلك يمنع تفعيل الإدارة البيئية. إن التعاون الإسرائيلى والفلسطينى سيكون حيويا لتعزيز التنمية المستدامة، ولكن ؛ تقسيم فلسطين إلى كانتونات مفصولة بالعديد من الأراضى الإسرائيلية يعنى إنشاء مصفوفة معقدة من الهياكل البيروقراطية والوظائف التى سيكون من الصعب التنسيق بينها.

إن القدرة على إقامة اقتصاد فلسطينى سليم ومستدام أعاقه فى المقام الأول نقص الموارد، والافتقار إلى المساحات الفضاء، كذلك تفتيت الأراضى والسيطرة الإسرائيلية على الحدود الوطنية. إن نقص المياه والحيز الحضرى سيقيد تطوير الصناعة الفلسطينية على كافة المستويات. علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى الموارد المائية للحفاظ على إقامة دولة فلسطينية يجعلها تعتمد على البنية التحتية الإسرائيلية، وزيادة ندرة المياه يؤدى لزيادة أسعار المياه، مما يلقى عبئا إضافيا على الاقتصاد الفلسطينى.

إن نقص موارد المياه إلى جانب ندرة الأراضى الزراعية سوف تحد من خيارات الاقتصاد الريفى. وتجزئة الأراضى فى فلسطين سيضمن ارتفاع تكلفة النقل والتدفق الحر للسلع، فى حين أن السيطرة الإسرائيلية على الحدود تؤدى إلى منع قيام الدولة الفلسطينية المستقله من الانخراط فى التجارة. وفقدان وادى الأردن الذى هو بمثابة قلب الزراعه الفلسطينية، وإعاقة الوصول إلى البحر الميت للسياحة سيكون عاملا آخر من العوامل التى تعوق إمكانات الاقتصاد. وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى القدس التى تمثل لهم المركز الاقتصادى والثقافى كل هذا سوف يضعف احتمالات البقاء، والدولة ونظام الحكم.

إن القدرة على تحسين البنية التحتية الاجتماعية محددة فى المقام الأول بالاحتمالات المرتفعة للفشل الاقتصادى. ففى المجالات الحيوية مثل الصحة والتعليم من المرجح أن تظل تعانى من نقص التمويل، فى حين أن انعدام فرص العمل وتشجيع استمرار هجرة الفلسطينيين المهرة. مع زيادة النمو السكانى سوف يضع مزيدا من الضغوط على السلطة المركزية لتوفير الخدمات الأساسية وإدارة النفايات البشرية. ومن ثم يمكن توقع أن الكثافة السكانية المتزايدة، إلى جانب عدم القدرة على إدارة النفايات الصلبة ونقص المياه، سوف يؤدى إلى مخاطر صحية كبيرة للسكان على غرار الوضع الحالى فى غزة. بالإضافة إلى هذا، فإن الكثافة السكانية والبطالة تسهم بالفعل فى مزيد من عدم الاستقرار والتقلب فى المجتمع.

قد يتم تعزيز فعالية وتطوير الديمقراطية السياسية، التى يمكن أن يعوقها التجزؤ، والقضاء على إمكانية قيام الدولة، وركود الاقتصاد. التشتت الجغرافى سيكون له آثار اجتماعية بالغة، وعدم استقرار المجتمعات التى تعوق عملية الإدارة العامة، فى حين أن الركود الاقتصادى سوف يحد من تدفق الأموال العامة، والقدرة على الاستثمار والمساعدة فى التنمية الاقتصادية.

السيناريو الحالى يشير بوضوح إلى أنه فى ظل الظروف الراهنة، فإن إقامة دولة فلسطينية لا يمكن أن تكون قابلة للحياة أو المستدامة. مثل هذه الدولة سوف تحتاج إلى دعم من الدول المانحة لأجل غير مسمى، لمنع وقوع كارثة إنسانية كبرى. هذا يثير تساؤلات حول مصداقية حل الدولتين. وهذه هى المسألة فى الوقت الحاضر، فإن الحل القائم على دولتين يضمن أن الدولة الفلسطينية سوف تكون مستقلة فى الاسم فقط، أما فعليًا فى الوجود كدولة "عميل" لدولة إسرائيل. والنتيجة قد تكون مشابهة لما حدث فى أعقاب الانسحاب الإسرائيلى من معظم قطاع غزة. أى تغليف المناطق الفلسطينية واستمرار السيطرة على البنية التحتية الحيوية، ويمكن لإسرائيل أن تحتفظ بفعالية الاحتلال وفى الوقت نفسه تتجنب المشاكل المرتبطة بالاحتلال المباشر.

مثل هذا السيناريو، حيث يكون حل الدولتين يخدم بشكل واضح مصالح طرف واحد، هذا يتطلب من القادة السياسيين الفلسطينيين والمجتمع الدولى إعادة التفكير فى عملية التفاوض. فى بعض الوقت، كان هناك وعى متزايد بين المثقفين أن الحل القائم على دولتين ليس جديراً بالثقة، وأن دولة واحدة للعرب وإسرائيل قد تكون الوسيلة الوحيدة لضمان السلام . إن ضم فلسطين إلى إسرائيل تماما حيث يمكن القول بإجبار الحكومة الإسرائيلية على تفكيك برنامجها "للإدارة المدنية"، المصمم للتمييز ضد الأقليات غير اليهودية، وتوفير حقوق متساوية للفلسطينيين التى حرموا منها فى ظل الاحتلال. ومع ذلك، فإن الخطوات الإسرائيلية الأحادية الجانب، وسياسة حزب كاديما للحفاظ على الطابع اليهودى لدولة إسرائيل بفعالية قضى على هذا الاحتمال. نظرا للنتائج المبينه من حل الدولتين، فإن الصراع الإسرائيلى الفلسطينى لا يمكن حله فى الإطار التقليدى للهوية القومية العرقية، التى يبدو أنها تتطلب وجود دولتين منفصلتين. مثل هذا النموذج لن يؤدى إلا إلى إطالة أمد الصراع، وسيطرة العرق الواحد على الآخر.

خاتمة :

إن الحل القائم على دولتين يلقى قبولاً واسعًا بوصفه أحد الوسائل التى يمكن بها وضع حد للصراع الإسرائيلى الفلسطينى. ومع ذلك، فإن نجاح حل الدولتين يرتكز على الاستدامة والجدوى الأساسية للدولة الفلسطينية. كما تمت الإشارة إلى ذلك، فإن التحولات فى البيئة الفلسطينية كانت عميقة فى العقود الأربعة الماضية. هذا الفصل قد أشار لمفتاح العوامل البيئية التى سوف تكون كبيرة من حيث جدوى واستدامة الدولة الفلسطينية. وتشمل هذه نضوب موارد المياه، والتخلص من النفايات الصلبة، وتدهور نوعية المياه، والافتقار إلى الفضاء، وتدهور الأراضى، ومستوى التشتت الجغرافى بين المناطق الفلسطينية.

لذا فإننا نقول إن قيام دولة فلسطينية مستقلة سوف تواجه بمجموعة متنوعة من التحديات. وهذه تشمل تحسين الخدمات المقدمة للفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون العائدون، وبناء مجتمع قابل للتكيف واكتساب المهارات، وإنشاء اقتصاد قابل للحياة، وبناء مؤسسات ديمقراطية للحكم بفعالية، وتوفير الأمن وإدارة البيئة. ومع ذلك، فإن التحول فى البيئة المادية يضع قيودا هائلة على الموارد المتاحة والقدرة على التنمية المستدامة، مما يجعل إقامة دولة فلسطينية غير قابلة للحياة وغير مستقرة إلى حد كبير.

إن انسحاب إسرائيل من جانب واحد يشير إلى أن إسرائيل ترغب فى مواصلة احتلالها للأراضى الفلسطينية، مع تجنب مسؤولياتها لتوفير المساواة فى الحقوق والخدمات. كانتونات الأراضى الفلسطينية سوف تضمن أن يعيش الفلسطينيون فى معازل يتحكم فيها الإسرائيليون للرصد والمراقبة بينما يستغلونها كمادة للأسواق المفتوحة. البيئة المادية هى الأساس الذى يقوم عليه المجتمع البشرى فى قدرته على العمل والوجود. دولة مزدهرة وقابلة للحياة لا يمكن منطقيا التى تنشأ عن ظروف غير قادرة على البقاء. العدالة البيئية والتوزيع العادل للموارد تظل بؤرة للصراع الفلسطينى الإسرائيلى. وطالما كان هذا موجهًا إلى سلام دائم غير محتمل، سنرى استمرار النمط الحالى للمقاومة الفلسطينية والقمع الإسرائيلى.

ملاحظة :

يفترض سيناريو انخفاض النمو السكانى أن النمو سيتباطأ نتيجة الاتجاهات الطويلة الأجل فى انخفاض معدلات الخصوبة وصافى الهجرة إلى الخارج. يفترض سيناريو النمو المتوسط أن النمو السكانى سوف يظل ثابتًا فى المستقبل. أى أن معدلات الخصوبة طويلة الأجل سوف يقابلها زيادة فى صافى الهجرة من اللاجئين

القادمين من خارج الضفة الغربية. يفترض السيناريو النمو المرتفع أن النمو السكانى سيكون أسرع فى المستقبل. السيناريو يستند إلى افتراض أن عددا كبيرا من اللاجئين سيعودون إلى الضفة الغربية بين عامى ٢٠٠٦ و ٢٠٢٠ بعد إعلان دولة فلسطينية. معدلات الخصوبة التى يفترض أن تنخفض إلى نسبة مئوية ولكنها ستظل أعلى من معدل الخصوبة فى السيناريو المتوسط. وطبيعة هذا التدفق سيتوقف على نتيجة المفاوضات التى ستؤدى إلى اتفاق سلام دائم. ويفترض هذا السيناريو أيضا معدلاً منخفضاً جداً للهجرة إلى الخارج نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية.

(٨)

حماس: من المعارضة إلى الحكم

زياد أبو عمرو

* **زياد أبو عمرو:** عضو فى المجلس التشريعى الفلسطينى الذى يمثل مدينة غزة. انتخب فى عام ١٩٩٦، وفى ٢٠٠٦، وهو الرئيس السابق للجنة السياسية فى المجلس، وزير سابق للثقافة فى السلطة الفلسطينية، وأستاذ سابق للعلوم السياسية فى جامعة بيرزيت. حاصل على دكتوراه من جامعة جورج تاون فى واشنطن، يكتب على نطاق واسع عن الحركة الإسلامية فى فلسطين. أبو عمرو هو حاليًا رئيس المجلس الفلسطينى للعلاقات الخارجية.

صناعة حركة جماهيرية:

حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أنشئت بوصفها الجناح العسكرى لجماعة الإخوان المسلمين فى فلسطين فى أعقاب اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى فى ديسمبر عام ١٩٨٧، تشكل حماس تحولا واضحا فى الأيديولوجية والموقف السياسى لجماعة الإخوان المسلمين فى فلسطين تجاه الاحتلال الإسرائيلى. حتى ديسمبر عام ١٩٨٧، كان موقف الجمهور من الإخوان المسلمين أن الوقت لم يحن بعد

"للجهاد"، أو مقاومة عنيفة ضد الاحتلال، على الرغم من أن الحركة كانت فى ذلك الوقت منخرطة فى نوع من الاستعداد لهذه المرحلة.

تشكيل حركة حماس، بعد ذلك، كان عملا من أعمال التحول الملحة داخل جماعة الإخوان المسلمين، التى تمليها الظروف المتغيرة. فى ضوء النشاط المتزايد لأعمال المقاومة من قبل الفصائل الفلسطينية الأخرى، مثل حركة فتح وحركة الجهاد الإسلامى الفلسطينية، بحيث لم يعد من الممكن تبرير امتناع الجماعه عن الانخراط فى النضال ضد الاحتلال. ونظراً لأنه كان من الصعب على جماعة الإخوان المسلمين جعل التحول فورى وجذرى فى موقفها الأيديولوجى، إلا أنها قررت إنشاء كيان من داخل الجماعه للاضطلاع بهذا الدور، والانخراط فى النضال ضد إسرائيل: كان هذا الكيان حركة المقاومة الإسلامية (حماس). وجدت حركة حماس للمشاركة فى الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التى اندلعت فى ديسمبر عام ١٩٨٧، نيابة عن جماعة الإخوان المسلمين، كان ذلك أقل مخاطرة من إشراك الجماعه فى الانتفاضة مباشرة مع كل ما يمكن أن يستتبع ذلك من متطلبات للإخوان المسلمين فى فلسطين.

كما طورت الانتفاضة، تنظيم جماعة الإخوان المسلمين الأم فى فلسطين، حددت علاقتها مع حماس من ناحية واقعية. أصبحت حماس أكثر شعبية، وكانت الجماعه الأم على استعداد وكان مناسبًا أن تكون مرتبطه بصوره غير رسمية بالحركة. يذكر القليل جدا لما قدمته جماعة الإخوان المسلمين خلال سنوات الانتفاضتين، فى عام ١٩٨٧، وعام ٢٠٠٠، فقط عندما كانت حماس فى أدنى مستوياتها، وكانت فى حاجة أوسع للرعايه الإسلامية بدأ اسم جماعة الإخوان المسلمين فى المشاركة على ما يبدو لتقديم الشرعية والدعم.

عن طريق خلق حركة حماس، كانت جماعة الإخوان المسلمين قد مرت بعملية أخرى من التحول الأيديولوجى والسياسى. حماس، على النحو المبين فى ميثاقها، تبنت تعبير الوطنية الإسلامية للإخوان فى مواجهة عموم الطابع الإسلامى، والتى

قدمت فى بعض نقطه الأولوية الإسلامية على المسائل الأخرى، على سبيل المثال، أفغانستان عندما كانت تحت الاحتلال السوفياتى.

التحول فى الحركة الإسلامية الإصلاحية، مثل الإخوان المسلمين نظراً لأنه ليس من غير المألوف أن تجد غطاء فى العقيدة الإسلامية أو التقاليد، طالما أنه يخدم مصالح المسلمين، وعلى النحو الذى حدده القادة من الإخوان المسلمين أنفسهم. وفقا لتعاليم حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين فى مصر، وغيره من المنظرين الإسلاميين، وكان يتعين على الجماعه للعمل ضمن الأطر السياسية القائمة وتحويل (أى أسلمة) المجتمع وقيادته تدريجيا (من خلال مراحل) بالوسائل القانونية والسلمية. التحول لم يكن غريبًا على المنظمة الأم للإخوان المسلمين، فى وقت لاحق أظهرت أن حماس نفسها كانت عرضة للتحول، ولو لمجرد أن تؤكد أنها الطفل الشرعى لجماعة الإخوان المسلمين.

صعود حماس كعنصر فاعل فى النضال الوطنى آثار التنافس والمنافسة الكبيرة بين حماس والفصائل داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصا حركة فتح. فى حين كان التنافس والمنافسة تجرى بين جماعة الإخوان المسلمين وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية الأخرى فى المجالات الاجتماعية والسياسية، امتد أيضًا مع تأسيس حركة حماس، على الصعيدين الوطنى و الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلى. هذا التنافس بلغ فى الوقت المناسب إلى صراع واضح على قيادة الشعب الفلسطينى وتوجهات المجتمع الفلسطينى – كفاح طويل مر بعدة مراحل، وبلغ ذروته فى منافسة شرسة خلال الانتخابات البلدية والتشريعية فى فلسطين فى عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦،، عندما تم التوقيع على اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية فى عام ١٩٩٣، عارضت حماس ذلك، كما أنها تعارض السلطة الفلسطينية، التى أنشئت على أساس أوسلو. هذه المعارضة على حد سواء الأيديولوجى والسياسى، استندت على افتراض أن الاتفاق انتهك رؤية حماس

الإسلامية لفلسطين والحقوق الوطنية الفلسطينية. وصفت حماس السلطة الفلس
بأنها مجرد أداة لتنفيذ المخطط الإسرائيلي الأمريكي ضد مصالح الـ
الفلسطيني، بل قررت، لذلك، مقاومة اتفاق أوسلو ومعارضة وتقويض اا
الفلسطينية. وأن تمارس هذه المعارضة من خلال الهجمات العنيفة ضد إسـ
ومن خلال المقاطعة الرسمية للانتخابات الرئاسية والتشريعية التى وقـ
عام ١٩٩٦، كان من الطبيعى لحركة حماس فى محاولة لتقويض للسلطة ا
استبعادها منها، بالإضافة إلى حقيقة أن اتفاق أوسلو يلزم السلطة الفلس
بوضع حد لجميع أعمال العنف والمقاومة المسلحة ضد إسرائيل. ورفضت ـ
التزام هذه السلطة الفلسطينية وواصلت أنشطتها ضد إسرائيل، وبذلك أثارت
السلطة الفلسطينية عليها. وبالتالى نشطاء حماس والزعماء السياسيين تم
وضعهم فى السجن.

كان اندلاع الانتفاضة الثانية فى سبتمبر ٢٠٠٠ إيذانًا ببداية لتحول جذر
صعود قوة حماس وتزايد شعبيتها فى مواجهة السلطة الفلسطينية، وهى التى ؛
تعانى من الحملة الإسرائيلية المنهجية لحصار وتدمير بنيتها التحتية الأمنية. ـ
فى السلطة الاجتماعية والسياسية كانت لها قاعدة متنوعة. إنها اكتسبت الأتبـ
"الشبان الفقراء، الذين شاركوا فى المقاومة المسلحة، وأبناء الطبقات المتو
والمثقفين الإسلاميين فى المنطقة وفى الغرب". وحتى اندلاع الانتفاضة الثانية
بعد ذلك، فان شعبية حماس، كما هو مبين من استطلاعات الرأى المتكررة، لم ؛
أبدًا حركة فتح، الحزب الحاكم فى السلطه الفلسطينية. هناك عدد من العواما
تؤكد ارتفاع شعبية وقوة حماس:

١- مع اندلاع الانتفاضة الثانية، أمكن بسهولة أن تدعى حماس بأن
السلام قد فشلت، وأن السلطة الفلسطينية والحزب الحاكم، حركة فتح، كانوا مـ
فى إضاعة الوقت والجهد والاستثمار فى مفاوضات عقيمة، إن حركة حماس

على حق فى رفض عملية السلام واللجوء إلى المقاومة المسلحة فى القتال ضد الاحتلال الإسرائيلى. مطالب حماس كانت مدعومة بحقيقة أن فتح نفسها و أجهزة الأمن الفلسطينية كانوا شركاء أساسيين فى الانتفاضة وفى أفعال العنف والمقاومة التى اندلعت فى مرحلة لاحقة من الانتفاضة.

٢- قامت «حماس» بالهجمات الانتحارية المذهله داخل إسرائيل ومقاومتها بتكتيكات أخرى أسرت مخيلة والإعجاب لقطاعات واسعة للفلسطينيين. العشرات من الشباب الفلسطينى انضم إلى الحركة ليصبحوا شهداء. فى ضوء الاستخدام المفرط للعسكرية الإسرائيلية ضد مجموعة من السكان المدنيين تحت الاحتلال، والتى شملت استخدام المقاتلات النفاثة المتقدمة، ومروحيات الأباتشى، والصواريخ، كان هناك خطر من زعزعة إرادة وتصميم الفلسطينيين. مع الهجمات الانتحارية القاتلة داخل إسرائيل، قد تكون حماس قد قدمت للفلسطينيين نوعًا من القوة الوطنية لاستعادة التوازن النفسى أو الثقه. بالإضافة إلى ذلك، أدت هذه الهجمات للشعور بالارتياح والرغبة فى الانتقام من خسائر الفلسطينيين الثقيلة والمستمرة.

٣- ارتفعت شعبية حماس خلال الانتفاضة الثانية عقب اغتيال إسرائيل لمؤسس وزعيم الحركه الشيخ أحمد ياسين، حين كان فى كرسيه المتحرك. ياسين كان يعانى من الشلل الرباعى. كما اغتالت إسرائيل خليفته الدكتور عبد العزيز الرنتيسى، مع عدد آخر من قادة حماس البارزين. جعلت هذه الاغتيالات الحركة على قدر كبير من الشعبية والتعاطف، كحركة على استعداد للتضحية بقمة الزعماء، فى حين ينظر إلى السلطة الفلسطينية وقادة فتح على أنها تتمتع بالثروة وحياة الترف. الشيخ أحمد ياسين وقادة آخرون من حماس محبوبون لسمعتهم الطيبة والتواضع الشديد فى طريقة حياتهم البسيطة.

٤- ادعاء حماس، أن الانسحاب الإسرائيلى (فك الارتباط أحادى الجانب من غزة) جاء أساسا نتيجة للمقاومة الفلسطينية بقيادة حماس، وجد صدى فى الشارع

الفلسطينى. إذا كانت حماس هى المخولة، يعتقد الناس، أنه يمكنها أن تفعل أكثر من ذلك.

٥- من خلال مصادرة الخطاب الإسلامى الدينى والروحى، واستخدام شبكة واسعة من المساجد، قدمت حماس الراحه الدينية والروحية والنفسية وتوفير المأوى للشعب الذين يعانون المصاعب المستمرة وفى حاجة ماسة لهذا النوع من الدعم، لمواجهة الخسائر فى الأرواح والممتلكات، الأفراد والمجتمع فى حاجة للتدخل. حماس كانت دائما مستعدة للتدخل فيها. ومع تصاعد حدة الانتفاضة فى مستوى العنف، المزيد والمزيد من الناس توجهوا إلى المسجد للاستماع إلى حماس أو غيرها من الدعاة الإسلاميين وتمجيد المقاومة والتضحية، وتقديم العزاء. فى كلمات نايف الرجوب، وهو أحد زعماء حركة حماس من مدينة وبلدة دورا فى الخليل: "منذ عشرين عاما عندما كنت أعمل فى المسجد، حوالى ١٥٠ إلى ٢٠٠ شخص جاؤوا يوم الجمعة (الصلاة). الآن بضعة آلاف. فى ذلك الوقت، كان هناك مسجد واحد فى دورا. الآن هناك اثنا عشر".

٦- تدير حماس شبكه اجتماعية واسعة النطاق من الجمعيات الخيرية للخدمات واكتسبت كثير من الفلسطينيين إلى جانبها. أثار هؤلاء الفلسطينيون إعجاب المنظمة من أجل الانخراط فى المقاومة ضد إسرائيل، وفى نفس الوقت مد يد المساعدة للمحتاجين والفقراء فى صفوف الفلسطينيين. تمكنت حركة حماس من ملء الفراغ فى هذا الصدد التى كانت من مهام السلطة الفلسطينية، بما لها من موارد ضخمة نسبيا، وكان من المفترض أن تملأ، ولكنها لم تفعل ذلك. بالإضافة إلى التحكم فى مؤسساتها وتشغيلها، حماس كانت تتنافس من أجل السيطرة على غيرها من مؤسسات المجتمع المدنى الفلسطينى، وخطت فى هذا الصدد خطوات واسعة.

٧- لحماس سمعة وصورة من النزاهة والسلوك النظيف فى مواجهة صور من الفساد وعدم الكفاءة التى شوهت السلطة الفلسطينية قد يكون السبب الأكثر فورية

ومباشرة فى تدنى شعبيتها. وكان التقشف عادة يقارن مع قصص التبذير والفساد فى السلطة الفلسطينية للقادة والمسؤولين. يكون الاقتراح فى هذا الصدد هو رغبة عميقة فى التغيير والإصلاح، كانت العامل الرئيسى لشعبية حماس الواسعة.

صنع التحول: المشاركة فى الانتخابات:

تحول حماس وقرارها الاستراتيجى للمشاركة فى الانتخابات البلدية والنيابية هى جزء لا يتجزأ لعدد من العوامل والظروف المتغيرة. منذ بداية الانتفاضة الثانية، خسر التنظيم عدداً كبيراً من كبار السياسيين والقادة العسكريين والكوادر وكذلك جزءاً من بنيتها التحتية. شملت مؤسسى وقادة الجناحين السياسى والعسكرى للحركة. حماس أيضا حساسة لأنواع مختلفة من الخسائر التى تكبدها الفلسطينيون نتيجة لاستمرار هجماتها ضد أهداف إسرائيلية، وخصوصا بعد عودة الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية فى عام ٢٠٠٢، وتشديد الحصار المفروض على قطاع غزة مما أسفر عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، الذى تسبب فى ارتفاع معدلات الفقر وارتفاع معدلات البطالة. لانقاذ نفسها، وكذلك للشعب الفلسطينى من المشقة تطلب مراجعة من حركة حماس للاستراتيجية والتكتيك. حماس، والفلسطينيون ككل، فى حاجه للوقت اللازم، لالتقاط الأنفاس، كفترة نقاهة واستعادة قوتها وقدرتها على الحفاظ على تماسك المجتمع الفلسطينى، للدفاع عن أنفسهم، ومواصلة الكفاح ضد الاحتلال.

بالإضافة إلى ذلك، وفى عقول قادة حماس، فإن المشاركة والفوز فى الانتخابات كان مصدر قوة للحركة وبرنامج المقاومة والتغيير والإصلاح. حماس، بطريقة ديمقراطية ومنتخبة شعبيا هى القوة فى المجلس التشريعى الفلسطينى، من شأنه تحقيق الشرعية القانونية والسياسية. وبهذه الصفة يمكن أن يمنع فى المستقبل القمع والاعتقال أو المضايقة للقادة والكوادر من قبل الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية –

على عكس ما حدث للحركة فى أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو – وخصوصًا مع احتمال وجود أى محاولة لتنفيذ خريطة الطريق، والتى تنص على تفكيك البنية العسكرية لحماس و الجماعات الفلسطينية المسلحة الأخرى.

على الجانب الإيجابى لحركة حماس، فإن فوزها فى الانتخابات و مراقبة ما يصاحب ذلك من مؤسسات السلطة الفلسطينية وعدت لتوفير الفرصة للحركة والوصول إلى تنفيذ برنامجها وإجراء عملية التحول الإسلامى، وذلك بهدف إقامة نظام إسلامى. ومع ذلك، فى أعقاب أسر بعض الجنود الإسرائيليين من قبل حماس، تم اعتقال عدد من وزراء حماس فى أغسطس ٢٠٠٦، حماس أيضا على علم تام بالتطورات الإقليمية والدولية، مثل الحرب فى العراق والتهديدات لإيران وسوريا، الحرب الدولية ضد الإرهاب، الولايات المتحدة وأوروبا وضعت الحركه فى القائمة على أنها منظمة إرهابية، والقيود المفروضة على جمع الأموال وحركة نقلها، والضغوط التى تمارس على الدول والمؤسسات التى على استعداد لمساعدة حماس، لوقف تقديم هذه المساعدة. لهذه الأسباب جميعا، وجدت حماس أنه من الضرورى مع الأحوال الجوية العاصفة السعى إلى مسار بديل للحفاظ على وجودها وعلى جدول أعمالها. وافقت «حماس» على فترة من الهدوء (التهدئة)، بوقف هجماتها العنيفة ضد أهداف إسرائيلية فى عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، وطلبها العام للشراكة السياسية مع فتح والسلطة الفلسطينية، وينبغى النظر لمشاركتها فى الانتخابات فى هذا السياق.

قرار حماس المشاركة فى الانتخابات البلدية والتشريعية يتسق مع المواقف العقائدية والسياسية للحركة. لا يوجد شىء فى عقيدة جماعة الإخوان المسلمين (ومنها حماس) يمنع أو يحول دون الحركة من المشاركة فى الحياة السياسية وذلك بهدف الاستيلاء على السلطة. على سبيل الحقيقة، مطلوب من الحركة من وجهة نظر عقائدية السعى إلى اغتنام السلطة للترويج لأجندتها الإسلامية. كان حسن البنا، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين الأم فى مصر عام ١٩٢٨، هو نفسه دخل

الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٤٥، منذ ذلك الحين، شاركت جماعة الإخوان فى أماكن أخرى فى الانتخابات كلما كان ذلك ممكنا. علاوة على ذلك، أبدت الجماعة استعدادها لتشكيل الأحزاب السياسية الإسلامية للتغلب على العقبات فى طريق مشاركتهم فى الانتخابات، جبهة الأمل الإسلامية (جبهة العمل الإسلامى) فى الأردن هى خير مثال على ذلك. حماس نفسها شكلت حزبًا سياسيًا (حزب الخلاص الإسلامى) بعد إنشاء السلطة الفلسطينية.

حماس تسعى دون مبالاة تجاه السلطة والقوة فقط ذات الصلة بالسلطة الفلسطينية نفسها بسبب معارضتها للاتفاقات مع إسرائيل التى أنتجت هذه السلطة، وبسبب رفضها للالتزامات والواجبات الأمر الذى لابد منه للسلطة الفلسطينية. وعندما أعلنت حماس صراحة انها مستعدة لتقاسم السلطة مع السلطة، أوضح زعمائها أنهم كانوا يتحدثون عن نوع مختلف من أنواع السلطة، سلطة غير مكبله باتفاق أوسلو. على حد قول محمود الزهار، أحد أبرز زعماء حماس والمتحدث باسمها: "حماس تدخل الانتخابات لتحطيم ما بقى من اتفاق أوسلو".

عندما قررت حماس المشاركة فى الانتخابات البلدية والتشريعية، كان يعتقد أنه يمكن أن تشكل معارضة قوية أو الفوز بهذه الانتخابات وإعادة تحديد مهام والتزامات السلطة الفلسطينية ومؤسساتها. هذه المؤسسات، بطبيعة الحال، تشمل الحكومة والمجلس التشريعى. فمن السابق لأوانه فى هذه النقطة تحديد ما إذا كانت حماس ستكون قادرة على إعادة تحديد التزامات ومهام هذه المؤسسات خارج حدود الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، والظروف والمعالم التى تم تأسيسها بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

إن قرار حماس بالمشاركة فى الانتخابات جاء أيضًا نتيجة لزيادة حجم وقوة وشعبية الحركة، والتى تتطلب أن تتصرف بوصفها أكثر من مجرد حركة معارضة تعمل من خارج النظام؛ الناس شاركوا أو قدموا الدعم لحماس بسبب أنهم يريدون

التغيير والإصلاح، وتحسين الحكم، والتحرير. هناك حدود لما يمكن «لحماس» كحركة معارضة تحقيقه في هذه المجالات. من أجل الحصول على احتمالات مفتوحة للتحرير، يجب على حماس دخول النظام. البديل الشرعي، ومن ثم، كانت انتخابات ديمقراطية وحرة، والذى من شأنه أن يضمن لها فرصة عادلة. تستند على مؤشرات وتقييمات واضحة، تعتقد حماس أن الاحتمالات جيده للتوصل إلى نتائج قوية في هذه الانتخابات.

لحماس سجل جيد في جولات مختلفة من الانتخابات البلدية التي وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفازت في معظم مجالس المدن الكبيرة في المناطق المكتظة بالسكان. كان النصر الأكثر إثارة للإعجاب في الانتخابات البلدية التي كانت في مدينة نابلس، حيث فازت حماس بجميع المقاعد ال ١٥ في المجلس. هذا الفوز الكاسح يأتي تمهيداً لتحقيق فوزا ساحقا لحماس في الانتخابات التشريعية في ٢٥ يناير ٢٠٠٦، ويمكن أن يعزى إلى انتصار سمعتها وأدائها، وإلى الحملة الانتخابية المتطورة. لقد دخلت الانتخابات كحركة منضبطة ومتحدة،وكانت قادرة على حشد كل أتباعها على صندوق الاقتراع – كانت تستعد لهذه الانتخابات لأكثر من سنة. كل العوامل التي أسهمت في زيادة نفوذ وتوسع حركة حماس في المجتمع الفلسطيني ساهمت أيضا في انتصارها الانتخابي.

أما حركة فتح، من ناحية أخرى، كانت تعاني عدداً من المحن. عشية الانتخابات كانت الحركة في حالة من الفوضى، مجزأة ومتشابكة في صراع داخلي. حاولت فتح أن تنظم الانتخابات التمهيدية الداخلية قبل الانتخابات التشريعية. ولكن ألغيت الانتخابات التمهيدية بسبب التلاعب والعنف. فشلهم هذا شوهت صورة فتح في الشارع الفلسطيني، وتعمقت الانقسامات داخل الحركة. أسوأ من ذلك، قررت حركة فتح دخول الانتخابات مع اثنين من القوائم المتنافسة قبل الرئيس الفلسطيني محمود عباس وتمكنت من توحيد الاثنين في واحد. عشرات من قادة فتح وكوادرها دخلت

الانتخابات كمرشحين مستقلين، مما يشكل تحدياً لأوامر قيادة الحركة، وتشتت الأصوات، مما تسبب فى خسارة حوالى ٢٠ مقعدا، وفقا لروحى فتوح، من قادة حركة فتح والمتحدث السابق للمجلس التشريعى الفلسطينى. حتى قبل أسبوعين من الانتخابات، كانت حركة فتح تأمل أن يكون هناك تأجيل، وبالتالى فقد بدأت الحملة الانتخابية على محمل الجد قبل أن نستعد بفترة وجيزة.

فى انتخابات المجلس التشريعى حصلت حماس على ٧٤ من أصل ١٣٢ من المقاعد البرلمانية، التى تضم ٤٤٪ من التصويت الشعبى، و ٥٦٪ من المقاعد، بينما حصلت فتح على ٤٥ مقعدا، وتضم ٤٢٪ من التصويت الشعبى. و٣٤٪ من المقاعد فى المجلس. نتائج هذه الانتخابات، وفوز حماس الساحق، جاء بمثابة مفاجأة للجميع تقريبا، بما فى ذلك حركة حماس نفسها.

إن انتصار حماس فى الانتخابات البلدية والتشريعية فى الحقيقة لا تعكس قوتها الفعلية فى المجتمع الفلسطينى. عدد كبير من الأصوات التى حصلت حماس عليها، كان تصويتا احتجاجا على سخافة تعيينات فتح فى المجالس البلدية. إن عدم الكفاءة والفساد كانت من الأسباب الهامة لضعف الأداء لحركة فتح، والافتقار إلى الموارد المادية كان عاملا مهما أيضا، لا سيما خلال السنوات الخمس الماضية من خلال الانتفاضة التى أصابت الحياة الطبيعية بالشلل، وذلك بسبب الصراع الدائر، والتقييدية والتدابير العقابية المفروضة على المناطق الفلسطينية من قبل إسرائيل. الشىء نفسه يمكن أن يقال عن المنحرفين الذين تسيطر عليهم حركة فتح بالمجلس التشريعى، والذين فشلوا فى ممارسة المسؤولية وكانوا فوق المساءلة على السلطة التنفيذية كفرع للسلطة الفلسطينية. فالناخبين فى المجلس التشريعى والمجالس البلدية الانتخابات فى جميع الاحتمالات قرروا معاقبة حركة فتح ومرشحيها، وبالطبع السلطة الفلسطينية ككل.

حماس فى السلطة: الآفاق والتحديات:

الآن بعد وجود حماس فى السلطة، والسيطرة على الحكومة والمجلس التشريعى، والعديد من المجالس البلدية على مستوى الحكم المحلى، ما هى آفاق النجاح أو الفشل؟ من المهم أن نتذكر هنا أن منطق، وديناميات، وضرورات المقاومة لحركة المعارضة تختلف اختلافا جذريا عن تلك الحركة التى ليست فقط فى السلطة، ولكنها أيضا الحزب الحاكم. كان من المريح الوجود فى المعارضة، لأن حماس لم تكن لتحمل مسؤوليات الحكم السياسى فى ظل ظروف بالغة السلبية.

المعارضة أيضا مريحة لحماس حيث يمكن أن تستفيد من كل فشل من السلطة الفلسطينية وتحويلها إلى مكسب أو فضل لنفسها. كما يتعين مع حماس، فى حالة عكس الأدوار. إخفاقات حماس من المرجح أن تترجم إلى مكاسب بالنسبة للمعارضة. فتح الآن حزب المعارضة الرئيسى. وليس من المؤكد حتى الآن كيف يمكن لأغلبية مريحة فى المجلس التشريعى والحكومة أن تساعد حماس، بما لها من خبرة محدودة جدا فى الحكم السياسى، والسياسة الدولية، والعلاقات الخارجية، للتغلب على مجموعة من التحديات الهائلة على الصعيدين السياسى والداخلى.

حماس: تحديات من دون تحديات:

سياسيا، ترث حماس سلطة المعرفة والالتزام باتفاقات أوسلو، وهى التى ترفض الاعتراف بها. إن اختصاصات إقامة السلطة الفلسطينية ورثتها حماس وتشمل منظمة التحرير الفلسطينية واعتراف السلطة الفلسطينية بإسرائيل، ونبذ العنف، والالتزام بحل الصراع الفلسطينى الإسرائيلى من خلال المفاوضات السلمية. فإذا كانت حماس لا بد من الاعتراف بها كشريك لإسرائيل والمجتمع الدولى، فإنه من المطلوب أن تؤيد اتفاق أوسلو، وقبول خارطة الطريق، وتعلن التزامها بهذه

الاختصاصات، لكي تصبح مؤهلة لمجتمع المانحين للمال، والمطلوب من حماس هو تلبية ثلاثة شروط تم وضعها من قبل اجتماع اللجنة الرباعية في لندن في ٣٠ يناير ٢٠٠٦، والتي عقدت عقب فوز حماس في الانتخابات: "... اللجنة الرباعية خلصت إلى أنه من المحتم أن المساعدة في المستقبل لأي حكومة جديدة من شأنه أن يعاد النظر من قبل المانحين إزاء التزام تلك الحكومة بمبادئ عدم العنف والاعتراف بإسرائيل، والقبول بالاتفاقات والالتزامات السابقة، بما في ذلك خارطة الطريق".

إسرائيل من جانبها كررت مطالب مماثلة، بل وأكثر، بغية الاستمرار في علاقتها مع السلطة الفلسطينية. وقد طالبت حركة حماس أن تنزع سلاحها. إن أمن إسرائيل من الشواغل التي قد تجبر الحكومة على تبني المواقف المتطرفة والاضطلاع بالسياسات العدوانية تجاه حماس. ويمكن أن نتوقع أن تكون في حالة ترقب ويقظة بسبب إصرار حماس على المحاولات الرامية إلى تطوير قدراتها العسكرية عن طريق تهريب أسلحة متطورة إلى قطاع غزة، والذي من شأنه أن يهدد قلب إسرائيل. وفقا للحكومة الإسرائيلية، ومع وجود حماس في السلطة، فإن السيناريو أعلاه ليس غاية بعيدة المنال. هناك أيضا مصدر قلق إسرائيل من قبل المؤسسة الأمنية حول 'العلاقة المحتملة بين حماس والنظام الإسلامي في طهران، والتي قد يحاول غمس إسرائيل مع الأصولية الإسلامية "الجماعات الإرهابية" الجماعات على الحدود: حزب الله في جنوب لبنان وحماس في غزة والضفة الغربية '. [وبالفعل، بعد أن تمت كتابة هذا الفصل، شنت إسرائيل هجومها على لبنان في أغسطس ٢٠٠٦، وخطفت بعض قادة حماس.

وقال مسؤولون إسرائيليون حريصون أيضا على تهويل قلقهم فيما يتعلق بسيطرة حماس على الأجهزة الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة و الضفة الغربية: "إذا سيطرت حماس على القوات المسلحة الفلسطينية والشرطة، فهذا يعني أنه سينشأ التهديد المسلح الحقيقي بالقرب من القدس، وتل أبيب ومطار ابن جوريون". رسالة واضحة جداً: إسرائيل لا يمكن أن تتسامح مع مثل هذا الوضع.

وجهة نظر مضادة تقول إنها فى مصلحة حكومة أولمرت الإسرائيلية وجود حركة حماس فى السلطة. فى هذه الحالة الحكومة الإسرائيلية يمكن أن تجادل بأنه لا يوجد شريك فلسطينى، وعلى هذا النحو يمكن المضى قدما فى خططها من جانب واحد فى الضفة الغربية، تواصل بناء الجدار العازل، ورسم حدودها النهائية مع الفلسطينيين. إذا كانت الحكومة الإسرائيلية تعتمد على هذه السياسة، فإنه لن يكون إلا مؤقتا لتعارضها مع الخطط طويلة الأجل. ففى المدى الطويل، لا يمكن لإسرائيل التعايش مع التهديد الأمنى المحتمل فى الفناء الخلفى. تجربة إسرائيل مع حماس لا تجعل من السهل بالنسبة لها التعايش مع الحركة المسلحة المتشددة.

قالت مصادر إسرائيلية بأن الاحتلال الإسرائيلى قد خول الحركة الإسلامية فى السبعينيات والثمانينيات لخلق قوة مضادة لمنظمة التحرير الفلسطينية. خلافا لمنظمة التحرير الفلسطينية، فحماس لم تكن فى ذلك الوقت تشارك فى أى مقاومة للاحتلال. لكن فى وقت لاحق، وبعد اندلاع الانتفاضة الأولى، أصبحت حماس تشارك فى المقاومة العنيفه ضد أهداف إسرائيلية، والتى شملت فى وقت لاحق الهجمات الانتحارية. وليس من المرجح أن ترتكب الحكومة الإسرائيلية الخطأ نفسه مرة أخرى بالسماح لحماس أن تزداد قوة واستخدام قوتها مرة أخرى ضد إسرائيل.

وهناك أيضا قلق إسرائيلى أشمل من أن حركة حماس تخطط لتأسيس "أصولية إسلامية" كيان سياسى فى غزة والضفة الغربية؛ ليس من المرجح أن تسمح إسرائيل لمثل هذا الكيان فى الظهور. وهناك بلدان أخرى، مثل الولايات المتحدة وربما الاتحاد الأوروبى، يمكن أن تدعم هذا الموقف الإسرائيلى.

حماس فى مأزق:

من الواضح أن حماس تواجه معضلة كبيرة، ولديها خيارات، كل منها ينطوى على ثمن باهظ. كشرط مسبق للاعتراف الدولى والإقليمى، والقبول والدعم، فالمطلوب

من حماس هو تلبية المطالب المحددة التى وضعتها اللجنة الرباعية. قبول هذه المطالب من شأنه أن يقوض مصداقيتها حيث برنامجها هو تحرير كامل فلسطين. حماس على استعداد لقبول دولة فلسطينية فى الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ – فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية – فقط كحل مؤقت.

إن الحركة الإسلامية تعرف أنها إذا ما وافقت على الشروط التى وضعتها اللجنة الرباعية، فإنها تفقد مصداقيتها وشعبيتها. سيكون القبول المرجح هو إنهاء الاحتلال ووقف التوسع الاستيطانى الإسرائيلى، ووقف بناء الجدار الفاصل، أو منع إسرائيل من اتخاذ خطوات فك الارتباط أحادى الجانب فى الضفة الغربية.

من خلال قبول مطالب اللجنة الرباعية، سوف تجد حماس نفسها فى حالة مماثلة لتلك التى كانت فيها السلطة الفلسطينية. برفضها لها، سوف تجعل من نفسها "هدف مشروع" لعمليات انتقامية إسرائيلية، وهدفا للتدابير التقييدية والعقابية الدولية. إذا انتهجت حماس الطريق الوسط، فالمطالب الإسرائيلية من الحركة من غير المرجح أن تتوقف. فى الواقع، ومن المرجح أن إسرائيل تصر على اعتراف لا لبس فيه بحقها فى الوجود ونبذ العنف وتفكيك الجناح العسكرى لحركة حماس. سوف يكون هامش حماس للمساومة محدوداً.

تنازلات سياسية كبيرة من جانب حماس يمكن أيضا أن تتسبب فى انقسام فى الحركة بين الجناح الراديكالى (بما فى ذلك المسلحين)، والجناح المعتدل. وعلاوة على ذلك، مثل هذه التنازلات السياسية من حماس من المحتمل أن تفسد العلاقة مع حلفائها التقليديين فى إيران، وسوريا، وحزب الله فى لبنان.

لحساسية هذه التحديات، بدأت حماس فور فوزها فى الانتخابات بتقديم لفتات تدل على استعداد للاعتدال. خالد مشعل، رئيس المكتب السياسى لحركة حماس، أعلن أن حركة حماس مستعدة للتفاوض مع إسرائيل فى قضايا اليوم بيوم. إسماعيل هنية، رئيس وزراء حماس، أعلن من جانبه، أن حكومته ستتعامل مع هذه الالتزامات

التابعة للسلطة الفلسطينية من منطق المسؤولية الوطنية العليا، وأشير هنا إلى الاتفاقات المبرمة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. كما أشار هنية أيضًا إلى أن حكومته مستعدة لبدء حوار مع اللجنة الرباعية لمناقشة الشروط التى كانت قد فرضتها على حماس.

ومع ذلك، فإنه ليس من المحتمل، أن هذه اللفتات ستكون كافية من جانب إسرائيل واللجنة الرباعية لرفع الحظر المفروض على حماس و الحكومة. رفضت الإدارة الأمريكية عرض هنية الحوار مع اللجنة الرباعية على الفور. ولكن هناك أيضًا حدود لممارسة الضغط المفرط على السلطة الفلسطينية أو حكومة «حماس». فقطع الدعم المالى عن السلطة الفلسطينية ودفع الفلسطينيين قريبًا من الموت جوعا، من المحتمل أن تخلق الاضطرابات الداخلية ويتسبب فى انهيار النظام الاجتماعى والأمن الدوليين. هذا الانهيار لن يؤدى إلا إلى تقويض الاستقرار فى السلطة الفلسطينية، ولكن يؤدى أيضًا لخلخلة أمن المنطقة ككل. السياسات الإسرائيلية الخرقاء قد تخلق وضعا لا تختلف كثيرا عن حالة الاحتلال الإسرائيلى الفعلى، الأمر الذى قد يدفع الفلسطينيين إلى التساؤل عن جدوى استمرار وجود السلطة الفلسطينية. بعض الفلسطينيين بالفعل يحتج بأن السلطة الفلسطينية أصبحت واجهة تخفى الاحتلال الإسرائيلى الفعلى، وأداة لمساعدة إسرائيل على تنظيم سياسات احتلالها. حماس قد تدرك أيضا أنه لم يبق أمامها من خيار سوى العودة إلى دورها السابق كحركة مقاومة، قبل أن تفقد شرعيتها ومصداقيتها وشعبيتها.

حماس: التحدى من الداخل:

داخليًا، تواجه حماس تحديات لا تقل خطورة عن التحديات الخارجية. فإنها ستجد صعوبة بالغة فى تنفيذ برنامجها الإصلاحى فى واقع شديد التعقيد، خصوصا

إذا كانت الفكرة هى لتفكيك النظام واستبداله بآخر، وليس فقط لرأب الصدع فى النظام القديم أو إجراء بعض التدابير السطحية هنا أو هناك.

ليس من الواضح كيف يمكن لحماس إنعاش الاقتصاد، وعلى سبيل المثال، خلق فرص عمل للجيش الكبير من العمال العاطلين عن العمل ومن خريجى الجامعات والمهندسين والأطباء فى ظل استمرار القيود الإسرا[illegible] على التنقل بين غزة والضفة الغربية والقدس وفى ظل غياب الموارد اللازمة والاست[illegible]ر. كما أنه ليس واضحا كيف سيكون تعامل حماس مع الأعمال التجارية اليومية واسعة النطاق مع الجانب الإسرائيلى وفى الشئون المدنية، والسفر، والصحة، والاقتصاد، والمجالات الأخرى.

واحدة من المناطق التى تتطلب اهتماما فوريا هو الفساد الإدارى فى البيروقراطية الفلسطينية. حماس لم توضح كيف سيكون التعامل مع جيش من الموظفين، كثير منهم تم تعيينه تعسفا. وأى محاولة جادة لتفكيك هذه البيروقراطية ستلقى مقاومة شديدة من جانب حركة فتح حيث إن غالبية العاملين هم من حركة فتح وتابعين لها.

تتعدد التحديات الداخلية الخطيرة التى تواجهها حماس. خلال فترة حكم حركة فتح (١٩٩٤-٢٠٠٥)، اشتكت حماس باستمرار من الاستبعاد ونظام حكم الحزب الواحد الذى لم يسمح بالمحاسبة والمسؤولية، وبالتالى خلق بيئة للفساد وعدم الكفاءة. بعد فوز حماس فى الانتخابات، قامت بتشكيل حكومة معظمهم من أعضاء حركة حماس. لم توافق الجماعات السياسية الأخرى أو الكتل البرلمانية على الانضمام إلى الحكومة. أشارت حماس أنها بذلت الجهد المطلوب وقدمت تنازلات لضم جماعات سياسية أخرى فى الحكومة، فى حين أن هذه الجماعات، من جانبها، جادلت بأن حماس لم تكن على استعداد لاحتضان برنامج الإجماع السياسى الوطنى. والنتيجة النهائية هى أن النظام السياسى الفلسطينى انتهى مع حكومة لحماس ومع الأغلبية

فى المجلس التشريعى، الأمر الذى قد يجعل من عملية مساءلة الحكومة غامضة وسطحية. قد ينتهى الأمر بحماس باحتكار السلطة على حساب الديمقراطية والتعددية السياسية.

تحد آخر يواجه الحركة هو قدرتها على تحديد و إقامة علاقة عمل مع السلطة الفلسطينية فى ضوء رفضها الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالقانون الأساسى (الدستور) والسلطة الفلسطينية. إحدى مفارقات الوضع هو أن حماس ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، بينما أكثر من مائة دولة حول العالم (بما فى ذلك إسرائيل) قد منحتها هذا الاعتراف. وهناك أيضا التحدى المتمثل فى جعل انتقال سلمى للسلطة من طرف واحد (فتح) إلى آخر (حماس)، والتى قد تكون أكثر صعوبة من إجراء انتخابات ديمقراطية حرة. فحركة فتح من المرجح أن تجعل الانتقال صعب جداً لأن هذا من شأنه توطيد سيطرة حماس السياسية على السلطة الفلسطينية ووزاراتها، والمؤسسات، والخدمات الأمنية. فليس من مصلحة فتح تسهيل نجاح حكومة حماس، بعد أن رفضت المشاركة فيها. أما فى المجلس التشريعى الفلسطينى، فإن فتح هى حزب المعارضة الرئيسى، وأنه من الطبيعى أن تبذل محاولات لتقويض الجهود التى تبذلها حماس فى الهيئة التشريعية. فتح ستقاوم أى تنازل عن السلطة أو السيطرة لحركة حماس، التى تحتكم فى هذا الصدد إلى ذكريات الماضى القريب عندما قوضت حركة حماس وعرقلت، كلما أمكنها ذلك، سياسات وأنشطة لحركة فتح التى تسيطر على السلطة الفلسطينية. هناك تحديان آخران، يكمن فى مجال الأمن الداخلى وإقامة علاقة عمل جيدة بين الرئاسة الفلسطينية، من جهة، وبين حكومة حماس والمجلس التشريعى، من ناحية أخرى.

فيما يتعلق بالأمن الداخلى، فأولئك الذين صوتوا لصالح حماس كان من أجل وضع حد لحالة الفوضى والانفلات الأمنى فى الشارع الفلسطينى، ولجمع أسلحة

الجماعات المسلحة والعصابات المحلية، بالإضافة إلى الأسلحة التى تستخدم على نطاق واسع فى تناول الخلافات الأسرية. حماس مطالبة أيضا بالحفاظ على الهدنة مع إسرائيل. لكى تنجح فى تحقيق أى واحد من هذه الأهداف، أو لهم جميعا، تحتاج حماس، باعتبار ذلك شرطا ضروريا، للتعاون الصادق مع حركة فتح، أو مع غيرها من الجماعات التى لها أجنحة عسكرية، مثل حركة الجهاد الإسلامى. من المرجح أن فتح لن تتعاون، نظرا لأنها تكبدت هزيمة ثقيلة على يد حماس فى الانتخابات التشريعية. علاوة على ذلك، فتح ليست موحدة، وحتى الآن لا تستطيع التحدث بصوت واحد، وخصوصا المجموعات المسلحة التابعة للحركة التى تعمل على أرض الواقع. أخيراً، فتح تذكر بمرارة كيف تصرفت حماس عندما كانت فى المعارضة، وبما يفسر سلوك حماس وقتها كسياسة متعمدة لتقويض الحركة والسلطة الفلسطينية.

نفس القدر من الأهمية على الصعيد الأمنى هو التحدى الذى يمكن أن يأتى من داخل حماس نفسها. فقد هيأت الآلاف من أتباعها على التشدد، وقامت ببناء الجناح العسكرى من عدة آلاف من المقاتلين الذين يعتبرون المقاومة مهنة لهم. فانها ستواجه أول المشاكل بالاضطرار إلى إقناع قاعدتها المتشددة بأن التحول السياسى الدراماتيكى يحتاج إلى الخضوع، والثانية بدمج قواتها فى الجناح المسلح وغيرها من الجماعات المسلحة التى تنتمى إلى فصائل سياسية أخرى فى الأجهزة الأمنية. ليس من الواضح ما إذا كان، وبأية طريقة، يمكن لحماس تحقيق هذا الهدف فى المستقبل القريب، وما إذا كان بإمكانها أن تمنع الانقسامات داخل جناحها العسكرى. ستكون الحركة الإسلامية فى موقف غريب للغاية إذا ما وجدت نفسها مضطرة لاعتقال نشطاء ينتمون لجناحها العسكرى، أو لحركة فتح، أو لحركة الجهاد الإسلامى، ممن ينفذون هجمات ضد إسرائيل أو إطلاق صواريخ محلية أو من صنع الآخرين عبر الحدود. من المرجح أن يتسبب مثل هذا التعهد فى الخلافات الداخلية وربما فى مواجهات عنيفة. شاغل حكومة حماس قد يكون وقف مثل هذه الهجمات. إذا تعاملت

حماس مع المطالب الدولية المطلوبة من الحركة، مثل نبذ العنف، عندها، ستكون كمن ينقلب على نفسه وتفقد مبرر وجودها كحركة مقاومة.

التوتر الداخلى للنظام الرئاسى البرلمانى:

إن مستقبل العلاقة بين الرئيس الفلسطينى محمود عباس وحماس، وهى علاقة مفتوحة لعدد من الاحتمالات. كان عباس المنتخب شعبيًا عن البرنامج الذى يدعو إلى السلام والمفاوضات مع إسرائيل والإصلاح الداخلى. من جهة أخرى يدعو برنامج حماس لمقاومة الاحتلال الإسرائيلى، والإصلاح الداخلى. ليس من الواضح كيف يمكن التوفيق بين البرنامجين فيما يتعلق بالأجندتين السياسية. القانون الأساسى يعطى الرئيس صلاحية تعيين رئيس الوزراء وعزله وحكومته. بينما تتمتع حماس بالأغلبية فى المجلس التشريعى لإسقاط أى حكومة أو وزراء الحكومة من خلال أى اقتراع على الثقة. المجلس يملك سلطة التشريع ولكنه لا يملك أغلبية الثلثين لتجاوز حق الرئيس فى النقض ضد أى من التشريعات. كلٍ من الرئيس والمجلس الذى تسيطر عليه حماس لديهما قدرًا من الطاقة السلبية الهائلة لخلق حالة الشلل السياسى للسلطة الفلسطينية. الرئيس ورئيس وزراء حماس، إسماعيل هنية، وتداخل المسؤوليات فى السلطة الفلسطينية، وخاصة فى وزارات رئيسية مثل الشئون الخارجية والداخلية والمالية والمعلومات والشئون المدنية.

البديل للممارسة السلبية للسلطة هو إقامة علاقة عمل جيدة بين الجانبين. فإنه ليس من الواضح بعد كيف يمكن قيام علاقات بناءة وتعاونية فى ضوء تاريخ من المنافسة وعدم الثقة المتبادل بين حركة حماس، من جهة، وحركة فتح، من جهة أخرى، وعلى ضوء البرنامجين السياسيين (حماس وعباس) والتى يبدو –على الأقل فى البداية – لا يمكن التوفيق بينها.

عندما كانت حماس في المعارضة، خلقت الحركة 'سلطة موازية' إلى السلطة الفلسطينية. هناك دائما مخاطر كما في حالة فشل التعاون بين الرئيس ورئيس الوزراء، فحماس ستعمل على أن المجلس التشريعي والحكومة باعتبارها سلطة موازية لتلك التي للرئيس. هذه أيضا تؤدي لخلق احتكاكات خطيرة، وربما إلى الشلل السياسي.

حماس و رؤية الدولة الإسلامية الواحدة:

يتم التعبير عن وجهات نظر مختلفة حول مستقبل العملية الديمقراطية في أعقاب انتصار حماس في الانتخابات التشريعية. هناك وجهة النظر التي تشير إلى أنه في أعقاب نتائج باهرة في الانتخابات البلدية والنيابية، وقبول واحترام نتائج هذه الانتخابات من قبل جميع الأطراف، فإن العملية الديمقراطية في فلسطين لا رجعة فيها. في ثنايا هذا افتراض أن حماس ستكون ملتزمة الروتينية ودورية الانتخابات ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

من ناحية أخرى، هناك من أعرب عن القلق من أن صعود حماس إلى السلطة قد تمثل نهاية للعملية الديمقراطية داخل النظام السياسي الفلسطيني. مجرد مرة واحدة في السلطة، فالحركات الإسلامية ليست في العادة يتم إزالتها بسهولة، وربما تكون حماس ليست استثناء. بوصفها الحالي، حماس في" محاولة لتغيير المجتمع و تحدد طابعها الدائم بطريقة من شأنها أن تضمن لها نصرا في أي انتخابات في المستقبل. وعلاوة على ذلك، وثمة من يقول أن حماس قد تكون قادرة على الانقلاب على الديمقراطية من خلال الوسائل الديمقراطية.

يرتبط مستقبل العملية الديمقراطية في فلسطين أيضا بصمود المعارضة السياسية. فحماس كان حزب المعارضة الرئيسي قبل انتخابات يناير ٢٠٠٦

التشريعية، وهذه الانتخابات عقدت فى تلك المرحلة بناء على إصرار من حركة حماس، أكثر من ذلك، وبناء على إصرار الرئيس الفلسطينى محمود عباس. قاومت حماس ضغوطاً هائلة من حركة فتح لتأجيل الانتخابات. فإنه ليس من المؤكد ما إذا كانت حركة فتح، التى انتقلت إلى مقاعد المعارضة للمرة الأولى، قادرة على تحويل نفسها إلى معارضة فعالة يمكن أن تجبر حماس على احترام قواعد اللعبة الديمقراطية. حركة فتح فقط هى المؤهلة لايجاد كتلة برلمانية رسمية فى المجلس التشريعى. والكتلة البرلمانية تتطلب أن أى جماعة سياسية لا تقل عن ٥٪ من العدد الإجمالى للمقاعد فى المجلس. أيا من جماعات المنتخبين، بصرف النظر عن حماس وفتح، حصل على هذه النسبة المئوية. فمن الممكن، بالنسبة لهذه المجموعات الصغيرة التوحد من أجل أن تصبح مؤهلة للتسجيل ككتلة برلمانية، حتى الآن، فإنه ليس من المعروف ما إذا كانت هذه المجموعات يمكن ان تتوحد، أو أن يكون لها دور فعال فى المعارضة فى الداخل أو خارج الائتلاف.

لا تزال حركة فتح، بالتالى المعارضة الوحيدة القابلة للتطبيق إذا تمكنت من توحيد نفسها، والتكيف مع الواقع الجديد، واعتماد برنامج سياسى واجتماعى قادر على تغيير صورة حركة فتح فى صفوف الشعب الفلسطينى بأسره، واستعادة الثقة والطمأنينة من الشعب فى الحركة. كما أن فتح قادرة على حشد أصغر الجماعات السياسية فى المجلس وراء ذلك فى تحالف المعارضة. وهذه المعارضة من المرجح أن تتبلور فقط بعد أن تحصل حماس على مشاركة عميقة فى السياسة والقيادة الوطنية وعندما يتعين عليها اتخاذ قرارات خطيرة بموجب القائمة السلبية للأوضاع فى المناطق الفلسطينية. سيكون من الممكن عندها معرفة أى التشكيلات الحزبية السياسية الجديدة قابلة للحياة، أو يحتمل أن تنبثق.

بعد فوزها فى الانتخابات وتشكيل الحكومة الفلسطينية قد تسعى حماس إلى تبنى نموذج حزب الله اللبنانى فى السياسة و المقاومة. فمشاركتها فى الانتخابات

تمنح للحركة الشرعية القانونية والسياسية التى تريدها دائما. هذه الشرعية تعطى الحركة نوعا من الحماية. وادعاء حزب الله بدوره من أجل إجبار إسرائيل على الانسحاب من جنوب لبنان. فحماس قدمت مطالبة مماثلة إلى فك الارتباط الإسرائيلى من جانب واحد فى قطاع غزة. الأهم من ذلك، ترغب حماس فى أن تحذو حذو حزب الله فى تحديد وضعها الداخلى فى النظام الفلسطينى. إنها تأمل فى أن تؤسس نفسها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من النظام السياسى الشرعى، ولكن أيضا مع الحفاظ على خيار المقاومة، الأمر الذى يتنافى مع الاتفاقات القائمة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية من جهة، ومع حكومة إسرائيل من جهة أخرى.

إذا كانت حماس تصر على التمسك بهذه الاستراتيجية، فوقوع الصدام مع إسرائيل سيصبح لا مفر منه. بدلا من ذلك، يمكن أن تتطور حماس فقط بنفس الطريقة التى تطورت بها حركة فتح كحركة ثورية تعمل خارج النظم العربية والدولية إلى التحرك من شأنه الانزلاق تدريجيًا إلى هذه الأنظمة مع ما يستتبع ذلك. بعد معركة الكرامة فى الأردن فى عام ١٩٦٨ بين حركة فتح وغيرها من المقاتلين الفلسطينيين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى - والتى كانت توصف بأنها انتصار للمقاومة الفلسطينية - تم فتح أبواب النظام العربى لحركة فتح. ثم تولت حركة فتح قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتم دعوة عرفات إلى القاهرة، وكان بداية لتحقيق التكامل بين الحركة الوطنية الفلسطينية والنظام العربى. فى عام ١٩٦٨، فى موسكو، قدم الرئيس جمال عبد الناصر للقيادة السوفياتية الزعيم ياسر عرفات.

وبالمثل، بعد فوز حماس فى الانتخابات التشريعية، دعا قيادتها إلى القاهرة وبعض العواصم العربية الأخرى، بل أيضا دعت لتركيا وروسيا. التاريخ قد يكرر نفسه، ولكن فى ظروف تختلف اختلافا جذريا دوليًا وإقليمياً. فى هذه الدول العربية والعواصم الأجنبية، طلب من حماس نبذ العنف والالتزام بالمعايير الدولية، والاعتراف

بإسرائيل. وتحت ضغوط هائلة كانت تمارس على الحركة للالتزام بها، بما فى ذلك التعهد بالحرمان من المساعدة المالية والاتصالات الدبلوماسية مع السلطة الفلسطينية. ليس معروفا بعد إلى متى يمكن لحماس أن تقاوم هذه الضغوط.

فى حين أن حماس وغيرها من الحركات الإسلامية ترغب فى إنشاء النموذج الإسلامى الجذاب للحكم السياسى فى فلسطين، فتكامل حماس فى النظم العربية والدولية من المحتمل أن يقوض مثل هذا النموذج. إن رفع مثل هذا النموذج سيواجه بالمقاومة ليست فقط الإسرائيلية أو الدولية، بل أيضا عربية. ففى حين نجد قطاعات معينة من السكان العرب قد يتعاطف ويدعم هذه الرغبة لحماس، فان الحكومات العربية تجد أنه يضر شرعيتها ويهز استقرار أنظمتها ومجتمعاتها.

فى الأشهر التى تلت الانتخابات وحماس لا تحبذ الاعتراف بإسرائيل أو التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية، حركة حماس وحكومتها كانوا أكثر رغبه لتوجيه انتباههم إلى المسائل الداخليه، نظرا لأنها لم تتمكن من دفع ثمن الاعتراف أو المفاوضات. سيكون لصالحهم، لذلك، التمسك بحالة الهدوء (التهدئة) القائمة مع إسرائيل منذ بداية عام ٢٠٠٦، يبقى علينا أن نرى كيف غزا الإسرائيليون لبنان وتأثير حزب الله على موقف حماس السياسى.

سيكون الهدف المباشر فى الشئون المحلية هو تنفيذ برنامج حماس للتغيير والإصلاح فى الوضع الداخلى: الأمن، والمالية، والبيروقراطية، والاقتصاد، والتعليم، وما إلى ذلك وعلى المدى الطويل سيكون الهدف تدريجيا هو تحويل وتنظيم المجتمع على أسس إسلامية وذلك من خلال تصميم وتنفيذ عملية التنشئة الاجتماعية الإسلامية بعناء وتوجيه مجالات التشريع والتعليم والثقافة، والاقتصاد، والسلوك الاجتماعى، مع غيرها. هذه النية وهذا التوجه أصبح واضحا أكثر، عندما فرضت حماس قبضتها على الحكومة والمجتمع غير الموحد، والأكثر خطراً أن بعض أفراد النخبة والطبقة المتوسطة، خوفا من أجندة حماس الاجتماعية المحافظة، ستبدأ فى الهجرة أو السعى

الإقامة خارج المناطق الفلسطينية. قد تكون هذه مشابهة لما حدث في إيران في أعقاب الثورة الإسلامية ضد الشاه.

بعد فوز حماس مباشرة في الانتخابات، الجامعة الإسلامية في غزة، إحدى المؤسسات التي تسيطر عليها حماس، نظمت مؤتمرا حول التشريع الإسلامي. عندما ألقى إسماعيل هنية،الذي عين رئيسا للوزراء، كلمة أمام المؤتمر، أعلن أنه يعتزم إنشاء قسم للتشريع الإسلامي في مكتب رئيس الوزراء. في البيان الختامي للمؤتمر أوصى باعتماد نهج معتدل في الاجتهاد الإسلامي، واستعراض الفقه الإسلامي في ضوء التطورات المعاصرة، و إنشاء سوق المال الإسلامي. التحول في موقف حماس من المسائل السياسية للقضايا الداخلية، يمكن تبريره على أساس الفقه الإسلامي. إعداد المجتمع هو شرط مسبق لكلا من الأسلمة وللمشاركة في الجهاد.

بجانب التبرير العقائدي، قد تكون حماس تستخدم هذه الطريقة لكسب مزيد من الوقت حتى تتحقق الظروف المواتية. إن مفهوم هدنة طويلة الأمد التي عرضتها حماس، يتسق مع هذا المنهج. يتصل بهذا تحول آخر محتمل في سياسة حماس التي يمكن أن تقوض المنجزات الوطنية على المستوى الدولي. بسبب توجهاتها الإسلامية، والرفض الذي تواجهه من الولايات المتحدة وأوروبا، فمن المرجح أن تركز حماس على العلاقات العربية والإسلامية، كما يشير برنامجها الحكومي. يشدد هذا البرنامج على البعد العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية. إنها تأمل في حشد الدعم العربي والإسلامي للشعب الفلسطيني. في ظاهر الأمر، فإن هذا الموقف لا يضر المصالح الوطنية الفلسطينية. ولكن إذا أسيء التعامل معها، هناك خطر من أن تنجح إسرائيل في تخفيض القضية الفلسطينية من قضية دولية إلى قضية مرتبطة بالإرهاب الإسلامي والدولي – وهو هدف إسرائيل المتواصل. هناك أيضا القلق من أن الشعب الفلسطيني سيفقد الدعم الدولي لكفاحه من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي و إقامة دولته المستقلة.

أخيرا تواجه حماس تحديا يتمثل فى توضيح وتحديد موقفها بشأن إقامة دولة فلسطينية. موقف جماعة الإخوان المسلمين التقليدى من هذه المسألة هو أن فلسطين، كل فلسطين من نهر الأردن إلى البحر الأبيض المتوسط، هى أراضى المسلمين، وينبغى أن تشكل جزءا من الدولة الإسلامية الكبيرة التى تتجاوز حدود أى دولة قومية. الدولة الفلسطينية فى أذهان الإسلاميين الفلسطينيين، كما هو مبين فى ميثاق حماس، يعنى دولة فى المنطقة بأسرها من فلسطين ولا تفسح المجال لإسرائيل أو لليهود الصهاينة فى ذلك. يمكن فقط لغير الصهاينة من اليهود من العيش فى هذه الدولة مع المواطنين الفلسطينيين. هذا الموقف الإسلامى لحماس هو نسخة أخرى من "حل الدولة الواحدة" الذى كان أول من احتضنه منظمة التحرير الفلسطينية فى أواخر الستينيات والسبعينيات فى وقت مبكر، والذى دعا إلى إنشاء دولة واحدة ديمقراطية علمانية فى فلسطين يعيش فيها الجميع مسلمين ومسيحيين ويمكن أن يعيش اليهود كمواطنين متساوين فى الحقوق. ويفهم أن اليهود الذين يرغبون فى العيش فى هذه الدولة ينبغى عليهم التخلى عن الصهيونية. هذا الاقتراح قوبل بالرفض من جانب دولة إسرائيل. وفى مرحلة لاحقة، استعاضت منظمة التحرير الفلسطينية عنه بحل الدولتين.

فى السنوات الأخيرة، وفى ضوء الجهود الإسرائيلية المستمرة لخلق وقائع جديدة على الأرض، وجعل حل الدولتين غير قابل للحياة وبعيد المنال، عاد "حل الدولة الواحدة" باعتباره البند ذا الصلة فى النقاش السياسى. ولكنه أحدث إصدار لحل الدولة الواحدة محادثات حول المواطنة المتساوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين و لا يحتاج اليهود إلى التخلى عن الصهيونية. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك موقفا فلسطينيا رسميًا، علمانيًا أو إسلاميًا، يدعم هذا. فى حين أن حركة حماس لم تتخل عن هدفها المتمثل فى تحرير فلسطين وإقامة دولة واحدة إسلامية هناك، وانها قد بدأت – خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة فى السنوات الأخيرة من الانتفاضة الثانية – للترويج لفكرة إقامة دولة فلسطينية فى الأراضى التى احتلت فى عام ١٩٦٧،

ومع ذلك، فإن الحركة الإسلامية جعلت من الواضح أن هذا الحل مؤقت فقط وأنه لا نهاية لمطالب حماس، أو نهاية للصراع مع إسرائيل. إنه يعنى هدنة طويلة الأمد لمدة عشر أو عشرين عاما، ومغطاه بشكل مذهبى بالتقاليد الإسلامية.

إن الدولة الفلسطينية التى تقبلها حماس، كما فى الحل المؤقت، ستكون عاصمتها القدس الشريف، وتكون خالية من كافة المستوطنات اليهودية، مع ضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والممتلكات فى فلسطين.

مع الجهود الإسرائيلية المستمرة لخلق حقائق جديدة على الأرض، مثل الجدار العازل والنية المعلنة من جانب ايهود أولمرت لرسم الحدود النهائية لإسرائيل – وهو التعهد الذى قد يبتلع أكثر من ٥٠٪ من أراضى الضفة الغربية – فإن حل الدولتين يصبح مجرد الخيار الأكاديمى. أما إذا كان حل الدولة الواحدة يصبح الخيار الواقعى، فإن ذلك سيكون افتراضيا وليس عن سابق تصميم، على الرغم من أن حكومة إسرائيلية ستواصل محاربتها لهذا الخيار بكل الوسائل الممكنة. لأن حل الدولة الواحدة من شأنه أن يقوض الحلم الصهيونى وفكرة الدولة اليهودية. بهذا المعنى، فإن الحل القائم على دولتين هو الأقل كراهية لإسرائيل. يبدو أن حكومات إسرائيل فى الماضى والحاضر لديها فكرة مختلفة عن أى حل فى المستقبل للمشكلة الفلسطينية. ولا يعنى مفهوم الحل القائم على دولتين – كما اقترح من جانب منظمة التحرير الفلسطينية – فى الوقت نفسه أنه يستبعد حل الدولة الواحدة. أما ما يبدو فى ذهن الطبقة السياسية الإسرائيلية هو "دوله فلسطينية" فى قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، هى الدولة التى لا يمكن أن تكون مستقلة حقًا وذات سيادة وقابلة للحياة.

(٩)

حماس وإقامة دولة فلسطينية

آرى كنودسن وباسم الزبيدى

* **آرى كنودسن:** باحث فى الانثروبولوجيا الاجتماعية له عشر سنوات من الخبرة البحثية فى جنوب آسيا والشرق الأوسط. وقد نشر مقالات حول اللاجئين الفلسطينيين، والحركات الإسلامية وفترة ما بعد الحرب فى لبنان. كنودسن حاليا مع مركز حقوق الانسان. بمعهد ميكلسين فى بيرجن كمنسق للتعاون العلمى فى البحوث مع مؤسسة مواطن، والمعهد الفلسطينى لدراسة الديمقراطية.

* **باسم الزبيدى:** أستاذ العلوم السياسية فى جامعة بير زيت، فلسطين، ودرس سابقًا فى جامعة النجاح، فلسطين. الزبيدى يشارك حاليًا فى مشروع لآفاق إصلاح نظام الخدمة المدنية الفلسطينية. وهو مؤلف عدة مطبوعات عن الوضع السياسى الفلسطينى بما فى ذلك بناء الدولة، الإسلام السياسى، الفساد، الإصلاح، والمجتمع المدنى.

حققت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فوزا كبيرا فى الانتخابات إلى المجلس التشريعى الفلسطينى فى يناير ٢٠٠٦ ويصادف هذا نهاية الهيمنة السياسية لحركة فتح. بعد أن تغلبت على حركة فتح فى الانتخابات، تواجه حماس تحديات داخلية وخارجية عدة، بعد أن ورثت أنقاض اتفاق أوسلو، بما فى ذلك محاصرة السلطة

الفلسطينية، فالحكومة التى تقودها حماس لا يمكنها تحقيق وعودها الانتخابية للقضاء على الفساد وإصلاح السلطة الفلسطينية من دون تمويل ضخم من الجهات المانحة الأجنبية. إلا إذا اتجهت حركة حماس إلى نبذ العنف والاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود، والقبول بالاتفاقات السابقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وإلا فإنها ستكون معزولة سياسيا من جانب الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى)، وتجاهل من جانب معظم الدول العربية، ومقاطعة إسرائيلية. وكانت المنظمة بالتالى قد وضعت على مفترق طرق: إما يجب عليها الامتثال لمطالب نبذ العنف وقبول عملية التكامل السياسى أو تتحدى العقوبات السياسية والاقتصادية التى من شأنها عزل القيادة الجديدة وإلحاق الضرر بشعبها واقتصادها. هذا الفصل يتناول الآفاق أمام حماس والخيارات السياسية التى تواجه القيادة الجديدة فى السعى من أجل إقامة دولة فلسطينية.

مقدمة :

إن فوز حماس الساحق فى انتخابات يناير ٢٠٠٦ جعلها واحدة من أبرز الحركات الإسلامية فى الشرق الأوسط اليوم، وأنها الآن تحمل مفتاح المستقبل السياسى للفلسطينيين فى إقامة دولة فلسطينية. بفوزها فى الانتخابات أنهت الهيمنة السياسية لحركة فتح بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. الأهم من ذلك، فوزها فى الانتخابات وتشكيل حكومة حماس(أدت اليمين الدستورية فى ٣٠ مارس ٢٠٠٦) سقطت السلطة الفلسطينية فى أزمه سياسية واقتصادية. بإدراج حماس كمنظمة إرهابية، من جانب كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، فانتصار حماس فى الانتخابات سبب ضغطًا فوريًا على الحركة كما يلى:

(١) الاعتراف بحق دولة إسرائيل فى الوجود،

(٢) التخلى عن العنف (أى المقاومة بجميع أشكالها)،

(٣) ونزع السلاح ،

(٤) إنجاز التحول إلى حزب سياسى.

قبول الشروط (١) و (٢) هى شروط مسبقة لاستئناف عملية "خارطة الطريق" المتوقفه (وزارة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٣)، بما فى ذلك إجراء محادثات ثنائية مع إسرائيل، ولاستمرار المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية. مع العلم أن الأمر استغرق من منظمة التحرير الفلسطينية حوالى ٣٠ سنة لتعديل ميثاقها والاعتراف بدولة إسرائيل، من المتوقع أن حماس أيضاً لن تمتثل لأى من مطالب المجتمع الدولى فى المدى القصير، حتى عندما تواجه خطر الإفلاس. وعرضت حماس على إسرائيل وقفًا لإطلاق النار على المدى الطويل إذا كان مشروطا بانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وقبول إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة مع القدس الشرقية عاصمة لها. لا توجد دلائل على أن إسرائيل سوف تتنازل حتى للرد على مثل هذا العرض.

هناك الآن دراسة واسعة النطاق تتناول جوانب عديدة من حماس كمنظمة، ولكن المحاولات التى بذلت حتى الآن لتحليل الخيارات المعروضة على المنظمة عقب فوزها فى الانتخابات غير موجوده. فى هذا الفصل، فإننا سنحاول تحليل التحديات والمخاطر التى تواجه حكومة حماس الجديدة، والآثار المترتبة لحل "الدولتين" على الصراع الفلسطينى الإسرائيلى. نظراً لعمق الأزمه السياسية والاقتصادية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، فإن فهماً أكثر دقه لحركة حماس فى سعيها لإقامة دولة فلسطينية هو الآن أكثر إلحاحاً.

فوز انتخابى :

فى عام ١٩٩٤، أدت اتفاقات أوسلو إلى إنشاء السلطة الفلسطينية، فى الوقت الذى كان هذا النجاح الأكثر بروزا لمنظمة التحرير الفلسطينية وارتفاعاً لنجم القومية

العلمانية لياسر عرفات. فى العام نفسه، أجرت حماس أول هجوم انتحارى مما أسفر عن مقتل العديد من المدنيين الإسرائيليين. بعد عقد من الزمان، كانت السلطة الفلسطينية فى حالة خراب. خلال نفس الفتره كانت حماس قد نمت واتخذت من غزة مقرا لها لتحرك التيار الإسلامى، وقدمت نفسها على أنها لسان حال الفلسطينيين المطرودين من ديارهم. فى عام ٢٠٠٤، كانت كلا من حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية قد فقدت منذ فترة من الوقت زعماءها المؤسسين: الشيخ أحمد ياسين وياسر عرفات. ولكن حماس سرعان ما استعادت قوتها، بينما حركة فتح بدأت تظهر عليها كسور واضحة. واحد من أسباب الجاذبية الشعبية لحماس هو برامجها للتوعية الاجتماعية والازدواجية بين "المصلين المتدينيين" و "دعاة الحرب" (المجاهدين لتستخدمهم حماس فى المهام الخاصة)، الأمر الذى جعل المنظمة تحظى بشعبية كبيرة غير عاديه بين الفلسطينيين المطرودين من ديارهم، وتحديا سياسيا للقومية العلمانية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

فى عام ١٩٩٦ كانت حماس قد قاطعت الانتخابات لعضوية المجلس التشريعى الفلسطينى، وهذا يرجع إلى معارضتها لاتفاقات أوسلو. منذ ذلك الحين، كانت لها غالبية كبيرة من المقاعد ال ٨٨ فى البرلمان القديم الذى كانت تسيطر عليه حركة فتح. ومع ذلك، فازت حماس فى الانتخابات الجامعية وتفوقت على حركة فتح فى الانتخابات الطلابية فى جامعة بيرزيت فى رام الله، المعقل التقليدى لمنظمة التحرير الفلسطينية. فى الانتخابات المحليه عام ٢٠٠٥ فى قطاع غزة، حصلت حماس على ٧٥ من أصل ١١٨ مقعدا. هذه الانتخابات الأخيرة أظهرت أن حماس قد هزمت حركة فتح فى انتخابات مفتوحة، فى منتصف عام ٢٠٠٥، أعلنت حركة حماس أنها ستشارك فى الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر إجراؤها فى يناير ٢٠٠٦، وهى الأولى من نوعها منذ عام ١٩٩٦ عندما لم تشارك حماس. وضعت انتخابات يناير ٢٠٠٦ للمجلس التشريعى الفلسطينى حدا فاصلا فى الحياة السياسية الفلسطينية:

حماس حصلت على (٤٢,٩٪) من الأصوات وفازت ب ٧٤ مقعدا من أصل ١٣٢ فى البرلمان الجديد. فوز حماس فى الانتخابات للمجلس التشريعى أنهت الهيمنة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهناك الآن حاجة لنظام الحزبين فى فلسطين.

العوامل التى أدت إلى فوز حماس فى الانتخابات:

كانت حماس تأمل فى تحقيق مهمة ولكنها ليست النجاح الباهر فى الانتخابات التشريعية. إنها كانت حريصه ببساطة للوصول إلى السلطة التشريعية من أجل أن تتمتع بالقوة الكافية التأثير على القرارات و السياسات التى أعربت عنها الحكومة. هذا الوضع سيكون مثاليًا لحماس لأنها ستكون مسؤولة فقط عن الإنجازات، وفى الوقت نفسه تتجنب اللوم على الفشل. بدلا من ذلك، فازت حماس فوزًا كاسحًا فى الانتخابات. هذا الأداء القوى يرجع إلى حد كبير لعدد من العوامل: استياء شعبى مع عدم وجود معنى ولا نتائج ملموسة للعملية السياسية "السلام"، ولا الدعم للكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلى من الفلسطينيين، والتى أصبحت واحدة من "العلامات التجارية" لحماس ؛ احتجاج شعبى ضد حركة فتح لسوء الأداء وسوء الإدارة فى السلطة الفلسطينية، وهى هيئة ينظر إليها على أنها فاسدة وغير فعالة. حركة فتح فشلت فى تحقيق ليس فقط تطلعات الشعب الفلسطينى الوطنية، ولكن أيضا فى توفير احتياجاتهم اليومية. وبالمقارنة فإن حركة حماس استفادت من برامجها الاجتماعية القوية وأدائها المتماسك فى الحملة الانتخابية بالمقارنة بنهج غير منظم من جانب حركة فتح.

ومع ذلك، فإن التصويت لحماس بوصفها أساسا لرفض الفساد قد فشلت فى إدراك الصورة الكاملة، وذلك لأن الفلسطينيين أقل بكثير فى التسامح مع الاحتلال عنه مع الفساد. فى الواقع، يعتبر الفساد، ظاهرة عميقة تتعلق بالأوضاع الناجمة

عن غياب الدولة (أى الاحتلال الإسرائيلى). وبالنسبه لمعظم الفلسطينيين، فالفساد هو نتيجة للممارسات التى تحد من قدراتهم على تحقيق الاستقلال وبناء الدولة. ويبدو أن التصويت لحماس كان لذلك، وليس بالضرورة أن يفهم على أنه دعم لبرنامجها فى حد ذاتها، بل ينبغى أن يفهم على أنه تعبير عن الاستياء تجاه عملية أوسلو، والتى بدأت فى عام ١٩٩٤، وحققت أقل القليل، وعمليا تحول الفلسطينيون إلى الجهات غير الفاعلة فى العملية السياسية. هذا الرأى قد عبر عنه المتحدث باسم حماس فى الضفة الغربية، الذين رأوا فى نتائج الانتخابات إشارة إلى الدعم الشعبى لحماس على خط المقاومة، وليس فقط بوصفه صرخة ضد فساد وعدم كفاءة السلطة الفلسطينية. باختصار، يمكن أن ينظر إلى التصويت لحماس أنه بمثابة "تصرف فى تقرير المصير" تشعر حماس بالتالى بعمق الشعور -على الرغم من التحدى - بالفخر والإنجاز، وأنه من غير المرجح أن تستجيب الحكومة التى تقودها حماس للمطالب التى فرضها المجتمع الدولى على المدى القصير، حتى عندما تواجه خطر الإفلاس.

خطر الانهيار الاقتصادى:

كل شهر تحتاج السلطة الفلسطينية حوالى ١٧٠ مليون دولار أمريكى لتلبية احتياجاتها من الالتزامات المالية (٢٠٠٥). ودفع رواتب موظفى الحكومة يتطلب ١١٥ مليون دولار شهريا فى عام ٢٠٠٥، بلغ مجموع ميزانية السلطة الفلسطينية حوالى ١,٧ مليار دولار أمريكى، مع وجود دين متراكم بنفس المبلغ تقريبا . حوالى نصف ميزانية السلطة الفلسطينية جاءت من المعونة السنوية، وبلغت مليار دولار أمريكى مشتركة بين الاتحاد الأوروبى (٦٠٠مليون دولار) والولايات المتحدة الأمريكية (٤٠٠ مليون دولار). كان هناك أيضا مساعدات كبيرة قادمة من غير الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبى. فى عام ٢٠٠٤ قدمت النرويج، المعونة الثنائية إلى الأراضى الفلسطينية وصلت إلى نحو ستين مليون دولار (٣٦٨ مليون كرونة) [وهذا يعنى أن

المجتمع الدولى يدفع تكاليف الاحتلال الإسرائيلى] . قرار إسرائيل بوقف ٥٥ مليون دولار تقريبا من عائدات الضرائب الشهرية التى تحصلها نيابة عن السلطة الفلسطينية . فى الوقت نفسه، كان هناك إجماع على أن المستفيد الأكبر من هذه المعونة، هى السلطة الفلسطينية، وهى فى حاجة ماسة للإصلاح وتضافر الجهود لاقتلاع جذور الفساد. كرر الرئيس عباس نداءاته لاستئناف المساعدات للسلطة الفلسطينية المحاصرة. الافتقار إلى المال، على سبيل المثال، أدى إلى تفاقم المشكلة الأمنية لأن السلطة لم تكن قادرة على دفع رواتب موظفى الأمن .

ولكن على نحو أكثر إلحاحا، ضعف الاقتصاد الفلسطينى وبنيته المعتمدة بشدة على المساعدات تعنى أن المأزق السياسى الراهن سوف تكون له عواقب خطيرة بالنسبة للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة الذى – فى وقت كتابة هذا التقرير فى عام ٢٠٠٦، كان يغرق أكثر فى براثن الفقر. وهناك عدد كبير من الأسر الفلسطينية التى يضربها الفقر –ثلثى الفلسطينيين هم الآن تحت "خط الفقر" – البقاء على قيد الحياة على مزيج من المساعدة غير الرسمية (التحويلات المالية، والتسهيلات الائتمانية المحلية والجمعيات الخيرية والزكاة) والمساعدات الرسمية (توزيع المواد الغذائية والمساعدات النقدية والهبات) التى تديرها الأونروا (توفرها للاجئين) والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ممثلة فى وزارة الشئون الاجتماعية . بعد المقاطعة الاقتصادية المفروضة على حكومة حماس الفلسطينية الجديدة، والحالة الاجتماعية تفاقمت بصورة كبيرة. فى صيف عام ٢٠٠٦، كان النقص حاداً فى كل شىء، من البنزين والأدوية حتى الإمدادات الغذائية الأساسية، وسيطر على الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة . هذا الوضع يتفاقم بسبب كون معظم الموظفين الحكوميين لم تدفع رواتبهم لعدة أشهر متتالية مع تصور تداعيات مثل هذا الوضع.

تجرأت جماعة دولية رائدة للأفكار، هى مجموعة الأزمات الدولية (ICG) بالقول بأن المقاطعة الاقتصادية لحماس من شأنها وضع عدد من العواقب غير المرغوب فيها.

الأولى، فإنها ستعزز حركة حماس ولكن تضعف السكان. ومن شأنها أيضا أن انفصال الفلسطينيين عن المانحين الغربيين وإثارة التوتر بين الفلسطينيين. في نهاية المطاف، فإن المقاطعة توقف المشاريع الحيوية على مستوى البلديات، حماس تقلل من المساءلة والحد من تأثير الدول الغربية على الحركة. "تاريخيا"، تطالب مجموعة الأزمات الدولية، "أن عزلة الحركة أكثر تجعلها أكثر راديكالية ". إذا كان تحليل مجموعة الأزمات الدولية هو الصحيح، والحظر المفروض على المساعدات الحالية لن يكون له الأثر المقصود لإجبار حماس على قبول شروط المجتمع الدولي، ولكن من شأنه عزل التطرف وزيادته بدلا من ذلك. من أجل حل الأزمة الاقتصادية التي تلوح في الأفق، فان اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) بحثت عن سبل للالتفاف على حكومة حماس عن طريق توجيه المعونة المالية من خلال مكتب الرئيس (محمود عباس). هذا الحل، رسميا وهو ما يسمى "آلية مؤقتة"، من شأنه تفادي أزمة اجتماعية وشيكة وحل نقصًا اقتصاديًا فوريًا. ومع ذلك، فإنه يعني أيضا إعطاء دفعة للفساد والمحسوبية التي اتسمت بها السلطة الفلسطينية تحت حكم فتح، التي كانت إلى حد ما يرجع ذلك إلى حقيقة أن السلطة الفلسطينية كانت في جزء منها " الكيان العميل " التي شجعت البحث عن الكسب غير المشروع .

إصلاح السلطة الفلسطينية :

في القطاع العام والمدني، كانت السلطة الفلسطينية توظف نحو ربع القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالي فهي رب العمل الرئيسي للفلسطينيين هناك. رواتب موظفي الحكومة تبلغ ١١٥ مليون دولار شهريا (٢٠٠٥). سيطرة فتح على السلطة الفلسطينية جعلها معقلا للمحسوبية السياسية، والتي استخدمت للدعم السياسي. "إصلاح" السلطة الفلسطينية ووضع حد للفساد كان في سياسة حماس العليا وهدفها المعلن. من أجل تيسير إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية سعت حماس

لضم الآخرين، وبخاصة حركة فتح، فى الحكومة الجديدة. فشلت هذه الاستراتيجية والحكومة الجديدة كانت تتألف من ممثلين لحماس والمستقلين وواحد مسيحى. تفكيك السلطة الفلسطينية - ينظر إليها الكثيرون باعتبارها مجرد آلة تابعة لفتح ورغم ذلك لن يكون نهاية رمزية لعملية أوسلو . كثير من المراقبين أشاروا إلى المفارقة أن حماس الآن هى المسؤول عن الكيان السياسى - السلطة الفلسطينية - التى نبتت من خلال اتفاقات أوسلو، والتى تعارضها بشدة.

إن انتصار حماس فى الانتخابات جعلها المسئولة عن تصريف الأعمال الرسمية للسلطة الفلسطينية، داخل كل من حركتى فتح وحماس هناك أولئك الذين يفضلون تفكيك السلطة الفلسطينية، ويعتبرونها مجرد أداة للاحتلال الإسرائيلى . إن تفكيك السلطة الفلسطينية من شأنه أن يجر إسرائيل، للسيطرة المباشرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يجعل الاحتلال الإسرائيلى الواقع واضح للعيان، ومع ذلك، فإن الصراع من أجل السيطرة على السلطة الفلسطينية أثارت احتمالات لنشوب صراع على السلطة بين حماس وفتح.

هل حماس فى مواجهة مع منظمة التحرير الفلسطينية ؟

خلال السنوات الأولى من وجود حماس كان هناك بعض الاحتكاك، تزايد مع مرور الوقت، مع منظمة التحرير الفلسطينية، وفتح على وجه الخصوص، التى حاولت احتواء حركة حماس وطيها فى توجهها القومى الخاص. رفضت حماس باستمرار عروض منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، وسعت بدلا من ذلك لتأسيس نفسها كبديل سياسى. العلاقة بين حماس ومنظمة التحرير الفلسطينية وصلت إلى أدنى مستوياتها خلال ما يسمى "عملية مدريد". ومع ذلك، يعترف ميثاق حماس بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها "الحليف أو أب أو أخ أو قريب أو صديق"

تجنبت حماس فى الماضى أى مواجهة عسكرية مع حركة فتح. تحت قيادة الشيخ أحمد ياسين عمدت حماس بقوة لتثبيط الاقتتال بين الفصائل السياسية الفلسطينية باعتبار هذا لن يخدم إلا مصالح إسرائيل وإضعاف سعى الفلسطينيين لإقامة دولة فلسطينية.

سبق انتصار حماس فى الانتخابات فى يناير ٢٠٠٦، كانت هناك دلائل على أن حركة فتح تحت قيادة محمود عباس تناضل للسيطرة على الفصائل المسلحة وتعانى من التشرذم الداخلى. فى ديسمبر ٢٠٠٥، كان الانقسام داخل حركة فتح قد أصبح واضحاً، عندما أطلق الزعيم الفتحاوى المسجون مروان البرغوثى، قائمته الانتخابية الخاصة، وهى الخطوة التى تشكل تحديا خطيرا لحركة فتح ما يسمى ب "الحرس القديم".

على الرغم من أن عباس نجح فى التوفيق بين فصائل الحزب وتقديم قائمة انتخاب مشتركة، أصبحت حركة فتح ضعيفة، وهذا هو السبب الذى جعل عباس وآخرين داخل الحركة يقومون بمحاولات متكررة لتأجيل الانتخابات، على أمل أن الوقت من شأنه أن يساعد الحزب على استعادة شعبيته. فى غضون ذلك، نمت قوة حركة حماس يوما بعد يوم، وكانت قادرة على صقل استراتيجيتها الانتخابية.

دفعت نتائج الانتخابات لمواجهة مفتوحة بين مقاتلى فتح ومؤيدى حركة حماس، مع تفاقم النزاع فى أبريل ٢٠٠٦ عندما رفضت حكومة حماس الجديدة الاعتراف بحق النقض للرئيس ضد تشكيل قوة أمنية جديدة تحت قيادة جمال ابو سمهدانة (اغتالته إسرائيل فى يونيو ٢٠٠٦ فى غاره جويه على رفح). وتسبب نشر قوة قوامها ٣٠٠٠ فى مايو ٢٠٠٦ فى أزمه خطيرة سياسية وأمنية داخل السلطة الفلسطينية. تراكم القوات كثف الصراع بين فتح وحماس وأدى إلى اشتباكات بين وحدات الميليشيا لكل منهما فى يونيو ٢٠٠٦، وسط استمرار الحظر المفروض على المساعدات ضد الحكومة التى تقودها حماس، والدعوة لإجراء إصلاحات فى السلطة الفلسطينية، والتوتر السياسى المتزايد على هذه الجبهة المضطربة بين حماس وفتح. كما هو مبين أعلاه، فقد أدى إلى إضعاف حركة فتح من قبل الهزيمة الانتخابية – مع ارتباط ذلك

برحيل النخب ذات الرعايه الخاصه خلال فقد السيطرة على السلطة الفلسطينية ؛ مع وجود انقسامات داخلية، وضعف السيطرة على الجماعات المسلحة والميليشيات. خلال فصلي الربيع والصيف من عام ٢٠٠٦، كانت حكومة حماس ومكتب الرئيس في صراع مستمر، مما يعكس استمرار الصراع على السلطة. من أجل شيء واحد، يريد الرئيس الفلسطيني محمود عباس من حكومة حماس احترام الاتفاقات مع إسرائيل التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن هذا كان يقابل بالرفض رفضا قاطعا من قبل حكومة حماس. في محاولة منه لإجبار حماس من جهة، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس عن خطط لإجراء استفتاء من شأنه أن يعني الاعتراف بإسرائيل وقبول حل الدولتين كأساس لاتفاق سلام. في البداية، لقى هذا الاقتراح رفضًا قاطعا من جانب حركة حماس على لسان وزير الخارجية محمود الزهار. بعد أسابيع من المفاوضات المكثفة، ألغي الاستفتاء بعد أن وافقت حماس وفتح على وثيقة مشتركة، المعروفة باسم "وثيقة الأسرى"، والتي اعترفت، من بين أمور أخرى، بحل الدولتين لإنهاء الصراع مع إسرائيل. ومع ذلك، لا يزال هناك خلاف خطير بين حماس والرئيس على سلطات كل منهما وضمنا، على مسألة من الأكثر "حجية" ليمثل الشعب الفلسطيني. هذا الوضع لم يكن من المرجح أن يختفي، ومنذ ذلك الوقت انقضى هيمنة حزب سياسي واحد على الساحة الفلسطينية. حماس لم تقبل منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، ولكن التوقيع من قبل حركتي حماس وفتح في يونيو لعام ٢٠٠٦ على "وثيقة الأسرى" يعني ضمنا الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد، وقيد ذلك بالدعوة من أجل الإصلاح والديمقراطية .

الخطوات الإسرائيلية الأحادية الجانب:

كانت سياسة إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية بشكل متزايد من جانب واحد، مثل الانسحاب (فك الارتباط) من غزة، الذي تم الإعلان عنه على يد أرييل شارون

فى مطلع عام ٢٠٠٥ واكتمل فى منتصف سبتمبر من العام نفسه. على خطى شارون، كان رئيس الوزراء الإسرائيلى ايهود أولمرت، زعيم حزب كاديما، الذى أعلن عن خطط لتسوية الحدود من جانب واحد تجاه الأراضى الفلسطينية وضم كل من القدس (خطة "الانطواء أو الالتقاء")، مما أدى إلى احتجاج قوى من جانب كل من حماس والرئيس الفلسطينى محمود عباس. إذا كانت هذه الاستراتيجية موضع التنفيذ، فإنها تعنى عرقلة "حل الدولتين"، حيث إن حدود الدولة الفلسطينية فى المستقبل يجب تسويتها عن طريق التفاوض. وكان أولمرت قد أكد أن له خطة من جانب واحد لتسوية قضية الحدود بحلول عام ٢٠٠٨، إذا لم يظهر الفلسطينيون استعدادهم (أيا كان ذلك يعنى) للتفاوض على اتفاق سلام نهائى بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، وكانت الحكومة الإسرائيلية تدعى منذ عام ٢٠٠٢ أنه لا يوجد " شريكًا ذا مصداقية "" فى مفاوضات السلام. هذا الادعاء بأن هناك نقصا فى "الشريك الفلسطينى" مرتبط ارتباطا وثيقا، بما فى خيال السلطات الإسرائيلية أنه" لا يوجد شعب فلسطينى ". فى الواقع، فإن هذه السياسة الإسرائيلية أحادية الجانب تمت – بشكل تدريجي – بموافقة ضمنية من الولايات المتحدة الأمريكية. منذ فشل مفاوضات كامب ديفيد، كان هناك ابتعاد تدريجى طبيعى من الفلسطينيين، ومن خلال سياسة إسرائيلية متعمدة للفصل، والسيطرة على حركة الناس والبضائع، والمراقبة. النتيجة الأكثر وضوحا وإثارة للجدل لهذه السياسة هو إقامة الجدار الفاصل الذى يطوق مناطق من الضفة الغربية، وخطة فك الارتباط فى غزة. هذه الاستراتيجية قد أدت لتآكل بطىء لأسس مصداقية حل الدولتين للمشكلة الفلسطينية.

إقامة الدولة الفلسطينية مع "حدود مؤقتة" :

لم تعلن إسرائيل رسميا دعمها لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. فى خارطة الطريق التى ترعاها الولايات المتحدة، قبلت إسرائيل ضمنا قيام دولة فلسطينية

ذات حدود مؤقتة (PSPB)، مع السلطة الفلسطينية بوصفها إدارة مدنية. وكان من المقرر أن يتبع ذلك (فى ٢٠٠٥) "مفاوضات الوضع النهائى" تشمل كلاً من "الحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات" وتؤدى إلى اتفاق الوضع الدائم وقيام دولة فلسطينية ذات سيادة. بعض المحللين، يزعم أنه فى مقابل قبول إقامة دولة فلسطينية مؤقتة، فإن إسرائيل تسعى إلى تأجيل مفاوضات الوضع النهائى إلى أجل غير مسمى، أو إطالة أمد العملية التفاوضية لتسمح لنفسها لاستكمال ضم أجزاء من الضفة الغربية، فى حين تحول الأراضى الفلسطينية إلى "بلدية متسعه"" . على الرغم من أن الجدول الزمنى الأصلى لخريطة الطريق مر منذ فترة طويلة والأسس السياسية ذابله، وكثير من التغييرات المذكورة أعلاه لا رجعة فيها على أرض الواقع وأصبحت حقيقة واقعة، فخريطة الطريق لدولتين لحل المشكلة الفلسطينية هو اليوم السيناريو الوحيد للسلام الذى تعترف به الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى وجماعات قوية للضغط الدولى، ولجنة الثمانية واللجنة الرباعية.

ينطوى ميثاق حماس على الرفض القاطع لفكرة وجود دولتين. وأعربت حركة حماس عن هدف واضح وهو إقامة دولة إسلامية على كل فلسطين الانتدابية. كما أصرت على طلبها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلى والانسحاب إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، ومع ذلك، فقد شهدت الحركة سياسات أكثر واقعية وأكثر دقة من الشائع المعروف. قادة حماس ومؤسسيها، بما فى ذلك المغفور له الشيخ أحمد ياسين، كان غامضا حول مسألة ما إذا كان يقبل الدولة الإسرائيلية. الشريك المؤسس لحماس الراحل إسماعيل ابو شنب، كان أكثر صراحة فى الاعتراف بأن "نحن لا يمكن تدمير إسرائيل. الحل العملى هو ان يكون لدينا دولة جنبا إلى جنب مع إسرائيل" .

فى مناسبات عدة، كان معظم كبار القادة فى حماس (ياسين والرنتيسى وغيرهم) يؤيدون "الحلول المؤقتة" التى توقفت مؤقتًا عن المطالبة التاريخية بكل فلسطين الانتدابية. بالإضافة إلى ذلك، هناك ممثلين كبار من حماس لا يؤيدون تعديل

ميثاق الحركة ولا يدعون لمفاوضات مباشرة مع إسرائيل. جرعة البراجماتية زادت لدى حماس للرد على هذا السؤال يمكن ملاحظة ذلك من المانفستو الانتخابى لكتلة "الإصلاح والتغيير" التى فازت فى انتخابات يناير ٢٠٠٦، يشير المانفستو الانتخابى بشكل ملحوظ عن ميثاق حماس إلى أن فلسطين "دولة عربية وإسلامية" . ومع ذلك، فإن قيادة حماس منقسمة تقليديا حول قبول التوصل إلى حل تفاوضى للصراع (وضمنا قبول دولة إسرائيل) لا ترقى للمطالبة التاريخية بكل فلسطين.

أولئك الذين ينتمون إلى "القيادة الخارجية" - ممثلا فى زعيم الحركة خالد مشعل - كانوا أكثر عزوفا عن حل وسط بشأن هذه القضية من أولئك الذين يعيشون داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة.

بغض النظر عن أى خلافات داخلية، عرضت حماس وقف إطلاق النار من جانب واحد منذ عام ٢٠٠١. وقد عرضت أيضا هدنة على المدى الطويل إذا انسحبت إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧، أعطيت موافقة رسمية لهذا الموقف فى يونيو ٢٠٠٦ مع التصديق على "وثيقة الأسرى"، حيث وافقت فتح وحماس معا على حل الدولتين لإنهاء النزاع لكنها تركت مسألة الاعتراف الرسمى بدولة إسرائيل التى لم تحل. فى الحالة الراهنة، فإنه ليس من السهل معرفة ما يمكن أن تقدمه حماس أكثر، علاوة على ذلك، فالفلسطينيون فى واقع الأمر مجبرون على التخلى عن ٧٨ فى المائة من وطن الأجداد. المأزق الحالى هو حول السيطرة على ال ٢٢٪ التى تركت لهم وهى قطعة الأرض التى تنمو تدريجيا لأصغر، كانتونات متقطعة بالمستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية وبناء الجدار الذى يمتد داخل خط الهدنة لعام ١٩٤٩ (الخط الأخضر) مثال آخر عن استيلاء إسرائيل التدريجى على أراضى الضفة الغربية.

إسرائيل فى مواجهة حماس:

تاريخيًا، كان لإسرائيل دورًا أساسى فى صعود حماس إلى السلطة، مع إيلاء الرعاية الرسمية لسابقتها، ومقرها غزة هى المركز الإسلامى (المجمع الإسلامى)،

مشيراً إلى أنها سوف تتحول إلى بديل سياسى لمنظمة التحرير الفلسطينية، فى ذلك الوقت كان من أهم العلامات العسكرية والتهديد السياسى لدولة إسرائيل ما أنهى شهر العسل بين السلطات الإسرائيلية وحماس عندما نفذت حركة حماس أول هجوم على المدنيين فى عام ١٩٩٤، مما جعل من حركة حماس، الهدف الرئيسى الإسرائيلى، عن طريق الاغتيالات و عمليات انتقامية ضد القادة والكوادر، بما فى ذلك ترحيل ٤١٥ من القياديين والناشطين إلى جنوب لبنان فى عام ١٩٩٢ على مدى العقد الماضى فإن سياسة إسرائيل فى مواجهة حركة حماس كان هو الخط الرافض وعمليات الاغتيال التى تستهدف قادة وكوادر. منذ منتصف عام ٢٠٠١ فقدت حماس ثلاثة من أعضائها المؤسسين – إسماعيل أبو شنب، والشيخ أحمد ياسين، وعبد العزيز الرنتيسى – بالإضافة إلى أكثر من ٣٠٠ من الكوادر فى قطاع غزة والخارج. أدت الاغتيالات لزيادة الدعم الشعبى لحماس والتى سرعان ما تعافت من خسارة مؤسسيها على الرغم من أنها أصبحت حذرة حول تسمية قادتها الجدد علناً فى محاولة لحماية أرواحهم.

تصنف حماس أحيانا على أنها "المخرب"، وهو الفصيل الذى يمكنه تعطيل أو "يفسد" لعملية السلام. بينما المفسدين "المحدودين" و "الجشعين" يمكن أن تكون لهم شروطهم فى تحييدهم لقبول اتفاق السلام، "المفسد الشامل" يتحدى مثل هذه الاستراتيجيات، وبالتالى لا بد من تدميرهم. تقرن إسرائيل السياسات المتشددة تجاه حماس باستهداف اغتيال قادتها متأصلة فى مفهومها عن حماس باعتبارها "المفسد الشامل". ويشير تحليل أكثر دقة عن حركة حماس ويبين استراتيجياتها أنها فى الحقيقة "المفسد المحدود"، التى تستخدم الهجمات الانتحارية لتتم بعناية "فى وقت يتزامن مع الأحداث الكبرى فى عملية السلام" . ومثل هذه الهجمات تقلل من احتمال نجاح اتفاقات السلام، وخاصة التى يكون فيها الطرفان فى الصراع لا يثقون ببعضهم البعض، كما هو الحال فى صراع إسرائيل والفلسطينيين. ومع ذلك، كانت حماس قد عرضت فى عدة مناسبات وقف إطلاق النار من جانب واحد.

هل وقف إطلاق النار تكتيك ؟

تتبع معظم الحكومات الغربية سياسة مزدوجة تجاه المشاركة فى مواجهة حماس: إدانة للجناح العسكرى والمشاركة البناءة مع الجناح السياسى. إلا أن إسرائيل تنفى التمييز بين الجناحين السياسى و العسكرى، وتعتبر حركة حماس كياناً إرهابيًا واحدًا. كما سبق القول، فإن إسرائيل تعتبر حماس "المفسد الشامل" – معارضًا، لا يمكن تحييده ولا جبره لقبول اتفاق السلام، ومن هنا يجب أن يدمر. وبالتالى، لم يلق عرض حماس المتكرر لوقف إطلاق النار تجاوبا من جانب السلطات الإسرائيلية، بل تتعمد السلطات الإسرائيلية اضعافهم وتشويههم بقتل كبار قادة حماس، وحتى الأكثر اعتدالا منهم، مثل جمال منصور فى عام ٢٠٠١،

قدمت حماس عرضها الرسمى الاول للهدنة الطويلة الأجل (الهدنة) عن طريق الشيخ ياسين فى وقت مبكر من التسعينات، وجاءت بعد مداولات طويلة داخل الحركة. والسبب أن عرض هدنة كان صعباً للغاية لأنه يقوض الكفاح التاريخى ضد إسرائيل الذى تعتبره حماس الالتزام الدينى. على مر السنين، طورت حماس موقفا أكثر براجماتية من أجل وقف إطلاق النار، ومنذ وقت مبكر من التسعينات شاركت فى حوالى عشرة من المبادرات لوقف إطلاق النار. أحدث اعلان مسؤول لوقف إطلاق النار كان فى يونيو ٢٠٠٣ من جانب حماس والجهاد الإسلامى. وقف إطلاق النار لم يدم وأنهى بعد بضعة أشهر فى أعقاب اغتيال أحد مؤسسى حركة حماس إسماعيل أبو شنب فى أغسطس ٢٠٠٣، ومع ذلك، لم تنفذ حماس أى عمليات انتحارية منذ الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٥، وحتى وقت كتابة هذا الفصل (يوليو ٢٠٠٦)، وهو شيء يمكن أن يكون وقف إطلاق نار غير معلن عنه. ومع ذلك، فإن إطلاق النار من جانب واحد إلى حد كبير غير منطقى للصراع برمته، يعزى ذلك جزئيًا إلى عدم وجود قواعد أرضية ومراصد محايدة. هناك سبب آخر يتمثل فى حقيقة أنه، تاريخيًا، تأتى

عروض الهدنة من جانب حركة حماس عندما كانت الحركة ضعيفة أو تحت ضغط من السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وهذا يعنى أن الهجمات المستهدفة، إلى جانب تهديد موثوق به للقوة، هو السبيل الوحيد لحماس أكثر اعتدالا. ويدعى آخرون أن تقديم حماس لهدنة ليست سلاحا تكتيكياً لكسب الوقت وإعادة تنظيم صفوفهم، ولكنه خيار شرعي وتكريس للمعتقد الدينى، وبالتالى يزداد التعاطف مع المنظمة. منذ عام ٢٠٠٣، لم تقلص حماس نشاطها العسكرى فقط، ولكن قدراتها العسكرية أيضاً ضعفت. ومع ذلك، على الرغم من كونها تخضع لضغوط سياسية لم يسبق لها مثيل من «المجتمع الدولى» وتحت الحصار من جانب إسرائيل، فإن حماس لم تعانِ حتى الآن من فرط التنظيمية، وعلى الرغم من فقدان العديد من قادة وكوادر حماس فقد بخبرتها واجهت الطائفية والانشقاقات الداخلية. ولكن هناك نوعان من القضايا التى تنطوى على إمكانية التسبب فى حدوث شرخ داخل المنظمة بسبب الخلافات داخل قيادة حركة حماس: استخدام العنف السياسى (التفجيرات الانتحارية) وعما إذا كانت تقبل أولا تقبل قيام دولة إسرائيل.

المساومة للتفاوض من أجل السلام:

كانت حماس من أشد المنتقدين لعملية مدريد المضطربة ولم توافق أبداً على اتفاق أوسلو. ومع ذلك، هذا لا يعنى ان حماس ترفض التوصل إلى حل تفاوضى للصراع. على العكس من ذلك، تتمتع حماس بقبول من أجل وساطة دولية ومستعدة لإجراء محادثات مع إسرائيل شريطة أن تنهى إسرائيل الاحتلال. والعقبة الرئيسية هى الشروط المسبقة لمثل هذه المفاوضات – نبذ العنف ونزع سلاحها، وقبول إسرائيل- وهى ليست مقبولة لدى حماس بسبب عدم الامتثال لهذه المطالب هى كارت المساومة الوحيد لدى "محارب" مثل حماس. إن إقصاء ورقة المساومة بعيداً منذ البداية، مثل ما حدث من منظمة التحرير الفلسطينية أثناء عملية أوسلو، من شأنه

أن يترك حركة حماس دون أى نفوذ فى المفاوضات المتعددة الأطراف فى المستقبل (المنصوص عليها فى خريطة الطريق). هذا ما يعبر عنه زعيم حماساوى هو خالد مشعل (حاولت إسرائيل اغتياله فى سبتمبر ١٩٩٧ وفشلت) القائل إن المفاوضات من دون مقاومة يؤدى إلى الاستسلام، لكن التفاوض مع المقاومة يؤدى إلى السلام. فى مثل هذه الحالة، فإن نهجا بديلا لحماس من شأنه أن يؤجل المطالب الرئيسية للحركة ويضع سلسلة من "المعايير" يجب أن تمتثل لها فى محاولة "لوكز" حماس بدلاً من دفعها بقوة من أجل تحقيق التكامل السياسى. فى الوقت الحالى، لا توجد رغبة لدى شريحة كبيرة من المجتمع الدولى وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا لتخفيف المطالب على حماس. الخيارات الاستراتيجية تجاه الحركة تتراوح ما بين الامتثال الكامل (من الموافقة على جميع مطالب المجتمع الدولى) إلى رفض هذه المطالب، وهى الخطوة التى يمكن أن تؤدى إلى استئناف المقاومة المسلحة (التفجيرات الانتحارية) يقابلها الضربات الاستباقية والعمليات الانتقامية الإسرائيلية. من منظور لحركة حماس، فإن مشكلة الامتثال الكامل ليست فقط أيديولوجية، كما يترتب عليها أن تتنازل عن المطالبة التاريخية بكل فلسطين الانتدابية، ولكن أيضا عمليًا، لأنها سوف تتنازل عن الوضع التفاوضى فى مواجهة إسرائيل، وترك أى نفوذ لضمان اتفاق سلام نهائى (على النحو المستهدف فى خريطة الطريق) سيكون مقبولا من جانب حماس أو الفلسطينيين ككل. يجب على حماس أن تكون فى وضع يمكنها أن يكون لها كلمه فى المفاوضات المتعلقة بالحدود المقبولة للدولة الموعودة، كذلك فى قضايا اللاجئين والقدس. هذا يعنى أن حركة حماس مثل منظمة التحرير الفلسطينية قبل ذلك، من الصعب عليها قبول شروط مسبقة تقوض موقفها فى المساومة أو رفض هذه الشروط، مما يعرضها للبطش والانتقام الإسرائيلى، واستمرار المقاطعة الدولية.

خلال الأشهر الأولى، واصلت الحكومة الفلسطينية الجديدة برئاسة حماس سياسة "عدم الامتثال" ورفض كل مطالب المجتمع الدولى، مما أدى إلى فرض مقاطعة اقتصادية وسياسية فضلا عن عمليات الاغتيال التى استهدفت كوادر حماس. فى محاولة لكسر الجمود،اختارت حماس "الامتثال الجزئى"، وهو استراتيجية لحلول وسطية للمطالب الرئيسية، ولا يستفز الهجمات الإسرائيلية أو يعرض الحركة لأعمال انتقامية. فى هذا السيناريو، فإن المطالب الرئيسية للحركة والمؤجلة (بدلا من الرفض) فى إطار وقف لإطلاق النار من جانب واحد. ومع ذلك، فإن اختيار الامتثال الجزئى هو أكثر صعوبة وأقل مناشدة من حقيقة أن إسرائيل قد أعلنت عزمها على اتخاذ قرار من جانب واحد بالنسبة لحدودها النهائية. هذا بدوره يؤدى إلى عواقب وخيمة لحركة حماس بمساومة اتفاق السلام الذى يعنى إلغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين، الذين هم تقليديًا من المحتمل ألا يتنازلوا إلى حل الدولتين. يعنى هذا أن حركة حماس تجد نفسها بين المطرقة والسندان، وأى من الحلول التفاوضية المذكورة هنا لن يكون مقبولا من كلٍّ من حماس وإسرائيل. دون تدخل من البلدان الموازيه التى يمكن أن تكون بمثابة وسطاء، وهذا يترك حماس مع خيار إقامة سلسلة من الاستراتيجيات قصيرة الأجل الرامية إلى تخفيف حدة الصراع، وإلى رفع المقاطعة عن المساعدات، ومع الوقت، إزالة اسمها من قائمة الإرهاب. وهذا يشمل تمديداً غير مشروط لوقف إطلاق النار الحالى، واستمرار للدبلوماسية المكوكية لحشد الدعم السياسى والاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط وخارجها، وإعادة الهيكلة المنظمة عن طريق الفصل بين الجناح السياسى والعسكرى (مثل كتائب عز الدين القسام). ليس هناك ما يضمن، مع ذلك، أن هذه التدابير من شأنها كسر الجمود الحالى. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة الهيكلة المنظمة من المرجح أن تجد المعارضة من داخل حماس.

جدول ٩/١: المساومة على السلام: الخيارات أمام حماس

مستوى الصراع	الخيارات	العملية	وضع المساومة	مخرجات اتفاق السلام
منخفض	إذعان تام	تراجع عن عملية خريطة الطريق - مفاوضات رسمية - عودة المساعدات	ضعيف	غير متوقع
	إذعان جزئى	مفاوضات وحوارات - وقف إطلاق النار من جانب واحد - عودة المساعدات العاجلة	ضعيف	الوضع الراهن
	عدم إذعان	الوضع الراهن: مقاطعة دولية - لا مساعدات - تزايد الفقر	لا يوجد	من جانب واحد
	رفض	ازديـاد تفـاقـم الـوضـع - لا مساعدات - زيادة الضغط الدولى - صراع فلسطينى داخلى	لا يوجد	من جانب واحد
مرتفع	العودة للصراع	العودة للمقاومة المسلحة - بما فيها المفجرين الانتحاريين	لا يوجد (قوة عسكرية بلا مكسب)	لا يوجد (كفاح مسلح)

ملاحظات :

١- فى هذه السيناريوهات، فإن المخرجات هى من منظور حماس.

٢- يفترض أن حماس بدون شروط.

حماس ، والتحدى الداخلى :

إن حماس نفسها لم تكن تتوقع الفوز الكاسح الذى حققته. وكان التوقع الأولى أنه سيكون تأمين حضور قوى فى المجلس التشريعى الفلسطينى، حيث ستتمتع بالقوة لحشد حق النقض (الفيتو) على تشريعات و تعارض السياسات من جانب المنظمة ولتمرير التشريعات بما يتماشى مع التزاماتها السياسية والأيديولوجية.

يقول خالد سليمان، نائباً من محافظة جنين: "كنا نتوقع أن نحقق نتائج جيدة، ولكن ليس إلى هذا الحد الذى تجاوز ال ٥٠٪ الآن أكثر من ٥٠٪ هو إنجاز كبير، ولكنها يمكن أيضاً أن تصبح مصدر ازعاج وصداع للحركة ".

فى الأيام التالية للانتخابات، كانت هناك وجهتا نظر تعبر عن رأيها داخل الحركة الأولى تؤيد تشكيل حكومة عن طريق السماح لحركة حماس لشغل المقاعد الوزارية فقط من الدرجة الثانية، مع ترك صنع القرارات الحاسمة لعباس - تشكيل حكومة وحدة وطنية أو من التكنوقراط التى من شأنها أن تمنحها القبول الدولى، وبالتالى تقديم الدعم المالى. كان هناك تكهن بأنه، مع مثل هذا الترتيب، كان على حماس أن تكون بمنأى عن ضغط التعامل مع إسرائيل أو الاعتراف بشرعيتها، مع الالتزام بالاتفاقات الموقعة مع إسرائيل، أو تلبية شروط خاصة لضمان استمرار تدفق المساعدات الخارجية. وجهة النظر الثانية تحبذ الممارسة الكاملة للسلطة من جانب حماس بهدف جنى ثمار انتصارها الكبير. فكرة تمرير هذه الفرصة الفريدة لتشغيل وزارات وهياكل حاسمة والهيئات الحكومية الأخرى، أو ترك برنامجه فى أيدى الآخرين هو أمر غير وارد فى هذه المجموعة، لا سيما فى وقت يتزايد فيه التوتر بين فتح وحماس. يعتقد هذا الرأى أن ذلك سيكون خيانة للأمانة التى وضعت فى حماس من مؤيديها، إذا اختارت عدم ممارسة السلطة الكاملة للحكم.

من خلال تأمين كبير بالفوز فى الانتخابات، انتقلت حماس من حركة المعارضة داخل الحزب الحاكم، وجدت نفسها وجهاً لوجه مع عدد من التحديات الخطيرة. هذا التحول استلزم تعديلاً للواقع الجديد فى الحكم، وإعادة ترتيب أولويات القضايا المختلفة فى جدول أعمالها، وتبيان استراتيجيات تحقيق هذه الأهداف. حماس بحاجة لمعالجة جميع القضايا الصعبة التى تواجه الفلسطينيون والمقدمة من العالم الخارجى نتيجة انتصارها. بين هذه القضايا، أولاً، حماس متناثرة القيادة جغرافياً، مما يشكل صعوبات إضافية من أجل الحفاظ على الوفاق والتماسك الداخلى. والاختلافات

الداخلية هي نتيجة لمجموعات متباينة من الشروط التي تدير كل قسم. هناك القيادة في المنفى، التي يمثلها خالد مشعل وأعضاء المكتب السياسي، والتي تؤمن الموارد، وهي أكثر عرضة للضغوط من البلدان التي تضيفهم من القيادة في الداخل. قيادة الداخل لها المزيد من المخاوف من الفلسطينيين الذين يعيشون في فلسطين قبل ترك نضالهم المشترك مع الجماعات العلمانية والفصائل ضد الاحتلال. ولذلك، فإن الاختلافات بين حماس والفصائل الأخرى داخل فلسطين بصورة عامة أقل بشكل كبير

أما التحدي الثاني أمام حماس فهو ضرورة جعل التعديلات السياسية والأيديولوجية من أجل تلبية توقعات الجمهور، بما في ذلك تلك القطاعات من السكان الذين لم يصوتوا لها. هناك أيضا حاجة إلى تطوير الخطاب الجديد الذي لا ينفر اللاعبين الرئيسيين والعناصر الفاعلة الهامة في المجتمع الدولي، لا سيما أوروبا والأمم المتحدة. يرتبط بهذه المشكلة كيفية التوفيق بين شعار الحركة، الذي ينص على أنه "في ظل الاحتلال لا يوجد قانون فوق قانون المقاومة"، وتلك التي عبرت عنها السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس، الذي يقول "سلطة واحدة وقانون واحد، وبندقية واحدة ". الخلاف حول هذه المسألة يحوي قدرا كبيرا من الغموض السياسي والدستوري بشأن السلطة و ولاية حركة فتح التي تسيطر على الرئاسة، والحكومة الفلسطينية بقيادة حماس. وهذه الظروف لا تساعد على تحرك حقيقي في التوفيق بين مهام النضال الوطني والمقاومة من ناحية، ومع المشاركة السياسية وإعادة البناء الداخلي من جهة أخرى.

تواجه حماس تحدياً آخر يتمثل في العلاقة بين حماس وغيرها من الجماعات السياسية في فلسطين، حول دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وكيفية تطوير صيغة من جانب الهيئتين – السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية – يمكن أن تتعاون في تحمل ولايتيهما. وثمة مسألة إشكالية أخرى بالنسبة لحماس هو الموقف

الذى اعتمده المجتمع الدولى والأمم المتحدة فيما يتعلق بالفلسطينيين بالصراع مع إسرائيل. على سبيل المثال، فحماس تختلف بشدة مع الأمم المتحدة لاستجابتها الضعيفة ضد الانتهاكات الإسرائيلية ومع الموقف الذى اتخذته ليساوى شرعية المقاومة المسلحة مع الإرهاب.

على مستوى يوم إلى يوم، وحماس تتعامل مع الصعوبات الناجمة عن قطع المساعدات الدولية. الفقر والبطالة والتوتر الاجتماعى، والتى من المرجح أن تستمر فى الارتفاع، وتشكل تحديات لحماس فى القدرة على الحكم. على الرغم من أن جزءًا كبيرا من السكان لا يزال مواليًا لحماس فى مواجهة الضغوط الخارجية، فمن المحتمل أنه سوف تخفف تأييدها ومساندتها إذا واصلت الصعوبات على الارض فوق القدرة على التحمل.

باختصار، حماس ملزمة الآن بالوفاء بوعودها الانتخابية وتلبية تطلعات الناس ومطالبهم لتحسين الخدمات، والأمن والتنمية الاقتصادية. علاوة على ذلك، فإنه يجب أيضا إثبات تميز "الإسلامية" علامتها التجارية، والذى هو الموضوع الرئيسى فى ميثاق المنظمة السياسى والأيديولوجى. من أجل التوصل لحل هذه القضايا، سيكون على حماس التعامل مع الضغوط الخارجية التى تمارسها الولايات المتحدة وأوروبا وبعض الدول العربية، وإلى بلورة موقف أكثر وضوحا فيما يتعلق بعدد من القضايا الصعبة مثل العلاقات مع غيرها من الجماعات الفلسطينية، والاعتراف بإسرائيل، والمقاومة المسلحة والاتفاقات الموقعة سابقًا مع إسرائيل.

خلاصة :

فى يناير ٢٠٠٦ حققت حماس نصراً سياسيًا كبيراً بالتغلب على حركة فتح فى انتخابات المجلس التشريعى الفلسطينى. اتسمت الأيام المائة الأولى للحكومة

الجديدة التى شكلتها حماس بالحصار الدولى والقطع الكامل للمساعدات، وتزايد الاحتكاك بين مكتب الرئيس الفلسطينى محمود عباس (رئيس حركة فتح) ومجلس وزراء حماس الجديد. ترك هذا حماس معزولة سياسيًا، والرئيس والجماهير الفلسطينية تغرق أكثر فى الفقر واليأس. بحلول صيف عام ٢٠٠٦، كان هبوط الاقتصاد الفلسطينى إلى حالة يرثى لها وكانت السلطة الفلسطينية مفلسة. إصلاح السلطة الفلسطينية - هدف حماس فى الانتخابات الرئيسية - وهو أمر طال انتظاره. مهدت هذه الظروف الطريق للصراع المسلح بين الميليشيات والجماعات المتحالفة على التوالى مع حركتى فتح وحماس فى سياق إضعاف السيطرة السياسية. مع غالبية المقاعد فى المجلس التشريعى الفلسطينى، سيطرت حماس على السلطة الفلسطينية، والآن المعركة بين القوات الموالية لحماس والقوات الموالية للرئيس عباس.

خضعت «حماس» فى السنوات الأخيرة لعملية تراكمية من التكامل السياسى، وهى عملية غالبا ما تجاهلها خصوم الحركة وراحوا يحطون من قدرها. فقد عرضت الاعتدال السياسى والتعبوى، بما فى ذلك حفظ وقف إطلاق النار من جانب واحد حتى يونيو ٢٠٠٦، والتخلى عن المطالبة بكل فلسطين الانتدابية، وقبول حل الدولتين، دولتنا تتألف من الأراضى المحتلة ١٩٦٧ (قطاع غزة والضفة الغربية مع شرق القدس). حماس مع ذلك، لم تمتثل للضغوط الخارجية بالتخلى عن المقاومة المسلحة ونزع سلاحها والاعتراف بإسرائيل. السبب الرئيسى فى ذلك ليس فقط الأيديولوجية، ولكنها الاستراتيجية: الامتثال للمطالب سيترك حماس دون أى عقوبات ذات مصداقية فى مفاوضات الوضع النهائى، إنه حتى الآن السيناريو الوحيد لاتفاق سلام دائم. حماس لذلك لا تعارض المفاوضات مع إسرائيل، ولكن لا يمكن أن تقبل الشروط المسبقة للمفاوضات وهو ما يعنى ضمنا إلغاء الشروط الإقليمية والسياسية والتاريخية لإقامة دولة فلسطينية. ليس هذا لأن حماس هى "المفسد الشامل"، وعازمة على كسر أى اتفاق سلام مع إسرائيل، ولكن لأن حماس لا يمكنها قبول حل الدولتين الذى

يفتقر إلى الشرعية الشعبية. وعلى نفس المنوال، ترى إسرائيل نفسها أفضل حالا مع سياسة الامن من جانب واحد والجدار الفاصل مع بزوغ الدولة الفلسطينية على عتباتها.

إسرائيل لم تعلن رسميا دعمها لدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ومع ذلك فإن الحل القائم على دولتين ضمنا تحت رعاية الولايات المتحدة فى خارطة الطريق هى مشروطة بقبول حماس السياسى قيام دولة إسرائيل. وعلاوة على ذلك، على الرغم من أن خارطة الطريق هى ميتة سياسيا، وكذلك أى خطط أخرى على أساس صيغة أوسلو، فقد توصل المجتمع الدولى إلى قاعدة فى مواجهة حركة حماس على هذه الخطة التى عفا عليها الزمن، وذلك باستخدام العقوبات الاقتصادية لإجبار حماس على الامتثال للمطالب، فعلى الحركة:

نبذ العنف ونزع سلاحها، وقبول قيام دولة إسرائيل. فى الوقت نفسه، أعلنت إسرائيل عزمها على اتخاذ قرار بشأن حدودها من جانب واحد، وهى الخطة التى حظيت بدعم ضمنى من الولايات المتحدة. انها استراتيجية ذات شقين لفرض عقوبات على حماس، ومكافأة إسرائيل بما يؤكد أن "عملية السلام" أصابها مزيد التعفن وسط العنف السياسى، وربما يمثل حل الدولتين نهاية النزاع.

لحماس الآن جذور عميقة فى المجتمع الفلسطينى، فهى منظمة تنظيما جيدا، ممولة تمويلا جيدا ومنضبطة، وحتى الآن لا يشوبها الفساد. المنظمة تعرضت لضغوط دولية متزايدة، ولكن المصاعب الاقتصادية والعزلة السياسية من المرجح أن تعزز التأييد الشعبى لحماس وليس اضعافه. وبالمثل الهجمات المتكررة على قادة حماس لم تقطع الرأس فى الحركة، ولكن زادت من تصميمها.

حسب واقع الأمور، أمام حماس أحد الخيارات الثلاثة التالية:

(١) التنحى عن السلطة وتصبح المجموعة البرلمانية المعارضة (واضعا فى الاعتبار أن مثل هذا الإجراء يراه الآخرون على أنها هزيمة) .

(٢) الاستمرار فى الوضع الحالى من التوتر والمواجهة مع حركة فتح والمجموعات الأخرى (والذى سوف يضعف كلا من حماس والمعارضة) .

(٣) وأخيراً، الوصول إلى صيغة تفاهم وطنى على النحو الذى يخدم الأساس لتشكيل حكومة وحدة وطنية. من خلال هذا الخيار الأخير، ربما تفضل حماس التعامل بفعالية أكبر مع تدهور الأوضاع على أرض الواقع ومع الضغوط الخارجية. من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، الأمر الذى يتطلب قدرا من المرونة أكثر من الخلافات المعقدة بين حماس وغيرها، الحركة ستكون فى وضع أفضل للحفاظ على مصداقيتها والبقاء فى السلطة. الأهم من ذلك، سوف يكون الفلسطينيون فى وضع أفضل بكثير ليس فقط لتوضيح وجهة نظر متماسكة وموحدة تجاه الحل القائم على دولتين، ولكن أيضا لصياغة السياسات والاستراتيجيات المطلوب تحقيقها. هذا من شأنه أيضا أن يؤدى إلى إضعاف المنطق السياسى وراء الخطوات الإسرائيلية الأحادية الجانب التى لا تزال تشكل عقبة رئيسية أمام التفاوض لإتمام اتفاق سلام.

ملاحظة :

هذا الفصل قد تم إعداده فى إطار اتفاق تعاون طويل الأجل بين مركز حقوق الإنسان. معهد ميكلسين (اللجنة البحرية الدولية) والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) الممول من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائى (نوراد). هو نسخة منقحة من ورقة قدمت إلى اللجنة البحرية الدولية المشتركة مع مواطن فى المؤتمر (Wocmes 2) فى عمان، ١١-١٦ يونيو ٢٠٠٦

(١٠)

البحث عن حل

شريف الموسى

* **شريف الموسى:** أستاذ مشارك للعلوم السياسية فى الجامعة الأميركية فى القاهرة . كان زميل أبحاث بارز فى معهد الدراسات الفلسطينية، واشنطن. كان عضواً فى الوفد الفلسطينى فى محادثات عام ١٩٩٣ مع إسرائيل فى واشنطن. ويدرس السياسة البيئية وكاتب (مع آخرين) عن الصراع على الماء: الاقتصاد والسياسة والقانون والموارد المائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

مقدمة :

الاتجاهات الحالية لتسوية النزاع الإسرائيلى الفلسطينى أدت إلى طريق مسدود، والصراع الذى استمر أكثر من القرن يبدو أنه سيستمر لسببين رئيسيين. أولا، أن فرص إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة فى الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتفق الكثير من المراقبين، تكاد تكون معدومة، نظرا للمناطق الجغرافية الممزقة والمساحة المتقلصة. بقايا دولة تحت الوصاية الإسرائيلية تنشأ بدلا من ذلك فى شكل مجموعة من البانتوستانات الفلسطينية. ثانيا، رفض إسرائيل حق العودة للاجئين

الفلسطينيين مما يعنى أن التوترات الأردنية والفلسطينية سوف تستمر فى الأردن. وفى إسرائيل، أيضًا، نجد أن الفلسطينيين واليهود يواصلون العداء بسبب فشل الوصول لحل المشكلة الفلسطينية على نحو مرض، ولأن إسرائيل تصر على أن تكون دولة يهودية خالصة، وليست دولة لجميع مواطنيها. دينامية دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة يمكن أن تشجع الفلسطينيين للضغط من أجل مزيد من السلطة السياسية، مما يفاقم النزاعات القومية والعرقية فى إسرائيل وفى الأردن.

إذا تحقق سلام متين، فنحن فى حاجة لسبر غور تلك الاحتمالات الجديدة، واستكشاف الطرق التى لم تسلك. وهذه يجب أن تكون متأصلة فى مبادئ المساواة والمعاملة بالمثل بدلا من التركيز على ما تمليه القوة والسلطة. هذا الفصل يقترح بديلين اثنين، الأول حصرى والثانى شامل: إحياء خطة الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧ للتقسيم، أو دولة واحدة ثنائية القومية فى كل من إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، والأردن. تسمح الخطة للفلسطينيين بالاستفادة من أراضى كبيرة بما فيه الكفاية لاستيعاب هؤلاء اللاجئين الذين يرغبون فى العودة. كما أنها ستتيح لهم مساحة وجدانيه لربطهم بفلسطين، والتى قد تكون مستعدة لقبول أن تكون بديلا عن العودة إلى ديارهم بوطنهم التاريخى - أما دولة فى الضفة الغربية وقطاع غزة فقط فإنها لا تلبى هذه الشروط. بموجب الخطة، فإن إسرائيل تصبح تقريبًا يهودية تمامًا، وهو ما كان الصهاينة دائما يريدونه. الأردن ستعطى المواطن الفلسطينى خيار العودة إلى الدولة الفلسطينية، أو البقاء فى الأردن من دون ولاءات خارج أراضيها، أو تنضم الدولتين فى شكل ما من أشكال الاتحاد.

وهناك دولة ثنائية القومية فى أراضى إسرائيل والأردن وغزة و الضفة الغربية - التى نشير إليها هنا بفلسطين الكبرى - قد يكون جذابا بالنسبة للفلسطينيين، لأن من شأنه إعادة توحيدهم بعد تفرقهم. ومع ذلك هناك اعتراضات قد أثيرت من الفلسطينيين؛ واليهود الإسرائيليين أو الشرق أردنيين ربما يفضلون أن يظلوا

الجماعات المهيمنة فى دولهم. لذلك، جزء من هذا الفصل هو للاستفسار عن مزايا الخطة المحتملة لثلاثة أبطال. مثل هذه الدولة من حيث المبدأ هى مماثله لدولة ثنائية القومية بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن، والتى تمت لسنوات عديدة. أنها متفوقة رغم كونها دولة صغيرة، ولا سيما عن طريق تقديم حل لمشكلة اللاجئين بالتنقل داخل دولة واحدة أكبر.

ما أقدمه هنا اطروحات، بمعنى أنها افتراضات غير مؤكدة، ولكنها خدمة للقضية التى لديها مواقف اتخذت على الرغم من الطريق المسدود التى أدت إليه. وهذه المقترحات قد يبدو هرطقة، ولكنها يمكن أن تفتح الباب للتفكير الجديد، وفى وقت ما قد تبدو أكثر قبولا. فى دولة متعددة الأعراق يمكن أن تؤدى إلى وجود جمعيات غير منظورة وتعقيدات بين الخصوم هى أغنى من تلك التى كانت سائدة فى ظل الاختزال السائد من هيمنة واحد من جنسيات أو أعراق. ربما تبدو طوباوية للكثيرين، ولكن، كما لاحظ ذلك " راسل جاكوبى" بحكمة أن حروب القرن العشرين والمجازر كانت نتاج التمحور الإثنى والمعتقدات فى التفوق العرقى والقومى، وليست للدعوة إلى المساواة، والتعاون والتعددية.

هناك ملاحظتان، واحدة بشأن المصطلحات، والثانية بشأن المصادر. فأنا أوظف مفهوم الدولة "ثنائية القومية" للإشارة إلى الدولة التى تضم العرب واليهود. وينطبق هذا ما إذا كانت الدولة الواحده فقط فى غزة والضفة الغربية وإسرائيل أو فى فلسطين الكبرى. أنا لا استخدم المفهوم الذى يشير إلى إسرائيل الوقت الحاضر، على الرغم من أن مواطنيها هم اليهود والعرب. كلمة «العرب» فى سياق فلسطين الكبرى تشير إلى كل من الأردنيين والفلسطينيين. السبب فى هذا يبدوا للأعراف الفقهية هو أن الناس فى الأردن، سواء كانوا شرق أردنى أو من أصل فلسطينى، يفكرون بأنفسهم كعرب، بالمعنى الواسع من المنتمين إلى الأمة العربية. على هذا النحو، يمكن تصنيفهم فى فئة المجموعات العرقية فى الأردن. هذا التميين، كما آمل،

أن يكون واضحا من السياق. وينبغي أيضا أن يؤخذ في الاعتبار كلا من السكان الأردني والفلسطيني وتشمل الأقليات العرقية الفرعية الأخرى، مثل الشيشان والأرمن. البيانات المتوازية قد يكون أدلى بها عدد من السكان اليهود في إسرائيل.

الصراع العربي الإسرائيلي قد ولد إنتاجًا أدبيًا ضخمًا، وقالت مصادر إنه لا يمكن إلا أن يكون انتقائيا. حجتي لدولة ثنائية القومية في فلسطين الكبرى هي إلى حد كبير للمشاركة الحاسمة مع تبادل الآراء بشأن الدولتين مقابل حلول دولة ثنائية القومية التي ظهرت في ثلاث من المنابر: بوسطن ريفيو، ونيويورك ريفيو أوف بوكس، وأراب وورلد جيوجرافي. الفصل يتوسع في مقالتين لي بالأهرام ويكلي وأراب وورلد جيوجرافي (٢٠٠٥ و ٢٠٠٦) ومنها أقتبس هنا.

نهاية دولة فلسطينية:

نهاية دولة فلسطينية لها معنى مزدوج. الأول هو أن إسرائيل التي نجحت في تمزيق الأراضي الفلسطينية قد أقامت دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة وهو احتمال بعيد. الثاني هو أنه حتى لو أصبحت حقيقة واقعة، مثل هذه الدولة من شأنها أن تكون قاصرة عن حسم الصراع لأنه من الواضح أن إسرائيل ترفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين. والمنطقة صغيرة جدا، لا تضم سوى ما يزيد قليلا على خمس فلسطين التاريخية، ولا يمكن أن تتحمل كثير من اللاجئين. عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يقترب من ٣,٨ مليون نسمة، وسوف يتضاعف في السنوات ال ٢٥ المقبلة أو نحو ذلك. غزة حتى اليوم، بها ما يقدر بنحو ١,٤ مليون نسمة على ٣٦٥ كيلومتراً مربعًا وتعاني من الاكتظاظ السكاني.

الفلسطينيون هم مجموعة قومية متجانسة إلى حد ما، وحيازة المتطلبات السياسية شرطا أساسيا لإقامة دولة خاصة بهم. على الرغم من جهود إسرائيل

لتقسيمهم درجات والتوسع المستمر للفئات مثل المسيحيين والدروز والمسلمين، والغزاوية، والمقدسيين وأهل أريحا، سكان المناطق ألف وباء وجيم، والمشردين واللاجئين ... لدى الفلسطينيين شعور قوى بالهوية المشتركة، وتوطدت فى الكفاح الطويل ضد الهجمة الصهيونية والإسرائيلية. على الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية قد فشلت فى تحقيق هدفها المتمثل فى خلق الدولة الفلسطينية، وكانت قادرة على تعزيز الحس الوطنى الفلسطينى لدى المجتمعات المتفرقه.

وبالمثل، تراكم لدى الفلسطينيين خبرة وتجربة سياسية غنية ومتقدمة، فى ظل الظروف المعاكسة، المجتمع المدنى ومؤسسات شبه الدولة، يمكن أن تشكل المؤسسية نواة لدولة قابلة للحياة. المستوى العالى للمشاركة فى أحدث انتخابات رئاسية وتشريعية، والبعد الحماسى والطريقة المنتظمة التى كانت تجرى بها، تشهد بقدرتها واستعدادها لتشكيل دولة سياسية للفلسطينيين، لن تكون دولة تسعى إلى تشكيل أمة ومتعددة الهويات (كما هو الحال غالبا)، دولة أمة، كما كانت، ولكن تشكيل أمة وإقامة دولتهم عليها. ان ما يستبعد إمكانية قيام دولة قابلة للحياة هى جغرافيتها المجزأة الضعيفة التى تركتها إسرائيل لهم.

التفتت والقيود الشديدة المفروضة على تنقل الأشخاص والسلع حولت الاقتصاد الفلسطينى لسلسلة من الاقتصاديات المتناهية الصغر التى تعتمد على الاقتصاد الإسرائيلى. السيطرة على الموانئ الدولية يمنع الربط المباشر بين الأسواق الفلسطينية إلى الأسواق العربية والدولية، إلا من خلال الوساطة الإسرائيلية. وإقامة الدولة الفلسطينية بالتالى تحتاج عنصراً حاسمًا لقيام الدولة: هى السوق الوطنية الموحدة والوصول مباشرة إلى الأسواق الخارجية. دولة قابلة للحياة لا يمكن لها أن تكون دون أن تتطور هذه السوق.

لماذا تفرض إسرائيل على الفلسطينيين هذه الزاوية؟ لماذا تحرص على الحفاظ على توسيع المستوطنات وبناء الطرق الالتفافية بعد أوسلو؟ فعلت ذلك لمواصلة إحكام

السيطرة على المنافذ الدولية وتعيق حركة البضائع من وإلى الأردن؟ لماذا رفضت بناء ممر آمن بين غزة والضفة الغربية؟ لماذا فعلت ذلك، في مرحلة ما قبل مفاوضات أوسلو وفي واشنطن العاصمة الأمريكية، رفضت بعناد ترسيم الحدود والمستوطنات والموافقة على دور وظيفي أكبر، الوفد الفلسطيني الذى كان يرأسه الدكتور حيدر عبد الشافى قد طالبوا ذلك باستمرار؟ هناك تفسير واحد فقط: أن إسرائيل لم يسبق لها مطلقا الموافقة على فكرة دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للتطبيق.

مع نسيان 'العرض السخي' من رئيس الوزراء ايهود باراك إلى الرئيس ياسر عرفات فى كامب ديفيد في يوليو ٢٠٠٠، لا توجد هناك دولة حقيقية مقترحة، إلا قطع من الشظايا المتناثرة، ومزيد من الأرض استولت عليها إسرائيل، وتأكيد تواجدها كالحارس الخفى لحدود أى دولة فلسطينية. اليوم، على حد سواء، يتفق حزبا العمل وكاديما فى ائتلاف حكومى على خطط لجعل الفلسطينيين فى موقف أسوأ بكثير مما كانوا عليه فى كامب ديفيد.

الديموجرافيا العنيدة:

حتى إذا قامت دولة فلسطينية قابلة للحياة ما كانت لتؤتى ثمارها، نظرا لرفض إسرائيل حق العودة ويكاد يكون من المؤكد أنها لا تجلب السلام. وهناك بعض الإحصاءات تساعد فى وضع هذه المسألة فى منظورها الصحيح. هناك اليوم أكثر من ثمانية ملايين فلسطينى فى فلسطين الكبرى: ١,٤ مليون فى إسرائيل (٢٠ فى المائة من المجموع)، و ١,٤ مليون فى قطاع غزة، و ٢,٤ مليون فى الضفة الغربية و ٣,٦ مليون فى الأردن. خلال ٣٠ عاما أو نحو ذلك، فإن العدد سوف يتضاعف إلى ١٦ مليونًا، ناهيك عن تجمعات كبيرة نسبيا من اللاجئين فى لبنان وسوريا. فى وقت كانت الدعوة إلى الديمقراطية قد أصبحت شعارا سياسيا فى المنطقة، فمن الناحية

التاريخية فإن الناس الذين يشكلون الأغلبية فى فلسطين الكبرى ما زالت تخضع للطرد من قبل إسرائيل، وهم شبه المواطنين فى الأردن. إذا كان الصراع فى القرن الماضى قد علمنا شيئًا، فهو أنهم سيقاتلون بضراوة من أجل إقامة دولة التى هم مواطنون متساوون فيها.

الوجود الديمجرافى الفلسطينى فى جميع أنحاء إقليم فلسطين الكبرى قد يكون له أثر مزدوج. لأن الفلسطينيين يفضلون العيش فى دولة موحدة، فإنها تشكل قوة تكاملية فى هذا الإقليم، ومع ذلك، فإن أيا من إسرائيل أو الأردن لن تقبل إيجاد الترتيبات السياسية التى ترضى طموحات الفلسطينيين السياسية، فإنه يستمر النظر إليهم بوصفهم مصدراً لعدم الاستقرار والشك فى كلا الدولتين.

المسائل الديموجرافية فى البلدان التى تضطهد القوميات تتركز فى منطقة واحدة، ونحن نلاحظ هذا فى الضغط باتجاه الطرد المركزى للانفصال أو على الأقل المطالبة بالحكم الذاتى. يتجسد هذا الاستنتاج فى تقسيم تشيكوسلوفاكيا وقبرص وكيبيك فى كندا، وفى إقليم الباسك فى إسبانيا، وإقليم كردستان فى العراق وتركيا، تعطى المزيد من التوضيح. حيث الأعراق على نحو أكثر انتشاراً وتمازجًا، لا يمكن إلا للديمقراطية أن تبدأ فى التعامل مع التوترات الاجتماعية؛ هنا تبرز جنوب إفريقيا. ومع ذلك، فى الحالة الثالثة حيث نجد نفس الجنسية موجودة فى دولتين منفصلتين، وإعادة التوحيد قد يكون هو المسعى. كما نشاهد الألمانيتين، وكوريا الشمالية والجنوبية والصين وتايوان. فى فلسطين الكبرى فإن 'التأثير الديموجرافى' مختلطاً. انتشار الجاليات الفلسطينية فى جميع أنحاء الأرض هو عامل توحيد، وعلى الرغم من أن العزل لفترات طويلة عن بعضها البعض قد أضعفت تشكيل الهويات المتميزة. اليهودية و شرق الأردنية متركزة إلى الغرب والشرق من نهر الأردن، فى المقابل، - فى الاتجاه المعاكس – نجد الانفصال. ولكن بطبيعة الحال، سوف يكون فى الوسط عدد كبير من الفلسطينيين، وفى جيرتهم القريبة جداً يمكن أن تكون هناك دولة كاملة منهم (ترجع على الأرجح لمواقف إسرائيل والأردن).

على الرغم من أن النظام الملكى الهاشمى قدم المواطنة الفلسطينية بعد فترة وجيزة فى الضفة الغربية بعد ضمها فى أوائل الخمسينيات، وبالتالى الحصول على الضفة الغربية والمساعدة على طمس 'فلسطين' من الخريطة، فأنها فشلت فى جعلهم شركاء على قدم المساواة. الشرق أردنيين، فى المقابل، لا يزالون يتخوفون من السيطرة الفلسطينية. حدث ذعر فى الآونة الأخيرة فى الأردن بسبب تسرب أنباء بأن اثنين قادة عسكريين إسرائيليين بارزين توقعا زوال النظام الملكى الهاشمى القائم عرقيا بفعل تقلبات السياسة الأردنية.

بالإضافة إلى الفلسطينيين فى الأردن، هناك الفلسطينيون الذين هم مواطنو إسرائيل، لكنهم يرفضون أن يكونوا مواطنين من الدرجة الثالثة فى الدولة التى تصر على كونها 'الدولة اليهودية'. أحتفظت إسرائيل بالمواطنين الفلسطينيين، كعرق وكجماعة، من الطبقة الثالثة، والعاجزين سياسيًا من جهة أخرى. هذه هى النتيجة النهائية للأيديولوجية الصهيونية، والتى سعت لإقامة وطن يهودى فى فلسطين، غافلين – وغالبا ما تكون على استعداد لتنحيته جانبًا – عن السكان الفلسطينيين الأصليين. كما كتب (اورين يافتاحئيل)، "لا تزال الصهيونية تمثل الحركة المتعصبة للغاية، تقوم على أساس الاعتقاد فى إطار "الحق التاريخى" على كامل "الوطن الموعود" ولا شئ للفلسطينيين". وبلا هوادة فإن التمحور الإثنى الصهيونى يقيد إسرائيل عن التوصل إلى اتفاق من تلقاء نفسها مع المواطنين الفلسطينيين ومع اللاجئين. ليس من قبيل المبالغة القول بأن الصهيونية دائما مهووسة بالديموجرافيا، وتصوير الفلسطينيين بأنها "مشكلة ديموجرافية" أو بصورة ميلودرامية أكثر بأنهم 'القنبلة الديموجرافية'. وبالتالى كان الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة لعجز ارييل شارون فى عشية يناير ٢٠٠٦ وأوضح بأنه يهدف إلى الحفاظ على أغلبية يهودية. نفس الحجة تعطى للانسحاب المتوقع من أجزاء من الضفة الغربية، تحت مسمى مفرط التقنية، هو "التجميع والانطواء"، ربما لتخفيف حدة الانتقادات الموجهة من المعارضين

الإسرائيليين وقناع لسياسة مصادرة الأراضى. المواطنين الفلسطينيين فى إسرائيل بالتالى يمكن أن تتطلع لكونهم أقلية تابعة لوقت طويل.

لدينا فى فلسطين الكبرى، ليس فقط المأزق الفلسطينى، هناك أيضا المعضلات اليهودية والشرق الأردنية، مع وجود أغلبية فلسطينية تواجه كلا من الأردن وإسرائيل، وسوف تستمر، مع السؤال المركزى لكيفية التعايش مع هذه الأغلبية. كلا من النظام الأردنى وإسرائيل متخوفين من أن قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة سيقوى شوكة المواطنين الفلسطينيين للضغط عليهم لتقديم تنازلات سياسية جوهرية. هذا يفسر لماذا لديهم الخوف حقا بمجرد التفكير فى السماح لمثل هذه الدولة فى الظهور.

البدائل والخيارات:

الطريق المسدود للدولة الفلسطينية يمكن الالتفاف حوله فى طريقين: إما إنعاش خطة التقسيم للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ أو من خلال البدء للعمل باتجاه إنشاء دولة ثنائية القومية فى فلسطين الكبرى. الاعتراضات يمكن بسهولة تكدسها فوق بعضها ضد كل فكرة منهما. وسوف نشارك أولئك الذين أيدوا، أو الذين اختلفوا بإثارة أسئلة أكثر من تقديم إجابات!

١- قدمت إلى الأمم المتحدة خطة التقسيم لعام ١٩٤٧، خطة التقسيم المقترحة تقسم فلسطين إلى دولتين، 'اليهودية' و'العربية'، مع ما يجب أن يمكن وصفها بأنها حدود مجزأة. فقد خصصت لليهود (٥٥٪) من مساحة أراضى فلسطين أيام الانتداب البريطانى، حتى ولو كانوا أقلية لا تملك سوى حوالى (٦٪) من الأرض. اليهود على ما يبدو وافقوا على ذلك، لأنهم أدركوا سعيهم الطويل للدولة، وكانت منقسمة مكانيا فى صالحهم. موافقتهم الرسمية لا تعنى بالضرورة أنهم ذاهبون لضمان تلك الحدود، وتركوا الخيارات مفتوحة للتوسع، كما اقترح، على سبيل المثال، (باروخ كيمرلينج).

ورفض الفلسطينيون هذه الخطة، وأصروا على الحفاظ على وحدة وطنهم. اندلعت أعمال العنف الطائفى، فى يوم ١٥ مايو ١٩٤٨، أعلنت إسرائيل عن نفسها بوصفها دولة. تدخلت الجيوش العربية لانقاذ فلسطين، ولكنها فشلت فشلا ذريعا. فقد مكنت الحرب إسرائيل من احتلال أرض إضافية بنسبة (٢٣٪) أكثر مما هو المخصص لها فى إطار الخطة. فى عام ١٩٤٩ وقعت الدول العربية وإسرائيل اتفاق هدنة، وتركت الأراضى التى غزتها تحت السيطرة الإسرائيلية. عانى الفلسطينيون مما يسمونه "النكبة، أو الكارثة"، والتى تجسدت فى طرد غالبية السكان إلى الدول العربية المجاورة. ما تبقى من فلسطين انقسم بطريقتين: قطاع غزة، فى إطار الإدارة المصرية، والضفة الغربية ألحقت بالأردن. والباقى هو تاريخ.

الخطة التى كانت غير مقبولة للفلسطينيين فى عام ١٩٤٧ يمكن إحياؤها الآن؟ سيكون من الواضح جدا أن نقول إن إسرائيل كانت مبنية على فكرة إعادة خلق إسرائيل التوراتية، وبأن الوقت الذى انقضى منذ عام ١٩٤٧ ضئيل للغاية بالمقارنة. علاوة على ذلك، فإن خطة التقسيم هى القرار الوحيد للأمم المتحدة الذى يعين حدود الدولة اليهودية. الحدود اللاحقة لإسرائيل، بما فى ذلك تلك الخاصة بخطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ وعقب حرب ١٩٦٧، كانت نتيجة للغزو. إسرائيل نفسها لا تعرف حدوداً لنفسها، وهو تكتيك للسماح لها بالتوسع والتراجع وفقًا للظروف.

كان خطأ سياسيًا كبيراً بالنسبة للفلسطينيين عدم الإصرار فى مفاوضاتهم مع الإسرائيليين التى أدت إلى اتفاق أوسلو على طرح الخطة على الأقل باعتبارها موقفًا افتتاحيًا. وليس مجرد أن تبدأ هذه من حدود ١٩٦٧، وكان لا بد من توقع التعنت من إسرائيل إذا لم تشمل التسويات هذا المجال: وهذا بالضبط ما كانوا متهمين به بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد فى عام ٢٠٠٠.

تنفيذ خطة التقسيم سيستلزم من إسرائيل إعادة نحو ٢٣٪ من فلسطين استحوذت عليها فى حرب عام ١٩٤٨، من المنظور الفلسطينى، فإن هذا من شأنه أن

يضاعف حجم الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة. الحدود الفعلية للتقسيم الجديد ليس من الضروري أن تتطابق مع الخطوط التي حددتها الخطة. الدولتين يمكن أن يكون تتوحدا، كل في جزء واحد من فلسطين، والفلسطينيون في الشرقية ومناطق الشمال. معايير التقسيم يمكن أن تكون: المساواة التقريبية في مجال الأراضي والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وتبادل المجال الاستراتيجي، أو على نحو أكثر إيجابية، استراتيجياً التضاريس الآمنة. توسيع مساحة الأراضي من شأنه أن يتيح مجالا للاجئين الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة. منطقة موحدة وستشمل المنطقة التي يتركز فيها المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط يخدم أهدافًا مفيدة في أن الفلسطينيين المنتسبين لفلسطين يتواصلون مع المدن مثل عكا وحيفا ويافا والقدس. فمن الممكن أن تحل محل غزة مع مناطق في الشمال. غزة عسكريا لا يمكن الدفاع عنها، وسكانها قد تعلموا بمرارة.

جزء من منطقة الجليل حسمًا يجب أن تكون شريحة من الدوله الفلسطينية، بما في ذلك مدينتي عكا وصفد. يطرح محللون إسرائيليون أحيانا فكرة دمج أجزاء من الجليل – حيث يتركز المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل – مع دولة الضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك فإن هذا لا ينبغي أن يكون موضع اعتراض من الإسرائيليين. وجود منفذ على البحر الأحمر هام كمركز للاقتصاد العالمي يتجه تدريجيًا إلى آسيا. فهو يوفر همزة وصل بحري مع مصر والسعودية واليمن. يقضي الإسرائيليون بأعداد كبيرة عطلاتهم في منتجعات البحر الأحمر المصرية. سيكون من المفارقة حقا حرمان الفلسطينيين من نفس الامتياز في بلد عربي. باختصار، يمكن لدولة فلسطينية أن تبدأ من حيفا شمالا وشرقا القوس، مع اتباع حدود الضفة الغربية تقريبًا وتستمر على طول وادي عربة، لتنتهي على البحر الأحمر.

من السهل وجود خطأ في هذه الخريطة، وهذا مجرد مثال. ما يهم هي المعايير التي تستند إليها.

بالنسبة لإسرائيل، فالعودة إلى خطة التقسيم ينطوى على فقدان الأرض، لكن هذه الحصة تم الحصول عليها من جراء الحرب. سيكون عليها إعادتها بدلا من فقدانها. إن إقامة الدولة الفلسطينية وفقا لهذه الخارطة لها ميزة للحد من حدود إسرائيل مع الدول العربية وليس تلك مع فلسطين ومصر فقط، مما يقلل من احتمالات الصراع. من خلال دمج مواطنيها العرب عند إقامة دولة فلسطينية - نلمح إلى رغبة من جانب المحللين الإسرائيليين وتلقى تشجيعًا من الجمهور - فإن إسرائيل تصبح على النحو يهودية صرفة كما يمكن أن تسمح السياسة فى أى وقت. فى مقابل الأراضى التى تتنازل عنها، فإنه يضع حدا للنزاع مع الفلسطينيين، وانخفاض احتمال اندلاع حروب جديدة مع جيرانها وفوق كل شىء، لأنها يهودية المشتهى. هذا هو نوع من المقايضة فإسرائيل بحاجة لاتخاذ قرار بشأن إذا كانت ترغب فى تحقيق سلام دائم: نقاء العرقية مقابل الأرض. أما طلب الاثنين معًا فهو دعوة للصراع الأبدى.

بالنسبة للأردن، فالميزة الرئيسية لتنفيذ خطة التقسيم هو أنه يتيح لعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين مغادرة الأردن لدولتهم الجديدة. يكون الأردنيون عندئذ فى وضع يمكنهم الطلب من الفلسطينيين الذين يختارون البقاء الولاء كمواطنين فى الأردن. هذا لا يغلق الباب لشكل من أشكال التكامل بين دولتين فلسطينية وأردنية.

إن إحياء خطة التقسيم، كما أعتقد، تجد تأييداً واسعًا بين الفلسطينيين والأردنيين. إسرائيل، هى غير راضية عن حدود عام ١٩٦٧، من شأنها أن تعارض ذلك. يمكن لإسرائيل أن تفعل ذلك بصورة رئيسية نظراً لقوتها المتعاظمة. كم من الوقت يلزم لهذه المعارضة أن تدوم؟

٢- دولة ثنائية القومية فى فلسطين الكبرى؟ القومية المزدوجة هو النهج الفلسطينى لحسم الصراع مع الإسرائيليين، حتى منظمة التحرير الفلسطينية اعتمدت بشكل لا لبس فيه على استراتيجية الدولتين فى عام ١٩٨٨، فتح اعتمدت

ثنائية القومية فى أواخر الستينيات. لفترة قصيرة، من دون الكثير من المداولات بشأن الطرائق المؤسسية وبدون تحديد الخطوات التى يمكن تحقيقها أو ما سيعنى هذا الأمر لتكتيكاتها العسكرية والسياسية. هذه الفكرة التى قدمها ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية فى عام ١٩٧٤ فى خطابه الشهير، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ما دعا إليه عرفات، باختصار، كان إنهاء صهيونية إسرائيل. ردة فعل إسرائيل ومؤيديها كانت سلبية سريعة وبشكل لا لبس فيه:فإن علمانية ثنائية القومية كانت حيلة لتدمير الدولة اليهودية. كمنت ثنائية القومية نائمة بعد ذلك، إلا فى أوساط بعض الأنصار النشطاء. أنها تستخدم فى بعض الأحيان باعتبارها " فزاعة" من مؤيدى الحل القائم على دولتين لتخويف التوسعية الإسرائيلية من أن أخذ المزيد من الأراضى سيترتب عليه ثنائية القومية افتراضيا. أخيرا، نرى أن الواضح لنا كان شكلاً أسوأ من نظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، مما حدا بالبعض لتجديد اقتراح الدولة ثنائية القومية بين إسرائيل وفلسطين.

اقتراح الدولة ثنائية القومية التى تضم الأردن بشكل أساسى أكثر ثراء من فكرة إسرائيل / فلسطين المحدودة، وإنما يختلف عن ذلك بجعل جغرافية الدولة ممتدة، ويتيح فرصة لإظهار حق العودة للاجئين. ثنائية القومية قد تتيح توقعات التنافس الفلسطينى والإسرائيلى، وأنه لا يمكن توقع أن يجد القبول لدى الأردنيين.

الطعن فى الدولة ثنائية القومية يأتى فى ثلاثة أشكال. يزعم النقاد أن هناك نقصا فى الدعم العلنى للفكرة فى كلا الجانبين للفجوة التى طرحوها، وفشلت فى أن تتحول إلى برنامج له منهج. ثم هناك على وجه التحديد الانتقادات الصهيونية والقومية الفلسطينية، على الرغم من أنها متداخلة جدا. يهاجم الصهاينة فكرة ثنائية القومية لأنهم يريدون دولة يهودية، وهذا بدوره يتوقف على افتراض أن يتعرض اليهود للاضطهاد فى دولة يكون فيها العرب هم الأغلبية. مراكز المعارضة الفلسطينية تخشى التفاوت فى مراكز السلطة بين الطائفتين، والخوف من أن الهوية الفلسطينية سوف تغرق وتنأى عن روافدها العربية.

يقع اللوم على المدافعين عن الدولة ثنائية القومية لعدم الخوض فى التفاصيل وترجمة هذه الفكرة فى برنامج. وهذا صحيح، وإن كانت تهمة يمكن التغلب عليها. حاول بعض الدعاة بالفعل توضيح المفاهيم السياسية والقانونية اللازمة للحكم، فضلا عن الصعوبات التى يتعين مواجهتها فى تكوين مثل هذه الدولة، وبعض المشاكل لا بد من التصدى لها وجها لوجه.(إيان ستيك)، على الرغم من أنه يفضل دولتين، يدرك أن الفلسطينيين والإسرائيليين قد ينجرفوا إلى دولة ثنائية القومية دون التفكير فى هذا الأمر.(لاما أبو عودة) محام، وتنصح باتخاذ فيدرالية الولايات المتحدة على محمل الجد باعتبارها النموذج، إلى جانب وجود استراتيجية قانونية للفلسطينيين فى السعى لتحقيق أهدافهم. سيجال يرسم الخطوط العريضة لدولة ثنائية القومية كونفدرالية. هناك نوعان من التوصيات المتباينة بشكل واسع، مما يشير إلى الحاجة لمزيد من الحوار بين الدعاة لعبور الفجوة. ستيك أبرز مسألة الأراضى. الجزء الأكبر من الأراضى فى إسرائيل هى أرض الدولة، وأفضلها من الناحية التقنية التى يملكها الصندوق القومى اليهودى، كما كان الحال قبل قيام دولة إسرائيل. هذا النظام القانونى السياسى يمثل تمييزا ضد قدرة الفلسطينيين لشراء الأراضى والمزارع فى الأماكن التى يختارونها. محاولات إعادة تشكيل نظام الأرض سيلقى مقاومة شرسة من الصهاينة.

إن مسألة الأراضى أمر جيد يتعين النظر فى كثير من القضايا التى تثار عند الحديث عن دولة واحدة ثنائية القومية، لأن إسرائيل تصر على أن تكون دولة يهودية وليست دولة لجميع المواطنين فيها، (٣٠٪) منهم ليسوا من اليهود. لذلك أحد المواقع الهامة للتفاصيل هو نضال وكتابات الإسرائيليين والفلسطينيين (انظر، على سبيل المثال، تقرير الشرق الأوسط أون لاين ١٩٩٩). موقع آخر هو جنوب إفريقيا، حيث توجد ظروف مماثلة لعدم تماثل السلطة. ويمكن لهذه الأمثلة المساعدة فى تحديد جدوى المطالبة بمثل هذا المشروع السياسى.

نقاد الدولة ثنائية القومية يؤكدون على عدم وجود الدعم الشعبى للفكرة، بين كل من الإسرائيليين اليهود والفلسطينيين. استطلاعات للرأى فى إسرائيل تشير إلى أن أقلية صغيرة فقط من اليهود الإسرائيليين يعتقدون أنها خيار جيد. من الصعب على المعطيات أن تأتى بمفاجأة، لأن اليهود هم المواطنين المميزين بالوضع الراهن. من جهة أخرى على التأكيد، (عن طريق لوستيك وسالد تمارى)، أن الفلسطينيين أنفسهم لا رغبة لديهم فى دولة واحدة ثنائية القومية لأنه أمر بالغ الصعوبة.

يمكن القول إن المعارضة الفلسطينية لخطة التقسيم للأمم المتحدة عام ١٩٤٧، كانت أقل من رغبتهم لطرد اليهود، وعدم الرغبة فى مشاهدة وطنهم يقسم. منظمة التحرير الفلسطينية ورثت هذا الموقف فى سنواتها الأولى. والتحول إلى فكرة الدولتين استند على ما كان يعتقد أن عملية دولة ثنائية القومية لم يكن واردا بسبب رفض إسرائيل القاطع، كما لوحظ سابقًا. هل يعنى هذا أن إسرائيل إذا فجأة غيرت رأيها وعرضت على الفلسطينيين إقامة شراكة فى دولة مشتركة، فإنهم يرفضون؟ من المستبعد جدا. وعلى أية حال، قد يكون هذا شىء يستحق المزيد من التحقيق.

لا سيما ما استجد على الساحة وهو صعود حماس، حركة المقاومة الإسلامية. فى حين يمكن أن تعزز حركة فتح العلمانية فكرة الدولة ثنائية القومية دون تناقضات أيديولوجية كثيرة، قد تكون مهمة شائكة لحركة حماس أن تحنو حذوها. مهام هذه المنظمة ضمن أيديولوجية إسلامية فى الإطار الوطنى الفلسطينى. فى مصر نجد جماعة الإخوان المسلمين لم تقبل بشكل لا لبس فيه أن غير المسلمين يحق لهم التمتع بحقوق المواطنة الكاملة والمسؤوليات. حماس نفسها ليس لديها أى منظرين سياسيين معترف بهم، ولكن يبدو منذ أن فازت فى الانتخابات أنها قد اعترفت بالحالة الخاصة لفلسطين، على سبيل المثال، دفعت بكل طاقتها بأجندة إسلامية اجتماعية وثقافية. وليس من المستبعد، فى إطار الانفتاح الإسلامى المتوقع بأن تستكمل الاعتراف على نطاق واسع بمفاهيم "أهل الكتاب"، ورؤية أن العرب واليهود هم نسل إبراهيم،

للموافقة على قيام دولة على أساس المواطنة المدنية. لأن النهضة الدينية السياسية لدى الفلسطينيين والإسرائيليين لا يمكن فصلها عن الصراع الدائر، وليس من المعقول أن نتوقع أنها ستهدأ فى ظل ظروف من السلم والازدهار. جماعة حزب الله قبلت صيغة الأعراق المتعددة فى لبنان، و حاليا يمثلها ١٤ نائبا فى البرلمان واثنين فى مجلس الوزراء. ألا تستطيع حماس أن تفعل الشيء نفسه فى فلسطين؟

أيا كان الموقف الفلسطينى من أجل التوصل إلى دولة ثنائية القومية، فبعض الإسرائيليين قد استحسن الفكرة. بصرف النظر عن الخطاب الصهيونى، دعاة فكرة ثنائية القومية لم تنجح فى وضع هذه المسألة على الأجندة السياسية. بل قد تكون أيضا الظروف حتى الآن غير مواتية. عدم وجود الدعم الشعبى لا يكفى لتشويه سمعة مفهوم: الرأى العام ليس ثابتًا. فمن الأسهل فى مناخ العداء، الدعوة لفصل المقاتلين عن إقناعهم أن يعيشوا معا بشكل ودى، حتى لو كانوا يعيشون بالفعل معا.

الاعتراض الصهيونى على فكرة ثنائية القومية هو لافت للنظر ببساطة. وترتكز على رغبتها فى إبقاء إسرائيل "الدولة اليهودية". دولة يهودية فى هذا المعجم هى دولة كل اليهود فى أى مكان فى العالم، وليست دولة لجميع مواطنيها. فى محور هذا المبدأ هو أن اليهود لهم وحدهم الحق فى "العودة" لإسرائيل، فى حين لا حق للاجئين الفلسطينيين فى العودة. كما وضعه (جابرييل بيتربرج): "ما يعرف هيكليا طبيعة الدولة الإسرائيلية هو العودة لليهود وعدم عودة العرب إلى فلسطين. إذا اختفت هذه الدينامية للعودة / عدم العودة، فإن الدولة الصهيونية من شأنها أن تفقد هويتها.

حتى الآن، مازال (افرايم كارش) يوبخ الفلسطينيين من أجل إصرارهم على حق العودة للاجئين لأنه من شأنه أن يهدد غلبة اليهود الديموجرافية.

الآن أصبحت فكرة الدولة اليهودية لا تنسجم مع تطور المعايير الدولية لشرعية الدولة. منذ الحرب العالمية الثانية "المعايير الدولية لشرعية الدولة انتقلت من معايير

العنصرية والعرقية إلى مبدأ الإقليمية المدنية ... بحلول نهاية القرن انحدرت سمعة الإثنوقراطية". واحدة من العوامل الرئيسية لهذا التحول هو الحرب نفسها، والخراب الذى عاشته، بما فى ذلك المحرقة، كانت الإنتاج 'العضوى' لأفكار القومية والتفوق المزعوم للأعراق معينة على غيرها. فالقومية المدنية لم تفز بالولاء عالميًا، فاستمرت النزعة الجوهرية القومية، ولكن الدعوة للتنوع والتعددية الثقافية جعلت من الدفاع عن الدول القومية العضوية أصعب بكثير. الصهيوينة كثيرا ما تخلط بين الفئات، وذلك بدعوى أن إسرائيل كدولة يهودية مثلها مثل فرنسا هى للفرنسيين. ولكن، كما يشير (تونى جوديت)، فإن الحجة فى حالة فرنسا هو التعميم: "فرنسا هى دولة جميع الفرنسيين؛ جميع الأشخاص الفرنسيين، بالتعريف، مواطنين من فرنسا، وجميع المواطنين من فرنسا هم... فرنسيين. الوضع المعادل بالنسبة لإسرائيل هو: إسرائيل هى دولة كل اليهود؛ جميع الأشخاص اليهود هم بحكم التعريف مواطنى دولة إسرائيل، وجميع مواطنى إسرائيل هم... اليهود. الجزء الثالث خطأ واضح تجريبيًا، ومن ثم التأكيد على أن إسرائيل هى يهودية كما فرنسا هى الفرنسية لا يمكن أن يستمر.

موقف صهيونى آخر هو أن اليهود لا يمكن أن يوافقوا أن يصبحوا أقلية تعرضهم للاضطهاد من جانب الأغلبية العربية، كما هو مبين فى وقت سابق. اليهود هم أقلية فى أماكن كثيرة، ولا سيما فى الولايات المتحدة، التى تمد إسرائيل – بالمناسبة – بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية. لتبرير ضرورة وجود أغلبية يهودية فى إسرائيل يتطلب من العرب أن يكونوا فى الجانب المظلم من الصورة، لأنهم عقدوا العزم على إبادة اليهود كما أنهم ثقافيًا غير قادرين على تكوين النظم الديمقراطية التعددية. لكن، كما يوضح (روبرت بليشير)، أن المثقفين الموالين لإسرائيل فى الولايات المتحدة صنعوا اتجاهًا معاكسًا فيما يتعلق بإمكانية الديمقراطية فى العراق ما بين الحربين الأولى والثانية الخليج. هذه المجموعة فى

عام ١٩٩١ أقرت بأن الديموقراطية غير ممكنه فى البلدان العربية وذلك لتبرير عدم الذهاب للعراق، إلا أنها تراجعت فى موقفها فى الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ على أعتاب غزو هذا البلد. هذا المنعطف لم يكن من نتائج المداولات النظرية فى كلتا الحالتين، ولكنه كان من الانتهازية السياسية. بعض المعلقين مثل (إبراهام فوكسمان و كارش) يعترف أنه إذا كان العرب لا يستطيعون تحقيق العدالة لليهود، فالشىء نفسه ينطبق على اليهود تجاه الأقلية العربية فى إسرائيل. إذا كان التأكيد بأن اليهود فقط هم القادرون على تعاطى الديمقراطية والمساواة، بالتأكيد هذا يعنى الاعتقاد بالتفوق العرقى.

وليس بعيداً أن نتذكر هنا بأن العرب واليهود كان لهم تاريخًا ثريًا من الإنتاج الثقافى المشترك، كما يقرر (إميل ألكالاى) يثير الاعجاب. لا يعنى هذا أن العلاقات بين العرب واليهود كانت دائما جميلة ومشرقة، ولكن نلاحظ أن الشراكة المثمرة والخلاقة أقيمت أحيانا بين الشعبين. العرب والتسامح الإسلامى، وبصرف النظر عن العلاقات التاريخية مع اليهود، كانت واضحة فى مجموعة رائعة من الأعراق، مع معابدهم ودور العبادة، مع لغاتهم، مع كتبهم المقدسة والعادية. إن البعض يقاتلون بعضهم فى جزء صغير من تركة بريطانيا وفرنسا فى المنطقة، والعديد من الدول كانت تعمل من أجل إطالة أمد الحكم الاستعمارى. هذا الميراث من التجزؤ يجب أن ينقلب للعكس؛ القومية العنصرية والخندقة العرقية ليست الطريق لتحقيق ذلك.

برزت المفاهيم والممارسات الجديدة فى السنوات الخمسين الماضية لتعزيز التعايش بين المجموعات غير المتجانسة. تحليل الحمض النووى كشف تدريجيًا أن النقاء العرقى فى أى مكان هو الخيال بعينه، وسيكون من المثير للاهتمام إذا شمل التعداد السكاني للفلسطينيين واليهود واختبار الجينات لتحديد أصل كلاهما. حتى بدون مساعدة علم الأحياء، كما كتب تونى جوديت فيما يلى:

إن إسرائيل نفسها هى مجتمع متعدد الثقافات فى كل شىء إلا الاسم، ومع ذلك فإنها لا تزال تتميز بين الدول الديمقراطية فى لجوئها إلى المعايير العرقية الدينية،

التى تقيم مواطنيها ورتبهم ... إنها دولة يهودية حيث جماعة واحدة التى هى - اليهود - تعلو الآخرين، فى عصر لا مكان فيه لهذا النوع من الدول. [التوكيد فى الأصل]. هناك تطور مثير للاهتمام هو التأييد الدولى للدولة الفلسطينية، وخاصة فى الوثيقة الأخيرة المعروفة باسم خريطة الطريق، والتى تنص على أن الدولة الفلسطينية يجب أن تكون ديمقراطية غير عرقية، "ديمقراطية فاعلة ترتكز على التسامح والحرية" (الأمم المتحدة ٢٠٠٣). ولا تطلب نفس هذا الطلب من إسرائيل، إما عن جهل محض بمصير المواطنين الفلسطينيين فى إسرائيل أو على افتراض (خطأ) أن إسرائيل تمارس بالفعل ذلك النوع من الديمقراطية.

الاستنكار من المنظور الفلسطينى هو صورة طبق الأصل من الصهيونى، إلا أنه هو المظلوم المتوقع أن يكون الخاسر المحتمل للدولة ثنائية القومية. الانحراف الأولى لتوزيع القوة (وفقًا لتمارى)، من شأنه أن يعرقل الحصول العادل للفلسطينيين للوصول إلى الموارد المادية والمؤسسية. ومن شأنه أيضا أن يهدد الهوية القومية العربية. تمارى حاجج الدولة ثنائية القومية على أنها "نتائج عكسية وتهرب".

ومن الضرورى فى البداية أن نميز أن ثنائية القومية من الأسباب التى دفعت منظمة التحرير الفلسطينية لتبديل المواقف لصالح الدولتين. التحول فى موقف منظمة التحرير الفلسطينية، كما ذكر آنفا، وذلك من منطلق تقدير عدم الجدوى من مثل هذه الدولة، وذلك بسبب رفض إسرائيل المستمر وتعنتها. وعلى منظمة التحرير الفلسطينية أن توضح للفلسطينيين كيف تم التنازل عن الجزء الأكبر من أرض الوطن وانتهاج موقف الدولتين على أساس أنه "برنامج مرحلى"، برنامج المرحلة الانتقالية. فإنه ما زال يؤكد على حق العودة ولم يحدد أراضى الدولة الفلسطينية؛ ومع ذلك، فمن الواضح أن المقصود هو الضفة الغربية و غزة. استياء تمارى، من ناحية أخرى، لا يرتكز على عدم الجدوى، ولكن على عدم الرغبة فى الدولة ثنائية القومية. هناك فارق كبير بين الصيغتين، ويلقى الضوء على احتمال واحد لثنائية الوحدة القومية هو

موافقة إسرائيل، فى حين أن هذه ترفض تماماً. والنتيجة الطبيعية الرئيسية لعدم الرغبة بوجود دولة ثنائية القومية أنه من الأفضل للاجئين الفلسطينيين التنازل عن حقهم فى العودة.

الفجوة فى القوة، سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو تعليمية، بين نوعين من السكان بلا شك واسعة جداً. دولة فلسطينية منفصلة لن تتمكن من تغيير ميزان القوى فى المستقبل المنظور: نشاهد الهجوم الإسرائيلى المكثف على قطاع غزة ولبنان فى صيف عام ٢٠٠٦، بزعم أنها انتقام ضد أسر جندى إسرائيلى واحد من جانب حركة حماس واثنين من جانب حزب الله. التفاوت فى القوة قد وضح حالات من الازدواجية المعرفية الكلاسيكية للذين يعتبرون أنفسهم أقل شأناً من المستعمرين. يتخلل هذا على المستوى اليومى للمحادثة، فى تصريحات عن إعجابهم كيف يفعل اليهود أشياء جيدة بالمقارنة مع الأساليب الرديئة للعرب. فالمقاومة والقوميون والنهضة الثقافية الإسلامية، مماثلة لتلك التى فى كثير من حركات التحرر الوطنى، تضفى نفوذاً تعويضياً. نزعة الاستعمارية، والتفوق، وميراث الإحساس بالدونية متعددة، ومع ذلك، استمرت على جانبى الانقسام، وفترة ما بعد الاستعمار غزير الأدب تبين بوضوح، المطلوب هو فهم متعمق "البناء" ل "إسرائيل" و "الإسرائيلية" فى فلسطين والثقافة، وكيف آثار الظلم والمقاومة تلعب فى الخريطة الإدراكية للفلسطينيين تحت الحكم الإسرائيلى، ومن ثم طرق مكافحة هذه.

والحل القائم على دولتين فى حد ذاته لا يعنى بالضرورة الانفصال، والحد من الاعتماد على إسرائيل. الفلسطينيون من كافة الطبقات الاجتماعية - العمال والتجار والمثقفين والمهنيين - كانوا تواقين لعلاقات وثيقة مع إسرائيل. التبعية أمر سىء بالنسبة للبعض، مفيد بالنسبة للآخرين. حتى مع فك الارتباط بين العلاقات الاقتصادية وغيرها مع إسرائيل وإعادة التأهيل تجاه المنطقة العربية، كل ذلك ممكنا، للاقتصادات من البلدان العربية ذاتها، مثل الأردن ومصر، وستكون أكثر ارتباطاً مع

إسرائيل. إسرائيل فى المقابل، قد تتمكن من الاتصال مع الاقتصاد العالمى واستيراد العمالة من دول شرق أوروبا وآسيا، نظرا لانهيار المقاطعة الاقتصادية العربية بعد أوسلو، أكثر من ذلك من أجل فك الارتباط مع الدولة الفلسطينية، هذا يفسر جزئيا الثقة فى أنها (إسرائيل) هى التى تنتهج الانسحاب من جانب واحد.

دولة ثنائية القومية فى ظل اختلال ميزان القوى يمكن أن يتوقع دوامها لفترة طويلة. سيكون هذا مماثلا للوضع فى جنوب إفريقيا، على الرغم من أن 'الفجوة' ربما كانت أضيق بين الفلسطينيين والإسرائيليين مما كانت بين السود والبيض فى جنوب إفريقيا. فقد اختار المؤتمر الوطنى الإفريقى" التعددية". ومن المؤكد أن هيئة المحكمين ما زالت منعقدة حول تجربة هذا البلد الجريئة، ونحن لا نعرف إذا كان ممكنا للسود والبيض التعايش معًا، وعما إذا كان البيض يقبلوا أن يكونوا جزءًا من المجتمع ذى الأغلبية السوداء والتى لم يعودوا فيه "الفئة الحاكمة". دولة ثنائية القومية لا تخلو من المخاطر، ولكن من الصعب أن نرى النتيجة التى يمكن أن تكون أسوأ مما حدث حتى الآن.

كل المخاوف السابقة متشابكة مع هذا الموضوع المعقد وهو الهوية. ليس من الضرورى أن يكون هناك قبول لسيولة لا حصر لها من الهوية كما صورت بعض كتابات ما بعد الحداثة، كما تتبنى أبو عودة، للسماح بمساحة للبناء وقابلية لتطويع الهوية. ولن تجبر أيًا من الطائفتين للتنازل عن الهويات الوطنية. من ناحية أخرى، فى شتى أنحاء العالم نجد "الانكباب العرقى" قد يوحى بأن الهوية أصبحت ثابتة. هذا التطور، ربما، نتيجة لضعف الهوية السياسية – السياسية بالمعنى الوارد فى السؤال عن أى نوع من المجتمعات يريد أن يعيش فيها. تتويجا لتاريخها فى القوة والمكانة التى غالبا ما كانت تقسم على أسس عرقية مما يجعل العرق عاملاً مساعداً فى مختلف مظاهر الهوية، ولكنها ليست الكلمة الأخيرة عن الهوية. لذلك السؤال الأساسى المطروح هنا هو ما إذا كان فى دولة ثنائية القومية للعرب واليهود، يمكن

التفاوض على المسائل الاستراتيجية كأفراد أم كمجموعات إقليمية. لاما أبو عودة تؤيد النهج الأول، سيجال يؤيد النهج الثاني. من ناحية أخرى، فرضيات تمارى تشير إلى أن الفلسطينيين لا يستطيعون تحقيق التكافؤ، سواء كانوا مجموعات أو الأفراد.

قد يكون هناك أسئلة حول الموارد، مثل الأراضى وغيرها من القضايا الأساسية، يمكن التفاوض أو النضال من أجلها جماعياً. كما أن الارتباط بين الانتماء العرقى والتوزيع ينمو بضعف، يمكن للمفاوضات أن تقوم بها الأفراد أو الهيئات الاعتبارية (مثل: الاتحادات أو النقابات) عبر خطوط وطنية. كثير من جوانب الثقافة والحياة ليست عرقية بالتحديد، وهناك العديد من العوامل التى يمكن أن تخفف من الانقسام الفلسطينى أو العربى اليهودى. النخب من كلا الجانبين غالباً ما يقودوا الحياة إلى النمط 'الغربى'، وثقافة اليهود الاشكيناز تمثل الثقافة العربية فى كثير من التعبيرات. أن مغزى استمرارية الثقافة الفلسطينية هو حقيقة لأن الدولة محاطة بالدول العربية. وحتى مع ذلك، فالتكهن بمسار التغير الاجتماعى والثقافى فى هذه الدولة ليست سهلة، والقرارات ستكون فى ظل معلومات غير وافية.

هذا قد يساعد فى تفسير سبب أن الجانبين يزج بهم فى مفارقة غريبة: لو أن الفلسطينيين وجدوا أنهم هم الخاسرون، لماذا لا يجد الإسرائيليون ثنائية القومية جذابة؟ وبالعكس، إذا وجد مروجو الديموجرافيا الصهاينة أن موازين القوى تميل لصالح الفلسطينيين بسبب أعدادهم المتزايدة، لماذا التجهم الفلسطينى على ذلك؟ يمكن أن يكون هذا الاعتراض على ثنائية القومية يكمن فى هذه المسافة بين المخاوف المتبادلة من المجهول؟ يمكن لهذه المواضيع (مع احتمالات القتال لا تنتهى أبداً كخلفية) أن تجد مكاناً يمكن فيه لأنصار ثنائية القومية فى حاجة لمثل هذا التدخل؟

كلاً من لوستيك و تمارى تركا قطاعين كبيرين من السكان الفلسطينيين، هم الفلسطينيون المواطنون فى إسرائيل واللاجئون، وهو إغفال يثير شكوكاً حول المسلمات. إذا كانت ثنائية القومية غير مفيدة بالنسبة للفلسطينيين الذين يحملون

الجنسية الإسرائيلية، فمن المتوقع أن يؤيدوا إقامة دولة فلسطينية. الآن جزء صغير منهم فقط يميل للقيام بذلك. كيف يمكن تفسير ذلك؟ هل هو حالة "وعى زائف؟ وهل يفضلون دولة ثنائية القومية تضم فلسطينيين آخرين كذلك؟

وبالنسبة للاجئين، لوستيك و تمارى يمنطقون المعنى بأنه لا ينبغى بالضرورة توقع حق العودة. هذا، حتى وإن كان عن غير قصد، خطير وقريب من الموقف الصهيونى، الذى يقول "أى عودة للاجئين...هى هدف مستحيل، بدلا من هذا الاحتمال الذى تمنعه الدولة نفسها بأى ثمن". الممارسات الإسرائيلية مثل هدم القرى والبلدات، وبالتالى إحداث تغييرات جذرية على أرض الواقع قبل عام ١٩٤٨، كان المقصود بالضبط لتثبيط أى فكرة للعودة. سواء كانت التوقعات حول النتائج الضارة الناجمة عن التفاوت فى القوة صحيح أم لا، وإذا كانت تؤخذ على علاتها أن اللاجئين كانوا سيضيفون شكلاً آخر من الاستحالة الموضوعية لحسابية حق العودة.

التفوق المكانى والفرص المتاحة فى دولة واحدة ثنائية القومية فى فلسطين الكبرى. هناك دولة ثنائية القومية فى فلسطين الكبرى تمثلها حالة مماثلة فى إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. عمليًا، بما فى ذلك الأردن، وأنه يثير المزيد من الأسئلة، وخاصة بالنسبة للأردنيين، بينما قد يوفر لهم فى نفس الوقت فرصًا أفضل.

مثل هذه الدولة الممتده، تكون واسعة بما فيه الكفاية من أجل الجميع، ولا أحد يرغب فى الخروج منها. إنها تسمح للشخص بالانتقال إلى أماكن قريبة من قلوبهم وجيوبهم ويشعر بأنه فى منزله، وتصبح مسألة عودة لاجئ فلسطين فى الأردن مسألة حركة طبيعية داخل البلد الواحد. مع انخفاض حدة التنافس والتزاحم المكانى، ويكون اللاجئون الفلسطينيون فى لبنان وسوريا لهم خيار العثور على وطن فى الدولة المقترحة. فمن المعقول أن نتوقع أن اللاجئين الذين يختارون العودة سيفضلون المراكز الحضرية، سواء كانت قراهم لا تزال موجودة أم لا، فلن يشكل هذا هدفًا مستحيلاً. حق العودة الفلسطينى للاجئين للكتل الرئيسية، وبالتالى يمكن حلها فيما يتعلق

الإقامة والهوية والوضع السياسى، وتقديم جوانب أخرى، مثل التعويضات، وهى أسهل للمعالجة. إدراج الأردن فى دولة واحدة ثنائية القومية شأنه أن يقلل من مخاوف هيمنة الثقافة اليهودية وتهديد العرب بالبعد عن هويتهم.

كل ذلك قد يكون جيدا بالنسبة للفلسطينيين، ولكن ماذا عن الشرق أردنيين؟ إنهم قد يتساءلون عن مبرر جيد لتواجدهم فى دولة ثنائية القومية. إنها تواجه بالفعل تهديداً بأن إسرائيل سوف تطرد المزيد والمزيد من الفلسطينيين إلى الأردن، مما يؤدى إلى تفاقم الخلل السكانى ضد الشرق الأردنيين. لاريل شارون القول المأثور 'الأردن هو الدولة الفلسطينية' يتخفى وراءه العديد من الإجراءات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة. الهاشميون بدأوا مسيرتهم الفنية بنبرة خطابية عالية العروبة، والتى قد تتضاءل فى محدودية ضيقة ومثيرة للخلاف 'الأردن الأولى'. هم والصهيونية اقتسموا فلسطين الكبرى، وتعهدوا بقمع القومية الفلسطينية. عملياً حدث انقسام عميق فلسطينى / شرق أردنى تطور ليصبح الشعبين فى حالة شك وريبة من بعضهما البعض (كما يدعى لينش ٢٠٠٤). تم استعراض القوى الفلسطينية المتعاظمة فى الأردن بعد حرب عام ١٩٦٧ و قامت الحكومة الأردنية بشن حملة على الميليشيات وأنهت الوجود السياسى لهذه المظاهر فى عام ١٩٧٠، ومع ذلك، نظراً للتقارب الثقافى، فقد تمكنوا فى النهاية من تكوين هوية مشتركة، على الرغم من أن مثال العراق يؤخذ فى الاعتبار. ويمكن للشرق أردنيين الاستفادة من حيث الاعتراف والوضع، وكذلك من الناحية الاقتصادية فى حالة الدولة الموسعة. كونها جزءاً من الدولة التى تشمل مدناً مثل بيت لحم والناصرة والقدس، والتى درج العاهل الأردنى الراحل الملك حسين على اعتبارها العاصمة الروحية للأردن، فإن الشرق أردنيين اكتسبوا مكانه دولية معززة .

إن دولة واحدة فى فلسطين الكبرى يعنى عدداً كبيراً من السكان وبالتالى سوقاً كبيرة، وهو المرغوب فيه جداً اليوم لمواجهة تنافساً شديداً فى الاقتصاد العالمى.

فوائد اقتصادية جمة يمكن أن يستفيد منها الجميع، الفلسطينيون والشرق الأردنيون والإسرائيليون.

خلاصة :

إن جهود صنع السلام قد وصلت إلى طريق استراتيجى مسدود. ترفض إسرائيل حق العودة للاجئين. ولا يلوح فى الأفق إقامة دولة قابلة للحياة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. يواجه الفلسطينيون احتمال إجبارهم على العيش فى دويلة صغيرة، يجرى تطهيرها عرقيًا، بالنزيف البطىء أو بشكل جماعى، من الضفة الغربية. قد تعود غزة إلى مصر المكتظة بالسكان بصورة تدريجية، وما تبقى من الضفة الغربية قد يعود مرة أخرى لسيطرة الهاشميين. لكن هم بالفعل (الفلسطينيون) أكبر جماعة عرقية وطنية فى فلسطين الكبرى وإذا لم يتم استيعابها، فمن المرجح أن تقاوم بشراسة التشرذم وعدم الاستقرار والحرمان. ومن المرجح أنها لا تزال تلقى بظلالها على الأردن. التوترات بين العرب واليهود فى إسرائيل قد لا تتوقف. إسرائيل ينظر إليها على أنها أجنبية صليبية، وهذا منتج من الاستعمار الغربى. اثنان من المقترحات الجديدة التى قدمت لتجنب هذه الاحتمالات، والاثنان يتضمنان، على حد سواء، قرار فى مسألة حق العودة:١) إحياء خطة التقسيم لعام ١٩٤٧ مع الحدود الموحدة، ٢) دولة واحدة ثنائية القومية فى فلسطين الكبرى. ضباب العداءات الحالية تجعل من التسامح، والنظام السياسى الشامل صعب التصور، ومع ذلك، فإنه ليس بالمستحيل. قد يبدو ضربا من الخيال، ولكن الحروب والمذابح التى جرت خلال القرنين العشرين والحادى والعشرين لم تكن نتيجة الدعوة إلى التعددية والتسامح، ولكن نتيجة النزعة القومية والتعصب العرقى وعدم التسامح، تتحمل إسرائيل مسؤولية خاصة لكل ما يتمخض عن ذلك؛ والخيارات التى تضعها ستحدد إلى مدى بعيد مسار الصراع.

(١١)

العدل باعتباره الطريق إلى الأمام

كرمة النابلسى

* **كرمة النابلسى:** هى زميل فى السياسة فى جامعة سانت ادموند هول، بأكسفورد، ومحاضرة جامعية فى قسم السياسة والعلاقات الدولية بأكسفورد. كانت ممثل منظمة التحرير الفلسطينية من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٠، فى الأمم المتحدة، وبيروت وتونس والمملكة المتحدة. أنهت الدكتوراه بكلية باليول بجامعة أكسفورد. كانت مستشار متخصص في اللجنة البرلمانية للتحقيق بشأن اللاجئين الفلسطينيين فى لندن (وتقريرها، حق العودة، ٢٠٠٠). وهى تشارك حاليا فى البحوث التى يمولها الاتحاد الأوربى عن المشروعات الجماعية، والتى يوجد مقرها فى كلية نفيلد عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ومجتمعات المنفى. وهى مؤلفة تقاليد الحرب: الاحتلال، والمقاومة والقانون (أكسفورد، ٢٠٠٥).

"لقد بكيت عندما شاهدت واحداً من المنفيين العراقيين الأكراد يدلى بصوته لاختيار [الرئيس العراقى]. أنا ناضلت فى لبنان، وكنت سجينة فى معسكر الأنصار، وفى مدينة الرملة... ليس لدى الحق فى التصويت لاختيار رئيس بلدى؟"

المطالبة بحل الدولة الواحدة أو حل الدولتين يمكن النظر إليه فى اتجاهين من المنظور السياسى الفلسطينى. يمكن أن ينظر إليه على أنه أيديولوجية، وبالتالى تكون

جوهرية، أو تكتيكية، وبالتالى فهى أداة فعالة. أى المطالب يجرى تأكيدها، وكيف يمكن للفلسطينيين فى "الشتات" عرض هذه المطالب، وترتبط ارتباطا وثيقا باثنين من المبادئ الأساسية التى حددت معالم النضال الفلسطينى منذ بدايته: حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وعلى حق العودة كما هو محدد من جانب الامم المتحدة بالقرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨ (عودة هؤلاء اللاجئين الذين يرغبون فى القيام بذلك إلى ديارهم الأصلية). السؤال الأساسى الذى يربط بين هذين المبدأين فى النقاش حول حل الدولة الواحدة أو حل الدولتين هو ما إذا كانت منسجمة وملتصقة بعضها ببعض، أو هى غير قابلة للقياس، وتتعارض مع بعضها البعض. سابقا - ربما للمرة الأخيرة عام ١٩٨٨ فى المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر العاصمة - كان المفهوم الشائع أن كلا من هذه المبادئ الأساسية، كانت، قبل كل شىء، مرتبطة ارتباطا وثيقا بعضها البعض.

ومع ذلك، منذ أن بدأت عملية أوسلو، شهدنا بزوغ بطىء للخطاب السياسى الفلسطينى والذى يهيمن عليه الطبيعه القائمة على المصلحة، والتى تفترض أن اثنين من المبادئ الأساسية هما تقرير المصير وحق العودة غير متوافقة مع بعضها بدلا من أن تكون متكاملة متناغمة. والواقع أن الخطاب عادة يضع هذان المبدأن على النقيض من بعضهما البعض، وتبنى المناقشة باعتبارها خيارا واضحا وحتميا بين تقرير المصير وحق العودة للاجئين. بمجموعة متنوعة من الطرق، تم تصدير هذا الخطاب إلى مناطق داخل الحركة الوطنية. من مبادرة جنيف إلى خطة نسيبة - أيالون يمكن أن نسمع بوضوح أنه لا يمكن أن يكون هناك دولة فلسطينية مستقلة مع استمرار التمسك بحق العودة على النحو المبين فى القرار ١٩٤ للأمم المتحدة.

توصف هذه الصيغة عادة بأنها 'تسوية مؤلمة' للخيار بين اثنين من المبادئ الأساسية التى أخذت طريقها إلى الخطاب السياسى الفلسطينى على مستوى القيادة فى وقت مبكر من التسعينيات، وخلال عصر أوسلو وجدت طريقها خلال الهياكل

المؤسسية التى تم إنشاؤها، والانتخابات التى جرت فى الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام ١٩٩٥، تصميم هذه الهياكل الإدارية مجزأة إلى اثنين من الدوائر الانتخابية، تلك فى الضفة الغربية وأخرى فى قطاع غزة أصبحت الهيئات السياسية منفصلة عن أولئك الذين يعيشون خارج فلسطين. فى نهاية المطاف العديد من الفلسطينيين الذين عانوا من أجل حق العودة لم يعد هذا الهدف يمكن تحقيقه فى إطار حل الدولتين. الترتيبات المؤسسية التى ساعدت على تقوية هذا الخطاب جلبت أيضاً تجزئة جذرية ليس فقط بين الفلسطينيين المتباعدين جغرافياً، وإنما أيضا بين الفئات الفلسطينية المختلفة، وبين الفلسطينيين اللاجئين وغير اللاجئين، بين غزة والضفة الغربية، وبين أولئك الذين يعيشون تحت الاحتلال فى المدن و أولئك الذين يعيشون فى مخيمات اللاجئين، أيضاً بين أولئك الذين ما زالوا على ولائهم لهيكل الحرس القديم داخل الحركة الوطنية التاريخية في المنفى، والغالبية الذين ليسوا كذلك. كان الفلسطينيون يخضعون لجماعات المصالح المتميزة التى تتبع أجندات مختلفة، وهو حتى هذه اللحظة غير قادرا على الظهور كشعب واحد فى أى موقف حقيقى. والأسوأ من ذلك، وجدوا أنه من المستحيل تقريبا أن يكون لهم مساهمة مشتركة لتطلعات المستقبل، إما من خلال حل دولة واحدة أو دولتين، أو أى حل على الإطلاق.

من خلال مجموعة من الاجتماعات لاستكشاف الهياكل المدنية والسياسية – الماضى والحاضر والمستقبل – للفلسطينيين فى "الشتات"، يمكن للمرء أن يرسم المسار وملامح التدمير التدريجى للمشاركة السياسية، وللمشاعر التى يمكن أن تثار وتتعاطف مع الفلسطينيين فى جميع أنحاء العالم. هذا الفصل سوف يوضح جوانب عن طبيعة تفتيت الشعب الفلسطينى خارج فلسطين التاريخية، تبين كيفية تناسب هذا التمزق مع النداءات من أجل حل دولة واحدة أو دولتين، وكذلك يدعو إلى المبادئ الدستورية الأساسية للشعب الفلسطيني، وهما تقرير المصير وحق العودة، بالعودة لخطه واحدة موحدة. عن طريق الاعتماد على أحد الموارد الجديدة التى أوجدها

الشعب الفلسطيني بنفسه: نصوص الاجتماعات التى عقدت من جانب الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين وجماعات المنفى، أكثر من مائة اجتماع عقدت فى أكثر من ٢٦ بلدا خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. وسوف نعتمد على السرد من جانب أولئك الذين شاركوا فى هذه الاجتماعات لتوضيح الحجج الرئيسية المقدمة هنا. وهو يقوم على فرضية أنه من خلال الفهم الجماعى للفلسطينيين فى كل مكان يمكن أن نبدأ فى تقدير أن حل الدولة الواحدة وحل الدولتين بعيدا جدا عن أولويات العمل والنقاش بين الفلسطينيين. بدلا من ذلك، اثنين من هذه المبادئ الأساسية هى تشكيل أساس أية برنامج جماعى، وهناك حاجة لصياغة متجددة، من أجل أن تكون متقدمة. وثيقة الأسرى التى وقعت فى يونيو ٢٠٠٦ من جانب الفصائل توضح هذا الفهم المشترك للتأكيد على حق العودة والحق فى تقرير المصير.

على خلفية الانقسام السياسى:

كيف يمكن لشعب موحد للغاية أن يصبح منقسمًا حسب جماعات المصالح المتنافسة؟ أحد العوامل الرئيسية هى الطريقة التى يعيشها الفلسطينيون خارج فلسطين وتوقع تمثيل أنفسهم فيما شيد من جانب المجتمع الدولى بموجب أحكام مدريد وأوسلو للسلام. على الرغم من أنه رسميا الشعب المعترف به دوليا وله الحق فى تقرير المصير والعودة، في بداية الترتيبات المؤقتة فى أعقاب اتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣، أولئك الذين فى "الشتات" وصفوا بأنهم "اللاجئون الفلسطينيون"، بدلا من أن يكون عنصرا أساسيا فى عملية صنع القرار السياسى الفلسطينى، وأحيل الموضوع إلى مفاوضات 'الوضع النهائى'. نحيت هذه المسألة جانبا لإجراء مناقشات متعددة الأطراف. بالمعنى الحقيقى، هذا الفصل فجأة وضع الحالة المدنية والسياسية للملايين من الفلسطينيين إلى عالم النسيان قبل تمكينهم من الظهور. هنا كيف كان شعور أحد المشاركين فى اجتماع عقد فى ألمانيا يعبر عن هذا الشعور بالخسارة والخيانة:

بشأن سياسة المنظمة – ومثل أى فلسطينى يعيش خارج فلسطين والذى لا يملك إطار سوى منظمة التحرير الفلسطينية – يجب أن أبحث عن شخص ما ليمثلنى. وقد يكون النظام الأردنى، أو كذا وكذا من الأحزاب، أو هذه أو تلك من المنظمات؟ منظمة التحرير الفلسطينية تمثل كل الشعب الفلسطينى خارج فلسطين. ولكن عندما وصلت منظمة التحرير الفلسطينية إلى أوسلو قفزت قفزة عالية جدا – قفزة عالية جدا التى ذهبت خارج تفكيرنا – والشعب الفلسطينى الذى يعيش خارج فلسطين لم يعد قادراً على التكيف مع المقترحات التى قدمتها. مثل الاتحادات اعتدنا أن تكون ناشطة جدا هنا. ولكن [منظمة التحرير الفلسطينية] لم تعد بحاجة شعب ينتقد ويقول إنها تتصرف بطريقة لا تتطابق مع ما يريده الشعب الفلسطينى حقًا. ويكون شغلها الشاغل هو استبدال المؤسسات التى تناقش أشياء بفاعلية وتعترض على أشياء.

بحلول عام ٢٠٠١ انهارت عملية أوسلو تماما، عدم إحراز أى تقدم بشأن قضية اللاجئين منذ بدايتها، وعدم وجود الاهتمام والتركيز على هذه القضية ساهم فى إحداث مأزق كبير. ما كان ينظر إليه فى عام ١٩٩٣ باعتباره جوهر الصراع – حقوق لاجئى عام ١٩٤٨ – قد أصبح، بعد سبع سنوات من الإهمال، منطقة ضغوط خارجية للتأثير على القيادة السياسية الفلسطينية لتقديم تنازلات عن الحقوق الأساسية للاجئين من أجل تحقيق تقدم فى المفاوضات مع إسرائيل، التى كانت ترفض مجرد مناقشة قضية حقوق اللاجئين. هذا الإحساس بالاستبعاد كثيرا ما أحس به الفلسطينيون من الشتات:

ما يقلقنى حقيقة هو أن تكون المفاوضات دون أخذ آرائنا؛ إنهم يتفاوضون فى غيابنا، ولأن الفلسطينيين، سواء كانوا لاجئين أم لا، وأولئك الذين يعتبرون أنفسهم لاجئين أو لا، يتم التفاوض باسمنا، وكأن ليس لدينا رأى وكما لو أننا لا نشعر بالقلق. يتحدثون عن حق العودة أو تعويض، أو التعويض، عن حق العودة؟ نحن لا نعرف عما يتم التفاوض بشأنها.

كان لذلك أثره فى زيادة الشعور بالإقصاء والتهميش بشأن المناقشات المغلقة، وإعلان تقدم سياسى فى مواقع متقدمة على الساحة الدولية من جانب مختلف الجهات الفاعلة الفلسطينية، سواء الرسمية وشبه الرسمية، خلال الفترة التى سبقت عام ٢٠٠٠، وبعد ذلك مباشرة. كما لاحظ أحد الفلسطينيين فى الولايات المتحدة:

أرى أن المسألة الجوهرية هى مسئوليتنا أمام أنفسنا، كشعب موحد ليس على استعداد للجلوس ومشاهدة سياسة الأبواب المغلقة. علينا أن نتخذ إجراءات ضد ذلك لا ينبغى لنا أن الجلوس ومشاهدة الممثلين الفلسطينيين يتخلون عن حقوقنا دون أن يكون صوتنا مسموعا. يجب أن يسمع صوتنا.

عملية تهميش الفلسطينيين عن المشاركة فى عملية صنع القرار من خلال مؤسساتهم الوطنية، وخصوصا فى المنفى، بدأت قبل ذلك بوقت طويل. بدأت مع جهود إسرائيل المستمرة التى بذلت منذ أواخر الستينيات لإضعاف حركة التحرير الوطنى بتوجيه هجماتها العسكرية ضد المؤسسات الفلسطينية وأفرادها. هذه المحاولات فى تصاعد منذ الغزو الإسرائيلى فى عام ١٩٨٢ على لبنان؛ حيث سعت إسرائيل لسحق منظمة التحرير الفلسطينية وقدراتها المؤسسية البنية التحتية. أسباب الفشل فى حل الدولتين لا يمكن فهمها إلا فى سياق تاريخى للسياسات الإسرائيلية مع الرجوع إلى التاريخ المؤسسى للحركة الوطنية الفلسطينية.

منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، واللاجئين الفلسطينيين والمنفيين:

منظمة التحرير الفلسطينية، هى المؤسسة المظلة واسعة النطاق للحركات الشعبية العامله، وتعتمد اعتمادا كبيرا فى نشاطها على الدعم الآتى من اللاجئين الفلسطينيين فى العالم العربى، الذين طردوا من ديارهم فى فلسطين عام ١٩٤٨، أيام النكبة

(الكارثة). بعد الانتفاضات الفلسطينية السابقة من أجل الاستقلال خلال العشرينيات والثلاثينيات، وأثناء ٨-١٩٤٧، أعيد تنظيم المقاومة فى منتصف الستينيات، من الفلسطينيين الذين يعيشون فى مخيمات اللاجئين فى لبنان وسوريا والأردن (الضفة الغربية والضفة الشرقية) وقطاع غزة ومصر، والمنفيين الذين يعيشون فى منطقة الخليج والذين انتظروا لأكثر من سبعة عشر عاما تنفيذ إسرائيل قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، الذى يؤكد حقهم فى العودة إلى المنازل والمدن والمزارع والقرى حيث كانوا قد طردوا منها.

استئناف المقاومة المنظمة أطلقتها منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل تمت إعادة تنظيمها وإعادة صياغة منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب يونيو ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية. أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين المعترف به خارج وداخل فلسطين فى منتصف السبعينيات:

منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد، وهذه ليست مسألة هامشية. كان قد تم الاعتراف بها فى الرباط فى أول مؤتمر للقمة. كان الإجماع العربى على أن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى والوحيد، وهذا يعنى أنها الممثل السياسى للشعب الفلسطينى داخل فلسطين وخارجها أيضا.

بعد الاستمتاع بموجة من النجاحات السياسية والدبلوماسية والعسكرية فى أواخر الستينيات والسبعينيات – تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الصوت الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فى عام ١٩٧٤ – منظمة التحرير الفلسطينية تعرضت لسلسلة من الصدمات المؤسسية، والعسكرية، والسياسية الحادة: فى الأردن فى عام ١٩٧٠، فى لبنان فى عام ١٩٨٢، وأخيرا فى الخليج فى أوائل التسعينيات. هذه الصدمات قوضت ما أنتجته من آليات فعالة للديمقراطية، وأصيبت بكسور فى عملية صنع القرار من خلال المؤسسات الوطنية التى بنتها منظمة التحرير الفلسطينية من خلال المنابر الجماعية.

أول كسور وقعت لمنظمة التحرير الفلسطينية عندما انتقلت فلول قاعدتها المؤسسية الممزقة من لبنان إلى تونس نتيجة للغزو الإسرائيلي في عام ١٩٨٢ على لبنان، وبعد سقوط عشرات الآلاف من المدنيين (اللبنانيين والفلسطينيين)، وكوادر ومقاتلين من الحركة قتلى. وتمزقت الكثير من البنى التحتية المؤسسية والقواعد الشعبية المستمدة من ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني يعيشون في المخيمات هناك.

ينبغي لنا أن نعيد النظر في العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية. العلاقة تبدأ من أعلى إلى أسفل، ولكن ينبغي لنا، بوصفنا لاجئين فلسطينيين، التفكير في منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للسلطة، كما اتفقنا. نحن جزء من هذا المجتمع، ونحن نطالب بإعادة بناء الهياكل الاجتماعية والنقابية والسياسية، والإعلامية، والطبية، والقانونية لمنظمة التحرير الفلسطينية. قبل الغزو (١٩٨٢)، بغض النظر عن الفصائل، اعتدنا أن نرى المنظمة التي تتفاعل مع شعبها. ولكن كانت هناك تنظيمات، وكانت هناك النقابات العمالية، والاتحادات العمالية.

تمزق آخر بين "الداخل" (أي الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة) و"الخارج" (في الشتات أو الفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين الانتداب، ولم يتمكن من العودة إلى أي جزء منها) جاء عندما تم توطين النخب الفاعلة في منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات السياسية في قطاع غزة بموجب بنود اتفاقات أوسلو بعد عام ١٩٩٣، يوضح ذلك لاجئ في الأردن:

غياب المؤسسة هو سبب المشكلة. لا توجد مؤسسة فلسطينية تعمل من أجلي كإنسان، كمواطن فلسطيني. أنا موجود، والبذور موجودة داخلي – سواء رويتها لتنمو، أو نسيتها وسوف تذبل. قبل معاهدات السلام (مع إسرائيل)، الأحزاب السياسية الفلسطينية كانت أكثر فعالية، وكان لدينا صوت: لقد عملنا بشكل صحيح! صوتنا يسمع للعالم أجمع. ولكن العالم الآن فقط يسمع صوت الرئيس الفلسطيني ورئيس وزرائه. كمواطن، لم يعد لي صوت. صوته ليس كافيا. ولكن قبل عملية السلام سمع صوتي. إذا كان هذا السلام سيخرسني فأنا لا أريد هذا السلام!

على الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية ما زالت موجودة كمؤسسة شاملة تمثل صوت جميع الفلسطينيين، وكانت قيادتها تتنقل في المؤسسات المؤقتة للسلطة الفلسطينية، وهي كيان صنع من خلال المفاوضات مع إسرائيل، ويعتبر الذراع الإدارية لمنظمة التحرير الفلسطينية. كثير من الفلسطينيين لم يعودوا يشعرون أنهم ممثلون في السلطة الفلسطينية:

هناك طرفان. نحن الذين بالخارج نشعر بأن السلطة لا يهتمون بنا، وتهتم فقط بالفلسطينيين في داخل فلسطين. الطرف الآخر للفلسطينيين في الشتات الذين يشعرون نوعا ما بالضياع. من نحن؟ السلطة مشغولة مع نفسها ومؤسساتها، والسؤال الكبير هو: من الذي يمثل الفلسطينيين في الشتات؟

إن السلطة الفلسطينية هي المسؤولة الوحيدة عن الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة (على الرغم من استمرار الأونروا في توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للاجئين هناك)، وهذا خلق انفصالاً هامًا في تمثيل الفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج:

تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل جميع الفصائل الفلسطينية السياسية... في الإمارات العربية المتحدة كان لدينا الاتحاد النسائي، واتحاد الطلاب، واتحاد العمال، واتحاد المهندسين واتحاد الكتاب. هذه الاتحادات كان لها مقار وكانت فعالة. ولكن عندما همشت منظمة التحرير الفلسطينية هذه الاتحادات توقفت عن العمل. إنها ليست الدولة التي قررت إغلاق هذه الاتحادات: فقد كان قرارنا. السلطة الفلسطينية تتفاوض حاليا بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى حقوق الفلسطينيين، وهدفهم هو التفاوض باسم السلطة الفلسطينية وليس بصفتهم منظمة التحرير الفلسطينية.

سبق لمنظمة التحرير الفلسطينية أن عملت في وجود علاقة أوثق بكثير مع الجمعيات والمجتمع المدني في مخيمات اللاجئين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا ما شرحه أحد المشاركين في اجتماع عقد في فرانكفورت:

نظراً لظروف مجتمعنا، فجميع النقابات والاتحادات واللجان التى كانت موجودة فى المجتمع دمرت بعد اتفاقات أوسلو. يمكن القول إنهم هجرونا. هجرت منظمة التحرير الفلسطينية اتحاد الطلاب، واتحاد العمال، والاتحاد النسائى، ونقابات العمال. كان هناك الكثير من الاتحادات، وكانوا جميعا يعملون فى إطار منظمة التحرير الفلسطينية على مستوى وسائل الإعلام وعلى مستوى القيادة. أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية جاءوا من أناس يعملون فى الخارج. بعد اتفاقات أوسلو، دمرت جميع هذه الاتحادات، وهجرت منظمة التحرير الفلسطينية جميع النقابات والاتحادات. فقد الناس الثقة فى منظمة التحرير الفلسطينية - ليست كممثل، ولكن بوصفها قناة للاتصال وعملية الاتصال هذه لم تعد موجودة.

ألحقت هذه الهوة أضراراً جسيمة فى الهياكل النقابية فى الاتحادات وغيرها من الجماعات الموجودة فى المنفى والتى كانت جزءا من نسيج المجتمع الفلسطينى السياسى والمدنى فى الشتات، وخصوصا أن غالبية الشعب الفلسطينى يعيشون خارج فلسطين المحتلة. فلسطينى فى لندن لخص هذا الشعور بعد مناقشة مستفيضة بشأن هذه المسألة فى جلسة علنية للفلسطينيين التى نظمتها رابطة الجالية الفلسطينية فى المملكة المتحدة:

يبدو أن الجميع قد توصل إلى استنتاج - وإن كان عاطفياً . هذه النتيجة، أن منظمة التحريز الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، هو أمر مفروغ منه. وأنا شخصيا لدى شكوك حول هذه المسألة فى الوقت الحاضر. هل لا تزال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى؟ وأعتقد أن هذا سؤال مهم، ومهم جداً فى هذا الاجتماع عندما سئل فى هذا الإطار، وعندما نتساءل عندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى؟ والسبب فى إنها قد لا تزال كذلك؟

أنا أقول إن منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى عندما سمع صوت الطالب الفلسطينى، والعامل، والفلاح، والمرأة، أينما

كانوا، سواء كان الطالب في داكار، موسكو، أو لندن؛ صوته كان يسمع تلقائيا من جانب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال هياكل منظمة للغاية والأطر النقابية، وعندما كان رأى وموقف أى من الفلاحين الفلسطينيين فى أى قرية يحال إلى المجلس الوطنى الفلسطيني، ومن ثم إلى المجلس المركزى الفلسطينى، ثم اللجنة التنفيذية الفلسطينية، بطريقة ديمقراطية ومتماسكة تماماً.

لذلك كان هناك سبعة ممثلين لاتحاد الطلاب فى المجلس الوطنى الفلسطينى، وعشر لاتحاد نقابات العمال، وخمسة عشر لاتحاد المرأة، وهلم جرا. وبالتالى، يصدر القرار من المجلس التشريعى، والذى يعتمد من جانب اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أنه كان تمثيلا للديمقراطية بالنسبة لجميع الأقسام الفلسطينية. فى ذلك الوقت، كنا قادرين على القول إن القرار الفلسطينى صدر عن منظمة التحرير الفلسطينية وهى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى.

ماذا حدث الآن؟ منظمة التحرير الفلسطينية هى ما تبقى فى إطار وقد أفرغت تماما من أى مضمون؛ عدم شرعية المجلس الوطنى؛ اللجنة التنفيذية غير شرعية غير منتخبة، وهيكل النقابات التى تم حلها بقرار من داخل منظمة التحرير الفلسطينية مما أدى إلى غياب اتحادات الطلاب، والعمال، والاتحادات النسائية. وبالتالى فإن حرية التعبير الذاتى والديمقراطية غائبة تماما فى رأى القطاعات الفلسطينية.

تاريخيا منذ عام ١٩٤٨، قاوم الفلسطينيون دائما محاولات لفصل 'خارج' عن 'داخل'، ومنذ الاحتلال الإسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة فى عام ١٩٦٧، عندما حاولت إسرائيل إقامة قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية من خلال "روابط القرية". بدلا من ذلك، تقريبا النشطاء السياسيون الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكرى داخل حدود عام ١٩٦٧ (٢٢٪ من فلسطين التاريخية) أصبحوا، وبعد عام ١٩٦٥ (عندما بدأت فتح كفاحها المسلح)، أعضاء فى الحركات السرية التى شكلت منظمة التحرير الفلسطينية، مثل فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،

والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهذا تواصل الداخل مع الخارج. مع تأسيس السلطة الفلسطينية، دمرت هذه المؤسسات النابضة بالحياة الجماعية والنشاط السياسي، تاركة الفلسطينيين بالخارج مع تزايد الشعور بالعجز:

أهم شيء أحتاجه أن أؤكد هنا كفلسطيني هو تهميش منظمة التحرير الفلسطينية. نحن، كفلسطينيين، في الواقع كان هذا الهيكل الذي يمثلنا. والآن ما لدينا هو السلطة، وكما قلت من قبل إنها لا تمثل كل الفلسطينيين. وأنا أتكلم من الناحية الهيكلية - على الأقل في منظمة التحرير الفلسطينية التي أدرجت من قبل الحركات السياسية والنقابات العمالية، حتى أننا كنا قادرين على التواصل مع بعضها البعض. أين تسير الامور بالنسبة للفلسطينيين في العالم؟ الآن يبدو الأمر وكأننا أجانب، في كل بلد - ونحن بدأنا نتفكك بعد أن أصبحت السلطة ... مجرد الفرجة، دون أي اتصال، ودون أي احترام. بالنسبة لي، من الناحية الهيكلية، هذا هو العيب الأكبر الذي نواجهه.

ولذلك كانت هجرة الكثير من الجهاز الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٩٤ لها عدد من العواقب مقنعة: منها تمزق الروابط بين الفلسطينيين داخل وخارج الأراضي المحتلة، والمعاناة من ضعف شديد في التمثيل السياسي للفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج، وخلق انشقاقات جديدة. هذه النقاط تكررت مرارا في أثناء الاجتماعات المختلفة.

تم تهميش منظمة التحرير الفلسطينية بعد إقامة السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. لماذا؟ نحن نعرف أن منظمة التحرير الفلسطينية تشمل جميع الفصائل داخل فلسطين وخارجها، مثل تلك الموجودة في لبنان، وأنها تشمل أيضا المخيمات. الحزب أو التنظيم الذي فاز هو حركة فتح، وأنها وافقت على إدخال السلطة من خلال اتفاقات أوسلو. بطبيعة الحال، فإن عملية إنشاء السلطة لم تكن صحيحة، لأنها تولت المهمة بدلا من التمثيل السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وباسم جميع

الفلسطينيين فى الداخل والخارج، وأنها افترضت أيضا مهمة صنع الصفقات ووضع الحلول السياسية. المجلس الوطنى الفلسطينى لم يجتمع منذ سنوات، وأعتقد أنه على مدى السنوات ال ٢٠ الماضية، ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لم يتم تجديدها أو تفعيلها. الاجتماع الأخير الذى عقد عندما جاء كلينتون... وكان له هدف واحد، وهو التخلى عن حق العودة.

أثر عملية أوسلو تشمل اللاجئين الفلسطينيين والمنفيين:

أهم عامل فى تهميش قدرة الفلسطينيين على تحديد مستقبلهم بشكل جماعى كان فى هيكل وإجراءات عمل اتفاق أوسلو نفسه.

السلطة الفلسطينية لا تمثل سوى الفلسطينيين داخل فلسطين. ولذلك فإن هذا يعنى أننا لا ينبغى أن نتجاهل ببساطة منظمة التحرير الفلسطينية لأن [السلطة] فعلت. هناك برنامج لمنظمة التحرير الفلسطينية الذى يطالب بحق العودة. إذا إهمالنا منظمة التحرير الفلسطينية ولم نطالب بإصلاحها، يكون مثل إهمال حقوقنا، وخصوصا حقنا فى العودة، ونحن لن يكون لنا الممثل السياسى الذى سيدافع عن هذا الحق. الاقتراح محدد جدا، وهو إحياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أساس من الأسس السياسية. هذا هو مطلب فلسطينى شعبى لأولئك الذين يعيشون فى الخارج وأولئك الذين يعيشون داخل فلسطين: المجموعتان لا يمكن فصلهما. هذه هى المطالب المشتركة للشعب الفلسطينى.

لعرقلة قدرة الفلسطينيين سواء لمناقشة وتحقيق أهداف مشتركة، وإنشاء هياكل رسمية للحرمان من الحقوق الشرعية، كما يتضح من الانتخابات فى الضفة الغربية وقطاع غزة. الضرر الانجع على سلامة الجسم السياسى الفلسطينى بين داخل وخارج فلسطين جاءت كنتيجة مباشرة للانتخابات التى أجراها المجلس التشريعى

الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى عام ١٩٩٦، بدلا من تعزيز الديمقراطية والتمثيل، أدت هذه الانتخابات إلى مزيد من تشتت الشعب الفلسطينى ككل، باستثناء جميع الفلسطينيين خارج الأراضى الفلسطينية عن العملية. شعر اللاجئون أنهم بالأخص المحرومون كنتيجة:

من بين المطالب التى تحدث على المستوى السياسى، وفقا لمشروع [سيفيتاس]، هو دور الفلسطينيين فى عملية صنع القرار؛ القرارات التى تتخذ على المستوى الدولى. القرار الفلسطينى يؤخذ، سواء من جانب ممثل السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية، لكن اللاجئين الفلسطينيين طى النسيان تماماً.

هذا التغيير المؤسسى وقع دون عملية متزامنة تحدث داخل المجلس الوطنى الفلسطينى، البرلمان الفلسطينى فى المنفى، يمكن من خلالها للفلسطينيين فى المنفى منذ عام ١٩٤٨ والذين ارتبطوا بمنظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها. كثير من المشاركين أكد على ضرورة إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية:

فمن المعروف جيدا أن السلطة الفلسطينية لا تمثل سوى وحصريًا الشعب الفلسطينى الذى يعيش فى الداخل [الضفة الغربية و قطاع غزة]، ومنظمة التحرير الفلسطينية تمثل القطاع الأكبر من الفلسطينيين الذين يعيشون فى بلدان مختلفة. لذا أعتقد من أجل ممارسة ضغوط على المفاوضين الفلسطينيين، فضلا عن الطرف الآخر للصراع، فمن المهم جدا تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية. لأنها تشمل جميع قطاعات الشعب الفلسطينى، وليس فقط الفلسطينيون فى الداخل.

على الرغم من أنه وفقا لأحكام ترتيبات منظمة التحرير الفلسطينية / السلطة الفلسطينية، يحصل المجلس التشريعى الفلسطينى على نسبة مئوية من المقاعد فى المجلس الوطنى الفلسطينى، لم تكن هناك انتخابات فى وقت واحد لهذا الكيان الأكبر الشرعى من الناحية التاريخية (منظمة التحرير الفلسطينية)، والتى تمثل غالبية اللاجئين . فى الانتخابات الأخيرة، على الرغم مما فى البرنامج أقرب إلى مصالح

الشعب الفلسطيني بالخارج، لا يزال هذا التقسيم من جديد ذا وضع مختلف. هذا الفصل كان ينظر إليه بتمعن من جانب الفلسطينيين بالخارج:

هنا، وهناك نوعا من الخلط بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية. إننا نعتقد أن السلطة الفلسطينية تمثل أشقائنا الفلسطينيين الذين انتخبوا ذلك، وهذا هو رأينا. نحن لا نريد أن تنتخب السلطة، ولكن نريد منظمة التحرير الفلسطينية. منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لدينا، وإذا كانت هناك الانتخابات التي ستجرى لشخص يمثلنا، ونحن نريد أن يمثلنا في المجلس الوطني الفلسطيني وليس في المجلس التشريعي الذي يمثل فقط الشعب في قطاع غزة والضفة الغربية .

تنمية المجتمع المدني داخل الضفة الغربية وقطاع غزة واستبعاد فلسطينيين الخارج:

تعزيز هياكل المجتمع المدني والتمويل للمنظمات غير الحكومية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة يدعو إلى المزيد من تكثيف النظر في تقسيم الفلسطينيين بين الداخل والخارج: الداخل يتلقى تمويلات كبيرة دولية، في حين أن التطلعات السياسية والاحتياجات المدنية لأولئك الذين يعيشون خارج الأراضي الفلسطينية قد تم تجاهلها، وأهملت، وحتى رفضت، في أحسن الأحوال كانت تصنف على إنها مواد من الإغاثة الإنسانية. كفلسطيني في بغداد يرى أن الفلسطينيين في العراق لم يعد لديهم أي تمثيل:

أنا متشائم جدا. ليست لدى علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، حتى أنا لم أدخل السفارة القديمة أو في مبناها الجديد في شارع السعدون، باستثناء مرة واحدة. لنتكلم بصراحة، عند دخول السفارة كنت تشعر أنك غريب، كما لو أنك لم تكن

عضوا فى المجتمع الفلسطينى فى هذا البلد. وسألوا أسئلة مثل: أين أنت ذاهب؟ ماذا تريد؟ ما الذى تريد أن ترى؟

هذا الاستبعاد يعنى حرمان الفلسطينيين المقيمين خارج الضفة الغربية وغزة من أبسط الحقوق الأساسية ليساعد فى تشكيل المؤسسات الدستورية والسياسية الرئيسية لدولتهم فى المستقبل التى ينتمى إليها بقدر ما ينطبق على أولئك الذين يقيمون فى داخل فلسطين المحتلة. كثير من الفلسطينيين شعروا بالخيانة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية:

منذ أن تأسست القيادة الفلسطينية فى فلسطين، أعطت منظمة التحرير الفلسطينية ظهرها للفلسطينيين فى الخارج كما لو كنا غير فلسطينيين. حتى إنه لم تأخذ آراءنا فى الانتخابات الفلسطينية.

أشكال المجتمع السياسية والمدنية خارج الضفة الغربية وقطاع غزة:

عدم القدرة الحالية لفلسطينى الخارج على تنظيم أنفسهم يأتى من انهيار النظام السياسى هناك، وعلاقتهم مع منظمة التحرير الفلسطينية شبه ميتة.

منظمة التحرير الفلسطينية غير موجودة وأنها لا تعرف شيئا عن احتياجات وحقوق اللاجئين. لا توجد اتحادات فعالة. الأوضاع فى المخيم سيئة للغاية. لا توجد مراكز الشباب لتنظيم شبابنا وتربيتهم... نحن نطالب بإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. تلك المبادرات، بدءا من اتفاقيات جنيف إلى اجتماع البحر الميت، أدت إلى رد فعل من الإحباط فى أوساط اللاجئين... إن حق العودة لا يمكن نقضه، ومنظمة التحرير الفلسطينية يجب إعادة تنشيطها.

إضعاف مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، كانت حركة فتح الجناح الرئيسى، وهناك فصائل أخرى أصغر، استمرت لبعض السنوات، وخاصة خارج

الضفة الغربية وقطاع غزة. على مدى السنوات الخمس الماضية، ومختلف مجالات القوة جاءت لتكون موجودة خارج فلسطين، مع العديد من التنافس على القيادة الشرعية والوحيدة. بعد وفاة ياسر عرفات (الذى كان فى وقت واحد الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وانتخب رئيسا لحركة فتح) فى نوفمبر ٢٠٠٤، انهار تماما أى مظهر من مظاهر الوحدة داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية المختلفة، ونظم الحزب، وهذه قد لعبت مع بعض القوى منذ وفاة عرفات. يعلق فلسطينى من دولة الإمارات العربية المتحدة قائلا:

كل حديث عن تشكيل لجنة مستقلة فى هذا البلد لا معنى له. حاولنا عندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية لا تزال منظمة قوية، ولكن الآن هى المهمشة. السلطة الفلسطينية تمثل الفلسطينيين الذين هم فى الضفة الغربية وقطاع غزة، فى حين أن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل جميع الفلسطينيين... منظمة التحرير الفلسطينية قد أنشأت مؤسسات، مؤسسات شعبية، واتحادات نسائية والاتحادات الطلابية، والنقابات لكافة القطاعات الاجتماعية. هذه... تستخدم للاتصال بهم، وكان لديهم برنامج مشترك لجميع المجتمعات المحلية، ووضع برنامج عام لجميع الفلسطينيين. مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية هى الآن المهمشة.

هناك عدة أنواع من التنظيم والهياكل المؤسسية فى المنفى قبل عام ١٩٩٣، وتشكيلات جديدة قد وضعت فى العقد الماضى. نقل مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كان يرافقه الانسحاب من اهتمامها، والتمثيل، والتمويل، وغيرها من الدعم للحياة المدنية والسياسية لشبكة واسعة من الاتحادات والجمعيات والمجتمعات المحلية، ولنشطاء الحزب خارج فلسطين المحتلة. أى لا يوجد هناك تقدما يحرز فى خلال التسعينيات فى المفاوضات مع إسرائيل أو الدول المضيفة بشأن القضايا الرئيسية المتصلة باللاجئين الفلسطينيين: وحقوقهم، وقضاياهم، وافتقادهم لأى صفة قانونية أو مدنية أو فى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى العديد من البلدان المضيفة، من مصر إلى العراق إلى لبنان إلى اليمن

أصبح التركيز كله منصبا على الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الضفة الغربية وقطاع غزة. أصل وشبكات الاتصال بين الهياكل المدنية والسياسية على المستوى الوطنى بدأت تنوب، كذا الجمعيات، والناشطين، والفصائل أصبحت على جانب الطريق متجاهله.

بالنسبة لى إنه من الطبيعى ؛ لدى الحق فى العودة إلى أرض بلادى... أنا أعيش فى المنفى ولا اعرف مرشحى [المجلس التشريعى]، ولكن علينا متابعة الأخبار من فلسطين، ونحن نتابع كل ما يحدث فى فلسطين. والقضية ليست قضية حكم على شخص بأنه حسن أو سيئ إذا أنا لا أعيش فى هذا البلد. صحيح أننا ننأى عن ما هى عليه المساومة. فهى المساومة على حق العودة للاجئين. نحن لا نعيش فى فلسطين، وشخص آخر هو الذى انتخب الشخص الذى سيقوم بالتفاوض باسمنا. ذهبت إلى أماكن كثيرة لغرض ملء الطلب، وفى كل مكان ذهبت قيل لى إن " رأيى لا يعول عليه ".

حركة حق العودة تقدمت فى قوتها من منتصف التسعينيات لعدد من الأسباب. بداية كان من بين هذه الاستبعاد، منذ إنشاء السلطة الفلسطينية . والفلسطينيون خارج إطار عملية صنع القرار السياسى، والمخاوف حول المغزى و المسار الذى يتخذه المفاوضون الفلسطينيون. كانت هناك نظرة مصاحبة لاستبعادهم، وهذه مسألة ذات أهمية حاسمة للاجئين كان يجرى إسقاطها بهدوء تحت ضغوط دولية (على الرغم من أنه لا يزال موقف رسمى لمنظمة التحرير الفلسطينية). لاحظ مشارك من اليمن:

سأبدأ مع منظمة التحرير الفلسطينية، والحاجة إلى استعادة هيبتها على أساس أنها هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى. لدينا شعور بأن مؤسساتها قد تم تفكيكها، وأن بعض ممثليها لم يعد يمثلنا ... نحن نعرف أنفسنا أكثر مما تفعل. نحن لا نريد جواز سفر أو بطاقة الهوية. أشياء ينبغى ألا تكون كما هى الآن. لدى الحق، كفلسطينى، فى التصويت لاختيار الشخص الذى سيمثلنى، حتى أستطيع أن أضمن حقوق الشعب الفلسطينى، التى أقرتها قرارات الأمم المتحدة، يجب ألا تضيع أو تهمل، ولا سيما حق العودة إلى بلادنا وممتلكاتنا.

المشهد المدني للاجئين الفلسطينيين، ومجتمعات الشتات في كل بلد مضيف يتكون من مجموعة من المؤسسات الصغيرة، والنوادي، والجمعيات الخيرية والجمعيات، والنشرات الإخبارية، وغيرها من الهيئات، التي تمثل كل منها فصيل أو حزب سياسي مختلف، وكثير منها ينشأ لموسم واحد أو سنة واحدة لعقد حدث أو اثنين من الاحداث أو المنشورات قبل التوقف عن أن تكون نشط في كل شيء إلا الاسم. في كثير من المجتمعات، والفلسطينيون ليسوا معا في شكل مؤسسي أو جماعي منذ سنوات عديدة، إن لم يكن بدا، في بعض الأماكن في الأعياد الدينية والمناسبات الاجتماعية.

مع تفكك مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في المنفى، وكثير من الفلسطينيين قد تخلى عن إطار منظمة التحرير الفلسطينية للعمل في إحدى قضايا الحركات السياسية، أو في المنظمات الإسلامية، وسعوا لتوحيد مواقفهم وآرائهم السياسية. فقدان التمثيل في ازدياد، وشهدت العديد من المؤسسات الوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية تزايد الفساد وعدم الفاعلية، وكثير من الجماعات المدنية الجديدة والناشئة والأفراد الذين يعتقدون أنها لم تعد تستحق تعزيزها أو استعادتها، ولا تضييع أي وقت من أجل تعبئة هذا المسعى، خاصة أن منظمة التحرير الفلسطينية نفسها كانت تسعى إلى التخلي عن مكوناتها. أحد المشاركين في اجتماع عقد في الدنمارك وضحها تماما ببساطة:

مكتب منظمة التحرير الفلسطينية.. لا تريدك أنت! السلطة الفلسطينية.. لا تريدك أنت! حقوقنا قد فقدت منذ زمن النكبة وحتى الآن. عشنا ٤٠ عاما في لبنان، ولم يعد أحد يهتم باتخاذ صوتنا في الحسبان!

حركة المقاومة الإسلامية وبعض الأحزاب السياسية الأصغر حجما تعمل خارج السلطة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارج منظمة التحرير الفلسطينية. كثير من هذه الفصائل لا تجد أي حافز للدخول في عملية التعبئة لتعزيز

منظمة التحرير الفلسطينية القاعدة الشعبية من خلال إعادة الربط بين كتلة الشعب وممثليه، من أجل إيجاد إطار للمنهج الجماعي.

إذا أراد المرء أن يكون على اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية، ثم فإننا نطالب منظمة التحرير الفلسطينية بالالتزام بالميثاق الوطني، من أجل الوجود بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ولأن هناك المبادرات الرامية إلى إيصال صوتنا إلى السلطة، نحن نطالب السلطة لتحدد موقفها في ما يتعلق بالأساسيات. الشعب الفلسطيني في البلدان المضيفة، وفي المخيمات يريدون العودة إلى فلسطين المحررة بالكامل.

آخرون تخلوا عن إطار منظمة التحرير الفلسطينية مع علمهم بأهمية الحاجة إلى إطار عمل موحد، مجموعة ضخمة من هذه الأنواع من المؤسسات كانوا يتنافسون من أجل التفوق. في أمريكا الشمالية معظم جيل الشباب لا يعرف شيئا عن منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يسمعوا حتى عن وجود المجلس الوطني الفلسطيني، ويربطوا بين السلطة الفلسطينية وقصص الفساد السارية، مع التخلي عن المواقف التي تعكس آراء الجماهير الفلسطينية .

عند الاستماع إلى هذه المناقشة، فإنني أخلص إلى أن المشكلة ليست حول الناس، بل هي حول مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. بعض الناس لا يثقون في منظمة التحرير الفلسطينية. دعونا نكون أكثر صراحة: هناك فساد في منظمة التحرير الفلسطينية. وهي أيضا لا تمثل جميع الأطياف والقوى المختلفة، وأنها أدت إلى انفصال الجماهير عن منظمة التحرير الفلسطينية.

آخرون من لبنان وفلسطين، والمقيم في الولايات المتحدة، فضلوا إما المشاركة في ما تبقى من المنظمات السياسية الأصغر حجما، أو كانت صغيرة ونظمت بشكل مستقل، وأحيانا في مؤسسات نشطة للغاية . ومع ذلك انتظمت الأغلبية من خلال

الجمعيات الدينية والأسرية، والنوادى والاتحادات البلدية، الجمعيات العربية الأمريكية. أصبح من الواضح أيضا أن الحياة المدنية للاجئين الفلسطينيين والمنفيين، مقيدة للغاية من جانب الهياكل الوطنية الترابطية الأقدم التى انهارت فى الممارسة العملية، ولكن لم يتم استبدالها. وهذه تركت وسيلة محافظة للغاية وأسلوب للسياسة المهيمنة فى كل المجالات السياسية والمدنية فى المنفى. وبالمثل، فإن الممارسات الموروثة من حركة التحرر الوطنى تعنى وجود بعض مجموعات صغيرة جدا من القادة يرون أنفسهم فى الطليعة، وبالتالى يحق لها أن تتخذ قرارات نيابة عن الشعب،وأنهم دعوا ليمثلوا البيئة السياسية والقيود المفروضة من البلدان المضيفة؛ حيث عاشت هذه النخب السياسية، لعبت دورا مؤثرا فى وضعهم وسيطرتهم فى الحياة السياسية الفلسطينية. هذا تشويه للعملية السياسية والتعليق عليها جاء من جانب مشارك فى اجتماع عقد فى برلين:

أنا واحد من أولئك الذين شاركوا فى الانتخابات، والنقابات والاتحادات، حتى كان لى ما يكفى. لم تكن هناك انتخابات عادلة فى أى من هذه الاتحادات والمؤسسات. وقيل لنا من سيكونون أعضاء فى الهيئة الإدارية. وباختصار، تأتى الأسماء من أعلى، وهكذا فى كل التنظيمات تعيين هذا أو ذاك من فتح أو الجبهة الديمقراطية أو الجبهة الشعبية. أسماء هى التى يمليها علينا، ونحن ما زلنا شهود زور.

توضيح آلية موحدة لتحقيق برنامج شامل لحل الدولة الواحدة أو حل الدولتين:

فك ارتباط فلسطينيو الشتات من إطار المداولة الجماعى، بعد عمليتى مدريد وأوسلو، قد يعنى أنه أصبح من المستحيل تقريبا البحث فى المطالبة ببرنامج عام، ومساعى جماعية، أو هدف مشترك فى المجال السياسى الفلسطينى. فى الواقع دون

مظلة موحدة للعمل ومناقشة القضايا ذات الصلة بالمصير الفلسطيني، وجداول الأعمال والمناقشات الفكرية من شأنه أن تعمل فقط على زيادة التشرذم. دون أن يكون هناك إطاراً يحرر الملايين من الفلسطينيين الذين لا صوت لهم، والعاجزة الآن وغير القادرة على تقديم مساهماتها لمثل هذه القضايا، ومهمة المثقفين وغيرهم ممن هم في وضع متميز هو المساعدة في إعداد إطار موحد. يمكن للأفراد والجماعات أن تبدأ في البحث عن طرق لإعادة ربط وإعادة هيكلة الجهاز السياسي لخدمتهم، وتسهيل عملية التعزيز وإعطاء أولوية لدور الأجندات الجماعية والشعبية الفلسطينية في تسريع الاتجاه الوطني.

أولا: كأحد اللاجئين الفلسطينيين، ولدى الحق - ونحن جميعا لدينا الحق - في المشاركة في المجالس التشريعية والبلدية والانتخابات الرئاسية التي أجريت. إذا كنت تريد أن تعرف كيف، يمكن أن أشير إلى العراق كمثال. غزت الولايات المتحدة العراق قبل عامين، إلا أن جميع اللاجئين العراقيين في جميع أنحاء العالم ذهبوا إلى السفارات في البلدان التي يعيشون فيها وصوت مثل كل شخص آخر. وأنا، بصفتي عضوا في منظمة التحرير الفلسطينية وأنتمي إلى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية هنا، ولي الحق القانوني في أن يكون لي سفارة في لبنان، لأكون قادرا على التصويت من خلال ذلك، وأعرب عن الرأي الخاص بي، لأن التعبير عن الآراء الشخصية هي إحدى أنواع الديمقراطية، بل هي المشاركة أو السيادة الشعبية، وحكم الشعب بالشعب.

ومع ذلك، لمحة صغيرة من دراسة حديثة تثبت أن الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المحلية بالمنفى اعترفوا أنه يجب أن تعطى الأولوية لأعمال إعادة ربط الفلسطينيين أينما وجدوا، هذه المهمة يجب تنفيذها قبل أي أرضية مشتركة يمكن التوصل إليها فيما يتعلق بالاستراتيجيات السياسية الشاملة للتوصل إلى حل أو نموذج في المستقبل. هذا ما أوضحه فلسطيني مشارك في اجتماع عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة:

الفلسطينيون مشتتون في البلدان العربية، لا سلطة توحدهم، ونحن لا ننظر لبعضنا بعضا، وليس لدينا منتديات للتنسيق: الجميع يعمل من تلقاء نفسه وحسب مصلحته. أود أن يكون لدينا فريق لتمثيلنا في دولة الإمارات و في المحافل الفلسطينية بحيث يمكن أن يكون لنا صوت يسمع من جانب منظمة التحرير الفلسطينية، أننا لا نعرفها إلا من خلال الصحافة. ولم يقم أحد من منظمة التحرير الفلسطينية في أي وقت مضى ويأتي لزيارتنا في هذا البلد، وأن يكلف نفسه عناء دعوة المجتمع الفلسطيني. أنا أحد الذين يعملون في هذا البلد منذ خمسة وعشرين عاما، وأنا لم أر أبدا أي ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية ولم يدعو واحدا منهم في أي وقت المجتمع الفلسطيني. إننا لا نمثل المجتمع الفلسطيني الذي يشمل العامل والميكانيكي، فكيف ينبغي لنا أن ننقل لهم هذا وكيف ينبغي أن نجتمع معهم وإظهار أننا المتعلمون؟ بأي حال، إنهم لا يهتمون بنا. أنا من يافا، ولكن الفلسطينيين والعرب أعطاني الجنسية كمواطن غزة، لذلك كانوا يقولون هذا ليس فلسطينيًا، إنه من قطاع غزة. وأعتقد أن هذا هو خطأنا، ينبغي لنا أن نشعر بأننا قيمة وينبغي لنا أن نتحد كفلسطينيين، عندها يمكن أن نسأل الآخرين أن يعطونا حقوقنا.

وقد تردد هذا الشعور من جانب الفلسطينيين في كل لقاء كان قد عقد من قبل النشطاء الذين يسعون لتسجيل ما يريده الفلسطينيون في المنفى: وسيلة للتوصل إلى أرضية مشتركة، بدلا من أن يكون نفس المنهج.

[منظمة التحرير الفلسطينية] كانت غائبة، وجمدت في الفترة الماضية. مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي تفعيلها حتى يتسنى لجميع المجتمعات الفلسطينية في الخارج أن يكون لها دور سياسي في المجلس الوطني وفي منظمة التحرير الفلسطينية، ليس فقط مجرد الصوت والدعم، وإنما أيضا المشاركة في عملية صنع القرار. ولذلك لدينا التمثيل الديمقراطي يهدف إلى المشاركة في النضال السياسي، حتى يمكننا أن يكون لنا صوت ومشاركة حقيقية، ليس فقط في إيطاليا، ولكن أيضا

فى غيرها من المناطق فى العالم العربى. لدينا ٥ ملايين من الفلسطينيين، هم أكبر من عدد الفلسطينيين فى فلسطين،تشكل العمود الفقرى لدعم المشروع الوطنى الفلسطينى، ويجب أن تكون ممثلة فى القرار الوطنى الفلسطينى. ولكن رأينا لم يؤخذ بشأن اتفاق أوسلو والاتفاقات الأخرى. ينبغى أن يكون لنا موقف مشترك حتى يتسنى لجميع الفصائل الفلسطينية الاتفاق على ذلك، حتى لو كان لكل خصوصياته. ينبغى أن يكون هناك برنامج مشترك ومتفق عليه وهذا البرنامج ينبغى أن ينفذ فى الخارج والداخل. هذا يتحقق بديموقراطية التمثيل.

الآثار المترتبة على هذه التعابير عميقة. أولا، لا شىء من التأكيدات الحالية، والمطالبات، أو الحجج المؤيدة لاستراتيجية دولة واحدة أو اثنين من جانب الجماعات السياسية، والمثقفين، والمنظمات القائمة على الحقوق يمكن أن يكون لها أى معنى حقيقى دون إيجاد طريقة لدمج هذه المطالبات فى غضون مناقشة تداولية للمفهوم والمتفق عليها من قبل جميع قطاعات المجتمع – فى الداخل وخارج فلسطين. فى هذه اللحظة ليست هناك عملية جماعية لضمان سماع جميع الأصوات، أو لنفهم هل هى كثيرة، أو أين نحن، أو كيفية قياس حجم الدوائر الانتخابية، ووزنها، أو إعطاء مكانًا لحجج معينة فى المداولات العامة حول ماذا تريد للشعب الفلسطينى، ومن ثم العمل نحو الهدف المشترك للبرنامج المعترف به.

هناك دور مهم وقوى لدعوة الفلسطينيين الأفراد والناشطين والأكاديميين والمثقفين للتحدث باسم الجماهير ولها، وبخاصة أولئك الذين حرموا من حقوقهم. ولكن مثل هذه الدعوة لا يمكن إحلالها محل حق أساسى من حقوق الناس ليتحدث عن نفسه. عندما يكون الحق الأخير لا يمكن أن يمارس من جانب الملايين من الناس، يصبح السابق نخبويًا بدلاً من المؤسسات الشعبية، ويفتقر إلى الشرعية الشعبية. الطريق نحو إعادة البناء الوطنى والهدف المزدوج المتمثل فى تقرير المصير وحق العودة، أسس ضرورية يمكن أن تضفى الشرعية للحل إما الدولة الواحدة أو الدولتين.

المشاركون في سطور:

* **زياد أبو عمرو:** عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني الذي يمثل مدينة غزة. انتخب في عام ١٩٩٦، وفي ٢٠٠٦. وهو الرئيس السابق للجنة السياسية في المجلس، وزير سابق للثقافة في السلطة الفلسطينية، وأستاذ سابق للعلوم السياسية في جامعة بيرزيت. حاصل على دكتوراه من جامعة جورج تاون في واشنطن، يكتب على نطاق واسع عن الحركة الإسلامية في فلسطين. أبو عمرو هو حاليًا رئيس المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية.

* **سفيان العيسى:** خبير اقتصادي متخصص في شؤون الشرق الأوسط. يشغل منصب المنسق لمشروع كيفيتاس – وهو مشروع لتحديد الاحتياجات المدنية للاجئين الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة – في كلية نفيلد في جامعة أكسفورد. قام بالتدريس في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، بجامعة لندن، وجامعة سيتي، المملكة المتحدة، وجامعة بيت لحم، في الضفة الغربية. كان منسقًا البحوث والمؤلف المشارك لتقرير التنمية البشرية لفلسطين ٢٠٠١/٢٠٠٢. كان يعمل لحساب منظمة العمل الدولية (مكتب الدول العربية) مستشارا في قضايا سوق العمل في دول المشرق، وبطالة الشباب في سوريا. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن.

* **نيلس بوتينسكون:** أستاذ العلاقات الدولية المشارك والمدير السابق في المركز النرويجي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة أوسلو. نائب مدير ومدير دراسات العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية في الجامعة نفسها. أعماله الأخيرة عن الشرق الأوسط تشمل ما يلي: (تحرير مع ديفيس وحساسيان) المواطنة والدولة في الشرق الأوسط: النهج والتطبيقات، ٢٠٠٠؛ " استيعاب المطالب المتضاربة لحق تقرير

المصير الوطني: قضية مستعصية إسرائيل / فلسطين "، المجلة الدولية لحقوق الأقليات، والجماعات، (المجلد. ١٣، العدد ٢، ٢٠٠٦).

* **شريف الموسى:** أستاذ مشارك للعلوم السياسية في الجامعة الأميركية في القاهرة . كان زميل أبحاث بارز في معهد الدراسات الفلسطينية، واشنطن. كان عضواً في الوفد الفلسطيني في محادثات عام ١٩٩٣ مع إسرائيل في واشنطن. ويدرس السياسة البيئية وكاتب (مع آخرين) عن الصراع على الماء: الاقتصاد والسياسة والقانون والموارد المائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

* **باسم الزبيدي:** أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، فلسطين، ودرس سابقًا في جامعة النجاح، فلسطين. الزبيدي يشارك حاليًا في مشروع لآفاق إصلاح نظام الخدمة المدنية الفلسطينية. وهو مؤلف عدة مطبوعات عن الوضع السياسي الفلسطيني بما في ذلك بناء الدولة، الإسلام السياسي، الفساد، الإصلاح، والمجتمع المدني.

* **أسعد غانم:** هو رئيس قسم الحكومة والفلسفة السياسية، ومن كبار المحاضرين في كلية العلوم السياسية، جامعة حيفا . وهو أيضا رئيس وحدة الأبحاث في المدار – (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية). من أعماله استكشاف الظروف القانونية والمؤسسية والسياسية في دويلات عرقية. في سياق إسرائيل / فلسطين،وقد غطت أعماله قضايا مثل الاتجاهات السياسية الفلسطينية، وإنشاء الهيكل السياسي للسلطة الفلسطينية، والأغلبية والأقلية في السياسة من منظور مقارن.

* **جميل هلال:** سوسيولوجي نشر العديد من الكتب والعديد من المقالات حول المجتمع الفلسطيني، والتاريخ والسياسة. له كتب حديثة (باللغة العربية) منها: استراتيجية إسرائيل الاقتصادية نحو الشرق الأوسط (بيروت، ١٩٩٦) ؛ والنظام

السياسى الفلسطينى بعد أوسلو (بيروت ورام الله، ١٩٩٨، تحديث، ٢٠٠٦) ؛ وتكوين النخبة الفلسطينية (رام الله، ٢٠٠٢)، والطبقة الوسطى الفلسطينية (بيروت ورام الله، ٢٠٠٦).وهو باحث مساعد فى مؤسسة مواطن، والمعهد الفلسطينى لدراسة الديمقراطية. وهو كبير الباحثين (غير مقيم) فى برنامج دراسات التنمية، معهد الدراسات النسائية، ومعهد الحقوق فى جامعة بيرزيت وهو المحرر المشارك لمجلة ربع سنوية الدراسات الفلسطينية (الطبعة العربية، التى تنشر فى بيروت والقدس).

* **جاد إسحاق:** هو المدير العام لمعهد البحوث التطبيقية بالقدس (أريج) التى تجرى بحوثا فى مجال الزراعة، والبيئة واستخدام الأراضى والمياه. حصل على درجة البكالوريوس من جامعة القاهرة، والماجستير من جامعة روتجرز، وعلى الدكتوراه من جامعة ايست انجليا فى المملكة المتحدة. إسحاق هو عميد سابق لكلية العلوم فى جامعة بيت لحم. نشر العديد من المقالات والكتب بما فى ذلك اللمحة البيئية للضفة الغربية وأطلس فلسطين. وترأس الوفد الفلسطينى من أجل البيئة بالفريق العامل فى المحادثات المتعددة الأطراف، وكان مستشارا لفريق التفاوض الفلسطينى حول قضايا الوضع النهائى.

* **أرى كنودسن:** باحث فى الانثروبولوجيا الاجتماعية له عشر سنوات من الخبرة البحثية فى جنوب آسيا والشرق الأوسط. وقد نشر مقالات حول اللاجئين الفلسطينيين، والحركات الإسلامية وفترة ما بعد الحرب فيلبنان. كنودسن حاليا مع مركز حقوق الانسان. بمعهد ميكلسين فى بيرجن كمنسق للتعاون العلمى فى البحوث مع مؤسسة مواطن، والمعهد الفلسطينى لدراسة الديمقراطية.

* **حسام محمد:** أستاذ مساعد فى قسم العلوم السياسية فى جامعة وسط أوكلاهوما، الولايات المتحدة الأمريكية. حاصل على درجة البكالوريوس فى دراسات الشرق الأوسط من جامعة بيرزيت فى الضفة الغربية، وعلى ماجستير ودكتوراه فى

العلوم السياسية من جامعة سينسيناتي، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كتب على نطاق واسع فى المجلات والكتب ومراجعات الكتب.

* **كرمة النابلسي:** هى زميل فى السياسة في جامعة سانت ادموند هول، بأكسفورد، ومحاضرة جامعية فى قسم السياسة والعلاقات الدولية بأكسفورد. كانت ممثل منظمة التحرير الفلسطينية من ١٩٧٧ إلى ١٩٩٠، فى الأمم المتحدة، وبيروت وتونس والمملكة المتحدة. أنهت الدكتوراه بكلية باليول بجامعة بأكسفورد. كانت مستشار متخصص فى اللجنة البرلمانية للتحقيق بشأن اللاجئين الفلسطينيين فى لندن (وتقريرها، حق العودة، ٢٠٠٠). وهى تشارك حاليا فى البحوث التى يمولها الاتحاد الأوربى عن المشروعات الجماعية، والتى يوجد مقرها فى كلية نفيلد عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ومجتمعات المنفى. وهى مؤلفة تقاليد الحرب: الاحتلال، والمقاومة والقانون (أكسفورد، ٢٠٠٥).

* **إيلان بابيه:** محاضر فى قسم العلوم السياسية، جامعة حيفا. كان رئيسا لمعهد اميل توما للدراسات الفلسطينية بحيفا. بابيه حصل على الدكتوراه من جامعة أكسفورد ١٩٨٤ ومنذ ذلك الحين يقوم بالتدريس فى جامعة حيفا. وكان مؤسس ورئيس معهد الأبحاث من أجل السلام فى جفعات حفيفا، ١٩٩٢-٢٠٠٠, تشمل مؤلفاته صناعة الصراع العربى الإسرائيلى (توريس، ١٩٩٢)، مسألة إسرائيل / فلسطين (روتلدج، ١٩٩٩) وتاريخ فلسطين الحديث (مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٣)، والشرق الأوسط الحديث (روتلدج، ٢٠٠٥).

* **أوين باول:** خريج جامعة تاسمانيا باستراليا. فى عام ٢٠٠٢ حصل على البكالوريوس فى الآداب والعلوم، تخصص فى التاريخ والجغرافيا. فى عام ٢٠٠٤، أكمل دراسته بمرتبة الشرف بالتحقيق فى العلوم البيئية من تأثير وتغيير استخدام الأراضى على الجيومورفولوجيا النهرية. بعدها عمل كمتطوع لجامعة النجاح أوين يعمل حاليا مساعدا للأبحاث بمعهد الأبحاث التطبيقية، القدس (أريج).

المحرر في سطور:

جميل هلال

فلسطيني ، باحث في علم الاجتماع بجامعة بيرزيت ، وباحث مشارك في المعهد الفلسطيني للدراسات الديموقراطية (مواطن) ومحرر مشارك في مجلة الدراسات الفلسطينية الطبعة العربية التي تصدر من القدس وبيروت . له مؤلفات عديدة عن المجتمع الفلسطيني – التاريخ والسياسة ، الطبعة الوسطى الفلسطينية سنة ٢٠٠٦ ، تشكيل النخبة الفلسطينية ، نظام السياسة الفلسطينية بعد أوسلو ١٩٩٨ ، استراتيجية الاقتصاد الإسرائيلي تجاه الشرق الأوسط (بيرت ١٩٩٦) ، وأعيد طبعه سنة ٢٠٠٦

يتشارك مع جميل هلال ، عشرة باحثين آخرين منهم سبعة فلسطينين من فلسطين ١٩٤٨ ، وفلسطين الضفة وغزة وفلسطين الشتات ، وباحث إسرائيلي معروف (إيلان بابيه) ، وباحثان نرويجيان . حيث إن مجموعة الدراسات هذه هي نتاج تعاون بين المعهد الفلسطيني للدراسات الديموقراطية (مواطن) والمعهد النرويجي لدراسات السلام والتعاون (نوارد) .

المترجم فى سطور:

أحمد حسنى البشارى :

مصرى الجنسية – بكالوريوس تجارة ودراسات عليا فى الإعلام من جامعة القاهرة سنة ١٩٧٥ .

خبير فى المعلومات والمكتبات – خدم فى عدة منظمات دولية وإقليمية بالمنطقة منها : المركز الإقليمى لليونسكو بسرس الليان (٦٤–١٩٧٧) – مجلة الصقر بدولة قطر (٧٧–١٩٨٢) ، والمكتب الإقليمى لمنظمة الصحة العالمية بالإسكندرية (١٩٨٥) .

له مجموعة دراسات وبحوث وببليوجرافيات متنوعة ، وله تراجم آخرها كتاب بعنوان : الجريمة فى مصر القديمة ٢٠٠٩ (الناشر : سنابل بالقاهرة) .

يتناول الكتاب تاريخ القضية الفلسطينية منذ بدايتها وأبعاد حل الدولتين من وجهات نظر مختلفة: فلسطينية وإسرائيلية وأوروبية.

ويتكون الكتاب من إحدى عشرة دراسة بأقلام شخصيات متعددة، تناولت فكرة حل الدولتين منذ أن تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988، وحتى توقيع اتفاقيات أوسلو التى اعتبرها معظم الباحثين أنها همشت دور منظمة التحرير الفلسطينية، واهتمت بفلسطين من الداخل (الضفة وغزة) على حساب فلسطين من الخارج (الشتات).

وتبنى معظم الباحثين فكرة حل الدولة الواحدة بأشكال مختلفة، منهم من يرى دولة ثنائية القومية أو دولة علمانية لكل مواطنيها، ومنهم من ذهب إلى فلسطين الكبرى التاريخية (التى تضم الأردن وإسرائيل والضفة وغزة) ومنهم من يرى أن النموذج الجنوب أفريقى هو الأنسب، وفيدرالية الولايات المتحدة... وطرح المترجم النموذج السويسرى كحل للمشكلة الفلسطينية المزمنة.

الكتاب جدير بالقراءة؛ لأنه يحوى وقائع على الأرض ويحمل رؤى للمستقبل.

تصميم الغلاف: نسرين كشك